

منهاج الصالحين

من فتاوى
فقيه العصر آية الله العظمى

السيد محمد علي الموسوي الشيرازي

دام ظله العالي

الجزء الأول



سبحه الارباب في النعم الاشراف

منهاج الصالحين

من فتاوى

فقيه العصر آية الله العظمى

السيد عبد الاعلى الموسوي

السبزواري

(دام ظله العالي)

- الجزء الاول -

في احكام العبادات



طبعة الاربعة في النصف الاول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين خالق
الخلايق أجمعين ، والصلاة والسلام على اشرف النبيين وسيد المرسلين محمد (ص)
 وآله الغر الميامين .

وبعد فيقول ألقمير إلى الله جل جلاله « عبد الأعلى » خلف العلامة
- الورع - المغفور له - (الحاج سيد علي رضا الموسوي السبزواري) رحمة
الله تعالى عليه ، لما كان كتاب منهاج الصالحين لفقيه عصره آية الله العظمى
السيد محسن الطباطبائي الحكيم قدس سره كثيراً نفعه وسهلاً تناولوه قد
علقت عليه بعض الحواشي وبينت مواقع اختلاف النظر ، فسألني بعض
المؤمنين دامت توفيقاتهم ان ادرجها في المتن واضيف اليه جملة من الفروع
الابتلائية خصوصاً في المعاملات . فوفقت الله تعالى لذلك مع تغييرات
تكون اسهل في معرفة الأحكام سائلاً منه تعالى شأنه ان ينفع بها اخواننا
المؤمنين ويجعلها خير الزاد ليوم المعاد « يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من
أتى الله بقلب سليم » وما توفيقني الا بالله عليه توكلت واليه أنيب وهو
حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

في التقليد

(مسألة ١) : يجب على كل من ليس بمجتهد أن يكون في جميع عباداته ومعاملاته وسائر أفعاله وتركه مقلداً أو محتاطاً إلا في الضروريات واليقينيات ان حصل له اليقين .

(مسألة ٢) : عمل العامي بلا تقليد ولا احتياط باطل ، إلا ان يعلم بمطابقته للواقع او لفتوى من يجب عليه تقليده فعلاً او حين العمل .

(مسألة ٣) : يجوز ترك التقليد والعمل بالاحتياط سواء اقتضى التكرار كما اذا ترددت الصلاة بين القصر والتام ام لا كما اذا احتل وجوب الإقامة في الصلاة اكن معرفة موارد الاحتياط متعذرة غالباً او متعسرة على العوام .

(مسألة ٤) : التقليد هو مطابقة العمل لرأى من يصح الاعتداد على رأيه من المجتهدين .

(مسألة ٥) : يشترط في مرجع التقليد البلوغ ، والعقل ، والايمان والدكورة ، والاجتهاد ، والعدالة والحياة فلا يجوز تقليد الميت ابتداء .

(مسألة ٦) : اذا قلد مجتهداً فأت فان كان اعلم من الحي وجب البقاء على تقليده فيما عمل به من المسائل وفيما لم يعمل ، وان كان الحي اعلم وجب العدول اليه ، وان تساوى في العلم تخير بين العدول والبقاء والعدول اولى ، والاخذ بأحوط القولين احوط استحباباً .

(مسألة ٧) : اذا اختلف المجتهدون في الفتوى فالأحوط وجوباً

الرجوع الى الاعلم ومع التساوي في العلم يتخير كما يجوز التبعض الا اذا كان احدهما اعدل فالاحوط وجوبا اختياره .

(مسألة ٨) : اذا علم ان احد الشخصين اعلم من الآخر فان لم يعلم الاختلاف في الفتوى بينهما تخير بينهما ويصح التبعض ، وان علم الاختلاف وجب الفحص عن الاعلم ويحتاج وجوبا في مدة الفحص فان عجز عن معرفة الاعلم فالاحوط وجوبا الاخذ بأحوط القولين مع الامكان ومع عدمه يختار من كان احتمال الأعلمية فيه أقوى ومع عدمه تخير بينهما ، وان علم انها اما متساوين أو احدهما المعين اعلم وجب تقليد المعين .

(مسألة ٩) : اذا قلد من ليس أهلا للفتوى وجب العدول عنه الى من هو اهل لها ، وكذا اذا قلد غير الاعلم وجب العدول الى الاعلم مع العلم بمخالفة الفتوى بينهما وكذا لو قلد الاعلم ثم صار غيره اعلم .

(مسألة ١٠) : اذا قلد مجتهدا ثم شك في أنه جامع للشرائط ام لافمع سبق تحققها يبقى على تقليده ومع عدم العلم به وجب عليه الفحص فان تبين له انه جامع للشرائط بقي على تقليده ، وان تبين انه فاقد لها او لم يتبين له شيء عدل الى غيره ، واما اعماله السابقة فان عرف كیفيتها رجع في الاجتزاء بها الى المجتهد الجامع للشرائط وان لم يعرف كیفيتها بنى على الصحة .

(مسألة ١١) : اذا بقي على تقليد الميت غفلة او مساهلة من دون ان يقلد الحي في ذلك كان كمن عمل من غير تقليد وعليه الرجوع الى الحي في ذلك .

(مسألة ١٢) : اذا قلد من لم يكن جامعا للشرائط والتفت بعد مدة كان كمن عمل عن غير تقليد .

(مسألة ١٣) : لا يجوز العدول من الحي الى الحي إلا اذا صار الثاني أعلم .

(مسألة ١٤) : اذا تردد المجتهد في الفتوى او عدل من الفتوى الى التردد تخير المقلد بين الرجوع الى غيره الاعلم فالاعلم والاحتياط إن امكن .
(مسألة ١٥) : اذا قلد مجتهداً يجوز البقاء على تقليد الميت فمات ذلك المجتهد لا يجوز البقاء على تقليده في هذه المسألة بل يجب الرجوع فيها الى الاعلم من الاحياء . واذا قلد مجتهداً فمات فقلد الحي القائل بجواز العدول الى الحي او بوجوبه فعدل اليه ثم مات فقلد الثالث في هذه المسألة فان كان يقول بوجوب البقاء وجب عليه البقاء على تقليد الاول فيما تذكر من فتاواه وان كان يقول بالجواز يبقى على تقليد الثاني .

(مسألة ١٦) : اذا قلد المجتهد وعمل على رأيه ثم مات ذلك المجتهد فعدل الى المجتهد الحي لم يجب عليه إعادة الاعمال الماضية وان كانت على خلاف رأي الحي ، وكان الحي اعلم نعم ان احرزت المخالفة في الفتوى وقصر في التفحص حين تقليد الاعلم يشكل الصحة .

(مسألة ١٧) : يجب تعلم اجزاء العبادات الواجبة وشرائطها ، ويكفي ان يعلم إجمالاً ان عباداته جامعة لما يعتبر فيها من الاجزاء والشرائط ولا يلزم العلم تفصيلاً بذلك ، واذا عرضت له في اثناء العبادة مسألة لا يعرف حكمها جاز له العمل على بعض الاحتمالات حتى يسأل عنها بعد الفراغ فان تبينت له الصحة اجتزأ بالعمل وان تبين البطلان أعاده .

(مسألة ١٨) : يجب تعلم مسائل الشك والسهو التي هي في معرض الابتلاء لثلا يقع في مخالفة الواقع .

(مسألة ١٩) : تثبت عدالة المرجع في التقليد بأمور :

الاول - العلم الحاصل بالاختبار او بغيره .

الثاني - شهادة عادلين بها .

الثالث - حسن الظاهر الموجب للوثوق بها بل لا يبعد ثبوتها بخبر الثقة

ويثبت اجتهاده وأعلميته أيضاً بالعلم وبالبيّنة وبخبر الثقة من اهل الخبرة .
(مسألة ٢٠) : من ليس أهلاً للمرجعية في التقليد يحرم عليه الفتوى بقصد عمل غيره بها ، كما ان من ليس أهلاً للقضاء يحرم عليه القضاء ولا يجوز الترافع اليه ولا الشهادة عنده ، والمال المأخوذ بحكمه حرام وان كان الآخذ محقاً الا اذا انحصر استنقاذ الحق المعلوم بالترافع اليه .

(مسألة ٢١) : اذا كان المتجزي في الاجتهاد قد عرف مقداراً معتدا به من الاحكام جاز له القضاء بما علم وجاز له العمل بفتواه وكذا يجوز لغيره العمل بفتواه إلا مع وجود العلم منه ، وينفذ قضاؤه ولو مع وجود العلم .

(مسألة ٢٢) : اذا شك في موت المجتهد ، او في تبدل رأيه ، او عروض ما يوجب عدم جواز تقليده يجوز البقاء على تقليده الى ان يتبين الحال .
(مسألة ٢٣) : الوكيل في عمل يعمل بمقتضى تقليده لا تقليد الموكل الا مع وجود قرينه معتبرة على لزوم مراعات تقليد الموكل ، وكذلك الحكم في الوصي .

(مسألة ٢٤) : المأذون والوكيل عن المجتهد في التصرف في الاوقاف او في اموال القاصرين ينعزل بموت المجتهد ، واما المنصوب من قبله ولياً وقياً فالأحوط وجوباً له تجديد الأذن من المجتهد الحي .

(مسألة ٢٥) : حكم الحاكم الجامع للشرائط لا يجوز نقضه حتى لمجتهد آخر ، الا اذا علم مخالفته للواقع او كان صادراً عن تقصير في مقدمانه .
(مسألة ٢٦) : اذا نقل ناقل ما يخالف فتوى المجتهد وجب عليه

لإعلام من سمع منه ذلك ، وكذا اذا تبدل رأي المجتهد وجب عليه لإعلام مقلديه على الأحوط وجوباً الا إذا كان الفتوى السابق مطابقاً للأحتياط .
(مسألة ٢٧) : اذا تعارض الناقلان في الفتوى فمع اختلاف التاريخ

واحتمال عدول المجتهد عن رأيه الاول يعمل بمتأخر التاريخ ، وفي غير ذلك يرجع الى الاوثق منها ، وان تساويا في الوثاقة عمل بالاحتياط على الاحوط وجوباً حتى يتبين الحكم .

(مسألة ٢٨) : العدالة المعتبرة في مرجع التقليد عبارة عن الملكة المانعة غالباً عن الوقوع في المعاصي الكبيرة وهي التي وعد الله - سبحانه - عليها النار كالشرك بالله تعالى ، واليأس من روح الله تعالى ، والامن من مكر الله تعالى ، وعقوق الوالدين وهو الاساءة اليهما وقتل النفس المحترمة ، وقذف المحصنة ، واكل مال اليتيم ظلماً ، والفرار من الزحف ، واكل الربا ، والزنا ، واللواط ، والسحر واليمين الغموس الفاجرة ، وهي الحلف بالله تعالى كذبا على وقوع أمر او على حق امرىء او منع حقه خاصة كما قد يظهر من بعض النصوص ، ومنع الزكاة المفروضة ، وشهادة الزور ، وكتمان الشهادة ، وشرب الخمر ، وترك الصلاة متعمداً او شيئاً مما فرض الله ، ونقض العهد ، وقطيعة الرحم بمعنى ترك الاحسان اليه من كل وجه في مقام يتعارف فيه ذلك ، والتعرب بعد الهجرة الى البلاد التي ينقص بها الدين ، والسرقه ، وانكار ما نزل الله تعالى ، والكذب على الله او على رسوله (ص) او على الاوصياء (ع) بل مطلق الكذب ، وأكل الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير ، وما أهل به لغير الله ، والقمار ، وأكل السحت كثمن العذرات ، والميتة ، والخمر ، والمسكر ، وأجر الزانية ، وثنم الكلب الذي لا يصطاد والرشوة على الحكم ولو بالحق ، واجر الكاهن وما اصيب من اعمال الولاة الظلمة ، وثنم الجارية المغنية وثنم الشطرنج فان جميع ذلك من السحت ومن الكبائر البخس في المكيال والميزان ، ومعونة الظالمين ، والركون اليهم ، والولاية لهم ، وحبس الحقوق من غير عسر والكبر ، والاسراف والنبيذ والاستخفاف بالحج والمحاربة لأولياء الله تعالى

والاشتغال بالملاهي ، كالغناء بقصد التلهي وهو الصوت المشتمل على الترجيع على ما يتعارف عند أهل الفسوق ، والرقص وضرب الاوتار ونحوها مما يتعاطاه اهل الفسوق والاصرار على الذنوب الصغائر ، والغيبة ، وهي ان يذكر المؤمن بعيب في غيبته سواء اكان بقصد الانتقاص أم لم يكن . وسواء أكان العيب في بدنه ام في نسبه أم في خلقه أم في فعله أم في قوله أم في دينه أم في دنياه أم في غير ذلك مما يكون عيباً فيه ومكروهاً لديه ، كما لا فرق في الذكر بين ان يكون بالقول أم بالفعل الحاسي عن وجود العيب . والظاهر اختصاصها بصورة وجود سامع يقصد افهامه واعلامه ، كما ان الظاهر انه لا بد من تعيين المغتاب فلو قال : واحد من أهل البلد جبان لا يكون غيبة ، وكذا لو قال : احد اولاد زيد جبان ، نعم قد يحرم ذلك من جهة لزوم الاهانة والانتقاص لامن جهة الغيبة ، ويجب عند وقوع الغيبة التوبة والندم والاحوط استحباباً الاستحلال من الشخص المغتاب اذا لم يترتب على ذلك مفسدة او الاستغفار له .

وقد تجوز الغيبة في موارد : منها المتجاهر بالفسق فيجوز اغتيابه فيه دون ذكر العيب المستتر به ، ومنها الظالم لغيره فيجوز للمظلوم غيبته والاحوط استحباباً الاقتصار على ما لو كانت الغيبة بقصد الانتصار لا مطلقاً ، ومنها نصيح المؤمن فتجوز الغيبة بقصد النصيح كما لو استشاره شخص في تزويج امرأة فيجوز نصحه ولو لزم اظهار عيبها بل لا يبعد جواز ذلك ابتداء بدون استشارة اذا علم بترتب مفسدة عظيمة على ترك النصيحة ، ومنها ما لو قصد بالغيبة ردع المغتاب عن المنكر ، ومنها ما لو خيف على الدين من الشخص المغتاب فتجوز غيبته لثلا يترتب الضرر الديني ، ومنها جرح الشهود ومنها ما لو خيف على المغتاب الوقوع في الضرر فتجوز غيبته - لدفع ذلك عنه ، ومنها القدح في المقالات الباطلة وان ادى ذلك الى نقص

في قائلها بل الذي عليه عمل جماعة كثيرة من العلماء القدح في القائل بقلة التدبر والتأمل وصوء الفهم ونحو ذلك وكأن صدور ذلك منهم لئلا يحصل التهاون في تحقيق الحقائق ، عصمنا الله تعالى من الزلل ووفقنا للعلم والعمل انه حسبنا ونعم الوكيل . وقد يظهر من الروايات عن النبي والأئمة عليهم أفضل الصلاة والسلام انه يجب على سامع الغيبة ان ينصر المغتاب ويرد عنه ، وانه اذا لم يردّ خذله الله تعالى في الدنيا والآخرة ، وانه كان عليه كوزر من اغتاب . ومن الكبائر البهتان على المؤمن وهو ذكره بما يعيبه وليس هو فيه . ومنها سب المؤمن واهنته واذلاله ، ومنها النميمة بين المؤمنين بما يوجب الفرقة بينهم ، ومنها القيادة وهي السعي بين اثنين لجمعهما على الوطء المحرم ، ومنها الغش للمسلمين ، ومنها استحقار الذنب فان أشد الذنوب ما استهان به صاحبه بل عن الصادق (ع) إن كل ذنب عظيم ، ومنها الرياء وغير ذلك مما يضيق الوقت عن بيانه .

(مسألة ٢٩) : تزول العدالة بصدور الذنب وتعود بالندم والتوبة مع بقاء حالة الاستقامة الدينية في الجملة وأما مع زوالها لكثرة صدور الذنب فلا بد في عود العدالة من تحصيل تلك الحالة .

(مسألة ٣٠) : الأصرار الموجب لكون الصغيرة من الكبيرة هو المداومة على المعصية الصغيرة مع عدم تخلل التوبة .

(مسألة ٣١) : لو صدر من العادل كبيرة وغفل عن الندم والتوبة لا تعود صفة العدالة بل وكذا لو صدر منه الصغيرة على الأحوط الوجوبي .

(مسألة ٣٢) : كلما قيل في هذا الكتاب الأحوط الوجوبي أو الاحتياط الواجب بتخيّر العامي بين العمل به أو الرجوع الى مجتهد آخر الأعلّم فالأعلّم ، وكلما قيل الأحوط الاستجابي أو الاحتياط الاستجابي يجوز له تركه .

(مسألة ٣٣) : يقصد الرجاء في فعل جميع المستحبات المذكورة في أبواب هذا الكتاب وترك جميع المكروهات المذكورة فيها لأن فيها ما لم يثبت استحبابه وكراهته الا من باب التسامح ، وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب .

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

اقسام المياه واحكامها

(مسألة ٣٤) : الماء أما مطلق أو مضاف ، والمطلق ، ما يصبح استعمال لفظ الماء فيه بلا مضاف اليه كالماء الذي يكون في البحر او النهر او البئر او غير ذلك فانه يصبح ان يقال له ماء و اضافته الى البحر مثلاً للتعين لا لتصحيح الاستعمال .

(مسألة ٣٥) : الماء المضاف ، ما لا يصبح استعمال لفظ الماء فيه بلا مضاف اليه كماء الرمان وماء الورد فانه لا يصدق عليه الماء ويصح سلبه عنه. الماء المطلق إما لا مادة له ، او له مادة .

والاول : إما قليل لا يبلغ مقداره الكر ، او كثير يبلغ مقداره الكر.

(مسألة ٣٦) : الماء القليل ينفع بملاقاة النجس او المتنجس ، إلا إذا كان متدافعا بقوة فالنجاسة تختص حينئذ بموضع الملاقاة ، ولا تسري الى غيره ، سواء كان جاريا من الاعلى الى الاسفل - كالماء المنصب من الميزاب الى الموضع النجس فانه لا تسري النجاسة الى أجزاء العمود المنصب فضلاً عن المقدار الجاري على السطح - أم كان متدافعا من الاسفل

الى الاعلى - كالماء الخارج من الفوارة الملاقي للسقف النجس فانه لانسري النجاسة الى العمود ولا الى ما في داخل الفوارة - وكذا اذا كان متدافعا من احد الجانبين الى الآخر .

(مسألة ٣٧) : الماء الكثير الذي يبلغ السكر لا ينفعل بمسلافة النجس فضلا عن المتنجس الا اذا تغير بلون النجاسة او طعمها او ريحها تغيرا فعليا .

(مسألة ٣٨) : اذا كانت النجاسة لا وصف لها او كان وصفها يوافق وصف الماء لم ينجس الماء بوقوعها فيه وان كان بمقدار بحيث لو كان على خلاف وصف الماء لغيره .

(مسألة ٣٩) : اذا تغير الماء بغير اللون والطعم والريح بل بالثقل او الثخانة او نحوهما لم ينجس ايضاً .

(مسألة ٤٠) : اذا تغير لونه او طعمه او ريحه بالمجاورة للنجاسة لم ينجس ايضاً .

(مسألة ٤١) : اذا تغير الماء بوقوع المتنجس لم ينجس الا ان يتغير بوصف النجاسة التي تكون للمتنجس ، كالماء المتغير بالدم يقع في السكر فيغير لونه ويكون أصفر فانه ينجس .

(مسألة ٤٢) : يكفي في حصول النجاسة التغير بوصف النجس في الجملة ولو لم يكن متحداً معه . فاذا اصفر الماء بمسلافة الدم تنجس .

الماء الجاري

(مسألة ٤٣) : الماء الذي له مادة لا ينجس بمسلافة النجاسة الا اذا تغير على ما تقدم في المسائل السابقة من دون فرق بين ماء الأنهار وماء البئر وماء العيون والتمد وغيرها مما كان له مادة ، ولا يعتبر في

المادة أن يكون بمقدار السكر اذا صدق عرفاً أن له مادة نعم في الحياض الصغار المتصلة بمخزن الماء بساقية ، يعتبر أن يكون المجموع بمقدار السكر . (مسألة ٤٤) : يعتبر في عدم تنجس الجاري اتصاله بالمادة فلو كانت المادة من فوق تترشح وتقطر فان كان دون السكر ينجس ، نعم اذا لاقى محل الرشح للنجاسة لا ينجس .

(مسألة ٤٥) : الراكد المتصل بالجاري كالجاري ، فالخوض المتصل بالنهر بساقية يلحقه حكمه ، وكذا أطراف النهر وان كان مأوها واقفاً . (مسألة ٤٦) : اذا تغير بعض الجاري دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقاة وان كان قليلا والطرف الآخر حكمه حكم الراكد ان تغير تمام قطر ذلك البعض تنجس والا فالمتنجس هو المقدار المتغير فقط لاتصال ما عداه بالمادة .

(مسألة ٤٧) : اذا شك في أن للجاري مادة ام لا وكان قليلا ينجس بالملاقاة على الأحوط الوجوبي .

ماء المطر

(مسألة ٤٨) : ماء المطر بحكم ذي المادة لا ينجس بملاقاة النجاسة في حال نزوله ، اما لو وقع على شيء كورق الشجر أو ظهر الخيمة او نحوهما ثم وقع على النجس تنجس .

(مسألة ٤٩) : اذا اجتمع ماء المطر في مكان وكان قليلا فان كان يتقاطر عليه المطر فهو معنصم كالسكر ، وان انقطع عنه التقاطر كان بحكم القليل .

(مسألة ٥٠) : الماء النجس اذا وقع عليه ماء المطر طهر وكذا ظرفه كالاناء والكوز ونحوهما .

- (مسألة ٥١) : يعتبر في جريان حكم ماء المطر ان يصدق عرفاً ان النازل من السماء ماء مطر وان كان الواقع على النجس قطرات منه ، واما اذا كان مجموع ما نزل من السماء قطرات قليلة فلا يجري عليه الحكم .
- (مسألة ٥٢) : الثوب او الفراش النجس اذا تقاطر عليه المطر ونفذ في جميعه طهر الجميع ولا يحتاج الى العصر او التعدد ، واذا وصل الى بعضه دون بعض طهر ما وصل اليه دون غيره . هذا اذا لم يكن فيه عين النجاسة والا فلا يطهر إلا اذا تقاطر عليه بعد زوال عينها .
- (مسألة ٥٣) : الارض النجسة تطهر بوصول المطر اليها بشرط ان يكون من السماء ولو بأعانة الريح ، واما لو وصل اليها بعد الوقوع على محل آخر كما اذا ترشح بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا نجساً لا يطهر . نعم لو جرى على وجه الارض فوصل الى مكان مسقف طهر .
- (مسألة ٥٤) : اذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس مادام متصلاً بماء السماء بتوالي تقاطره عليه .

ماء الكر

- (مسألة ٥٥) : مقدار الكر وزناً بالكيلو (ثلاثمائة وخمسة وسبعون كيلو وستائة واربع وعشرون غراماً) تقريباً . ومقداره في المساحة ما بلغ مكسره ثلاث وأربعين شبراً ألا ثمن شبر .
- (مسألة ٥٦) : لا فرق في اعتصام الكر بين تساوي سطوحه واختلافها ولا بين وقوف الماء وركوده وجريانه . نعم اذا كان الماء متدافعا لا تكفي كرية المجموع في اعتصامه ولا كرية المتدافع اليه في اعتصام المتدافع منه . نعم تكفي كرية المتدافع منه في اعتصام المتدافع اليه .
- (مسألة ٥٧) : لا فرق بين ماء الحمام وغيره في الأحكام ، فما في

الحياض الصغيرة اذا كان متصلا بالمادة وكانت وحدها أو المجموع كراً اعتصم ، وان لم يكن متصلا بالمادة او لم تكن المادة وحدها أو المجموع كراً لم يعتصم .

(مسألة ٥٨) : الماء الموجود في الإنانيب المتعارفة في زماننا بمنزلة المادة فاذا كان الماء الموضوع في أجنة ونحوها من الظروف نجسا وجرى عليه ماء الأنبوب طهر ، بل يكون ذلك الماء أيضاً معتصماً ما دام ماء الأنبوب جارياً عليه ، ويجري عليه حكم ماء الكبر في التطهير به فلا يحتاج الى التعدد ولا الى العصر ان كان مما يعصر ، وهكذا الحال في كل ماء نجس فانه اذا اتصل بالمادة طهر ويكون معتصماً بها ما دام متصلاً بها اذا كانت المادة كراً .

حكم الماء القليل

(مسألة ٥٩) : الماء القليل المستعمل في رفع الحدث الاصغر طاهر ومطهر من الحدث والخبث ، والمستعمل في رفع الحدث الاكبر طاهر ومطهر من الخبث ، والاحوط وجوباً عدم استعماله في رفع الحدث اذا تمكن من ماء آخر وإلا جمع بين الغسل او الوضوء به والتيمم ، وأما المستعمل في رفع الخبث المسمى بالغسالة فما كان منها مزيلاً للعين نجس وغيره طاهر وإن كان الاحتياط الاستحبابي في الاجتناب ويأتي حكم ماء الاستنجاء في (مسألة ٧٧) .

بعض احكام الماء المشكوك

(مسألة ٦٠) : اذا علم اجالا بنجاسة أحد الانانين وطهارة الآخر لم يجز رفع الخبث بأحدهما ولا رفع الحدث ، وكذا لا يحكم بنجاسة الملاقي

لأحدهما إلا إذا كانت الحالة السابقة فيها النجاسة ، وإذا اشتبه المطلق بالمضاف جاز رفع الخبث بالغسل بأحدهما ثم الغسل بالآخر وكذلك رفع الحدث ، وإذا اشتبه المباح بالمغصوب حرم التصرف في كل منهما ، ولكن لو غسل نجس بأحدهما طهر ولا يرفع بأحدهما الحدث ، وإذا كانت أطراف الشبهة غير محصورة جاز الاستعمال مطلقاً ، وضابط غير المحصورة ان تبلغ كثرة الاطراف حدا يوجب خروج بعضها عن محل الابتلاء ، ولو شك في كون الشبهة محصورة او غير محصورة فالاحوط وجوبا لإجراء حكم المحصورة.

ماء المضاف

(مسألة ٦١) : الماء المضاف كماء الورد ونحوه وكذا سائر المايعات ينجس القليل والكثير فيها بمجرد الملاقاة للنجاسة ، الا اذا كان متدافعا على النجاسة بقوة كالجارى من العالي والخارج من الفوارة فتختص النجاسة حينئذ بالجزء الملاقي للنجاسة ولا تسري الى العمود ، وإذا تنجس المضاف لا يظهر اصلا وان اتصل بالماء المعتصم كماء المطر او السكر . نعم اذا استهلك في الماء المعتصم كالسكر يظهر حينئذ لذهاب عينه ومثل المضاف في الحكم المذكور سائر المايعات .

(مسألة ٦٢) : الماء المضاف لا يرفع الخبث ولا الحدث .

(مسألة ٦٣) : الاسثار كلهـا طاهرة إلا سؤر الكلب والخنزير والكافر غير السكتاني . نعم يكره سؤر غير مأكول اللحم عدا الهرة ، واما المؤمن فان سؤره شفاء بل في بعض الروايات انه شفاء من سبعين داء .

احكام الخلوة

(مسألة ٦٤) : يجب حال التخلي بل في سائر الاحوال ستر بشرة

العورة - وهي القبل والدبر والبيضتان - عن كل ناظر مميز عدا الزوج والزوجة وشبههما كالمالك ومملوكه والأمة المحللة بالنسبة الى المحلل له ، فانه يجوز لكل من هؤلاء ان ينظر الى عورة الآخر .

(مسألة ٦٥) : يحرم على المتخلي استقبال القبلة واستبدارها حال التخلي ويجوز حال الاستبراء والاستنجاء ، وان كان الاحوط استحباباً الترك ولو اضطر الى أحدهما يتخير بينهما والاحوط أستحباباً لإجتناّب الأستقبال .
(مسألة ٦٦) : لو اشتبهت القبلة لم يجز له التخلي إلا بعد اليأس عن معرفتها وعدم إمكان الانتظار .

(مسألة ٦٧) : لا يجوز النظر الى عورة غيره من وراء الزجاجاة ونحوها ولا في المرأة ولا في الماء الصافي .

(مسألة ٦٨) : لا يجوز التخلي في ملك غيره الا بأذنه ولو بالفحوى .
(مسألة ٦٩) : لا يجوز التخلي في المدارس ونحوها ما لم يعلم بعموم الوقف ، ولو أخبر المتولي او بعض اهل المدرسة بذلك كفى ، وكذا الحال في سائر التصرفات فيها .

الاستنجاء

(مسألة ٧٠) : يجب غسل موضع البول مرتين على الاحوط وجوباً ولا يجزئ غير الماء . وأما موضع الغائط فان تعدى المخرج تعين غسله بالماء كغيره من المتنجسات وان لم يتعد المخرج فتخير بين غسله بالماء حتى ينقى ومسحه بالأحجار او الخرق او نحوهما من الاجسام القالعة للنجاسة ، والماء أفضل والجمع أكمل .

(مسألة ٧١) : الاحوط وجوباً اعتبار المسح بثلاثة احجار او نحوها ان حصل النقاء بالاقل وإن لم يحصل النقاء بالثلاثة فألى النقاء .

- (مسألة ٧٢) : يجب ان تكون الاحجار او نحوها طاهرة .
- (مسألة ٧٣) : يحرم الاستجمار بالاجسام المحترمة وكذا بالعظم والروث على الاحوط وجوباً ، بل الاحوط وجوباً عدم الاجتزاء بالاستجمار في الجميع .
- (مسألة ٧٤) : يجب في الغسل بالماء إزالة العين والأثر ولا يجب إزالة اللون والرائحة ، ويجزي في المسح إزالة العين ولا تجب إزالة الأثر الذي لا يزول بالمسح بالاحجار عادة .
- (مسألة ٧٥) : اذا خرج مع الغائط أو قبله او بعده نجاسة اخرى مثل الدم ولاقت الحبل لا يجزي في التطهير الا الماء .

بعض مستحبات التخلي

- (مسألة ٧٦) : يستحب للمتخلي على ما ذكره العلماء (رض) ان يكون بحيث لا يراه الناظر ولو بالابتعاد عنه ، كما يستحب له تغطية الرأس والتقنع وهو يجزي عنها ، والتسمية عند التكشف ، والدعاء بالمأثور ، وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول ، واليمنى عند الخروج والاستبراء ، وان يتكىء حال الجلوس على رجله اليسرى ويفرج اليمنى ، ويكره الجلوس في الشوارع والمشارع ، ومساقط الثمار ، ومواضع اللعن كأبواب الدور ونحوها من المواضع التي يكون المتخلي فيها عرضة للعن الناس ، والمواضع المعدة لنزول القوافل ، واستقبال قرص الشمس او القمر بفرجه واستقبال الريح بالبول ، والبول في الارض الصلبة وفي ثقب الحيوان ، وفي الماء خصوصاً الراكد ، والاكل والشرب حال الجلوس للتخلي ، والكلام بغير ذكر الله الى غير ذلك مما ذكره العلماء (رض) .
- (مسألة ٧٧) : ماء الاستنجاء طاهر ، وان كان من البول ، فلا

يجب الاجتناب عنه ولا عن ملاقيه ، اذا لم يتغير بالنجاسة ، ولم تتجاوز نجاسة الموضع عن المحل المعتاد ، ولم تصحبه أجزاء النجاسة متميزة ، ولم تصبه نجاسة من الخارج او من الداخل ، فاذا اجتمعت هذه الشروط كان طاهراً ولكن لا يجوز الوضوء به .

الاستبراء

(مسألة ٧٨) : كيفية الاستبراء من البول . ان يسمح من المقعدة الى أصل القضيب ثلاثاً ثم منه الى رأس الحشفة ثلاثاً ثم ينثرها ثلاثاً ، وفائدته طهارة البلل الخارج بعده اذا احتمل انه بول ولا يجب الوضوء منه ، ولو خرج البلل المشتبه بالبول قبل الاستبراء بنى على كونه بولاً فيجب التطهير منه والوضوء ، وان كان ترك الاستبراء لعدم التمكن منه او كان المشتبه مردداً بين البول والمني ، ويلحق بالاستبراء في الفائدة المذكورة طول المدة على وجه يقطع بعدم بقاء شيء في المجرى ، ولا استبراء للنساء والبلل المشتبه الخارج منهن طاهر لا يجب له الوضوء . نعم الاولى ان تصبر قليلاً وتتنحج وتعصر فرجها عرضاً .

(مسألة ٧٩) فائدة الاستبراء تترتب عليه ولو كان بفعل غيره .

(مسألة ٨٠) : اذا شك في الاستبراء او الاستنجاء بنى على عدمه وان كان من عادته فعله ، واذا شك من لم يستبرئ في خروج رطوبة بنى على عدمها وان كان ظاناً بالخروج .

(مسألة ٨١) : اذا علم انه استبرأ او استنجى وشك في كونه على الوجه الصحيح بنى على الصحة .

(مسألة ٨٢) : لو علم بخروج المني ولم يعلم استصحابه لجزء من البول بنى على طهارته وان كان لم يستبرئ .

الوضوء

الوضوء عبارة عن غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين ،
على التفصيل الآتي :

غسل الوجه

(مسألة ٨٣) : يجب غسل الوجه ما بين قصاص الشعر الى طرف
الذقن طولا وما اشتملت عليه الاصبع الوسطى والابهام عرضا ، والخارج
عن ذلك ليس من الوجه وان وجب ادخال شيء من الاطراف اذا لم
يحصل الواجب إلا بذلك .

(مسألة ٨٤) : يجب الابتداء بأعلى الوجه الى الاسفل فالاسفل عرفا
ولا يجوز التمسك . نعم لو رّد الماء منكوسا ونوى الوضوء بارجاعه الى
الاسفل صح وضوؤه .

(مسألة ٨٥) : غير مستوي الخلقة لكبر الوجه او لصغره او لطول
الاصابع او لقصرها يرجع الى متناسب الخلقة المتعارف وكذا لو كان اغم
قد نبت الشعر على جبهته او كان اصلع قد انحسر الشعر عن مقدم رأسه
فانه يرجع الى المتعارف .

(مسألة ٨٦) : الشعر النابت فيما دخل في حد الوجه يجب غسل
ظاهره ولا يجب البحث عن الشعر المستور فضلا عن البشرة المستورة .
نعم ما لا يحتاج غسله الى بحث وطلب يجب غسله وكذا الشعر الرقيق
النابت في البشرة يغسل مع البشرة ، ومثله الشعرات الغليظة التي لا تستر
البشرة على الاحوط وجوباً .

(مسألة ٨٧) : لا يجب غسل باطن العين والفم والانف ومطبق

الشفتين والعينين .

(مسألة ٨٨) : الشعر الثابت في الخارج عن الحد اذا تدلى على ما دخل في الحد لا يجب غسله وكذا المقدار الخارج عن الحد وان كان نابئاً في داخل الحد كمسترسل اللحية .

(مسألة ٨٩) : اذا بقي مما في الحد شيء لم يغسل ولو بمقدار رأس ابرة لا يصح الوضوء ، فيجب ان يلاحظ آماق وأطراف عينيه لا يكون عليها شيء من التقيح او الكحل المانع ، وكذا يلاحظ حاجبه لا يكون عليه شيء من الوسخ وان لا يكون على حاجب المرأة وسمة وخطاط له جرم مانع .

(مسألة ٩٠) : اذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته يجب تحصيل اليقين بزواله او وصول الماء الى البشرة ، ولو شك في أصل وجوده يجب للفحص عنه على الاحوط وجوباً الا مع الأطمينان بعده .

(مسألة ٩١) : الثقبه في الانف موضع الحلقة او الخزامة لا يجب غسل باطنها بل يكفي غسل ظاهرها سواء كانت فيها الحلقة ام لا .

غسل اليدين

(مسألة ٩٢) : يجب غسل اليدين من المرفقين الى أطراف الاصابع مقدماً لليمنى على اليسرى ويجب الابتداء بالمرفقين ثم الاسفل منهما فالاسفل عرفاً الى أطراف الاصابع ، والمقطوع بعض يده يغسل ما بقي ، ولو قطعت من فوق المرفق سقط وجوب غسلها ، ولو كان له ذراعان دون المرفق وجب غسلها ، وكذا اللحم الزائد والاصبع الزائدة ، ولو كان له يد زائدة فوق المرفق فالاحوط وجوباً غسلها أيضاً ، ولو اشتبهت الزائدة بالاصلية غسلها جميعاً ومسح بهما على الاحوط وجوباً :

(مسألة ٩٣) : المرفق يجمع عظمي الذراع والعضد ويجب غسله مع اليد بل يجب إدخال شيء من العضد مقدمة .

(مسألة ٩٤) : يجب غسل الشعر النابت في اليدين مع البشرة حتى الغليظ منه على الاحوط وجوباً .

(مسألة ٩٥) : اذا دخلت شوكة في اليد لا يجب اخراجها الا اذا كان ماتحتها محسوبا من الظاهر فيجب غسله حينئذ ولو باخراجها .

(مسألة ٩٦) : الوسخ الذي يكون على الاعضاء اذا كان معدوداً جزءاً من البشرة لا تجب إزالته وان كان معدوداً اجنبياً عن البشرة تجب إزالته .

(مسألة ٩٧) : اذا شك في حاجبية شيء وجبت إزالته ، واذا شك في وجود الحاجب بحث عنه على الاحوط وجوباً الا مع الأطمينان بعدمه .

(مسألة ٩٨) : يجوز الوضوء برمس العضو في الماء مع مراعاة غسل الأعلى فالأعلى ، لكن في اليد اليسرى لابد أن يقصد الغسل حال

الأخراج حتى لا يلزم المسح بالماء الجديد بل وكذا في اليمنى الا أن يبقى شيئاً من اليد اليسرى ليغسله باليد اليمنى حتى تكون ما بقي عاينها من الرطوبة من ماء الوضوء أو يقصد الغسلة الوضوئية من أول الزمن في الماء الى انتهاء الغسل الوضوئي .

(مسألة ٩٩) : الوسخ تحت الاظفار اذا لم يكن زائداً على المتعارف لا تجب إزالته الا اذا كان ماتحته معدوداً من الظاهر واذا قص أظفاره فصار ماتحتها ظاهراً وجب غسله بعد إزالة الوسخ .

(مسألة ١٠٠) : اذا انقطع لحم من اليدين غسل ما ظهر بعد القطع ، ويجب غسل ذلك اللحم أيضاً ما دام لم ينفصل وان كان اتصاله بجلدة رقيقة . ولا يجب قطعه أيضاً ليغسل ما كان تحت الجلدة وان كان هو الاحوط وجوباً لو عد ذلك اللحم شيئاً خارجياً ولم يحسب جزءاً من اليد .

(مسألة ١٠١) : ما تعارف بين العوام من غسل اليدين الى الزندين والأكتفاء عن غسل المكفين بهذا الغسل المستحب قبل غسل الوجه باطل .
 (مسألة ١٠٢) : الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد ان كانت وسيعة يرى جوفها وجب لإيصال الماء اليها والا فلا ، ومع الشك فالاحوط وجوبا الايصال .

(مسألة ١٠٣) : ما ينجمد على الجرح عند البرء ويصير كالجلد لا يجب رفعه وان حصل البرء ويجزي غسل ظاهره وان كان رفعه سهلاً .
 (مسألة ١٠٤) : يجوز الوضوء بماء المطر كما اذا قام تحت السماء حين نزوله فقصده بجريانه على وجهه غسل الوجه مع مراعاة الأعلى فالأعلى وكذلك بالنسبة الى يديه وكذلك اذا قام تحت الميزاب او نحوه ، ولو لم ينو من الأول لكن بعد جريانه على جميع محال الوضوء مسح بيده على وجهه بقصد غسله وكذا على يديه اذا حصل الجريان كفى أيضا .

(مسألة ١٠٥) : اذا شك في شيء انه من الظاهر حتى يجب غسله او الباطن فالاحوط وجوبا غسله . وان كان سابقاً من الباطن وشك في انه صار ظاهراً او لا فلا يجب غسله وان كان سابقاً من الظاهر وشك في انه صار باطناً اولاً يجب غسله .

مسح الرأس

(مسألة ١٠٦) : يجب مسح مقدم الرأس وهو ما يقارب ربعه مما يلي الجبهة ويكفي فيه المسمى طولاً وعرضاً ، والأحوط استحباباً ان يكون العرض قدر ثلاث أصابع والطول قدر طول اصبع ، ويجب ان يكون المسح بباطن الكف ، والاحوط الوجوبي ان يكون باليمنى والأولى ان يكون بالأصابع . ويجزي فيه ان يكون منكوساً من الأسفل الى الأعلى ،

كما يجوز فيه ان يكون منحرفا وعرضا .

(مسألة ١٠٧) : يجب ان يكون المسح بنداوة الوضوء الباقية في اليد فلا يجوز استيناف ماء جديد .

(مسألة ١٠٨) لا يجب كون المسح على البشرة فلا يجب التفريق لاعلى الرجل ولا على المرأة بل يكفي المسح على الشعر المختص بالمقدم بشرط ان لا يخرج بدمه عن حده ، فلو كان كذلك فجمع وجعل على الناصية لم يعجز المسح عليه .

(مسألة ١٠٩) : لا تضر كثرة بلل الماسح وان حصل معه الغسل .

(مسألة ١١٠) : لو تعذر المسح بباطن الكف مسح بظاهرها وان

تعذر فيباطن الذراع .

(مسألة ١١١) : يعتبر ان لا يكون على المسموح بلل ظاهر بحيث

يختلط ببلل الماسح بمجرد الماسة .

(مسألة ١١٢) : لو اختلط بلل اليد ببلل أعضاء الوضوء لم يحز

المسح به على الاحوط وجوباً . نعم لا بأس باختلاط بلل اليد اليمنى ببلل اليد اليسرى الناشئ من الاستمرار في غسل اليسرى بعد الانتهاء من غسلها إما احتياطاً او للعادة الجارية .

(مسألة ١١٣) : لو جف ما على اليد من البلل لعذر ، اخذ من

بلل حاجبيه وأشفار عينيه ومن شعر لحينه الداخل في حد الوجه ومسح به .

(مسألة ١١٤) : لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح لحر او غيره

فالأحوط وجوباً الجمع بين المسح باليد اليابسة والماء الجديد والتيمم .

(مسألة ١١٥) : لا يجوز المسح على العمامة والقناع او غيرهما من

الحائل وان كان شيئاً رقيقاً لا يمنع من وصول الرطوبة الى البشرة .

مسح القدمين

(مسألة ١١٦) : يجب مسح القدمين من أطراف الاصابع الى الكعبين وهما قبتا القدمين ، والاحوط وجوباً المسح الى مفصل الساق ، ويجزي المسمى عرضاً والاحوط استحباباً مسح اليمنى باليمنى أولاً ثم اليسرى باليسرى ولا يجوز تقديم اليسرى على اليمنى وحكم العضو المقطوع من الممسوح حكم العضو المقطوع من المغسول ، وكذا حكم الزائد من الرجل والرأس وحكم البلة وحكم جفاف الممسوح والماسح كما سبق .

(مسألة ١١٧) : يجب المسح على البشرة والاحوط وجوباً مسح الشعر النابت فيها معها .

(مسألة ١١٨) : لا يجوز المسح على الحائل كالخف الا لضرورة او لتقية كما يجوز العمل عليهما في سائر افعال الوضوء .

(مسألة ١١٩) : لو دار الامر بين المسح على الخف والغسل للرجلين للتقية اختار الثاني على الاحوط وجوباً .

(مسألة ١٢٠) : يعتبر عدم المندوحة في مكان التقية فلو امكنه ترك التقية وارهاتهم المسح على الخفين مثلاً لم تشرع التقية ، ولا يعتبر عدم المندوحة في الحضور في مكان التقية وزمانها كما لا يجب بذل مال لرفع التقية ، واما في سائر موارد الاضطرار فيعتبر ذلك كله .

(١٢١) : اذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل بعد الوضوء لم تجب الاعادة في التقية ووجبت في سائر الضرورات كما تجب الاعادة مطلقاً ان كان الزوال في اثناء الوضوء .

(مسألة ١٢٢) : لو توضأ على خلاف التقية فالاحوط وجوباً الاعادة.

(مسألة ١٢٣) : لا يجب في مسح الرجلين ان يضع يده على

الاصابع ويمسح الى الكعبين بالتدرج بل يجوز ان يضع تام كفه على تام ظهر القدم من طرف الطول الى المفصل ويجرّها قليلاً بمقدار صدق المسح كما انه يجوز التمسك بأن يبتدىء من الكعبين وينتهي بأطراف الاصابع والاحوط استحباباً اختيار القسم الاول .

احكام الجبائر

(مسألة ١٢٤) : من كان على بعض أعضاء وضوئه جبيرة فان تمكن من غسل ما تحتها بنزعها او بغمسها في الماء مع تحقق الغسل من الأعلى الى الأسفل وجب وان لم يتمكن لخوف الضرر ، او لعدم إمكان إزالة النجاسة ، او لعدم إمكان اتصال الماء تحت الجبيرة اجتزأ بالمسح عليها ، ولو أمكنه مسح البشرة مسح عليها والاحوط استحباباً الجمع بين المسح عليها وعلى الجبيرة ، ولا يجزي غسل الجبيرة عن مسحها ولا بد من استيعابها بالمسح إلا ما يتعسر استيعابه بالمسح عادة كالخلل التي تكون بين الخيوط ونحوها .

(مسألة ١٢٥) : الجروح والقروح المعصبة حكمها حكم الجبيرة المتقدم وان لم تكن معصبة غسل ما حولها والاحوط وجوباً المسح عليها ان أمكن . ولا يجب وضع خرقة عليها ومسحها وان كان أحوط استحباباً .

(مسألة ١٢٦) : اللطوخ المطلي بها العضو للتداوي يجري عليها حكم الجبيرة واما العصاية التي يعصب بها العضو لألم او ورم او نحوه والحاجب اللاصق اتفاقاً كالقير ونحوه فيجب رفعها مهما أمكن ومع عدم الأمكان يجمع بين الوضوء والتيمم على الاحوط وجوباً .

(مسألة ٢٧) : في الجبيرة المستوعبة لعضو واحد او لتام الاعضاء . الاحتياط الوجوبي في الجمع فيها بين وضوء الجبيرة والتيمم ، وكذلك الجبيرة النجسة التي لا تصلح ان يمسح عليها ، والاحوط وجوباً ان يضع

عليها خرقه طاهرة ويمسح عليها ان امكن .

- (مسألة ١٢٨) : لا فرق في ثبوت حكم الجبيرة بين الوضوء والغسل .
 (مسألة ١٢٩) : لو كانت الجبيرة على العضو الماسح مسح بيلتها .
 (مسألة ١٣٠) : الارمد إن كان يضره استعمال الماء تيمم وان
 امكن غسل ما حول العين فالاحوط وجوباً له الجمع بين الوضوء والتيمم .
 (مسألة ١٣١) : اذا برىء ذو الجبيرة في ضيق الوقت أجزأ
 وضوؤه سواء برىء في اثناء الوضوء ام بعده قبل الصلاة أم في اثنائها ام
 بعدها . ولا تجب عليه اعادة الصلوات الآتية بها وان كانت احوط استحباباً
 اما لو برىء في السعة يعيد الوضوء في جميع الصور المتقدمة .

(مسألة ١٣٢) : اذا كان في عضو واحد جبائر متعددة يجب
 الغسل او المسح في فواصلها .

(مسألة ١٣٣) : اذا كان بعض الاطراف الصحيح تحت الجبيرة
 فان كان بالمقدار المتعارف مسح عليها وان كان أزيد من المقدار المتعارف
 فان أمكن رفعها ، رفعها وغسل المقدار الصحيح ثم وضعها ومسح عليها وان
 لم يمكن جمع بين المسح عليها وبين التيمم .

(مسألة ١٣٤) : في الجرح المكشوف اذا أراد وضع طاهر عليه
 ومسحه يجب أولاً ان يغسل ما يمكن من أطرافه ثم وضعه .

(مسألة ١٣٥) : اذا أضر الماء باطراف الجرح بمقدار المتعارف
 يكفي المسح على الجبيرة ، والاحوط وجوباً ضم التيمم اذا كانت الاطراف
 المتضرره أزيد من المتعارف .

(مسألة ١٣٦) : اذا كان الجرح او نحوه في مكان آخر غير
 مواضع الوضوء لكن كان بحيث يضر استعمال الماء في مواضعه أيضاً
 فالتيمم .

(مسألة ١٣٧) : لافرق في حكم الجبيرة بين ان يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان أم لا .

(مسألة ١٣٨) : اذا كان ظاهر الجبيرة طاهراً لا يضره نجاسة باطنها .

(مسألة ١٣٩) : محل الفصد داخل في الجروح فلو لم يمكن تطهيره أو كان مضرراً يكفي المسح على الوصلة التي عليه ان لم يكن ازيد من المتعارف وإلا حلها وغسل المقدار الزائد ثم شدها وان لم يمكن التطهير لا لضرر بل لأجل عدم انقطاع الدم فأن امكن الوضوء ارتئاساً في المعتصم تعين ذلك والا تعين التيمم .

(مسألة ١٤٠) : إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوباً لا يجوز المسح عليه بل يجب رفعه وتبديله ، وان كان ظاهره مباحاً وباطنه مغصوباً فان لم يعد مسح الظاهر تصرفاً فيه فلا يضر وإلا بطل .

(مسألة ١٤١) : لا يشترط في الجبيرة ان تكون مما تصح الصلاة فيه فلو كانت حريراً أو ذهباً أو جزء حيوان غير مأكول لم يضر بوضوئه فالذي يضر هو نجاسة ظاهرها أو غصبيته .

(مسألة ١٤٢) : مادام خوف الضرر باقياً يجري حكم الجبيرة وان احتمل البرء ، واذا ظن البرء وزال الخوف وجب رفعها .

(مسألة ١٤٣) : اذا امكن رفع الجبيرة وغسل المحل لكن كان موجباً لفوات الوقت يعدل الى التيمم .

(مسألة ١٤٤) : الدواء الموضوع على الجرح ونحوه اذا اختلط مع الدم وصار كالشيء الواحد ولم يمكن رفعه بعد البرء بأن كان مستلزماً لجرح المحل وخروج الدم فان كان مستحيلاً بحيث لا يصدق عليه الدم بل صار كالجلد ، فما دام كذلك يجري عليه حكم الجبيرة ، وان لم يستحل كان كالجبيرة النجسة يضع عليه خرقة ويمسح عليه والاحوط وجوباً ضم

التيتم في الصورتين .

(مسألة ١٤٥) : اذا كان العضو صحيحاً لكن كان نجساً ولم يمكن تطهيره لا يجزي عليه حكم الجرح بل يتعين التيمم .

(مسألة ١٤٦) : لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة ان كانت على المنعارف ، كما انه لا يجوز وضع شيء آخر عليها مع عدم الحاجة الا أن يحسب جزءاً منها بعد الوضع .

(مسألة ١٤٧) : الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث وكذا الغسل معها .

(مسألة ١٤٨) : يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة في أول الوقت برجاء استمرار العذر فاذا انكشف ارتفاعه في الوقت أعاد الوضوء والصلاة .

(مسألة ١٤٩) : اذا اعتقد الضرر في غسل البشرة فعمل بالجبيرة

ثم تبين عدم الضرر في الواقع لم يصح الوضوء ولا الغسل ، واذا اعتقد عدم الضرر فغسل ثم تبين انه كان مضراً وكان وظيفته الجبيرة صح

وضوؤه وغسله ان كان التبين بعد الفراغ عن العمل المشروط بالطهارة واما ان كان قبل الشروع فيه فالاحوط وجوباً الاعادة وكذلك يصحان

لو اعتقد الضرر ، ولكن ترك الجبيرة وتوضأ واغتسل ثم تبين عدم الضرر وان وظيفته غسل البشرة ، ولكن الصحة في هذه الصورة تتوقف على

امكان قصد القربة .

(مسألة ١٥٠) : في كل مورد يشك في ان وظيفته الوضوء الجبيري

او التيمم الاحوط وجوباً الجمع بينهما .

شرائط الوضوء

(مسألة ١٥١) : شرائط الوضوء ثلاثة عشر ، (الاول) طهارة

الماء (الثاني) اطلاق .

(مسألة ١٥٢) : لافرق في عدم صحت الوضوء بالماء المضاف او النجس او مع الحائل بين صورة العلم والعمد والجهل والنسيان .
(الثالث) عدم استعماله في التطهير من الخبث بل ولا في رفع الحدث الأكبر على تفصيل تقدم في مسألة ٥٩ .

(الرابع) طهارة اعضاء الوضوء .

(مسألة ١٥٣) : يكفي طهارة كل عضو قبل غسله ولا يلزم ان تكون جميع الاعضاء قبل الشروع طاهرة فلو كانت نجسة وغسل كل عضو بعد تطهيره كفى ، ولا يضر تنجس عضو بعد غسله وان لم يتم الوضوء .
(الخامس) ان لا يكون اناء الوضوء من الذهب والفضة .

(مسألة ١٥٤) : اذا توضأ من إناء الذهب او الفضة بالاغتراف منه دفعة او تدريجاً او بالصب منه فصحة الوضوء لا تخلو من وجه من دون فرق بين صورة الانحصار وعدمه ، ولو توضأ بالارتباس فيه فالصحة مشككة .
(السادس) : عدم المانع من استعمال الماء لمرض او عطش يخاف منه على نفسه او على نفس محترمة .

(مسألة ١٥٥) : في فرض العطش لو أراق الماء على أعلى جبهته ونوى الوضوء بعد ذلك بتحريك الماء من أعلى الوجه الى أسفله صح وضوئه .
(السابع) سعة الوقت للوضوء والصلاة بحيث لم يلزم من التوضي وقوع الصلاة او بعضها خارج الوقت .

(مسألة ١٥٦) : اذا توضأ في حال ضيق الوقت عن الوضوء فان قصد أمر الصلاة الادائي بطل مع العلم بالضيق واما مع الجهل به فيصح وكذا يصح ان قصد غاية أخرى ولو الكون على الطهارة .

(الثامن) : أباحة الماء والمكان بل وكذا الفضاء الذي يقع فيه الوضوء على الاحوط وجوباً .

(مسألة ١٥٧) : لا يعتبر اباحة الأثناء الذي يتوضأ منه أو يغتسل مع الانحصار به فضلاً عن عدمه فلو توضأ بماء مباح من أثناء مغضوب أثم وصح وضوؤه من دون فرق بين الأغتراف منه دفعة أو تدريجاً والصبب منه . نعم لا يصح الوضوء إذا كان بنحو الارتباس فيه إلا أن لا يصدق التصرف عرفاً على الوضوء فيه وحكم المصبب إذا كان وضع الماء على العضو مقدمة للوصول إليه حكم الأثناء فيصبح الوضوء وإن أثم .

(مسألة ١٥٨) : بطلان الوضوء في الغصب مختص بصورة العلم والعمد سواء كان المغضوب الماء أو المكان أو الفضاء فمع الجهل بكونها مغضوبة أو النسيان لا بطلان .

(مسألة ١٥٩) : إذا التفت إلى الغصيبة في أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزائه ويجب تحصيل المباح للباقي ، ولكن إذا كان المغضوب الماء والتفت إلى الغصيبة بعد الغسلات وقبل المسح يجوز المسح بما بقي من الرطوبة وإن كان الاحوط استحباباً إعادة الوضوء .

(مسألة ١٦٠) : مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف ويحري عليه حكم الغصب ، فلا بد من العلم باذن المالك ولو بالفحوى أو شاهد الحال .
(مسألة ١٦١) : يجوز الوضوء والشرب من الأنهار الكبار سواء أكانت قنوات أو منشقة من شط وإن لم يعلم رضا المالكين وإن كان فيهم الصغار والمجانين . وكذلك الأراضي الوسيعة جداً . أو غير المحجبة فيجوز الوضوء والجلوس والنوم ونحوها فيها ما لم يحرز عدم رضا المالك .

(مسألة ١٦٢) : الحياض الواقعة في المساجد والمدارس إذا لم يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بمن يصلي فيها أو الطلاب الساكنين فيها أو عدم اختصاصها لا يجوز لغيرهم الوضوء منها إلا مع جريان العادة بوضوء كل من يريد مع عدم منع أحد فانه يجوز الوضوء لغيرهم منها إذا كشفت

العادة عن عموم الأذان .

(مسألة ١٦٣) : إذا علم ان حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة في مكان آخر ، ولو توضأ بقصد الصلاة فيه ثم بدا له ان يصلي في مكان آخر يشكل صحة وضوئه وكذا اذا لم يتمكن من ذلك مع احتمال عدم التمكن حين الوضوء واما اذا علم بالتمكن وبنى على الصلاة في المسجد فأنفق عدم التمكن . فالظاهر عدم بطلان وضوئه ، وكذلك يصح لو توضأ غفلة او باعتقاد عدم الاشتراط ولا يجب عليه ان يصلي فيه وان كان أحوط .

(مسألة ١٦٤) : اذا دخل المكان الغصبي غفلة وتوضأ في حال الخروج بحيث لا ينافي فوريته ولا تصرفاً زائداً على الخروج صح وضوئه، وكذا اذا دخل عصياناً ثم تاب وخرج وتوضأ في حال الخروج .

(التاسع) : النية ، وهي ان يقصد الفعل ويكون الباعث الى القصد المذكور أمر الله تعالى من دون فرق بين ان يكون ذلك بداعي الحب له سبحانه او رجاء الثواب او الخوف من العقاب .

(العاشر) : الاخلاص فلو ضم اليها الرياء بطل .

(مسألة ١٦٥) : لو ضم الى النية غير الرياء من الضمائم الراجعة كالتنظيف من الوسخ او المباحة كال تبريد فان كانت الضميمة تابعة او كان كل من الامر والضميمة صالحاً للاستقلال في البعث الى الفعل لم تقدح ، وفي غير ذلك تقدح ولا يقدر العجب حتى المقارن وان كان موجبا لحبط الثواب.

(مسألة ١٦٦) : لا يعتبر نية الوجوب ولا الندب ولا غيرهما من الصفات والغايات ، ولو نوى الوجوب في موضع الندب او العكس جهلاً او نسياناً صح ، وكذا الحال اذا نوى التجديد وهو محدث . او نوى الرفع وهو متظهر .

(مسألة ١٦٧) : لا بد من استمرار النية بمعنى صدور تمام الاجزاء عن النية المذكورة .

(مسألة ١٦٨) : لو اجتمعت أسباب متعددة للوضوء كفى وضوء واحد بقصد رفع الحدث ، ولو اجتمعت اسباب للغسل اجزأ غسل واحد عن الجميع سواء قصد الجميع تفصيلاً او قصد الغسل قربتاً الى الله وكان ذلك قصداً اجمالياً للجميع او قصد غسل الجنابة او قصد غيرها وحينئذ فان كان فيها غسل الجنابة يجزي عن الوضوء والا فيحتاج إليه .

(الحادي عشر) : مباشرة المتوضئ للغسل والمسح .

(مسألة ١٦٩) : لو وضأه غيره على نحو لا يسند اليه الفعل بطل الا مع الاضطرار فيوضؤه غيره ولكن هو الذي يتولى النية والاحوط استحباباً ان ينوي الموضي أيضاً .

(الثاني عشر) : الموالة ، وهي التتابع في الغسل والمسح بنحو لا يلزم جفاف تمام السابق في الحال المتعارفة . فلا يقدح الجفاف لأجل حرارة الهواء او البدن الخارجة عن المتعارف .

(مسألة ١٧٠) : الاحوط وجوباً عدم الاعتداد ببقاء الرطوبة في مـترسل اللحية الخارج عن حد الوجه .

(الثالث عشر) : الترتيب بين الاعضاء بتقديم الوجه ، ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس ، والاحوط استحباباً تقديم الرجل اليمنى على اليسرى ، وكذا يجب الترتيب في أجزاء كل عضو على ما تقدم .

(مسألة ١٧١) : لو عكس الترتيب سهواً أعاد على ما يحصل به الترتيب مع عدم فوات الموالة والا استأنف ، وكذا لو عكس عمداً الا ان يكون قد أتى بالجميع عن غير الأمر الشرعي فيستأنف .

احكام الخلل في الوضوء

(مسألة ١٧٢) : من تيقن الحدث وشك في الطهارة تطهر ، وكذا لو ظن الطهارة ظناً معتبراً شرعاً ، ولو تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على الطهارة وان ظن الحدث ظناً غير معتبر شرعاً .

(مسألة ١٧٣) : اذا تيقن الحدث والطهارة وشك في المتقدم والمتأخر تطهر سواء علم تاريخ الطهارة او علم تاريخ الحدث او تاريخها جميعاً
(مسألة ١٧٤) : اذا شك في الطهارة بعد الصلاة او غيرها مما يعتبر فيه الطهارة بنى على صحة العمل وتطهر لما يأتي الا اذا تقدم منشأ الشك على العمل بحيث لو التفت اليه قبل العمل لشك فان الاحوط وجوباً حينئذ الاعادة .

(مسألة ١٧٥) : اذا شك في الطهارة في اثناء الصلاة مثلاً قطعها وتطهر واستأنف الصلاة .

(مسألة ١٧٦) : لو تيقن الاخلال بغسل عضو او مسحه أتى به وبما بعده مراعيّاً للترتيب والموالاته وغيرهما من الشرائط ، وكذا لو شك في فعل من أفعال الوضوء قبل الفراغ منه ، أما ولو شك بعد ان رأى نفسه فارغاً عن الوضوء لم يلتفت ولو شك في الجزء الأخير من الوضوء فان كان ذلك بعد الدخول في العمل المشروط بالطهارة لم يلتفت وإن كان قبله يأتي بذلك الجزء مع بقاء الموالاته وسائر الشرائط ومع فواتها يعيد الوضوء هذا في الشكوك المتعارفه وأما الوسواسي فلا يعتني بشكه مطلقاً .

(مسألة ١٧٧) : اذا شك بعد الوضوء في حاجبية شيء كالخاتم ونحوه لم يلتفت ، وكذا اذا شك في كون الحاجب سابقاً على الوضوء او متأخراً عنه ، وان كان الاحوط استحباباً الاعادة فيها بعد رفع مشكوك

الحاجية في الفرض الاول .

(مسألة ١٧٨) : اذا كان مأموراً بالوضوء من جهة الشك فيه بعد الحدث اذا نسي شكه وصلى تبطل صلوته ويجب عليه الاعادة إن تذكر بعده .

(مسألة ١٧٩) : اذا كان مترضاً وتوضأ للتجديد وصلى ثم تيقن بطلان أحد الوضوئين ولم يعلم أنه أيهما تصح صلوته ولا يجب عليه اعادة الوضوء للصلاة الآتية .

(مسألة ١٨٠) : اذا توضأ وضوئين وصلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد احدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية ، لأن الوضوء الاول معلوم الانتفاض ، والثاني مشكوك في انتفاذه للشك في تأخره وتقدمه على الحدث وأما الصلاة فيبني على صحتها لقاعدة الفراغ ، واذا كان في محل الفرض قد صلى بعد كل وضوء صلاة أعاد الوضوء لما تقدم وأعاد الصلاتين ان كانت مختلفتين في العدد ، والا كفى اعادة صلاة واحدة بقصد ما في الذمة جهراً ان كانتا جهريتين واخفائاً ان كانتا اخفائيتين ، ومخيراً بين الجهر والاخفات ان كانتا مختلفتين ، والاحوط استحباباً في هذه الصورة الاخيرة اعادة كلتا الصلاتين .

(مسألة ١٨١) : اذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء انه ترك جزءاً منه ولا يدري انه الجزء الواجب او المستحب يصح وضوئه .

(مسألة ١٨٢) : اذا علم بعد الفراغ من الوضوء انه مسح على الخائل ، او مسح في موضع الغسل ، او غسل في موضع المسح ، ولكن شك في انه هل كان هناك مسوغ لذلك من جبرة او ضرورة او نفية اولاً ، بل كان على غير الوجه الشرعي يصح وضوئه وان كان الاحوط استحباباً الاعادة .

(مسألة ١٨٣) : اذا تيقن انه دخل في الوضوء واتى ببعض افعاله ، ولكن شك في أنه أتمه على الوجه الصحيح اولاً ، بل عدل عنه اختياراً او اضطراراً لا يصح وضوئه .

(مسألة ١٨٤) : اذا شك بعد الوضوء في وجود الحاجب او علم بوجوده قبله ولمكن شك بعده في انه أزاله او وصل الماء تحته بنى على صحة وضوئه . واذا علم بوجود الحاجب وعلم زمان حدوثه وشك في أن الوضوء كان قبل حدوثه او بعده بنى على الصحة إن أحتمل في جميع ذلك الألتفات الى الحاجب حين الوضوء .

(مسألة ١٨٥) : اذا كانت أعضاء وضوئه او بعضها نجساً فتوضأ وشك بعده في أنه طهرها أم لا ، بنى على بقاء النجاسة فيجب غسله لما يأتي من الاعمال واما الوضوء فمحكوم بالصحة ، وكذلك لو كان الماء الذي توضأ منه نجساً ثم شك بعد الوضوء في أنه طهره قبله ام لا فانه يحكم بصحة وضوئه وبقاء الماء نجساً فيجب عليه تطهير ملاقاه من ثوبه وبدنه .

نواقض الوضوء ، سبعة

الاول والثاني : خروج البول والغائط ، سواء كان من الموضع المعتاد بالاصل أم بالعارض أم كان من غيره على الاحوط وجوباً والبلل المشتبه الخارج قبل الاستبراء بحكم البول .

الثالث : خروج الريح من محل الغائط ، ولا عبرة بما يخرج من القبل ولو مع الاعتياد .

الرابع : النوم الغالب على العقل ، ويعرف بغلبته على السمع من غير فرق بين ان يكون يكون قائماً وقاعداً ومضطجعاً .

الخامس : كل ما غلب على العقل من جنون او إغماء او سكر او غير ذلك .

السادس : الاستحاضة على تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى .

(السابع) : موجبات الغسل كالجنابة والحيض .

(مسألة ١٨٦) : اذا شك في طرو أحد النواقض بنى على العدم ، وكذا اذا شك في ان الخارج بول او مذي فانه يبني على عدم كونه بولا الا ان يكون قبل الاستبراء فيحكم بأنه بول فان كان متوضئاً انتقض وضوؤه .
(مسألة ١٨٧) : اذا خرج ماء الاحتقان ولم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض الوضوء ، وكذا لو شك في خروج شيء من الغائط معه .
(مسألة ١٨٨) : لا ينتقض الوضوء بخروج المذي او الودي او الودي . والاول ما يخرج بعد الملاعبة ، والثاني ما يخرج بعد خروج البول ، والثالث ما يخرج بعد خروج المني .

دائم الحدث

(مسألة ١٨٩) : من استمر به الحدث في الجملة كالمليطون والمسلسوس ونحوهما له احوال أربع :
الاول : ان تكون له فترة تسع الوضوء والصلاة الاختيارية وحكمه وجوب انتظار تلك الفترة والوضوء والصلاة فيها .
الثانية ان لا تكون له فترة اصلا او تكون له فترة يسيرة لاتسع الطهارة وبعض الصلاة ، وحكمه الوضوء والصلاة وليس عليه الوضوء لصلاة أخرى ، الا لن يحدث جدثا آخر كالنوم وغيره فيجدد الوضوء لها .
الثالثة ان تكون له فترة تسع الطهارة وبعض الصلاة ولا يكون عليه في تجديد الوضوء في الاثناء مرة او مرات خرج ، وحكمه الوضوء والصلاة في الفترة وكلما فاجأه الحدث جدد الوضوء وبني على صلاته ، واذا أحدث بعد الصلاة توضأ للصلاة الاخرى .
الرابعة : الصورة الثالثة . لكن يكون تجديد الوضوء في الاثناء حرجاً عليه وحكمه الاجتزاء بالوضوء الواحد لكل صلاة .
(مسألة ١٩٠) : الاحوط استحباباً في الصورة الثالثة ان يكرر الصلاة

بلا تجديد .

(مسألة ١٩١) : الاحوط وجوباً لمستمز الحدث الاجتناب عما يحرم على المحدث .

(مسألة ١٩٣) : حكم صلاة الاحتياط والاجزاء المنسية حكم ابعاض الصلاة في عدم لزوم تجديد الوضوء مع الحرج ولزوم تجديده بدونه .
(مسألة ١٩٣) : يجب على المسلوس والمبطون التحفظ من تعدي النجاسة الى بدنه وثوبه مهما أمكن بوضع كيس او نحوه ، ولا يجب تغييره لكل صلاة .

احكام الوضوء

(مسألة ١٩٤) : لا يجب الوضوء لنفسه ، وتنوقف صحة الصلاة واجبة كانت او مندوبة عليه ، وكذا اجزاؤه المنسية بل سجود السهو على الاحوط وجوباً ، ومثل الصلاة الطواف الواجب وهو ما كان جزءاً من حجة او عمره دون المندوب وان وجب بالنذر نعم يستحب له .
(مسألة ١٩٥) : لا يجوز للمحدث مس كتابة القرآن ، حتى المد والتشديد ونحوهما ، ولا مس اسم الجلالة وسائر أسمائه وصفاته الخاصة والأولى إلحاق أسماء الانبياء والاوصياء وسيدة النساء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - به .

(مسألة ١٩٦) : الوضوء مستحب لنفسه بلا حاجة في صحته الى جعل شيء غاية له وإن كان يجوز الأتيان به لغاية من الغايات المشروط به ويجب حينئذ إن وجبت ويستحب إن أستحبت سواء توقفت عليه صحتها أو كمالها بل وكذا إن حرم بدونه كمس خط المصحف وأسم الله تعالى
(مسألة ١٩٧) : لا فرق في جريان الحكم المذكور بين الكتابة بالعريية

والفارسية وغيرهما ولا بين الكتابة بالمداد والحفر والتطريز وغيرها كما لا فرق في الماس بين ما تحمله الحياة وغيره . نعم لا يجري الحكم في المس بالشعر الا إذا عد تابعاً للبشره .

(مسألة ١٩٨) : الالفاظ المشتركة يعتبر فيها قصد المكاتب ، وان شك في قصد المكاتب جاز المس .

(مسألة ١٩٩) : يجب الوضوء اذا وجبت احدى الغايات المذكورة آنفا ويستحب اذا استحبت وقد يجب بالنذر وشبهه ، ويستحب للطواف المندوب ولسائر أفعال الحج ولطلب الحاجة ولحمل المصحف الشريف ولصلاة الجنائز وتلاوة القرآن وللكون على الطهارة وبغير ذلك .

(مسألة ٢٠٠) : اذا دخل وقت الفريضة يجوز الاتيان بالوضوء بقصد فعل الفريضة ، كما يجوز الاتيان به بقصد الكون على الطهارة ، وكذا يجوز الاتيان به بقصد الغايات المستحبة الاخرى .

مستحبات الوضوء

(مسألة ٢٠١) : سنن الوضوء على ما ذكره العلماء (رض) وضع الاناء الذي يغترف منه على اليمين ، والتسمية ، والدعاء بالمأثور ، وغسل اليدين من الزندين قبل ادخالهما في الاناء الذي يغترف منه ، لحدث النوم ، او البول مرة ، وللغائط مرتين ، والمضمضة ، والاستنشاق ، وتثليثهما ، وتقديم المضمضة ، والدعاء بالمأثور عندهما ، وعند غسل الوجه ، واليدين ومسح الرأس ، والرجلين ، وتثنية الغسلات والاحوط استحباباً عدم التثنية في اليسرى احتياطاً للمسح بها ، وكذلك اليمنى اذا اراد المسح بها من دون أن يستعملها في غسل اليسرى ، وكذلك الوجه لأخذ البلل منه عند جفاف بلل اليد والأحوط استحباباً أن يقصد بالغسلة الثانية إسباغ المرة الأولى وجعلها

من متمات المرة الأولى حتى لا يلزم الحذور ، ويستحب ان يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه في الغسلة الاولى والثانية والمرأة تبدأ بالبطن فيها ويكره الاستعانة بغيره في المقدمات القريبة .

الغسل

والواجب منه ستة : غسل الجنابة ، الحيض ، الاستحاضة ، النفاس ، غسل الاموات ، غسل مس الاموات .

١ - غسل الجنابة

(مسألة ٢٠٢) : سبب الجنابة امران الاول خروج المني من الموضع المعتاد وغيره ، وان كان الاحوط استحبابا عند الخروج من غير المعتاد الجمع بين الطهارتين اذا كان محدثاً بالاصغر .

(مسألة ٢٠٣) : علامة المني في الغالب الدفق والشهوة والفتور وفي المرنه والمريض يكفي الأخيرين .

(مسألة ٢٠٤) : أنما يوجب الغسل اذا خرج الى الخارج فلو تحرك المني عن محله ولم يخرج فلا يوجب الغسل وفي المرنه يكفي الخروج الى فضاء المحل ولا يعتبر فيها الخروج الى خارج البدن .

(مسألة ٢٠٥) : من وجد على بدنه او ثوبه منيا وعلم انه منه بجنابة لم يغتسل منها وجب عليه الغسل ، وبعيد كل صلاة لا يحتمل سبقها على الجنابة المذكورة دون ما يحتمل سبقها عليها ، وان علم تاريخ الجنابة وجهل تاريخ الصلاة ، وان كانت الاعادة لها احوط استحبابا ، وان لم يعلم انه منه لم يجب عليه شيء .

(مسألة ٢٠٦) : اذا دار أمر الجنابة بين شخصين يعلم كل منهما

أنها من أحدهما لم يجب الغسل على أحدهما لامن حيث تكليف نفسه ، ولا من حيث تكليف غيره إلا إذا علم ولو أجمالاً بتملق تكليف الزامي به فيجب عليه الاحتياط حينئذ بالجمع بين الوضوء والغسل إن كان سابقاً محدثاً بالأصغر والغسل فقط إن لم يكن وذلك كما إذا أراد أحدهما أن يقتدى بالآخر ولا يجوز لغيرهما ترتيب آثار الطهارة على أحدهما إن كان الآخر مورداً لابتلائه ايضاً .

(مسألة ٢٠٧) : البلب المشبه بين البول والمني الخارج بعد خروج المني وقبل الاستبراء بالبول بحكم المني ويجب الغسل به .

(الثاني) الجماع ولو لم ينزل ويتمحق بدخول الحشفة في القبل أو الدبر ، بل مقدارها من مقطوعها ، والاحوط وجوباً مع مجرد الادخال الجمع بين الغسل والوضوء إن كان سابقاً محدثاً بالأصغر ، والغسل فقط إن لم يكن .

(مسألة ٢٠٨) : اذا تحقق الجماع تحققت الجنابة للفاعل والمفعول به ، من غير فرق بين الصغير والكبير ، والعاقل والمجنون ، والقاصد وغيره ، بل الظاهر ثبوت الجنابة للحي اذا كان أحدهما ميتاً ، والاحوط وجوباً في وطء البهيمة الجمع بين الغسل والوضوء مع سبق الحدث الأصغر والغسل مع عدمه فقط .

(مسألة ٢٠٩) : اذا خرج المني بخلاف صورته المتعارفة وجب الغسل بعد العلم بكونه مَنيّاً .

(مسألة ٢١٠) : اذا تحرك المني عن محله بالاحتلام ولم يخرج الى الخارج لا يجب الغسل .

(مسألة ٢١١) : يجوز للشخص إجناب نفسه ولو لم يقدر على الغسل وكان بعد دخول الوقت ، نعم اذا لم يتمكن من التيمم لا يجوز ذلك

وإذا في الوضوء فلا يجوز لمن كان متوضئاً ولم يتمكن من الوضوء لو
أحدث ان يبطل وضوءه اذا كان بعد دخول الوقت .

(مسألة ٢١٢) : اذا شك في انه هل حصل الدخول أم لا ؟ لا
يجب عليه الغسل ، وكذا لا يجب لو شك في أن المدخول فيه فرج او دبر
او غيرهما .

(مسألة ٢١٣) : الوطء في دبر الخنثى موجب للجنابة دون قبلها
الا مع الانزال فيجب عليه الغسل دونها الا ان تنزل هي أيضاً ، واو
ادخلت الخنثى في الرجل او الأنثى مع عدم الانزال لا يجب الغسل على
الواطئ ولا على الموطوء واذا ادخل الرجل بالخنثى وتلك الخنثى بالانثى
وجب الغسل على الخنثى دون الرجل والانثى .

ما يتوقف على غسل الجنابة

(مسألة ٢١٤) : تتوقف صحة امور على غسل الجنابة .
الأول : الصلاة مطلقاً ، عدا صلاة الجنائز ، وكذا أجزاءها المنسية
بل سجود السهو على الاحوط وجوباً .
الثاني : الطواف الواجب بالاحرام مطلقاً كما تقدم في الوضوء .
الثالث : الصوم ، بمعنى انه لا يعتمد البقاء على الجنابة حتى طلع
الفجر بطل صومه ، وكذا صوم ناسي الغسل على تفصيل يأتي في محله إن
شاء الله تعالى .

ما يحرم على الجنب

(مسألة ٢١٥) : يحرم على الجنب امور :
(الاول) : مس كتابة القرآن الشريف ، ومس اسم الله تعالى على

ما تقدم في الموضوع .

(الثاني) : الميث في المساجد بل مطلق الدخول فيها وان كان لوضع شيء فيها . نعم يجوز الدخول لأخذ شيء منها ، كما يجوز الاجتياز فيها بالدخول من باب والخروج من آخر الا في المسجدين الشريفين المسجد الحرام ومسجد النبي (ص) والاحوط وجوباً ترك وضع شيء فيها حتى في حال الاجتياز أو من خارجها كما ان الاحوط وجوباً الحاق المشاهد المشرفة بالمساجد في الاحكام المذكورة .

(الثالث) : قراءة آية السجدة من سور العزائم وهي آلم السجدة وحم السجدة ، والنجم ، والعلق ، والاحوط استحباباً الحاق تمام السورة بها حتى بعض البسمة اذا كانت بقصد احديها .

(مسألة ٢١٦) لا فرق في حرمة دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها والخراب وان لم يصل فيه أحد ولم تبق آثار المسجدية وكذلك المساجد في الاراضي المفتوحة عنوة اذا ذهبت آثار المسجدية بالمرة .

(مسألة ٢١٧) : ما يشك في كونه جزءاً من المسجد من صحنه وحجراته ومنارته وحيطانه ونحو ذلك لا تجري عليه أحكام المسجدية .

(مسألة ٢١٨) : لا يجوز ان يستأجر الجنب لكنس المسجد في حال الجنابة بل الاجارة فسدة ، ولا يستحق الاجرة المسماة وان كان يستحق أجره المثل . هذا اذا علم الاجير بجنابته وكذا اذا جهل بها على الاحوط وجوباً وكذلك الصبي والمجنون الجنب بل الاحوط وجوباً عدم التسبب لدخولها في المسجد مطلقاً .

(مسألة ٢١٩) : اذا علم اجمالا جنابة احد الشخصين وكان الجنب منها عالماً بجنابته لا يجوز على الاحوط وجوباً استئجارهما ولا استئجار أحدهما لقراءة العزائم او دخول المساجد او نحو ذلك مما يحرم على الجنب.

(مسألة ٢٢٠) : مع الشك في الجنابة لا يحرم شيء من المحرمات المذكورة الا اذا كانت حالته السابقة هي الجنابة .

ما يكره على الجنب

(مسألة ٢٢١) : يكره للجنب الاكل والشرب الا بعد الوضوء او المضمضة والاستنشاق ، ويكره قراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم بل الاحوط استحباباً عدم قراءة شيء من القرآن مادام جنباً ، ويكره أيضاً مس ما عدا الكتابة من المصحف والنوم جنباً الا ان يتوضأ او يتيمم بدل الغسل .

واجبات غسل الجنابة

(مسألة ٢٢٢) : تجب في غسل الجنابة امور : منها النية ، ولا بد فيها من الاستدامة الى آخر الغسل كما تقدم تفصيل ذلك كله في الوضوء . ومنها : غسل ظاهر البشرة على وجه يتحقق به مسماه .

(مسألة ٢٢٣) : لا بد من رفع الحاجب وتحليل ما لا يصل الماء معه الى البشرة الا بالتخليل ، ولا يجب غسل الشعر إلا ما كان من توابع البدن كالشعر الرقيق ، ولا يجب غسل الباطن ايضاً . نعم الاحوط استحباباً غسل ما يشك في انه من الباطن او الظاهر وان علم سابقاً انه كان من الظاهر ثم شك في تبدله فيجب غسله حينئذ .

ومنها : الاتيان بالغسل على احدى كيفيتين :

اولاهما : الترتيب بأن يغسل أولاً تمام الرأس ومنه العنق ثم بقية البدن والاحوط وجوباً أن يغسل أولاً تمام النصف الايمن ثم تمام النصف الايسر ولا بد في غسل كل عضو من إدخال الشيء من الآخر نظير باب المقدمة .

(مسألة ٢٢٤) : لا ترتيب هنا بين أجزاء كل عضو فله ان يغسل الأسفل منه قبل الأعلى ، كما أنه لا كيفية مخصوصة للغسل بل يكفي المسمى كيف كان ، فيجزي رمس الرأس بالماء اولاً ، ثم الجانب الايمن ، ثم الجانب الايسر ، كما يكفي رمس البعض والصب على الآخر ، بل يكفي تحريك العضو المرموس في الماء بلا حاجة الى اخراجه .

ثانيها : الارتماس ، وهو تغطية البدن في الماء تغطيه واحدة بنحو يحصل غسل تمام البدن فيها ، فيخلل شعره فيها ان احتاج الى ذلك ويرفع قدمه عن الارض ان كانت موضوعه عليها والأحوط مراعات الدفعة الواحدة العرفية في التغطية .
(مسألة ٢٢٥) : النية في هذه الكيفية يجب أن تكون مقارنسة لتغطية تمام البدن .

(مسألة ٢٢٦) : لا يعتبر خروج البدن كلاً أو بعضاً عن الماء ثم رمسه بقصد الغسل ، بل لو ارتمس في الماء لغرض ونوى الغسل بعد الارتماس كفى اذا تحقق انغسال جميع البدن وهو تحت الماء ، والأحوط استحباباً أن يحرك بدنه وأن يكون بدنه خارجاً من الماء ولو بعضه .

ومنها : اطلاق الماء ، وطهارته ، واباحته ، واباحة الآنية والمصب ، على تفصيل تقدم في مسألة ١٥٧ والمباشرة اختياراً ، وعدم المانع من استعمال الماء من مرض ونحوه ، وطهارة العضو المغسول على نحو ما تقدم في الوضوء .

(مسألة ٢٢٧) : قد تقدم في الوضوء حكم الجبيرة والحائل وغيرهما من افراد الضرورة وحكم الشك والنسيان وارتفاع السبب المسوغ للوضوء الناقص في الاثناء وبعد الفراغ منها فان الغسل كالوضوء في جميع ذلك حتى في الاعتناء بالشك اذا كان في الاثناء على الاحوط وجوباً نعم يفترق عنه في عدم اعتبار الموالاة فيه لافي الترتيبي ولا في الارتماسي .

(مسألة ٢٢٨) : الغسل الترتيبي أفضل من الغسل الارتماسي .

- (مسألة ٢٢٩) : يجوز العدول من الترتيبي الى الارتعاسي .
- (٢٣٠) : يجوز الارتعاس فيا دون الكروان كان يجري على الماء حكم المستعمل في رفع الحدث الاكبر .
- (مسألة ٢٣١) : اذا اغتسل باعتقاد سعة الوقت فتبين ضيقة يصح غسله ان ادرك ركعة من الوقت .
- (مسألة ٢٣١) : ماء غسل المرأة من الجنابة او الحيض او نحوهما على الزوج .
- (مسألة ٢٣٢) : اذا خرج من بيته بقصد الغسل في الحمام فجاء الى الحمام واغتسل ولم يستحضر النية تفصيلا كفى ذلك في نية الغسل اذا كان بحيث لو سئل ماذا تفعل لأجاب بأنه يغتسل ، اما لو كان يتحير في الجواب بطل لأنتفاء النية .
- (مسألة ٢٣٣) : اذا كان قاصداً عدم إعطاء العوض للحامي او كان بناؤه على إعطاء الاموال المحرمة او على تأجيل العوض مع عدم إحراز رضا الحامي بطل غسله وان استرضاه بعد ذلك .
- (مسألة ٢٣٤) : اذا ذهب الى الحمام ليغتسل وبعد الخروج شك في انه اغتسل أم لا بنى على عدم ، ولو علم انه اغتسل لكن شك في انه اغتسل على الوجه الصحيح ام لا ، بنى على الصحة .
- (مسألة ٢٣٥) : اذا كان ماء الحمام مباحا لكن سخن بالخطب المغصوب لا مانع من الغسل فيه .
- (مسألة ٢٣٦) : الغسل في حوض المدرسة غير صحيح لأهلها ولغيرهم الا اذا علم بعموم الوقفية او الاباحة .
- (مسألة ٢٣٧) : الماء الذي يسيلونه لا يجوز الوضوء ولا الغسل منه الا مع العلم بعموم الاذن .

(مسألة ٢٣٨) : الغسل بالمنزر الغصبي باطل اذا كان وصول الماء الى البشرة موجبا للتصرف فيه او متحداً معه .

مستحبات الغسل

(مسألة ٢٣٩) : يستحب غسل اليدين امام الغسل من المرفقين ثلاثاً ، ثم المضمضة ثلاثاً ، ثم الاستنشاق ثلاثاً ، وامرار اليد على ماتناله من الجسد خصوصاً في الترتيبي ، بل ينبغي التأكد في ذلك ، وفي تحليل ما يحتاج الى التحليل ونزع الخاتم ونحوه والاستبراء بالبول قبل الغسل .

(مسألة ٢٤٠) : الاستبراء بالبول ليس شرطاً في صحة الغسل لكن اذا تركه واغتسل ثم خرج منه بال مشتبه بالمني جرى عليه حكم المني فيجب الغسل له كالمني سواء استبرأ بالخرطاط لتعذر البول ام لا ، الا اذا علم بذلك او بغيره عدم بقاء شيء من المني في المجرى .

(مسألة ٢٤١) : اذا بال بعد الغسل ولم يكن قد بال قبله لم تجب اعادة الغسل وان احتمل خروج شيء من المني مع البول .

(مسألة ٢٤٢) : اذا دار أمر المشتبه بين البول والمني فان كان متطهرأ من الحدثين وجب عليه الغسل والوضوء معا ، وان كان محدثا بالاصغر وجب عليه الوضوء فقط .

(مسألة ٢٤٣) : يجزي غسل الجنابة عن الوضوء لكل ما اشترط به .

(مسألة ٢٤٤) : اذا خرجت رطوبة مشتبهة بعد الغسل وشك في

انه استبرأ بالبول أم لا بنى على عدمه فيجب عليه الغسل .

(مسألة ٢٤٥) : لا فرق في جريان حكم الرطوبة المشتبهة بين ان

يكون الاشتباه بعد الفحص والاحتبار ، وان يكون لعدم امكان الاحتبار ، من جهة العبي او الظلمة او نحو ذلك .

(مسألة ٢٤٦) : لو أحدث بالأصغر في أثناء الغسل أتمه وتوضأ وله ان يستأنف الغسل بقصد ما عليه من التمام او الاتمام ويتوضأ .
 (مسألة ٢٤٧) : حكم سائر الاغسال حكم غسل الجنابة في عدم بطلانها بالحدث الاصغر في اثنائها بل يتمها ويتوضأ او يستأنف بقصد ما عليه في الواقع .

(مسألة ٢٤٨) : اذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل فان كان مماثلاً للحدث السابق كالجنابة في أثناء غسلها او المس في أثناء غسله يستأنف الغسل ، وان كان مخالفاً له فلا يبطل ما أتى به فيتمه ويأتي بالآخر ويجوز الاستئناف بغسل واحد لهما ويجب الوضوء بعده ان كانا غير الجنابة .

(مسألة ٢٤٩) : اذا شك في غسل عضو من الاعضاء الثلاثة او في شرطه قبل الدخول في العضو الآخر رجع واتى به ، وان كان بعد الدخول فيه لم يعتن وبني على الاتيان به .

(مسألة ٢٥٠) : اذا صلى ثم شك في انه اغتسل للجنابة ام لا بني على صحة صلاته ويغتسل للأعمال الآتية ، ولو كان الشك في أثناء الصلاة بطلت ووجب الغسل لها .

(مسألة ٢٥١) : اذا اجتمع عليه اغسال متعددة واجبة او مستحبة او بعضها واجب وبعضها مستحب فقد تقدم حكمها في شرائط الوضوء في المسألة (١٦٨) فراجع .

(مسألة ٢٥٢) : اذا كان يعلم اجمالاً ان عليه اغسالا لكنه لا يعلم بعضها بعينه يكفي ان يقصد جميع ما عليه ، واذا قصد البعض المعين كفى عن غير المعين ، واذا علم ان في جملتها غسل الجنابة وقصده في جملتها او بعينه لم يحتاج الى الوضوء ، واذا لم يعلم انه في جملتها احتاج اليه على الاحوط وجوباً .

٢ - غسل الحيض

الحيض دم متعارف بين النساء تراهن في زمان مخصوص تكون في الغالب اسود او احمر غليظ حار يخرج بحرقه ، عكس دم الاستحاضة وهذه صفات غالية ترحع اليها عند الاشتباه في بعض الموارد والا فقد تكون الاستحاضة بصفات الحيض وبالعكس ولا فرق بين خروجه من الموضع المعتاد ام من غيره وان كان خروجه بقطنة .

(مسألة ٢٥٣) : اذا انصب من الرحم الى فضاء الفرج ولم يخرج منه فالاحوط وجوباً الجمع بين احكام الطاهر والحائض ويبقى حكم حدث الحيض مادام الدم باقيا في باطن الفرج .

(مسألة ٢٥٤) : اذا افتضت البكر فسال منها الدم وشك في انه من دم الحيض او من دم العذرة او منها ادخلت قطنة وتركها ملياً ثم اخرجتها اخرجاً رقيقاً فان كانت مطوقة بالدم فهو من العذرة وان كانت مستنقعة فهو من الحيض ، ولا يصح عملها بدون ذلك ظاهراً الا ان تعلم بمصادفته الواقع .

(مسألة ٢٥٥) : اذا تعذر الاختبار المذكور فالاعتبار بحالها السابق من حيض او عدمه ، واذا جهلت الحال السابقة فالاحوط وجوباً الجمع بين عمل الحائض والطاهرة .

زمان حيض المرأة

(مسألة ٢٥٦) كل دم تراه الصبية قبل بلوغها تسع سنين ولو بلحظة لاتكون له احكام الحيض وان علمت أنه حيض واقعاً ، وكذا المرأة بعد اليأس . ويتحقق اليأس ببلوغ خمسين سنة في غير القرشية ، وفيها ببلوغ ستين . والمشكوك في انها قرشية بحكم غير القرشية .

(مسألة ٢٥٧) يجتمع الحيض مع الحمل حتى بعد استبانه ، لكن لا يترك الاحتياط فيما يرى بعد العادة بعشرين يوماً بالجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضة ولا سيما اذا كان فاقداً للصفات .

أقل الحيض واكثره

(مسألة ٢٥٨) : أقل الحيض ما يستمر ثلاثة أيام ولو في باطن الفرج ولية الاول كليلة الرابع خارجتان والليلتان المتوسطتان داخلتان ، ويعتبر الاستمرار العرفي فلا يكفي وجوده في بعض كل يوم من الثلاثة ، ولا مع انقطاعه في الليل ويكفي التلقيق من ابعاض اليوم . واكثر الحيض عشرة أيام وكذلك أقل الطهر ولاحد لأكثر الطهر فكل دم تراه المرأة ناقصاً عن ثلاثة ، أو زائداً على العشرة ، أو قبل مضي عشرة من الحيض الاول فليس بحيض .

عادة النساء في الحيض واقسامها وبعض احكامها

(مسألة ٢٥٩) : تصير المرأة ذات عادة بتكرر الحيض مرتين متواليتين من غير فصل بينهما بحيضية مخالفة ، فان اتفقا في الزمان والعدد - بأن رأت في اول كل من الشهرين المتوالين أو آخره سبعة أيام مثلاً - فالعادة وقتية وعددية ، وان اتفقا في الزمان خاصة دون العدد - بأن رأت في اول الشهر الاول سبعة وفي اول الثاني خمسة - فالعادة وقتية خاصة ، وان اتفقا في العدد فقط - بأن رأت الخمسة في اول الشهر الاول وفي آخر الشهر الثاني - فالعادة عددية فقط .

(مسألة ٢٦٠) : ذات العادة الوقتية - سواء كانت عددية أم لا - تنحيز بمجرد رؤيه الدم في العادة أو قبلها أو بعدها بيوم أو يومين أو

نحوه مما يصدق معه التقدم او التأخر عرفاً ، وان كان أصفراً رقيقاً فترك
العبادة وتعمل عمل الحائض في جميع الاحكام ، ولكن اذا انكشف انه
ليس بحيض لانقطاعه قبل الثلاثة مثلاً وجب عليها قضاء الصلاة .

(مسألة ٢٦١) : غير ذات العادة الوقتية ، سواء أكانت ذات عادة
عددية فقط أم لم تكن ذات عادة أصلاً كالمبتدئة ، ان كان الدم جامعاً
للصفات التي تقدمت تنحيز أيضاً بمجرد الرؤية ، في أول غسل الحيض
وان كان فاقداً للصفات تنحيز بعد ثلاثة أيام والاحوط وجوباً في الثلاثة
الجمع بين عمل الحائض والمستحاضة .

(مسألة ٢٦٢) : اذا تقدم الدم على العادة الوقتية أو تأخر عنها
بمقدار كثير لا يتعارف وقوعه - كعشرة أيام - فان كان الدم جامعاً للصفات
تنحيزت به أيضاً والا فهي مستحاضة .

(مسألة ٢٦٣) : ثبتت العادة بوجود صفات الحيض في الدم ، فان
استمر بها الدم أشهراً فالدم الذي يكون بصفة الحيض هو الحيض شرعاً ،
فان تكرر ذلك العدد في الوقت المعين - كما اذا رأت الحمرة في سبعة أيام
في أول الشهرين أو آخرهما - كانت ذات عادة وقتية وعددية ، وان رأت
تمام العدد المذكور حمرة في أول الشهر الأول ومثله في آخر الشهر الثاني
فهي ذات عادة عددية خاصة ، وان رأت الحمرة في أول الشهر الأول
عدداً معيناً ورأتها أيضاً في أول الثاني عدداً آخر فهي ذات عادة وقتية
فقط ، فتستغني بعد ذلك عن الأخذ بالتمييز فيما استقرت عاداتها فيه .

النقاء المتخلل بين أيام الدم وتخلل اقل الطهر بين الدمين

(مسألة ٢٦٤) : اذا رأت الدم ثلاثة أيام وانقطع ، ثم رأت ثلاثة
أخرى أو أزيد ، فان كان مجموع النقاء والدمين لا يزيد على عشرة
أيام كان الكل حيضاً واحداً ، والنقاء المتخلل بحكم الدمين ، وان

تجاوز المجموع عن العشرة ولكن لم يفصل بينهما أقل الطهر ، فان كان أحدهما في العادة دون الآخر كان ما في العادة حيضاً والآخر استحاضة مطلقاً ، اما اذا لم يصادف شيء منها العادة ، ولو لعدم كونها ذات عادة فان كان أحدهما واجداً للصفات دون الآخر ، جعلت الواحد حيضاً والفاقد استحاضة وان تساوى تحيضت بالأول .

(مسألة ٢٦٥) : اذا تخلل بين الدمين أقل الطهر كان كل منها حيضاً مستقلاً ، سواء أكان كل منهما أو أحدهما في العادة أم لا ، وسواء كان كل منهما أو أحدهما واجداً للصفات أم لا والأحوط استحباباً في الدم الثاني ان لم يكن في العادة ولا مع الصفات الجمع بين ترك الحائض وأعمال الاستحاضة .

(الاستبراء عن الحيض وما يتعلق به)

(مسألة ٢٦٦) : اذا انقطع دم الحيض لدون العشرة ، فان احتملت بقاءه في الرحم استبرأت بادخال القطنه ، فان خرجت ملوثة وار بصفرة بقيت على التحيض كما سيأتي ، وان خرجت نقية اغتسلت وعملت عمل الطاهر ، ولا استظهار عليها هنا حتى مع ظن العود الا مع اعتياد تخلل النقاء على وجه تطمئن بعوده فعليها الاحتياط بالغسل والصلاة : والاولى لها في كيفية ادخال القطنه ان تكون لاصقه بطنها بحائط او نحوه ، رافعة احدى رجليها ثم تدخلها ، واذا تركت الاستبراء لعذر من نسيان او نحوه واغتسلت وصادف براءة الرحم صح غسلها ، وكذا ان تركته للعذر واغتسلت وصادف غسلها براءة الرحم ، وان لم تتمكن من الاستبراء تبقى على التحيض حتى تعلم النقاء ، وان كان الاحوط استحباباً لها الاغتسال في كل وقت تحتل فيه النقاء الى ان تعلم بحصوله فتعيد الغسل والصوم .

(مسألة ٢٦٧) : اذا استبرأت فخرجت القطنه ملوثة ولو بصفرة ، فان كانت مبتدئة او لم تستقر لها عادة او عادتھا عشرة بقيت على التحيض الى تمام العشرة او يحصل النقاء قبلھا ، وان كانت ذات عادة دون العشرة فان كان ذلك الاستبراء في ايام العادة تبقى على التحيض ، وان كان بعد انقضاء العادة بقيت على التحيض استظهاراً يوماً او يومين او اكثر الى ان يظهر لها حال الدم وانه ينقطع على العشرة ، او يستمر الى ما بعد العشرة . فان انصح لها الاستمرار قبل تمام العشرة اغتسلت وعملت عمل الطاهر .

حكم تجاوز الدم عن العشرة والمبتدئة والمضطربة والناسية

(مسألة ٢٦٨) : قد عرفت انه اذا انقطع الدم على العشرة كان الجميع حيضاً واحداً من دون فرق بين ذات العادة وغيرها ، واذا تجاوز العشرة فان كانت ذات عادة وقتية وعددية تجعل مافي العادة حيضاً وان كان فاقدا للصفات ، والزائد عليها استحاضة وان كان واجداً لها ، من دون فرق بين كون عاداتها حاصلة من تكرر التمييز او من رؤية الدم ، ومن دون فرق ايضاً بين كون الواجد للصفات الزائد على مافي العادة مما يمكن جعله حيضاً منضمّاً الى مافي العادة لكون المجموع منها ومن النقاء المتخلل بينهما لا يزيد على العشرة ، او حيضاً مستقلاً لكونه مفصولاً عن الدم الذي في العادة بعشرة ايام ، او ليس بأقل من ثلاثة ايام ، او لا يمكن جعله حيضاً اصلاً لامنضمّاً ولا مستقلاً ،

(مسألة ٢٦٩) : اذا لم تكن ذات عادة وقتية وعددية ، فان كانت

مبتدئة وهي التي ترى الدم لأول مرة او مضطربة وهي التي ترى الدم ولكن لم تستقر لها عادة وكانت ذات تمييز بمعنى ان الدم المستمر بعضه بصفات الحيض وبعضه فاقدا لها ، وجب عليها التحيض بالدم الواجد للصفات بشرط عدم نقصه عن ثلاثة ايام وعدم زيادته على العشرة ، وان لم تكن ذات تمييز إما لأنه كله واجد للصفات ، او كله فاقداً لها ، او لأن الواجد اقل من ثلاثة ايام ، او اكثر من عشرة ايام ، فان كانت مبتدئة رجعت الى عادة اقاربها عدداً بل ووقتاً على الاحوط وجوباً ، ان اتفقن في الوقت ، وان اختلفن في العدد والوقت ، فالاحوط وجوباً لها التحيض في كل شهر بسبعة ايام .

(مسألة ٢٧٠) اذا كانت مضطربة غير مستقرة العادة ، الاحوط وجوباً لها الجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة في التفاوت بين عادة الأقارب والسبعة .

(مسألة ٢٧١) : اذا كانت ناسية لعادتها وقتاً وعدداً ترجع الى التمييز ، فان فقدته تنحيز بسبعة ايام في كل شهر على الاحوط وجوباً ولا ترجع إلى الأقارب .

(مسألة ٢٧٢) : الاحوط وجوباً ان تختار العدد في اول رؤيت الدم الا اذا كان مرجح لغير الاول وتجب الموافقة بين الشهور فان اختلفت في الشهر الاول اوله ، تختار في الشهر الثاني ذلك ايضاً وهكذا او اذا تبين بعد ذلك ان زمان الحيض غير ما اختارته وجب عليها قضاء ما فات منها من الصلوات وكذا مع تبين الزيادة والنقص .

(مسألة ٢٧٣) الناسية للعادة اما ان تكون ناسية للوقت او للعدد اولهما معاً وقد تقدم حكم الاخيرة في المسألة السابقة واما الثانية فتتخير

بسبعة ايام على الاحوط وجوباً وتجعلها في الوقت الذي تعرفها واما الأولى فتجعل عدد العادة في اول الدم الا اذا كان مرجح في غيره .

(مسألة ٢٧٤) : ليس للزوج منعها عما تختار من العدد والوقت .

(مسألة ٢٧٥) : اذا رأت في الشهر الاول ثلاثة ايام وفي الثاني

اربعة ايام ، وفي الثالث ثلاثة ، وفي الرابع اربعة ، فان علمت من القرائن ان ذلك صارت لها عادة فتكون ذات عادة مركبة ترجع إليها عند الشك والا فيجرى عليها حكم المضطربة من النحيض بالصفات ومع فقدتها فتختار السبعة على الاحوط وجوباً وتجعلها في اول الدم كما تقدم .

(مسألة ٢٧٦) : تقدم انها ان ذكرت الوقت ونسيت العدد تختار

سبعة ايام في الوقت وحينئذ فأما ان تذكر اول الوقت او وسطه او آخره ففي الصورة الاولى تجعل السبعة في اول الوقت وفي الصورة الثانية تجعلها بحيث يصير الوقت الذي تذكره وسطاً فيها وفي الصورة الأخيرة تجعلها بحيث يصير آخر السبعة آخر الوقت .

احكام الحيض

(مسألة ٢٧٧) : يحرم على الحائض جميع ما يشترط فيه الطهارة من

العبادات ، كالصلاة والصيام والطواف والاعتكاف ، ويحرم عليها جميع ما يحرم على الجنب مما تقدم .

(مسألة ٢٧٨) : يحرم وطؤها في القبل على الرجل وعليها ، بل

قليل انه من الكبائر ، بل الاحوط وجوباً ترك ادخال بعض الحشفة ايضاً ، وكذا الاحوط وجوباً ترك وطؤها في الدبر ، ولا بأس بالاستمتاع بغير ذلك وان كره بما تحت المثزر مما بين السرة والركبة ، بل الاحوط استحباباً الترك واذا نقت من الدم جاز وطؤها وان لم تغتسل ، ولا يجب غسل

فرجها قبل الوطء وان كان أحوط .

(مسألة ٢٧٩) : الاحوط وجوباً للزوج دون الزوجة الكفارة عن الوطء في اول الحيض بدينار ، وفي وسطه بنصف دينار وفي آخره بربع دينار ، ويجوز اعطاء القيمة والمعتبر قيمة وقت الدفع والدينار عبارة عن (١٨) حمصة من الذهب المسكوك ولا شيء على الساهي والناسي والصبي والمجنون والجاهل بالموضوع بل بالحكم اذا كان عن عذر ، ولو وطئ السيد أمته في الحيض فالاحوط وجوباً ان يتصدق بثلاثة امداد من الخنطة او الشعير على ثلاثة مساكين .

(مسألة ٢٨٠) : لا يصح طلاق الحائض وظهارها اذا كانت مدخولاً بها ، ولو دبرا وكان زوجها حاضراً او في حكمه ، الا ان تكون حاملاً فلا بأس به حينئذ واذا طلقها على انها حائض فبانت طاهرة بصح . ويفسد مع العكس .

(مسألة ٢٨١) : يجب الغسل من حدث الحيض لكل مشروط بالطهارة من الحدث الأكبر ، ويستحب للكون على الطهارة ، وهو كغسل الجنابة في الكيفية من الارتاس والترتيب . ولا يجزئ عن الوضوء غيره من الاغسال عدا غسل الجنابة على الاحوط وجوباً .

(مسألة ٢٨٢) : يجب عليها قضاء ما فاتها من الصوم الواجب في رمضان وغيره حتى المنذور في وقت معين وكذا يجب عليها قضاء الصلوات الواجبة كصلاة الطواف والمنذوره في وقت معين بل وصلاة الآيات على الاحوط وجوباً نعم لا تجب عليها قضاء الصلوات اليومية .

(مسألة ٢٨٣) : تصح طهارتها من الحدث الأكبر غير الحيض

فإذا كانت جنباً واغتسلت عن الجنابة صبح ولا تحتاج الى إعادة غـل الجنابة بعد رفع حدث الحيض وكذا تصح منها الاغسال المندوبة بل وكذا الوضوء فإذا توضأت لفرض من الأغراض ثم ارتفع حبضها واغتسلت لا تحتاج الى إعادة الوضوء ويكفيها ما توضأت في حال حبضها مع عدم تخلل الحدث الأصغر .
(مسألة ٢٨٤) : يستحب لها التحشي والوضوء في وقت كل صلاة واجبة والجلوس في مكان طاهر مستقبل القبلة ذاكرة لله تعالى ، والاولى لها اختيار التسيحات الاربع .

(مسألة ٢٨٥) : يكره لها الخضاب بالحناء او غيرها ، وحمل المصحف ولمس هامشه وما بين سطوره ، وتعليقه .

٣ - غسل الاستحاضة

(مسألة ٢٨٦) دم الاستحاضة في الغالب أصفر بارد رقيق يخرج بلا لذع وحرقة عكس دم الحيض وربما كان بصفاته ، ولاحد لكثيره ولا لقليله ولا للطهر المتخلل بين أفراده ، ويتحقق قبل البلوغ وبعده وبعد اليأس ، وهو ناقض للطهارة بخروجه ولو بمعونة القطنة من المحل المعتاد بالاصل او بالعارض ، وفي غيره إشكال ، ويكفي في بقاء حديثه بقؤه في باطن الفرج بحيث يمكن اخراجه بالقطنة ونحوها ، بل الظاهر كفاية ذلك في انتقاض الطهارة به كما تقدم في الحيض

(مسألة ٢٨٧) : الاستحاضة على ثلاثة اقسام : قليلة ، ومتوسطة ، وكثيرة . فالاولى : ما يكون الدم فيها قليلا بحيث لا يغمس القطنة .

(والثانية) : ما يكون فيها اكثر من ذلك بان يغمس القطنة ولا يسيل .

(والثالثة) : ما يكون فيها اكثر من ذلك بان يغمسها ويسيل منها .

(مسألة ٢٨٨) : يجب عليها الاختبار حال الصلاة بادخال القطنة في الموضع

المتعارف والصبر عليها بالمقدار المتعارف ، وإذا تركته عمداً أو سهواً وعملت فان طابق عملها الوظيفة اللازمة لها صح والا بطل .

(مسألة ٢٨٩) : حكم القليلة وجوب تبديل القطننة او تطهيرها على الاحوط وجوباً ، ووجوب الوضوء لكل صلاة فريضة كانت او نافلة ، دون الاجزاء المنسية وصلاة الاحتياط وسجود السهو المتصل بالصلاة فلا يحتاج فيها الى تجديد الوضوء او غيره .

(مسألة ٢٩٠) : حكم المتوسطة - مضافاً الى ما ذكر من الوضوء وتجديد القطننة او تطهيرها لكل صلاة - غسل قبل صلاة الصبح قبل الوضوء او بعده أو الوضوء في اثناء الغسل ان كان ترتيباً .

(مسألة ٢٩١) : حكم الكثيرة - مضافاً الى وجوب تجديد القطننة على الاحوط ، ووجوب الوضوء لكل صلاة ، والغسل للصبح - غسلاً آخران احدهما للظهرين تجمع بينهما والآخر للعشائين كذلك . ولا يجوز لها الجمع بين اكثر من صلاتين بغسل واحد . نعم يكفي للنوافل اغسال الفرائض وان كان يجب لكل صلاة منها الوضوء كما سبق .

(مسألة ٢٩٢) : اذا حدثت المتوسطة بعد صلاة الصبح وجب الغسل للظهرين ، واذا حدثت بعدهما وجب الغسل للعشائين ، واذا حدثت قبل صلاة الصبح ولم تغتسل لها عمداً او سهواً وجب الغسل للظهرين ، وعليها اعادة صلاة الصبح ، وكذا اذا حدثت في اثناء الصلاة وجب استئنافها بعد الغسل والوضوء .

(مسألة ٢٩٣) : اذا حدثت الكبرى بعد صلاة الصبح وجب غسل للظهرين ، وآخر للعشائين ، واذا حدثت بعد الظهرين وجب غسل واحد للعشائين .

(مسألة ٢٩٤) : اذا انقطع دم الاستحاضة انقطاع برء فان كان قبل

فعل الطهارة أتت بها وصلت وان كان في اثناء الطهارة او بعدها اعادتها وصلت وان كان في اثناء الصلاة اعادة الطهارة والصلاة بل وكذا ان كان بعد الصلاة ، وهكذا الحكم اذا كان الانقطاع انقطاع فترة تسع الطهارة والصلاة ، بل الاحوط ذلك ايضاً اذا كانت الفترة تسع الطهارة وبعض الصلاة ، او شك في ذلك فضلاً عما اذا شك في انها تسع الطهارة وتنام الصلاة ، او ان الانقطاع لبرء او فترة تسع الطهارة وبعض الصلاة .

(مسألة ٢٩٥) : اذا علمت المستحاضة ان لها فترة تسع الطهارة والصلاة وجب تأخير الصلاة اليها ، واذا صلت قبلها بطلت صلاتها ولو مع الوضوء والغسل ، واذا كانت الفترة في اول الوقت فأخرت الصلاة عنها عمداً او نسيانا عصت وعليها الصلاة بعد فعل وظيفتها .

(مسألة ٢٩٦) : اذا انقطع الدم انقطاع برء وجددت الوظيفة اللازمة لها لم تجب المبادرة الى فعل الصلاة ، بل حكمها حينئذ حكم الطهارة في جواز تأخير الصلاة .

(مسألة ٢٩٧) : اذا اغتسلت ذات الكثيرة لصلاة الظهرين ولم تجمع بينهما عمداً او لعذر وجب عليها تجديد الغسل للعصر وكذا الحكم في العشائين .

(مسألة ٢٩٨) : اذا انتقلت الاستحاضة من الأدنى الى الأعلى كالقليلة الى المتوسطة او الى الكثيرة ، والمتوسطة الى الكثيرة ، تصح ماصلتها مع وظيفة الأدنى ولا تجب اعادتها ويجب عليها عمل الأعلى بالنسبة الى الصلوات الآتية فإذا تبدلت القليلة الى المتوسطة او الى الكثيرة بعد صلاة الصبح مضت صلاتها وتكون بالنسبة الى الظهرين والعشائين كما اذا حدثتا بعد الصلاة من دون سبق القلة فتغتسل غسلاً واحداً للظهرين في الصورة الاولى وغسلاً آخر للعشائين في الصورة الثانية بخلاف ما اذا تبدلت اليها قبل

صلاة الصبح فأنها تغتسل لها بل لو توضأت قبل التبديل تستأنف الوضوء حتى اذا تبدلت المتوسطة بالكثيرة بعد الاغتسال لصلاة الصبح استأنفت الغسل وتعمل في ذلك اليوم عمل الكثيرة كما اذا لم يكن مسبوقاً بالتوسط .
(مسألة ٢٩٩) : اذا انتقلت الاستحاضة من الاعلى الى الادنى استمرت على عملها للأعلى بالنسبة الى الصلاة الاولى ، وتعمل عمل الادنى بالنسبة الى الباقي ، فاذا انتقلت الكثيرة الى المتوسطة او القليلة اغتسلت وتوضأت للظهر واقتصرت على الوضوء بالنسبة الى العصر والعشائين .

(مسألة ٣٠٠) : قد عرفت انه يجب عليها المبادرة الى الصلاة بعد الوضوء والغسل ، لكن يجوز لها اتيان الاذان والاقامة والادعية المأثورة وما تجري العادة بفعله قبل الصلاة ، او يتوقف فعل الصلاة على فعله ولو من جهة لزوم العسر والمشقة بدونه مثل الذهاب الى المصلى وتهيئة المسجد ونحو ذلك ، وكذلك يجوز لها الاتيان بالمستحبات في الصلاة .

(مسألة ٣٠١) : يجب عليها التحفظ من خروج الدم بحشو الفرج بقطنة وشدة بخزقة ونحو ذلك ، فاذا قصرت وخرج الدم اعادت الصلاة ، بل الاحوط اعادة الغسل .

(مسألة ٣٠٢) : الاحوط وجوباً توقف صحة الصوم من المستحاضة على فعل الاغسال النهارية في الكثيرة ، وفي المتوسطة على غسل الفجر كما ان الاحوط وجوباً توقف جواز وطئها على الغسل . بل وكذا دخول المساجد وقراءة العزائم ولايجوز لها مس المصحف ونحوه الا بعد الغسل والوضوء ، بل الاحوط استحباباً عدم الجواز مع الفصل المعتد به .

٤ - غسل النفاس

(مسألة ٣٠٣) هو دم الولادة معها او بعدها ، ولا حد لقليله ،

وحده كثيرة عشرة ايام من حين الولادة واذا رآته بعد العشرة لم يكن نفاسا ، واذا لم تر فيها دما لم يكن لها نفاس أصلا ، ومبدأ حساب الاكثر من حين تمام الولادة لا من حين الشروع فيها ، وان كان جريان الاحكام عليه من حين الشروع اذا رأت .

(مسألة ٣٠٣) : لا يعتبر فصل أقل الطهر بين النفاسين ، كما اذا ولدت توأمين وقد رأت الدم عند كل منهما بل النقاء المتخلل بينهما طهر ، ولو كانت لحظة ، بل لا يعتبر الفصل بين النفاسين أصلا كما اذا ولدت ورأت الدم الى عشرة ، ثم ولدت آخر على رأس العشرة ورأت الدم الى عشرة اخرى ، فالدمان جميعا نفاسان متواليان ، واذا لم تر الدم حين الولادة ورأته قبل العشرة وانقطع عليها فذلك الدم نفاسها ، واذا رآته حين الولادة ثم انقطع ثم رآته قبل العشرة وانقطع عليها فالدميان والنقاء بينهما كلها نفاس واحد ، وان كان الاحوط استحبابا في النقاء الجمع بين عمل الطاهرة والنفاس .

(مسألة ٣٠٤) : الدم الخارج قبل ظهور الولد ليس بنفاس ، فان كان متصلا بالولادة وعلم انه حيض وكان بشرائطه جرى عليه حكمه ، وكذا اذا كان منفصلا عنها بعشرة ايام نقاء ، وان كان منفصلا عنها بأقل من عشرة ايام نقاء وكان بشرائط الحيض ، او كان متصلا بالولادة ولم يعلم انه حيض وكان بشرائطه ، فالاحوط وجوبا الجمع فيه بين اعمال الحيض والاستحاضة .

(مسألة ٣٠٥) : اذا تجاوز دمها العشرة من حين الولادة فان كانت ذات عادة وقيته وعددية وقد رأت الدم في تمامها - كان ولدت في أول العادة ورأت الدم من حين الولادة واستمر حتى تجاوز العشرة - اقتصر في النفاس على عاداتها والزائد عليه استحاضة ، وان رآته في

اثناء العادة الوقتية جعلت ما يساوي عاداتها العددية نفاسا والباقي استحاضة كما اذا كانت العادة سبعة في اول الشهر فولدت في اول الرابع ورأت الدم حينئذ فان نفاسها الى العاشر الذي هو سابع الولادة ، وكذا اذا رآته بعد العادة الوقتية كما اذا كانت عاداتها الخمسة الاولى من الشهر فولدت في اول السادس منه كان نفاسها الخمسة الثانية لاغير .

(مسألة ٣٠٦) : اذا لم يمكن الرجوع الى عاداتها العددية لكون الدم المرئي في العشرة اقل من العادة ، اقتصررت في النفاس على المقدار الذي ينتهي بالعشرة ، كما اذا ولدت في المثال الاخير اول الشهر ورأت الدم في الثامن فان نفاسها يكون ثلاثة ايام لاغير .

(مسألة ٣٠٧) : اذا رأت الدم في عشرة الولادة واستمر حتى تجاوز العشرة من حين الولادة فان لم تكن ذات عادة بأن تكون مبتدئة او مضطربة ناسية كان نفاسها تمام العشرة ، وان كانت ذات عادة عددية اقتصررت عليها في اول الدم فجعلته نفاسا ومازاد عليها استحاضة ، فاذا كانت عاداتها خمسة ايام وقد ولدت في اول الشهر فالدم في الخمسة الاولى نفاس والزائد عليه الى مابعد العشرة استحاضة ، سواء كانت الخمسة الاولى عادة وقتية لها ام لا ، إما لكون الوقتية في الوقت المذكور ، او بعضها فيه وبعضها في غيره ، او لعدم كونها ذات عادة وقتية .

(مسألة ٣٠٨) : النفساء بحكم الحائض في الاستظهار عند تجاوز الدم ايام العادة وقد تقدم (في مسألة ٢٦٧) وفي لزوم الاختبار عند ظهور انقطاع الدم وقد تقدم (في مسألة ٢٦٦) ويحرم عليها ما يحرم على الحائض ويندب لها ما يندب لها ، ويكره لها ما يكره لها وتقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ، ولا يصح طلاقها . الى غير ذلك من أحكام الحائض وقدم تقدم (في مسألة ٢٧٧) .

(مسألة ٣٠٩) : اذا استمر الدم بعد العشرة شهراً او اكثر او اقل فان كانت لها عادة بينها وبين النفاس عشرة ايام كان حيضاً في ايام العادة واستحاضة في غيرها . وان لم تكن لها عادة وكان هناك تمييز بينه وبين النفاس عشرة ايام كان حيضاً في ايام التمييز واستحاضة في غيرها ، وان لم تكن لها عادة ولا تمييز رجعت الى اختيار العدد كما تقدم في الحائض وكذلك اذا كانت ذات عادة او تمييز ولم يكن بينه وبين النفاس عشرة ايام فانها ترجع الى العدد ايضاً .

احكام الاحتضار

(مسألة ٣١٠) : يجب توجيه المحتضر الى القبلة ، بأن يلقي على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجليه اليها ، بل الاحوط وجوب ذلك على المحتضر نفسه إن امكنه ذلك ، ويستحب نقله الى مصلاه ان اشتد عليه النزاع ، وتلقينه الشهادتين ، والاقرار بالنبي (ص) والأئمة عليهم السلام وسائر الاعتقادات الحققة ، وتلقينه كلمات الفرج .

(مسألة ٣١١) : يستحب ان تغمض عيناه ويطبق فوه ويشد لحياه وتمد يده الى جانبيه وصاقاه ويغطي بثوب ، وان يقرأ عنده القرآن ، ويسرج في المكان الذي مات فيه ان مات في الليل ، واعلام المؤمنين بموته ليحضره جنازته ، ويعجل تجهيزه الا اذا شك في موته فينتظر به حتى يعلم موته .

(مسألة ٣١٢) : ويكره ان يحضره جنب او حائض وان يمس حال النزاع وان يثقل بطنه بحديد او غيره . وان يترك وحده .

٥ - غسل الميت

(مسألة ٣١٣) : يجب كفاية تغسيل كل مسلم ولو كان مخالفاً ولا يجوز تغسيل الكافر ومن حكم بكفره من المسلمين .

(مسألة ٣١٤) اطفال المسلمين حتى ولد الزناء منهم بحكمهم فيجب تغسيلهم بل يجب تغسيل السقط ايضاً اذا تم له اربعة اشهر فيكفن ويدفن على المتعارف واذا كان له أقل من ذلك لايجب غسله بل يلف في خرقة ويدفن ان لم تلجه الروح والا فيكون مثل ما اذا تم له اربعة اشهر .

(مسألة ٣١٥) : تجب ازالة النجاسة عن كل عضو قبل الشروع في غسله والاحوط استحباباً ازالة النجاسة عن جميع بدن الميت قبل الشروع في غسله ، ثم تغسله بماء الصدر ، ثم بماء الكافور ، ثم بماء القراح ، كل واحد منها كغسل الجنابة الترتيبي ، ولا بد فيه من النية على حسب ما عرفت في الوضوء .

(مسألة ٣١٦) : اذا كان المغسل غير الولي فلا بد من إذن الولي وهو الزوج بالنسبة الى الزوجة ، ثم المالك ، ثم الطبقة الاولى في الميراث وهم الابوان والاولاد ، ثم الثانية وهم الاجداد والاخوة ، ثم الثالثة وهم الأعمام والاخوال ثم المولى المعنق ، ثم ضامن الجزيرة ثم الحاكم الشرعي .

(مسألة ٣١٧) : البالغون في كل طبقة مقدمون على غيرهم ، والذكور مقدمون على الاناث ، وفي تقديم الاب في الطبقة الاولى على الاولاد ، والجد على الأخ والأخ من الابوين على الأخ من احدهما ، والأخ من الأب على الأخ من الام والعم على الخال اشكال ، والاحوط وجوباً الاستيذان من الطرفين .

(مسألة ٣١٨) : اذا تعذر استيذان الولي لعدم حضوره مثلاً ،

او امتنع عن الاذن وعن مباشرة التغسيل وجب تغسيله على غيره ولو بلا اذن .

(مسألة ٣١٩) : إذا أوصى ان يغسله شخص معين لم يجب عليه القبول ، واذا قبل الاحوط وجوباً الاستيذان منه ومن الولي ، واذا أوصى ان يتولى تجهيزه شخص معين جاز له الرد في حياة الموصي ، وليس له الرد بعد ذلك ووجب الاستيذان منه ومن الولي على الاحوط وجوباً .

(مسألة ٣٢٠) : يجب في التغسيل نية القربة وطهارة الماء وإباحته ، وإباحة الصدر والكافور ، بل القضاء الذي يشغله الغسل ، ويجرى الغسالة على الاحوط وجوباً ، ومنه السدة التي يغسل عليها اذا كان ماء الغسل يجري عليها ، اما اذا كان لا يجري عليها فمع عدم الانحصار يصح الغسل عليها ، اما معه فيسقط الغسل لكن اذا غسل حينئذ صح الغسل ، وكذلك التفصيل في ظرف الماء اذا كان مغصوباً .

(مسألة ٣٢١) : يجزي تغسيل الميت قبل برده .

(مسألة ٣٢٢) : اذا تعذر الصدر والكافور يجب تغسيله ثلاث مرات بالماء القراح ، وينوي بالاولين البدلية عن الغسل بالصدر والكافور .

(مسألة ٣٢٣) : يعتبر في كل من الصدر والكافور ان لا يكون كثيراً بمقدار يوجب خروج الماء عن الاطلاق الى الاضافة ، ولا قليلاً بحيث لا يصدق انه مخلوط بالصدر والكافور ، ويعتبر في الماء القراح ان يصدق خلوصه منهما فلا بأس ان يكون فيه شيء منهما اذا لم يصدق الخلط .

(مسألة ٣٢٤) : اذا تعذر الماء او خيف تناثر لحم الميت بالتغسيل ، يعم ثلاث مرات ينوي بواحد منها مافي الذمة .

(مسألة ٣٢٥) : يجب ان يكون التيمم بيد الحي ، والأحوط وجوباً مع الامكان ان يكون بيد الميت ايضاً .

(مسألة ٣٢٦) : يشترط في الانتقال الى التيمم الانتظار اذا احتمل تجدد القدرة على التغسيل فاذا حصل اليأس جاز التيمم لكن اذا انفق تجدد القدرة قبل الدفن وجب التغسيل ، واذا تجددت بعد الدفن وخيف على الميت من الضرر او الهتك لم يجب الغسل ، والا ففي وجوب نبشه واستيناف الغسل اشكال ، وكذا الحكم فيما اذا تعذر الصدر او الكافور .

(مسألة ٣٢٧) : اذا تنجس بدن الميت بعد الغسل او في اثائه بنجاسة خارجية او منه وجب تطهيره ولو بعد وضعه في القبر . نعم لا يجب ذلك بعد الدفن .

(مسألة ٣٢٨) : اذا خرج من الميت بول او مني لا تجب اعادة غسلة ولو قبل الوضع في القبر .

(مسألة ٣٢٩) : لا يجوز أخذ الاجرة على تغسيل الميت ، ويجوز اخذ العوض على بذل الماء ونحوه مما لا يجب بذله مجانا .

(مسألة ٣٣٠) : يجوز ان يكون المغسل صبيّاً اذا كان تغسيله على الوجه الصحيح .

(مسألة ٣٣١ :) يجب في المغسل ان يكون مماثلاً للميت في الذكورة

والانوثة ، فلا يجوز تغسيل الذكر للأنثى ولا العكس ، ويستثنى من ذلك صور

(الأولى) : ان يكون الميت طفلاً لم يتجاوز ثلاث سنين فيجوز

للذكر وللأنثى تغسيله ، سواء كان ذكراً أم أنثى مجرداً عن الثياب أم لا وجد

المماثل له أم لا (الثانية) : الزوج والزوجة ، فإنه يجوز لكل منهما تغسيل

الآخر ، سواء كان مجرداً أم من وراء الثياب ، وسواء وجد المماثل أم لا ،

من دون فرق بين الحرة والامة ، والدائمة والمنقطعة ، وكذا المطلقة الرجعية

اذا كان الموت في اثناء العدة (الثالثة) : المحارم بنسب او رضاع او

مصاهرة ، والاحوط وجوباً اعتبار فقد المماثل وكونه من وراء الثياب

(الرابعة) : المولى فانه يجوز له تغسيل امته اذا لم تكن مزوجة ولا في عدة غيره ، ولا محله ولا مبعضة ولا مكانة ، واما تغسيل الامة لمولاها فالاحوط وجوباً مع الانحصار تغـيلها اياه .

(مسألة ٣٣٢) : اذا اشتبه ميت بين الذكر والانثى غسله كل من الذكر والانثى من وراء الثياب .

(مسألة ٣٣٣) : اذا احصر المائل بالكافر الكتاني أمره المسلم ان يغتسل اولاً ، ثم يغسل الميت والاحوط وجوباً ان ينوي كل من الأمر والغسل ، واذا امكن التغسيل بالماء المعتصم كالسكر والجاري تعين ذلك حينئذ ، الا اذا أمكن ان لا يمس الماء ولا بدن الميت يتخير حينئذ بينهما ، واذا امكن المخالف قدم على الكتاني ، والاحوط وجوباً أمره بالغسل ايضاً ثم يغسل الميت ، واذا امكن المائل بعد ذلك اعاد التغسيل .

(مسألة ٣٣٤) : اذا لم يوجد المائل حتى المخالف والكتاني سقط الغسل لكن الاحوط استحباباً تغسيل غير المائل من وراء الثياب من غير لمس ونظر ثم ينشف بدنه بعد التغسيل قبل التكفين .

(مسألة ٣٣٥) : اذا دفن الميت بلا تغسيل عمداً او خطأ وجب نبشه لتغسيله او تيممه ، وكذلك اذا ترك بعض الاغسال ولو سهواً ، او تبين بطلانها او بطلان بعضها ، كل ذلك اذا لم يلزم محذور من هتكه او الاضرار ببدنه .

(مسألة ٣٣٦) : اذا مات الميت محدثاً بالاكبر كالجنابة او الحيض لا يجب الا تغسيله غسل الميت فقط .

(مسألة ٣٣٧) : اذا كان محرماً لايجعل الكافور في ماء غسله الثاني إلا أن يكون موته بعد طواف الحج او العمرة ، وكذلك لا يحنط بالكافور بل لا يقرب اليه طيب آخر ، ولا يلحق به المعتدة للوفاة والمعتكف .

(مسألة ٣٣٨) : يستثنى من وجوب تغسيل كل مسلم صنفان .
 (الاول) : الشهيد المقتول في المعركة مع الامام او نائبه الخاص
 او في حفظ بيضة الاسلام ، ويشترط فيه ان يكون خروج روحه في المعركة
 قبل انقضاء الحرب او بعدها بقليل ولم يدركه المسلمون وبه رمق ، فاذا
 ادركه المسلمون وبه رمق غسل على الاحوط وجوباً . واذا كان في المعركة
 مسلم وكافر واشتبه أحدهما بالآخر وجب الاحتياط بتغسيل كل منهما وتكفينه ودفنه
 (الثاني) : من وجب قتله برجم او قصاص ، فانه يغتسل غسل
 الميت المتقدم تفصيله ويحنط ويكفن كتكفين الميت ، ثم يقتل فيصلى عليه
 ويدفن بلا تغسيله .

مندوبات غسل الميت

(مسألة ٣٣٩) : يستحب ان يوضع الميت في حال التغسيل على
 مرتفع ، وان يكون تحت الظلال ، وان يوجه الى القبلة كحالة الاحتضار
 بل هو الاحوط استحباباً ، وان ينزع قميصه من طرف رجله وان استلزم
 فتقه بشرط اذن الوارث ، والاولى ان يجعل ساتراً لعورته وان تلين اصابه
 برفق ، وكذا جميع مفاصله ، وان يغسل رأسه برغوة الصدر وفرجه
 بالاشنان ، وان يبدأ بغسل يديه الى نصف الذراع في كل غسل ثلاث مرات
 ثم بشق رأسه الايمن ثم الايسر ، ويغسل كل عضو ثلاثاً في كل غسل ويمسح
 بطنه في الاولين الا الحامل التي مات ولدها في بطنها فيكره ذلك ، وان
 يقف الغاسل على الجانب الايمن للميت ، وان يحفر للماء حفيرة وان ينشف
 بدنه بثوب نظيف او نحوه .

مكروهات غسل الميت

(مسألة ٣٤٠) يكره اقعاده حال الغسل ، وترجيل شعره ، وقص أظافره ، وجعله بين رجلي الغاسل ، وارسال الماء في الكنيف وحلق رأسه او اعانته ، وقص شاربه ، ونخليل ظفره ، وغسله بالماء الساخن بالنار او مطلقا الا مع الاضطرار ، والتخطي عليه حين التغسيل .

التكفين

(مسألة ٣٤١) : يجب تكفين الميت بثلاث أثواب :
(الأول) المنزر ، ويجب ان يكون ساتراً مابين السرة والركبة .
(الثاني) : القميص ، ويجب ان يكون ساتراً مابين المنكبين الى نصف الساق .

(الثالث) : الازار ، ويجب ان يغطي تمام البدن ، والاحوط وجوبا في كل واحد منها ان يكون ساتراً لما تحته غير حاك عنه وان حصل الستر بالمجموع .

(مسألة ٣٤٢) : لا بد في التكفين من اذن الولي على نحو ما تقدم في التغسيل ولا يعتبر فيه نية القربة وان كانت احوط استحباباً .
(مسألة ٣٤٣) : اذا تعذرت القطعات الثلاث اقتصر على الميسور ، واذا دار الأمر بينهما يقدم الازار ، وعند الدوران بين المنزر والقميص يقدم القميص ، وان لم يكن الا مقدار مايستر العورة تعين الستر به ، واذا دار الأمر بين ستر القبل والدبر تعين ستر القبل .

(مسألة ٣٤٤) : لا يجوز اختياراً التكفين بما لا تجوز الصلاة فيه اختياراً للرجال فلا يجوز بالحري ، ولا بما لا يؤكل لحمه ، ولا بالنجس ،

حتى اذا كانت نجاسته معفوا عنها ، بل الأحوط وجوباً ان لا يكون من جلد
الماكول ، وأما وبره وشعره فيجوز التكفين به ، وأما في حال الاضطرار
فيجوز بالجميع .

(مسألة ٣٤٥) : لا يجوز التكفين بالمغصوب حتى مع الانحصار ،
واما جلد الميتة فلا يجوز التكفين به مع الاختيار ، والأحوط وجوباً مع
الانحصار التكفين به .

(مسألة ٣٤٦) : يجوز التكفين بالحرير غير الخالص بشرط ان يكون
الخليط أزيد من الحرير على الاحوط وجوباً .

(مسألة ٣٤٧) : اذا تنجس الكفن بنجاسة من الميت او من غيره
وجب إزالتها ولو بعد الوضع في القبر ، بغسل او بقرض اذا كان الموضع
يسيراً ، وان لم يمكن ذلك وجب تبديله مع الامكان .

(مسألة ٣٤٨) : القدر الواجب من الكفن يخرج من أصل التركة
قبل الدين والوصية ، وكذا ماوجب من مؤنة تجهيزه ودفنه من الصدر والكافور
وماء الغسل وقيمة الارض وما يأخذه الظالم من الدفن في الأرض المباحة
وأجرة الحمال والحفار ونحوها .

(مسألة ٣٤٩) : كفن الزوجة على زوجها وان كانت صغيرة او
مجنونة او أمة او منقطعة او غير مدخول بها ، وكذا المطلقة الرجعية ،
ولا فرق في الزوج بين أحواله من الصغر والكبر وغيرها من الاحوال .

(مسألة ٣٥٠) : يشترط في وجوب كفن الزوجة على زوجها يساره
وان لا يكون محجوراً عليه قبل موتها بفلس ، وان لا يكون ماله متعلقاً به حق
غيره برهن او غيره ، وان لا يقرن موتها بموته ، وعدم تعيينها الكفن بالوصية
لكن الاحوط وجوباً في صورة فقد أحدى الشروط الثلاثة الأول وجوب
الاستقراض ان أمكن ، وكذا الاحتياط في صورة عدم العمل بوصيتها بالكفن .

(مسألة ٣٥١) : كما ان كفن الزوجة على زوجها كذلك سائر مؤن التجهيز من السدر والكافور وغيرها مما عرفت على الاحوط وجوباً
 (مسألة ٣٥٢) : الزائد على المقدار الواجب من الكفن وسائر مؤن التجهيز لا يجوز اخراجه من الأصل إلا مع رضا الورثة ، واذا كان فيهم صغير او غير رشيد لا يجوز لوليهِ الاجازة في ذلك فيتعين حينئذ اخراجه من حصة الكاملين برضاهم ، وكذا الحال في قيمة القدر الواجب ، فان الذي يخرج من الاصل ما هو اقل قيمة ان لم يكن خلاف المتعارف ولا يجوز اخراج الاكثر منه إلا مع رضاء الورثة الكاملين ، فلو كان الدفن في بعض المواضع لا يحتاج الى بذل مال ، وفي غيره يحتاج الى ذلك ، لا يجب على الولي مطالبة الورثة بذلك ليدفنه فيه .

(مسألة ٣٥٣) : كفن واجب النفقة من الاقارب في ماله لاعلى من تجب عليه النفقة .

(مسألة ٣٥٤) : اذا لم يكن للميت تركة بمقدار الكفن يدفن عارياً ولا يجب على المسلمين تكفينه .

مندوبات التكفين

(مسألة ٣٥٥) : يستحب في الكفن العامة للرجل ويكفي فيها المسمى ، والأولى ان تدار على رأسه ويجعل طرفها تحت حنكه على صدره ، الايمن على اليسر واليسر على الايمن ، والمقنعة للمرأة ويكفي فيها أيضاً المسمى ولفافه لثدييها يشدان بها الى ظهرها ، وخرقة يعصب بها وسط الميت ذكراً كان او انثى ، وخرقة اخرى للفخذين تلف عليهما ولفافة فوق الازار يلف بها تمام بدن الميت ، والأولى كونها برداً بمانياً ، وان يجعل القطن او نحوه عند تعذره بين رجله يستر به العورتان ، ويوضع عليه شيء من

الحنوط ، وان يحشى دبره ومنخره ، وقبل المرأة اذا خيف خروج شيء منها ، واجادة الكفن ، وان يكون من القطن ، وان يكون ابيض ، وان يكون من خالص المال وطهوره ، وان يكون ثوباً قد احرم او صلى فيه ، وان يلقى عليه للمكافور والذرية ، وان يخاط بخيوطه اذا احتاج الى الخياطة ، وان يكتب على حاشية الكفن : فلان ابن فلان يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وان مجدداً رسول الله ، ثم يذكر الأئمة عليهم السلام واحداً بعد واحد ، وأنهم أولياء الله وأوصياء رسوله ، وان البعث والثواب والعقاب حق ، وان يكتب على الكفن دعاء الجوشن الصغير والكبير . ويلزم أن يكون ذلك كله في موضع يؤمن عليه من النجاسة والقذارة فيكتب في حاشية الازار من طرف رأس الميت ، والاولى ان يكون ذلك في شيء يستصحب معه بالتعليق في عنقه او الشد في يمينه ، ويستحب في التكفين ان يجعل طرف الايمن من اللقافة على أيسر الميت والأيسر على أيمنه وان يكون المباشر للتكفين على طهارة من الحدث ، وان كان هو المغسل غسل يديه من المرفقين بل المنكبين ثلاث مرات ورجليه الى الركبتين ، ويغسل كل موضع نتجس من بدنه ، وان يجعل الميت حال التكفين مستقبل القبلة ، والأولى ان يكون كحال الصلاة عليه .

مكروهات التكفين

(مسألة ٣٥٦) : يكره قطع الكفن بالحديد وعمل الاكمام والزرور له ، ولو كفن في قسيصه قطع ازرارته ، ويكره بل الخيوط التي تخاط بها بريقه وتبخيره وتطيبه بغير الكافور والذرية ، وان يكون أسود بل مطلق المصبوغ ، وان يكتب عليه بالسواد وان يكون من الكتان ، وان يكون ممزوجاً بباريسم ، والمماكسة في شرائه ، وجعل العمامة بلا حنك وكونه

وسخا ، وكونه مخيطا .

(مسألة ٣٥٧) : يستحب لكل أحد ان يهيء كفنه قبل موته ، وان يكرر نظره اليه .

تعنيط الميت

(مسألة ٣٥٨) يجب امساس مساجد الميت السبعة الجبهة والكفان والركبتان وابهاما الرجلين بالكافور ويكفي المسمى والاحوط وجوبا ان يكون بالمسح باليد بل بالراحة ، والافضل ان يكون وزنه سبع مثاقيل ، ويستحب سحقه باليد كما يستحب مسح مفاصله ولبته وصدره وباطن قدميه وظاهر كفيه (مسألة ٣٥٩) : التعنيط بعد التغسيل او التيمم قبل التكفين او في اثنايه او بعده والاول اولى .

(مسألة ٣٦٠) : يشترط في الكافور ان يكون طاهراً مباحاً مسحوقاً له رائحة .

(مسألة ٣٦١) : يكره ادخال الكافور في عين الميت وأنفه واذنه ووضعهم على وجهه .

الجريدتان

(مسألة ٣٦٢) يستحب ان يجعل مع الميت جريدتان رطبتان احدهما من الجانب الايمن من عند الترقوة ملصقة ببدنه والاخرى من الجانب الايسر من عند الترقوة بين القميص والازار ، والاولى ان يكونا من النخل فان لم يتيسر فمن السدر فان لم يتيسر فمن الخلاف او الرمان والرمان مقدم على

الخلاف وإلا فمن كل عود رطب .
 (مسألة ٣٦٣) : اذا تركت الجريدتان لنسيان او نحوه فالاولى جعلهما فوق القبر واحدة عند رأسه والاخرى عند رجليه .
 (مسألة ٣٦٤) : الاولى ان يكتب عليهما ما يكتب على حواشي الكفن مما تقدم ، ويلزم الاحتفاظ عن تلويهما بما يوجب المهانة ولو بلفهما مما يمنعهما عن ذلك من قطن ونحوه .

(الصلاة على الميت)

(مسألة ٣٦٥) تجب الصلاة وجوباً كفائياً على كل ميت مسلم ذكراً كان أم انثى حرّاً أم عبداً مؤمناً أم مخالفاً عادلاً أم فاسقاً ، ولا تجب على اطفال المسلمين إلا اذا بلغوا ست سنين ، يستحب على من لم يبلغ ذلك ان تولد حياً وان كان الاحوط الاتيان بها برجاء المطلوبية ، وكل من وجد ميتاً في بلاد الاسلام فهو مسلم ظاهراً ، وكذا لقيط دار الاسلام بل دار الكفر اما احتمال كونه مسلماً على الاحوط .
 (مسألة ٣٦٦) كيفية الصلاة على الميت ان يكبر اولاً ويتشهد الشهادتين ، ثم يكبر ثانياً ويصلي على النبي (صلى الله عليه وآله) ثم يكبر ثالثاً ويدعو للمؤمنين ، ثم يكبر رابعاً ويدعوا للميت ، ثم يكبر خامساً وينصرف ، والاحوط استحباباً الجمع بين الادعية بعد كل تكبيرة ، ولا قراءة فيها ولا تسليم .

(مسألة ٣٦٧) يجب في صلاة الميت امور (الاول) النية على نحو ما تقدم في الوضوء (الثاني) حضور الميت فلا يصلى على الغائب .
 (الثالث) : استقبال المصلي القبلة .

(الرابع) : ان يكون رأس الميت الى جهة يمين المصلي ورجلاه الى جهة يساره .

(الخامس) ان يكون الميت مستلقياً على قفاه .

(السادس) وقوف المصلي خلفه محاذياً لبعضه إلا ان يكون مأموماً وقد استطال الصف حتى خرج عن المحاذاة

(السابع) ان لا يكون المصلي بعيداً عنه على نحو لا يصدق الوقوف عنده إلا مع اتصال الصفوف في الصلاة جماعة .

(الثامن) ان لا يكون بينها حائل من ستر او جدار ، ولا يضر الستر بمثل التابوت ونحوه .

(التاسع) ان يكون المصلي قائماً فلا تصح صلاة غير القائم إلا مع عدم التمكن من صلاة القائم .

(العاشر) الموالاة بين التكبيرات والادعية .

(الحادي عشر) ان تكون الصلاة بعد التغسيل والتحنيط والتكفين وقبل الدفن .

(الثاني عشر) ان يكون الميت مستور العورة ولو بنحو الحجر واللبن ان تعذر الكفن .

(الثالث عشر) اباحة مكان المصلي .

(الرابع عشر) اذن الولي الا اذا اوصى الميت بان يصلي عليه شخص معين فلم يأذن له الولي وأمن لغيره فلا يحتاج الى الاذن وان كان هو الاحوط .

(مسألة ٣٦٨) : لا يعتبر في الصلاة على الميت الطهارة من الحدث والخبث وإباحة اللباس وستر العورة وان كان الاحوط استحباباً لاعتبار جميع شرائط الصلاة بل الاحوط وجوباً ترك الكلام في اثنائها والضحك

والسكوت الطويل ونحوه مما يكون ماحيا لصورتها .

(مسألة ٣٦٩) : اذا شك في أنه صلى على الجنازة أم لا بنى على العدم ، وإذا صلى وشك في صحة الصلاة وفسادها بنى على الصحة ، وإذا علم بطلانها وجبت اعادتها على الوجه الصحيح ، وكذا لو أدى اجتهاده او تقليده الى بطلانها .

(مسألة ٣٧٠) : يجوز تكرار الصلاة على الميت الواحد لكنه مكروه الا إذا كان الميت من أهل الشرف في الدين .
(مسألة ٣٧١) : لو دفن الميت بلا صلاة صحيحة صلى على قبره ما لم يتلاشى بدنه .

(مسألة ٣٧٢) : يستحب ان يقف الامام والمنفرد عند وسط الرجل وصدر المرأة .

(مسألة ٣٧٣) : اذا اجتمعت جنائز متعددة جاز تشريكها بصلاة واحدة فتوضع الجميع امام المصلي مع المحاذاة بينها ، والاولى مع اجتماع الرجل والمرأة ان يجعل الرجل أقرب الى المصلي ويجعل صدرها محاذيا لوسط الرجل ويجوز جعل الجنائز صفا واحداً فيجعل رأس كل واحد عند إلية الآخر شبه الدرج ويقف المصلي وسط الصف ويراعي في الدعاء بعد التكبير الرابع تنفية الضمير وجمعه .

(مسألة ٣٧٤) : يستحب في صلاة الميت الجماعة ، ويعتبر في الامام ان يكون جامعا لشرائط الامامة على الاحوط وجوبا بل الاحوط وجوبا اعتبار شرائط الجماعة من انتفاء البعد والحائل وان لا يكون موقف الامام أعلى من موقف المأموم وغير ذلك .

(مسألة ٣٧٥) : إذا حضر شخص في أثناء صلاة الامام كبر مع الامام وجعله أول صلاته وتشهد الشهادتين بعده وهكذا يكبر مع الامام

وبأنني بما هو وظيفته فاذا فرغ الامام الى ببقية التكبير بلا دعاء وان كان الدعاء أحوط استحباباً .

(مسألة ٣٧٦) : لو صلى الصبي على الميت أجزأت صلاته إذا كانت صحيحة .

(مسألة ٢٧٧) : اذا كان الولي للميت امرأة جاز لها مباشرة الصلاة والاذان لغيرها ذكرراً كان أم أنثى .

(مسألة ٣٧٨) : لا يتحمل الامام في صلاة الميت شيئاً عن المأموم .

مندوبات صلاة الميت

(مسألة ٣٧٩) : يستحب في الصلاة على الميت امور :

منها : ان يكون المصلي على طهارة ويجوز التيمم مع 'وجدان الماء اذا خاف فوت الصلاة ان توضأ او اغتسل بل مطلقاً ومنها : رفع اليدين عند التكبير ومنها : ان يرفع الامام صوته بالتكبير والادعية ومنها : اختيار المواضع التي يكثر فيها الاجتماع ومنها : ان تكون الصلاة بالجماعة ومنها : ان يقف المأموم خلف الامام ومنها : الاجتهاد في الدعاء للميت وللمؤمنين ومنها : ان يقول قبل الصلاة : الصلاة ثلاث مرات .

(مسألة ٣٨٠) : أقل ما يجزىء من الصلاة ان يقول

المصلي : الله اكبر أشهد ان لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله (ص) ثم يقول : الله اكبر ، اللهم صل على محمد وآل محمد ، ثم يقول : الله اكبر ، اللهم اغفر للمؤمنين ، ثم يقول : الله اكبر اللهم اغفر لهذا ، ويشير الى الميت ثم يقول : الله اكبر .

التشييع

(مسألة ٣٨١) : يستحب اعلام المؤمنين بموت المؤمن ليشيعوه ويستحب لهم تشييعه ، وقد ورد في فضله اخبار كثيرة ففي بعضها من تبع جنازة اعطي يوم القيامة اربع شفاعات ولم يقل شيئاً إلا وقال الملك: ولك مثل هلك ، وفي بعضها ان أول ما يتحف به المؤمن في قبره ان يغفر لمن تبع جنازته . وله آداب كثيرة مذكورة في الكتب المبسطة مثل ان يكون المشيع ماشياً خلف الجنازة خاشعاً متفكراً حاملاً للجنازة على الكتف قائلاً حين الحمل : بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات . ويكره الضحك واللعب واللهو والاسراع في المشي وان يقول : ارفقوا به ، واستغفروا له . والركوب والمشية قدام الجنازة ، والكلام بغير ذكر الله تعالى ، والدعاء والاستغفار ويكره وضع الرداء من غير صاحب المصيبة فانه يستحب له ذلك ، وان يمشي حافياً .

الدفن

(مسألة ٣٨٢) : نجب كفاية موارد الميت في الأرض بحيث يؤمن على جسده من السباع وايداء رائحته للناس ، ولا يكفي وضعه في بناء او تابوت وان حصل فيه الامران .
ويجب وضعه على الجانب الايمن موجهها الى القبلة واذا اشتبهت القبلة عمل بالظن على الاحوط وجوباً ، ومع تعذره يسقط وجوب الاستقبال ان لم يمكن التأخير .

(مسألة ٣٨٣) : اذا كان الميت في البحر ولم يمكن دفنه في البر ولو بالتأخير غسل وحنط وصلي عليه ، ووضع في خاوية واحكم رأسها والقي في البحر او ثقل بشد حجر او نحوه برجليه ثم يلقى في البحر والاحوط استحبابا اختيار الاول .

(مسألة ٣٨٤) : لا يجوز دفن المسلم في مقبرة الكفار ، وكذا العكس .

(مسألة ٣٨٥) : اذا ماتت الحامل الكافرة وحملها من مسلم دفنت

في مقبرة المسلمين على جانبها الايسر مستدبرة للقبلة وان كان الحمل لم تلجه الروح على الاحوط وجوبا .

(مسألة ٣٨٦) لا يجوز دفن المسلم في مكان يوجب هتك حرمة

كالزبلة والبالوعة ولا في المكان المملوك بغير اذن المالك او الموقرف لغير الدفن كالمدارس والمساجد والحمسينيات المتعارفة في زماننا والخاصات الموقوفة وان اذن الولي .

(مسألة ٣٨٧) : لا يجوز الدفن في قبر ميت قبل اندراسه

وصيرورته تراباً ، نعم اذا كان القبر منبوشاً جاز الدفن فيه .

(مندوبات الدفن)

(مسألة ٣٨٨) : يستحب حفر القبر قدر قامة او الى الترقوة ،

وان يجعل له لحد مما يلي القبلة في الارض الصلبة بقدر ما يمكن فيه الجلوس وفي الرخوة يشق وسط القبر شبه النهر ويجعل فيه الميت ويستقف عليه ثم يهال عليه التراب ، وان يغطي القبر بثوب عند ادخال المرأة ، والذكر عند تناول الميت وعند وضعه في اللحد ، والتحفى ، وحل الازرار ،

وكشف الرأس للمباشر لذلك ، وان تحل عقد السكف بعد الوضع في القبر من طرف الرأس ، وان يحسر عن وجهه ويجعل خذه على الارض ويعمل له وسادة من تراب ، وان يوضع شيء من تربة الحسين (ع) معه وتلقينه الشهادتين والاقرار بالائمة عليهم السلام ، وان يسد اللحد باللبن وان يخرج المباشر من طرف الرجلين ، وان يهيل الحاضرون التراب بظهور الاكف غير ذي الرحم ، وطم القبر وتربيعه لامثا ولا مخمساً ولا غير ذلك ، ورش الماء عليه دوراً يستقبل القبلة ويبدأ من عند الرأس فان فضل شيء صب على وسطه ، ووضع الحاضرين ايديهم عليه غمزاً بعد الرش ولا سيما اذا كان الميت هاشمياً او الحاضر لم يحضر الصلاة عليه ، والترحم عليه بمثل اللهم جاف الارض عن جنبيه وصعد روحه الى ارواح المؤمنين في عليين والحقه بالصالحين ، وان يلقيه الولي بعد انصراف الناس رافعاً صوته ، وان يكتب اسم الميت على القبر او على لوح او حجر وينصب على القبر .

(مكروهات الدفن)

(مسألة ٣٨٩) : يكره دفن الميتين في قبر واحد ، ونزول الاب في قبر ولده ، وغير المحرم في قبر المرأة ، واهالة الرحم التراب ، وفرش القبر بالساج من غير حاجة وتخصيصه وتطيينه الا ان يكون الميت من اهل الشرف وكذا تسنيمه والبناء عليه والمشي عليه ، والجلوس والاتكاء .

(مسألة ٣٩٠) : يكره نقل الميت من بلد موته الى بلد آخر إلا المشاهد المشرفة والمواضع المحترمة فانه يستحب ولا سيما الغري والحائر ، وفي الروايات ان من خواص الاول اسقاط عذاب القبر ومحاسبة منكر ونكير .

(مسألة ٣٩١) : لافرق في جواز النقل بين ما قبل الدفن وما بعده اذا اتفق تحقق النيش ، بل يجوز النيش لذلك اذا كان باذن الولي ولم يلزم هتك حرمة الميت واوصى الميت بذلك ، والاحوط وجوباً تركه مع عدم الوصية (مسألة ٣٩٢) : يحرم نيش قبر المؤمن على نحو يظهر جسده إلا مع العلم بأندراسه وصيرورته تراباً من دون فرق بين الصغير والكبير والعقل والمجنون ويستثنى من ذلك موارد :

منها : ما اذا كان النيش لمصلحة الميت كالنقل الى المشاهد كما تقدم ، او لكونه مدفوناً في موضع يوجب مهانة عليه كزبله او بالوعة او نحوهما او في موضع يتخوف فيه على بدنه من سيل ، او سبع او عدو .
ومنها : ما لو عارضه أمر راجح اهم كما اذا توقف دفع مفسده على رؤية جسده .

ومنها : ما لو لزم من ترك نبشه ضرر مالي كما اذا دفن في ملك غيره بغير اذنه او دفن معه مال غيره من خاتم ونحوه فينبش لدفع ذلك الضرر المالي .

ومنها : ما اذا دفن بلا غسل او بلا تكفين او تبين بطلان غسله او بطلان تكفينه او لكون دفته على غير الوجه الشرعي لوضعه في القبر على غير القبلة او دفن بغير اذن الولي او في مكان اوصى بالدفن في غيره او نحو ذلك فيجوز نبشه في هذه الموارد اذا لم يلزم هتك لحرمة ولا ففيه اشكال .

(مسألة ٣٩٣) : الاحوط وجوباً ترك التوديع المتعارف عند بعض الشيعة (ايدهم الله تعالى) بوضع الميت في موضع البناء عليه ثم نقله الى المشاهد الشريفة بل اللازم ان يدفن بمواراته في الارض مستقبلاً بوجهه القبلة على الوجه الشرعي ثم ينقل بعد ذلك بأذن الولي على نحو لا يؤدي

الى هتك حرمة مع وصية الميت بذلك .

(مسألة ٣٩٤) : اذا وضع الميت في سرداب جاز فتح بابه وانزال ميت آخر فيه اذا لم يظهر جسد الاول ، اما للبناء عليه ، او لوضعه في لحد داخل السرداب ، واما اذا كان بنحو يظهر جسده ففي جوازه اشكال .
(مسألة ٣٩٥) : اذا مات ولد الحامل دونها فان امكن اخراجه صحيحاً وجب ، والا جاز تقطيعه . ويتحرى الارفق فالارفق ، وان ماتت هي دونه شق بطنها من الجانب الايسر ان احتمل دخله في حياته والافمن أي جانب كان واخرج ، ثم يخاط بطنها ، وتدفن .

(مسألة ٣٩٦) : اذا وجد بعض الميت وفيه الصدر غسل وحنط وكفن وصلي عليه ودفن ، وكذا اذا كان الصدر وحده او بعضه على الاحوط وجوباً ، وفي الاخيرين يقتصر في التكفين على القميص والازار وفي الاول يضاف اليهما المتزر ان وجد له محل وان وجد غير عظم الصدر مجردا كان او مشتملا عليه اللحم غسل وحنط ولف بنخرقة ودفن على الاحوط وجوباً ولم يصل عليه ، وان لم يكن فيه عظم لف بنخرقة ودفن على الاحوط وجوباً .

(٦ - غسل مس الميت)

(مسألة ٣٩٧) : يجب الغسل بمس الميت الانساني بعد برده وقبل اتمام غسله ، مسلماً كان او كافراً حتى السقط اذا ولجته الروح وان لم يتم له أربعة أشهر على الاحوط ، ولو يمس الميت للعجز عن تغسيله او غسله الكافر لفقد المائل او غسل بالقراح لفقد الخليط او أقل من ثلاثة اغسال لعوز الماء ، فلا يجب الغسل بمسه .

- (مسألة ٣٩٨) : لافرق في الماس والممسوس بين ان يكون من الظاهر والباطن وكونه مما تحله الحياة عدا الشعر ماسا وممسوسا .
- (مسألة ٣٩٩) : لافرق بين العاقل والمجنون والصغير والكبير والمس الاختياري والاضطراري .
- (مسألة ٤٠٠) : اذا مس الميت قبل برده لم يجب الغسل بمسه . نعم يتنجس العضو الماس بشرط الرطوبة المسرية في احدهما ، وان كان الاحوط استحباباً تطهيره مع الجفاف أيضاً .
- (مسألة ٤٠١) : يجب الغسل بمس القطعة المبانة من الحي او الميت اذا كانت مشتملة على العظم دون الحالية منه ودون العظم المجرد من الحي ، أما العظم المجرد من الميت او السن منه فالاحوط الغسل بمسه .
- (مسألة ٤٠٢) : اذا قلع السن من الحي وكان معه لحم يسبر لم يجب الغسل بمسه .
- (مسألة ٤٠٣) : يجوز لمن عليه غسل المس دخول المساجد والمشاهد والمكث فيها وقراءة العزائم . نعم لايجوز له مس كتابة القرآن ونحوها مما لايجوز للمحدث فيكون مس الميت كالحديث الأصغر الا في أيجاب الغسل ، ولايصح له كل عمل مشروط بالطهارة كالصلاة إلا بالغسل والاحوط وجوباً ضم الوضوء اليه .

(الاغسال المندوبة)

وهي انواع ثلاثة : زمانية ، ومكانية ، وفعلية والاول له افراد كثيرة منها : غسل الجمعة ، وهو أهمها حتى قيل بوجوبه لكنه ضعيف ، ووقته من طلوع الفجر الثاني يوم الجمعة الى الزوال ، والاحوط ان ينوي

فيما بين الزوال الى الغروب القربة المطلقة ، واذا تركه الى الغروب قضاء يوم السبت الى الغروب ، ويجوز تقديمه يوم الخميس ان خاف اعواز الماء يوم الجمعة ولو اتفق تمكنه منه يوم الجمعة أعاده فيه واذا تركه حينئذ أعاده يوم السبت برجاء المطلوبية فيها .

(مسألة ٤٠٤) : يصح غسل الجمعة من الجنب والخائض ، ويجزىء عن غسل الجنابة والحيض اذا كان بعد النقاء .

ومنها : غسل يوم العيدين ، ويوم عرفة ويوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة ، ويوم الغدير وهو الثامن عشر منه ، ويوم المباهلة وهو الرابع والعشرون منه ، ويوم مولد النبي صلى الله عليه وآله وهو السابع عشر من ربيع الاول ، ويوم النوروز ، وأول رجب ، وآخره ، ونصفه ويوم المبعث وهو السابع والعشرون منه ، وليلة الفطر وليالي الافراد من شهر رمضان وأول يوم منه ، ويتأكد في ليالي القدر ، وليلة النصف وليلة السابعة عشر بل جميع ليالي العشرة الأخيرة وفي غير ذلك .

(مسألة ٤٠٥) : جميع الاغسال الزمانية لاينقضها الحدث الأكبر والاصغر ويتخير في الاتيان بها بين ساعات وقتها .

والثاني - أيضا له أفراد كثيرة : كالغسل لدخول مكة ، او المدينة ، او أحد مسجديهما او حرميهما ، او البيت الشريف وغير ذلك .

(مسألة ٤٠٦) : وقت الغسل في هذا القسم قبل الدخول في هذه الامكنة قريباً منه .

والثالث قسمان : الأول ما يستحب لأجل إيقاع فعل كالغسل للاحرام او الطواف او الوقوف بعرفات ، او ، المشعر او الذبح ، او النحر ، او الحلق ولغير ذلك . الثاني ما يستحب بعد وقوع فعل منه كالغسل لقتل الوزغ ، ومس الميت بعد تغسيله .

(مسألة ٤٠٧) : يجزىء في القسم الاول من هذا النوع غسل اول النهار ليومه وأول الليل ليلته ، والقول بالأجزاء بغسل الليل للنهار وبالعكس وجيه والظاهر انتقاضه بالحدث بينه وبين الفعل .

(مسألة ٤٠٨) : يلزم الأتيان بجميع مامر من الأغسال المندوبة برجاء الثواب والمشروعية لا بقصد الأمر الفعلي .

(التيمم)

الأعذار الموجبة للتيمم أمور ، (الأول) عدم وجدان ما يكفيه من الماء لوضوئه ، او غسله .

(مسألة ٤٠٩) : ان علم بفقد الماء لم يجب عليه الفحص عنه ، وان احتمل وجوده فيما أمكنه بحسب المتعارف الوصول إليه لزمه الفحص الى ان يحصل العلم او الإطمئنان بعدمه ، وان كان في القلاة واحتمل وجوده فيها وجب عايه الطلب فيها بمقدار رمية سهم في الأرض الخزنة وسهمين في الأرض السهلة في الجهات الأربع ان احتمل وجوده في كل واحدة منها وان علم بعدمه في بعض معين من الجهات الأربع لم يجب عليه الطلب فيها ، فان لم يحتمل وجوده إلا في جهة معينة وجب عليه الطلب فيها دون غيرها ، والبيئة بمنزلة العلم فان شهدت بعدم الماء في جهة او جهات معينة لم يجب الطلب فيها .

(مسألة ٤١٠) : تكفي الاستبانة في الطلب وغيرها مع حصول الإطمئنان المتعارف من قول النائب أو غيره وان لم يكن نائباً عنه .

(مسألة ٤١١) : إذا أخل بالطلب وتيمم صح تيممه ان صادف

عدم الماء .

(مسألة ٤١٢) : إذا اطمئن بوجود الماء في خارج الجسد المذكور وجب عليه السعي اليه وان بعد الا ان يلزم منه مشقة لاتحملها المتعارف .

(مسألة ٤١٣) : إذا طلب الماء قبل دخول الوقت فلم يجد لم يجب إعادة الطلب بعد دخول الوقت ، إلا أن يحتمل العثور على الماء أو أعاد الطلب لاحتمال تجدد وجوده احتمالاً معتدلاً به فتجب إعادته حينئذ ، وإذا انتقل عن ذلك المكان فلا اشكال في وجوب الطلب مع احتمال وجوده .

(مسألة ٤١٤) : إذا طلب بعد دخول الوقت لصلاة يكفي لغيرها من الصلوات فلا تجب إعادة الطلب عند كل صلاة ان لم يحتمل العثور مع إعادة لاحتمال تجدد وجوده احتمالاً معتدلاً به .

(مسألة ٤١٥) : المناط في السهم والرمي والقوس ، والهواء ، والرامي هو المتعارف المعتدل الوسط في القوة والضعف .

(مسألة ٤١٦) : يسقط وجوب الطلب في ضيق الوقت ، كما يسقط اذا خاف على نفسه او ماله من لص او سبع او نحو ذلك ، وكذا اذا كان في طلبه حرج ومشقة لاتتحمل .

(مسألة ٤١٧) : اذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصى ونصح صلاته حينئذ وان علم انه لو طلب لعثر ، لكن الاحوط استحباباً القضاء خصوصاً في الفرض المذكور .

(مسألة ٤١٨) : اذا ترك الطلب في سعة الوقت وصلى وتبين عدم وجود الماء فإن حصل منه قصد القربة في تيممه وصلواته يصح تيممه وصلواته والا فلا ، كما لا يصحان ان تبين وجود الماء وان حصل منه قصد القربة .

(مسألة ٤١٩) : اذا طلب الماء فلم يجد فتيمم وصلى ثم تبين وجوده في محل الطلب صحت صلاته ، ولا تجب الاعادة ولا القضاء .

(مسألة ٤٢٠) : اذا كانت الارض في بعض الجوانب حزنة وفي بعضها سهلة يلحق كلا حكمه من الرمية والرميتين .

(الثاني) عدم التمكن من الوصول الى الماء لعجز عنه ولو كان عجزاً شرعياً او ما يحكمه بأن كان الماء في اناء مغصوب ، او لحوفه على نفسه ، او عرضه ، او ماله من سبع ، او عدو ، او لص ، او ضياع ، او غير ذلك .

(الثالث) : خوف الضرر من استعمال الماء بمحدث مرض او زيادته او بطئه او على النفس او بعض البدن ، ومنه الرمد المانع من استعمال الماء ، واما اذا امكن غسل ما حول العين فالاحوط الجمع بين الرضوء والتيمم ، كما ان منه خوف الشين الذي يعسر تحمله وهو الخشونة المشوهة للخلقة والمؤدية في بعض الابدان الى تشقق الجلد .

(الرابع) خوف العطش على نفسه او على نفس محترمة من استعماله ، والمراد من النفس المحترمة ما يكون من شأن المكلف الاحتفاظ بها والاهتمام بشأنها - كدابته وشاته ونحوهما - مما يكون تلفه موجباً للحرج او الضرر .

(الخامس) : توقف تحصيله على الاستيهاب الموجب لذلك ، وهوانه ، او على شرائه بثمن يضر بحاله ، ويلحق به كل مورد يكون الرضوء فيه حرجياً لشدة حر ، او برد ، او نحو ذلك .

(السادس) ان يكون مبتلى بواجب يتعين صرف الماء فيه على نحو لا يقوم غير الماء مقامه مثل إزالة الخبث ، فيجب عليه التيمم وصرف الماء في إزالة الخبث ، والاولى ان يصرف الماء أولاً في إزالة الخبث ثم التيمم .

(السابغ) ضيق الوقت عن تحصيل الماء او عن استعماله بحيث يلزم من الوضوء وقوع الصلاة او بعضها في خارج الوقت ، فيجوز التيمم في جميع الموارد المذكورة .

(مسألة ٤٢١) : اذا خالف المكلف عمداً فتوضأ في مورد يكون الوضوء فيه حرجياً - كالوضوء في شدة البرد - صح وضوؤه واذا خالف في مورد يكون الوضوء فيه محرماً - كالرمد الذي يضر به الماء - بطل وضوؤه ، واذا خالف في مورد يجب فيه حفظ الماء - كما في الامر الرابع - فان نوى الوضوء بنفس إراقة الماء على الوجه بطل ، وان أراقه على الوجه ثم رده من الاسفل الى الاعلى ونوى الوضوء بالغسل من الاعلى الى الاسفل صح اذا تيسر له ذلك ، وكذا الحال في بقية الاعضاء .

(مسألة ٤٢٢) : اذا خالف فتطهر بالماء لعذر من جهل او نسيان او غفلة صح وضوؤه في جميع الموارد المذكورة عدا ضيق الوقت ، اما اذا توضأ في ضيق الوقت فان نوى الامر الادائي بطل ، وان نوى الامر المتعلق بالوضوء فعلا صح ، من غير فرق بين العمد والخطأ .

(مسألة ٤٢٣) : اذا آوى الى فراشه وذكر انه ليس على وضوء جاز له التيمم حينئذ وان تمكن من استعمال الماء ، كما يجوز التيمم للصلاة الجنائزة وان تمكن من استعمال الماء وادراك الصلاة .

(ما يصح به التيمم)

(مسألة ٤٢٤) : يجوز التيمم بما يسمى ارضاً سواء كان تراباً أم رملاً أم مدرأً أم حصى أم صخراً أم لئس ، ومنه أرض الجص والنورة قبل الاحراق ، ولا يعتبر علوق شيء منه باليد وان كان الاحوط استحباباً

الاقتصار على التراب مع الامكان .

(مسألة ٤٢٥) : لايجوز التيمم بما لا يصدق عليه اسم الارض وان كان أصله منها ، كالرماد والنبات والمعادن كالعقيق والفيروزج ونحوهما مما لا يسمى أرضاً وفي الخنزف والخص والنورة بعد الاحراق اشكال ، ومع الانحصار فالاحوط وجوباً التيمم والصلاة ثم القضاء .

(مسألة ٤٢٦) : لايجوز التيمم بالنجس ولا المغصوب ولا الممتزج بما يخرج عن اسم الارض . نعم لا يضر اذا كان الخليط مستهلكاً فيه عرفاً ، ولو أكره على المكث في المغصوب فالاحوط وجوباً التيمم والصلوة فيه ثم الاعادة او القضاء في خارجه .

(مسألة ٤٢٧) : اذا اشتبه التراب بالمغصوب بالمباح وجب الاجتناب عنها ، واذا اشتبه التراب بالرماد تيمم بكل منهما وكذا لو اشتبه الطاهر بالنجس .

(مسألة ٤٢٨) : اذا عجز عن التيمم بالأرض لاحد الأمور المتقدمة في سقوط الطهارة المائية يتيمم بالغبار المجتمع على ثوبه او عرف دابته او نحوهما ، اذا كان غبار ما يصح التيمم به دون غيره كغبار الدقيق ونحوه ، ويجب مراعاة الاكثر فالأكثر ، واذا أمكنه نفض الغبار وجمعه على نحو يصدق عليه التراب تعين ذلك .

(مسألة ٤٢٩) : ان لم يتمكن عن التيمم بالغبار تيمم بالوحد وهو الطين ، واذا امكن تجفيفه والتيمم به تعين ذلك .

(مسألة ٤٣٠) : ان لم يتمكن عن الارض والغبار والوحد كان فاقد للطهور والاحوط له الصلاة في الوقت والقضاء في خارجه ، واذا تمكن من الثلج ولم تمكنه اذابته والوضوء به ولكن أمكنه مسح أعضاء الوضوء به على نحو يتحقق مسمى الغسل وجب واجتزأ به ، واذا كان على نحو

لا يتحقق الغسل فالاحوط انه أيضاً الجمع بين التيمم والمسح به والصلاة في الوقت .

(مسألة ٤٣١) : يستحب نفض اليدين بعد الضرب ، وان يكون ما يتيمم به من ربي الأرض وعواليها ، ويكره ان يكون من مهبطها ، وان يكون من تراب الطريق .

(كيفية التيمم)

(مسألة ٤٣٢) : يجب ان يضرب بيديه على الأرض ، وان يكون دفعة واحدة على الاحوط وجوباً ، وان يكون بباطنهما ثم يمسخ بهما جميعاً تمام جبهته وجبينه من قصاص الشعر الى الحاجبين والى طرف الانف الاعلى المتصل بالجبهة ، والاحوط مسح الحاجبين ايضاً ، ثم مسح تمام ظاهر الكف اليمنى من الزند الى اطراف الاصابع بباطن اليسرى ، ثم مسح تمام ظاهر الكف اليسرى كذلك بباطن الكف اليمنى .

(مسألة ٤٣٣) : لا يجب المسح بتمام كل من الكفين ، بل يكفي المسح ببعض كل منهما على نحو يستوعب الجبهة والجبينين .

(مسألة ٤٣٤) : المراد من الجبهة الموضع المستوي ، والمراد من الجبين ما بينه وبين طرف الحاجب .

(مسألة ٤٣٥) : يكفي ضربتاً واحدة للوجه واليدين في بدل الوضوء والغسل وان كان الاحوط ضربتين خصوصاً في الأخير كما ان الاحوط ان يضرب بيديه ويمسح بهما جبهته ويديه ثم يضرب مرة أخرى ويمسح بهما يديه .

(مسألة ٤٣٦) : اذا تعذر الضرب والمسح بالباطن انتقل الى الظاهر وكذا اذا كان نجساً نجاسة متعدية ولم تمكن الازالة ، اما اذا لم تكن متعدية

ضرب به ومسح ، واذا كان على الممسوح حائل لا يمكن إزالته مسح عليه ، اما اذا كان ذلك على الباطن الماسح فلاحوط وجوباً الجمع بين الضرب والمسح به والضرب والمسح بالظاهر .

(مسألة ٤٣٧) : المحدث بالاصغر يتيمم بدلا عن الوضوء ، والجنب يتيمم بدلا عن الغسل ، والمحدث بالكبر غير الجناية يتيمم عن الغسل ، والاحوط وجوباً ان يتيمم ايضاً عن الوضوء ، واذا تمكن من أحدهما المعين من الوضوء او الغسل اتي به وتيمم عن الآخر ، واذا تمكن من أحدهما غير المعين اغتسل وتيمم عن الوضوء .

(شرائط التيمم)

(مسألة ٤٣٨) : يشترط في التيمم النية على ما تقدم في الوضوء مقارناً بها لضرب اليدين .

(مسألة ٤٣٩) : لا تجب فيه نية البدلية عن الوضوء او الغسل ولا نية الرفع ولا الاستباحة للصلاة مثلاً بل تكفي نية الامر المتوجه اليه ، ومع تعدد الامر لابد من تعيينه بالنية .

(مسألة ٤٤٠) : التيمم رافع للحدث مع تحقق شرائطه كما ان الوضوء رافع له عنه عند التمكن منه .

(مسألة ٤٤١) : يشترط فيه المباشرة والموالة حتى فيما كان بدلا عن الغسل ، ويشترط فيه ايضاً الترتيب على حسب ماتقدم ، والبدئية من الاعلى والمسح منه الى الاسفل وطهارة الماسح والممسوح .

(مسألة ٤٤٢) : مع الاضطرار يسقط المعسور ويجب الميسور على حسب ما عرفت في الوضوء من حكم الاقطع ، وذو الجبيرة ، والحائل

والعاجز عن المباشرة كما يجري هنا حكم اللحم الزائد واليد الزائدة وغير ذلك .

(مسألة ٤٤٣) : العاجز ييممه غيره ولكن يضرب بيدي العاجز

ويمسح بهما مع الامكان ومع العجز يضرب المتولي بيدي نفسه ويمسح بهما .

(مسألة ٤٤٤) : الشعر المتدلي على الجبهة يجب رفعه ومسح البشرة

تحتة ، واما الثابت فيها فيجترء بمسه .

(مسألة ٤٤٥) : اذا خالف الترتيب بطل مع فوات الموالاة وان

كانت لجله او نسيان ، اما لو لم تفت صح اذا أعاد على نحو يحصل به الترتيب .

(مسألة ٤٤٦) : الخاتم حائل يجب نزع حال التيمم .

(مسألة ٤٤٧) : الاحوط وجوباً اعتبار اباحة القضاء الذي يقع

فيه التيمم بل اذا كان التراب في اثناء مغضوب لم يصح الضرب عليه .

(مسألة ٤٤٨) : اذا شك في جزء منه بعد الفراغ لم يلفت ، ولو

شك في جزء منه في الاثناء فالاحوط وجوباً الالتفات من غير فرق بينا

هو بدل عن الوضوء او الغسل .

(احكام التيمم)

(مسألة ٤٤٩) : لا يجوز التيمم لصلاة موقته قبل دخول وقتها ،

ويجوز عند ضيق وقتها بل يجوز في السعة ايضاً ، مع اليأس عن التمكن

من الماء ، ولو اتفق التمكن منه بعد الصلاة لم تجب الاعادة ولا القضاء .

(مسألة ٤٥٠) : اذا تيمم لصلاة فريضة او نافلة ثم دخل وقت

أخرى فان يشس من التمكن من الطهارة المائية جاز له المبادرة الى الصلاة

في سعة وقتها وإلا فالاحوط وجوباً التأخير ، نعم لو صلى برجاء استمرار

العجز فتبين ذلك صحت صلاته .

(مسألة ٤٥١) : اذا تيمم وتمكن من استعمال الماء قبل الشروع في العمل بطل تيممه ويجب عليه الطهارة المائية وكذا ان تمكن منه في اثناء الصلاة وكان قبل الركوع من الركعة الاولى ولكن الاحوط ان يتمها ثم يستأنفها بالطهارة المائية وان كان بعده يتمها ولا شيء عليه واما غير الصلاة من سائر الاعمال المشروطة بالطهارة فيبطل التيمم ان تمكن من استعمال الماء في اثنائها مطلقا .

(مسألة ٤٥٢) : اذا تيمم المحدث بالاكبر بدلا عن الغسل ثم أحدث بالاصغر لم ينتقض تيممه ، والاحوط استحبابا الجمع بين التيمم والوضوء ، ولو لم يتمكن من الوضوء تيمم بدلا عما في ذمته من دون قصد الوضوء والغسل .

(مسألة ٤٥٣) : لانه يجوز اراقة الماء الكافي للوضوء او الغسل بعد دخول الوقت ، واذا تعمد اراقة الماء بعد دخول وقت الصلاة وجب عليه التيمم مع اليأس من الماء واجزا ، ولو تمكن بعد ذلك لم تجب عليه الاعادة ولا القضاء ولو كان على وضوء لايجوز ابطاله بعد دخول الوقت اذا علم بعدم وجود الماء او يشك منه ، ولو ابطله والحال هذه وجب عليه التيمم واجزا ايضا .

(مسألة ٤٥٤) : يشرع التيمم لكل مشروط بالطهارة من الفرائض والنوافل ، وكذا كل ما يتوقف كماله على الطهارة اذا كان مأمور به على الوجه الكامل ، كقراءة القرآن والكون في المساجد ونحو ذلك ، بل يجوز للكون على الطهارة ، وكذا يجوز لما يحرم على المحدث من دون ان يكون مأمورا به - كمس القرآن ومس اسم الله تعالى - .

(مسألة ٤٥٥) : اذا تيمم المحدث لغاية جازت له كل غاية وصحت

منه ، فاذا تيمم للكون على الطهارة صحت منه الصلاة وجاز له دخول المساجد والمشاهد وغير ذلك مما يتوقف صحته او كماله او جوازه على الطهارة المائية . نعم لايجزيء ذلك فيها اذا تيمم لضيق الوقت على الاحوط وجوباً .

(مسألة ٤٥٦) : ينتقض التيمم بمجرد التمكن من الطهارة المائية وان تعذرت عليه بعد ذلك ، واذا وجد من تيمم تيممين من الماء مايكفيه لوضوئه انتقض تيممه الذي هو بدل عنه ، واذا وجد ما يكفيه للغسل انتقض ما هو بدل عنه خاصة وان أمكنه الوضوء به ، فلو فقد الماء بعد ذلك أعاد التيمم بدلا عن الغسل .

(مسألة ٤٥٧) : اذا وجد جماعة متيممون ماء مباحا لا يكفي الا لاحدهم فان تسابقوا اليه ومببقوا كلهم لم يبطل تيممهم ، وان سبق واحد بطل تيمم السابق ، وان لم يتسابقوا اليه بطل تيمم الجميع ، وكذا اذا كان الماء مملوكا واباحه المالك للجميع ، وان اباحه لبعضهم بطل تيمم ذلك البعض لاغير .

(مسألة ٤٥٨) : حكم التداخل الذي مر (في مسألة ١٦٨) يجري في التيمم أيضا ، فلو كان هناك اسباب عديدة للغسل يكفي تيمم واحد عن الجميع ، وحينئذ فان كان من جملتها الجنابة لم يحتج الى الوضوء او التيمم بدلا عنه والا وجب الوضوء او تيمم آخر بدلا عنه على الاحوط وجوباً .

(مسألة ٤٥٩) : اذا اجتمع جنب ومحدث بالاصغر وميت وكان هناك ماء لا يكفي إلا لاحدهم فان كان مملوكا لاحدهم تعين صرفه لنفسه ، والا ففيه التفصيل السابق

(مسألة ٤٦٠) : اذا شك في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم فحاله حال الوضوء والغسل في وجوب الفحص حتى يحصل

الأطمينان بالعدم .

(الطهارة من الحَبْث)

الحَبْث عبارة عن الاعيان النجسة وهي احدى عشر :

(الاول والثاني) البول والغائط من كل حيوان له نفس سائلة محرم الاكل بالأصل او بالعارض كالجلال والموطوء ، اما ما لانفس له سائلة او كان محلل الاكل فبوله وخرؤه طاهران .

(مسألة ٤٦١) : بول الطير وذرقه طاهران وان كان غير مأكول اللحم كالخفاش والطاووس ونحوهما .

(مسألة ٤٦٢) : ما يشك في انه له نفس سائلة محكوم بطهارة بوله وخرثه ، وكذا ما يشك في أنه محلل الاكل او محرمه .
(الثالث) المني من كل حيوان له نفس سائلة وان حل أكل لحمه واما مني مالا نفس له سائلة فطاهر .

(الرابع) الميتة من الحيوان ذي النفس السائلة وان كان محلل الاكل وكذا اجزائها المبانة منها وان كانت صغاراً .

(مسألة ٤٦٣) : الجزء المقطوع من الحي بمنزلة الميتة ، ويستثنى من ذلك الفالول ، والبثور ، وما يعلو الشفة ، والقروح ونحوها عند البرء ، وقشور الجرب ونحوه ، المتصل بما يفصل من شعره وما يفصل بالحك ونحوه من بعض الابدان فان ذلك كله طاهر اذا فصل من الحي .

(مسألة ٤٦٤) : أجزاء الميتة اذا كانت لاتحلها الحياة طاهرة ، وهي الصوف والشعر والوبر والعظم والقرن والمنقار والظفر والمخلب والریش والظلف والسن والبيضة اذا اكتست القشر الاعلى وان لم يتصلب ، سواء

كان ذلك كله مأخوذاً من الحيوان الحلال أم الحرام ، وسواء أخذ بجزء أم نتف أم غيرهما . نعم يجب غسل المتوف من رطوبات الميتة ، وبلحق بالمذكورات الانفحة (وهي ما يستحيل اليه اللبن الذي يرتضعه الجدي أو السخل قبل ان يأكل) واللبن في الضرع ، ولا ينجس بملاقاة الضرع النجس وان كان الاحوط استحباباً اجتنابه بل وجوباً اذا كان الحيوان غير مأكول اللحم . هذا كله في ميتة طاهرة العين اما ميتة نجسة العين فلا يستثنى منها شيء . (مسألة ٤٦٥) : فأرة المسك طاهرة اذا انفصلت من الظبي الحي ، اما اذا انفصلت من الميت فالاحوط وجوباً الاجتناب عنها ، ومع الشك في ذلك يبنى على الطهارة ، واما المسك فظاهر على كل حال الا ان يعلم برطوبته المسرية حال موت الظبي فالاحوط وجوباً الاجتناب عنه . (مسألة ٤٦٦) : ميتة مالا نفس له سائلة طاهرة كالوزغ ، والعقرب والسمك ومنه الخفاش على ما قضى به الاختبار ، وكذا ميتة ما يشك في انه له نفس سائلة أم لا .

(مسألة ٤٦٧ :) المراد من الميتة كل ما لم يذك على الوجه الشرعي . (مسألة ٤٦٨) : ما يؤخذ من يد المسلم من اللحم والشحم والجلد اذا شك في تذكية حيوانه فهو محكوم بالطهارة والحلية ، بل حتى لو علم بسبق يد الكافر عليه اذا علم ان المسلم احرز تذكيته الشرعية وكذا ما صنع في ارض الاسلام ، او اوجد مطروحاً في ارض المسلمين اذا كان عليه أثر الاستعمال منهم الدال على التذكية مثل ظرف الماء والسمن واللبن ، لأمثل ظروف العذرات والنجاسات .

(مسألة ٤٦٩) : المذكورات اذا اخذت من ايدي الكفار محكومة بالنجاسة ظاهراً الا ان يعلم بسبق يد المسلم عليها . (مسألة ٤٧٠) : السقط قبل ولوج الروح نجس ، وكذا الفرخ في

البيض على الاحوط وجوباً فيها .

(مسألة ٤٧١) : الاحوط وجوباً الاجتناب عن المضغة وكذا المشيمة

وقطعة اللحم الذي تخرج حين الوضع مع الطفل .

(الخامسة) الدم من الحيوان ذي النفس السائلة ، اما دم مالا نفس

له سائلة كدم السمك ، والبرغوث ، والقمل ونحوها فانه طاهر .

(مسألة ٤٧٢) : اذا وجد في ثوبه مثلاً دماً لا يدري اذنه من الحيوان

ذي النفس السائلة او من غيره بنى على طهارته .

(مسألة ٤٧٣) : دم العلقة المستحيلة من النطفة ، والدم الذي يكون

في البيضة نجس على الاحوط وجوباً .

(مسألة ٤٧٤) : الدم المتخلف في الذبيحة بعد خروج ما يعتاد

خروجه منها بالذبح طاهر ، الا ان يتنجس بنجاسة خارجية مثل السكن

التي يذبح بها ولو شك في التنجس يبني على الطهارة .

(مسألة ٤٧٥) : اذا خرج من الجرح او الدمل شيء أصفر يشك

في أنه دم أم لا يحكم بطهارته ، وكذا اذا شك من جهة الظلمة انه دم أم

قبح ، ولا يجب عليه الاستعلام ، وكذلك اذا حك جسده فخرجت رطوبة

يشك في انها دم ، او ماء أصفر يحكم بطهارتها .

(مسألة ٤٧٦) : الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس

ومنجس للبن .

(السادس والسابع) الكلب ، والخنزير البريان بجميع اجزائهما ،

وفضلاتهما ورطوباتهما دون البحرين .

(الثامن) : المسكر المائع بالاصالة بجميع أقسامه دون الجامد كالحشيشة

وان غلا وصار مائعاً بالعارض لكنه حرام واما السيرتو المتخذ من الاخشاب

ونحوها ان لم يكن مسكراً فهو طاهر .

(مسألة ٤٧٧) : الصير العني اذا غلا بالنار او بغيرها يبقى على الطهارة وان صار حراما بمجرد الغليان فاذا ذهب ثلثاه بالنار صار حلالا ولا أثر للحلية بذهاب ثلثيه بغير النار واما النجاسة فتدور مدار حصول الاسكار ولو بأول مرتبة .

(مسألة ٤٧٨) : العصير الزبيبي والتمري لا ينجس ولا يحرم بالغليان بالنار فيجوز وضع التمر والزبيب والكشمش في المطبوعات ، مثل المرق والمحشي والطبيخ وغيرها ، وكذا دبس التمر المسمى بدبس الدمة .
(التاسع) : الفقاع وهو شراب مخصوص متخذ من الشعير ، وليس منه ماء الشعير الذي يصفه الاطباء .

(الماشر) : الكافر وهو من انتحل ديناً غير الاسلام وجمهد ما يعلم انه من الدين الاسلامي بحيث رجع الى انكار الرسالة او انكار المعاد ولا فرق بين المرتد ، والكافر الاصلي الحربي والذمي والخارجي والغالي والناصب وكذا الكتاني على الاحوط وجوباً .

(الحادي عشر) : الاحوط وجوباً الاجتناب عن عرق الأبل الجلالة وغيرها من الحيوان الجلال من حيث النجاسة والصلاة فيه .

(مسألة ٤٧٩) : الاحوط استحباباً الاجتناب عن عرق الجنب من الحرام من حيث النجاسة والاحوط وجوباً عدم الصلاة فيه كما ان الاحوط وجوباً تعميم الحكم للحرام بالعارض سواء كانت الحرمة من جهة الفاعل ، كالصائم ، ام القابل كالحائض ، ام نفس الفعل كالوطء المنذور تركه

(كيفية سراية النجاسة الى الملاقى)

(مسألة ٤٨٠) : الجسم الطاهر اذا لاقى الجسم النجس لا نسري

النجاسة اليه إلا اذا كان في أحدهما رطوبة مسرية ، يعني : تنقل من أحدهما الى الآخر بمجرد الملاقاة ، فاذا كانا يابسين او نديين جافين لم يتنجس الطاهر بالملاقاة وكذا لو كان أحدهما مائعا بلا رطوبة ، كالذهب والفضة ونحوهما من الفلزات فانها اذا اذيت في ظرف نجس لانتجس .

(مسألة ٤٨١) : الفراش الموضوع في أرض السرداب اذا كانت الأرض نجسة لاينتجس وان سرت رطوبة الأرض له وصار ثقيلًا بعد ان كان خفيفًا فان مثل هذه الرطوبة غير المسرية لا توجب سراية النجاسة ، وكذلك جدران المسجد المجاور لبعض المواضع النجسة مثل الكنيث ونحوه ، فان الرطوبة السارية منها الى الجدران ليست مسرية ولا موجبة لتنجسها وان كانت مؤثرة في الجدار على نحو تؤدي الى الخراب .

(مسألة ٤٨٢) : يشترط في سراية النجاسة في المائعات ان لا يكون المائع متدافعاً الى النجاسة والا اختصت النجاسة بموضع الملاقاة ، ولا تسري الى ما اتصل به من الاجزاء ، فاذا صب الماء من الابريق على شيء نجس لا تسري النجاسة الى العمود فضلاً عما في الابريق ، وكذا الحكم لو كان التدافع من الاسفل الى الاعلى كما في الفوارة .

(مسألة ٤٨٣) : الاجسام الجامدة اذا لاقت النجاسة مع الرطوبة المسرية تنجس موضع الاتصال ، اما غيره من الاجزاء المجاورة له فلا تسري النجاسة اليه وان كانت الرطوبة المسرية مستوعبة للجسم ، فالخيار او البطيخ او نحوهما اذا لاقته النجاسة ينتجس موضع الاتصال منه لا غير وكذلك بدن الانسان اذا كان عليه عرق ولو كان كثيراً ، فانه اذا لاقى النجاسة تنجس الموضع الملاقي لا غير ، إلا ان يجري العرق المتنجس على الموضع الآخر فانه ينجسه أيضاً .

(مسألة ٤٨٤) : يشترط في سراية النجاسة في المائعات ان لا يكون

المائع غليظا والا اختصت بموضع الملاقة فقط ، فالدبس الغليظ اذا اصابته النجاسة لم تسر النجاسة الى تمام اجزائه بل يتنجس موضع الاتصال لاغير وكذا الحكم في اللبن الغليظ . نعم لو كان المائع رقيقاً سرت النجاسة الى تمام اجزائه كالسمن والعسل والدبس في ايام الصيف ، بخلاف ايام البرد فان الغلظ مانع من سراية النجاسة الى تمام الاجزاء ، والحد في الغلظ ، والرقه أمر عرني فما يستقذر جميعه بمجرد ملاقة القذارة لجزء منه فجميعه نجس ، ومالا يكون كذلك اختصت النجاسة بموضع الاتصال منه ، ومع الشك يبني على الطهارة .

(مسألة ٤٨٥) : المتنجس كالنجس ينجس مايلاقيه مع الرطوبة المسرية من دون فرق بين المتنجس بواسطة واحدة وبوسائط .
(مسألة ٤٨٦) : تثبت النجاسة بالعلم ، وبشهادة العدلين وباخبار ذي اليد .

(مسألة ٤٨٧) : ما يؤخذ من أيدي الكفار من الخبز ، والزيت ، والعسل ونحوها من المائعات والجامدات طاهر ، إلا ان يعلم بمباشرتهم له بالرطوبة المسرية ، وكذلك ثيابهم وأوانيهم ، والظن بالنجاسة لاعبرة به .

(احكام النجاسة)

(مسألة ٤٨٨) : يشترط في صحة الصلاة واجزاؤها المنسية بل سجود السهو على الاحوط طهارة بدن المصلي ، وتوابعه من شعره ، وظفره ونحوها وطهارة ثيابه من غير فرق بين الساتر وغيره .

(مسألة ٤٨٩) : الطواف الواجب والمندوب كالصلاة في ذلك .

(مسألة ٤٩٠) الغطاء الذي يتغطى به المصلي ايماء ان كان ملتفا به

المصلي بحيث يصدق انه صلى فيه وجب ان يكون طاهرا والا فلا .
(مسألة ٤٩١) : يشترط في صحة الصلاة طهارة محل السجود وهو ما يحصل به مسمى وضع الجبهة دون غيره من مواضع السجود وان كان احوط استحبابا .

(مسألة ٤٩٢) : كل واحد من اطراف الشبهة المحصورة بحكم النجس فلا يجوز لبسه في الصلاة ، ولا السجود عليه بخلاف ما هو من أطراف الشبهة غير المحصورة ، ولا فرق بين العالم بالحكم التكليفي ، او الوضعي والجاهل عن تقصير بهما في جميع ذلك واما الجاهل عن قصور فتصح الصلاة معه الا فيما لو كان المسجد نجساً في السجدين .

(مسألة ٤٩٣) : لو كان جاهلا بالنجاسة ولم يعلم بها حتى فرغ من صلاته فلا اعادة عليه في الوقت ولا القضاء في خارجه .
(مسألة ٤٩٤) : لو علم في اثناء الصلاة بوقوع بعض الصلاة في النجاسة فان كان الوقت واسعا بطلت واستأنف الصلاة ، وان كان الوقت ضيقا حتى عن ادراك ركعة فان أمكن التبديل او التطهير بلا لزوم المنافي فعل ذلك واتم الصلاة وإلا صلى فيه والاحوط وجوباً القضاء ايضاً في الثوب الطاهر .

(مسألة ٤٩٥) : لو عرضت النجاسة في أثناء الصلاة فان امكن التطهير او التبديل على وجه لا ينافي الصلاة فعل ذلك واتم صلاته ولا اعادة عليه ، واذا لم يمكن ذلك فان كان الوقت واسعا استأنف الصلاة بالطهارة ، وان كان ضيقا فمع عدم امكان النزع لبرد ونحوه ولو لعدم الامن من الناظر يتم صلاته ولا شيء عليه ، ولو امكنه النزع ولا سائر له غيره يتمها والاحوط استحبابا القضاء ايضاً .

(مسألة ٤٩٦) : اذا نسي ان ثوبه نجس وصلى فيه كان عليه

الاعادة ان ذكر في الوقت ، وان ذكر بعد خروج الوقت فعليه القضاء ، ولا فرق بين الذكر بعد الصلاة وفي أثنائها مع إمكان التبديل او التطهير وعدمه . (مسألة ٤٩٧) : ناسي الحكم تكليفاً او وضعاً كالجاهل المقصر بها في وجوب الاعادة او القضاء

(مسألة ٤٩٨) : اذا طهر ثوبه النجس وصلى فيه ثم تبين ان النجاسة باقية فيه لم تجب الاعادة ولا القضاء لانه جاهل بالنجاسة .

(مسألة ٤٩٩) : اذا لم يجد الا ثوبا نجسا فان لم يمكن نزعه لبرد او نحوه صلى فيه ولا يجب عليه القضاء ، وان امكن نزعه تجب الصلاة فيه والاحوط استحبابا الجمع بين الصلاة فيه والصلاة عاريا .

(مسألة ٥٠٠) : اذا كان عنده ثوبان يعلم اجمالا بنجاسة احدهما وجبت الصلاة في كل منهما ، ولو كان عنده ثوب ثالث يعلم بطهارته تخير بين الصلاة فيه والصلاة في كل منهما .

(مسألة ٥٠١) : اذا تنجس موضع من بدنه وموضع من ثوبه ولم يكن عنده من الماء ما يكفي لها معا بل يكفي لاحدهما فقط فالأحوط وجوباً تطهير البدن ، ولو كان الموضعان من ثوبه او بدنه وجب تطهير احدهما مخيراً الا مع الدوران بين الأقل والاكثر او الاخف والأشد فبختار التطهير من الاكثر او الأشد .

(مسألة ٥٠٢) : يحرم أكل النجس وشربه ويجوز الانتفاع به فيما لا يشترط فيه الطهارة .

(مسألة ٥٠٣) : يجوز بيع الاعيان المتنجسة اذا كانت لها منفعة محللة معتد بها عند العقلاء على نحو يبذل بازائها المال ، والا فلا يجوز بيعها وان كانت لها منفعة محللة جزئية . وكذا الأعيان النجسة فيجوز بيعها مع المنفعة المحللة المعتد بها لدى العقلاء في غير الميتة والخمر والخنزير

والكلب غير الصيود فلا يجوز بيعها حتى مع المنفعة المحللة المعتد بها علي الاحوط وجوباً .

(مسألة ٥٠٤) : يحرم تنجيس المساجد وبنائها ، وسائر آلاتها ، وكذلك فراشها واذا تنجس شيء منها وجب تطهيره . بل يحرم ادخال النجاسة العينية غير المتعدية اليه اذا ازم من ذلك هتك حرمة المسجد مثل وضع العذرات ، والمينات فيه ، بل مطلقاً على الاحوط وجوباً الا فيما لا يعتد به لكونه من توابع الداخل . مثل ان يدخل الانسان وعلى ثوبه او بدنه دم لجرح او قرحة او نحو ذلك ، بل الاحوط استحباباً المنع مطلقاً . نعم لا بأس بادخال المتنجس اذا لم يكن فيه عين النجاسة .

(مسألة ٥٠٥) : تجب المبادرة الى ازالة النجاسة من المسجد ، وآلاته وفراشه حتى لو دخل المسجد ليصلي فيه فوجد فيه نجاسة وجبت المبادرة الى ازالتها مقدماً لها على الصلاة مع سعة الوقت ، لكن لو صلى وترك الازالة عصي وصحت الصلاة ، اما في الضيق فتجب المبادرة الى الصلاة مقدماً لها على الازالة .

(مسألة ٥٠٦) : اذا توقف تطهير المسجد على تخريب شيء منه لم يجب الا اذا كان يسيراً لا يعتد به ، نعم اذا وجد باذل لتعميره وجب تطهيره وان ازم تخريبه أجمع .

(مسألة ٥٠٧) : اذا توقف تطهير المسجد على بذل مال وجب الا اذا كان بحيث يضر بحاله ولا يضمنه من صار سبباً للتنجيس كما لا يختص وجوب ازالة النجاسة به .

(مسألة ٥٠٨) : اذا توقف تطهير المسجد على تنجس بعض المواضع الطاهرة وجب اذا كان يطهر بعد ذلك .

(مسألة ٥٠٩) : اذا لم يتمكن الانسان من تطهير المسجد وجب

عليه اعلام غيره اذا احتمل حصول التطهير باعلامه .

- (مسألة ٥١٠) : اذا تنجس حصير المسجد وجب تطهيره ، او قطع موضع النجس منه اذا كان ذلك أصلح من إخراجه وتطهيره .
- (مسألة ٥١١) : لا يجوز تنجيس المسجد الذي صار خراباً وان لم يصل فيه احد ، ويجب تطهيره اذا تنجس .
- (مسألة ٥١٢) : اذا علم اجمالاً بنجاسة احد المسجدين او احد المكانين من مسجد وجب تطهيرهما .
- (مسألة ٥١٣) : يلحق بالمسجد المصحف الشريف والمشاهد المشرفة والضرايح المقدسة ، والتربة الحسينية بل تربة الرسول « ص » وسائر الأئمة عليهم السلام المأخوذة للتبرك فيحرم تنجيسها اذا كان يوجب اهانتها وتجب إزالة النجاسة عنها حينئذ .
- (مسألة ٥١٤) : اذا غصب المسجد وجعل طريقاً او دكاناً او ، خاناً او نحو ذلك يبقى حرمة تنجيسه ووجوب تطهيره من النجاسة الطارئة عليه بعد الخراب ، والأحوط وجوباً عدم جواز تنجيس مساجد الكفار بل يلزم تطهيرها ان تنجس .

(ما يعفى عنه في الصلاة من النجاسات ، امور)

- (الاول) دم الجروح ، والقروح في البدن واللباس حتى تبرأ بانقطاع الدم انقطاع براء .
- (مسألة ٥١٥) : تعتبر المشقة النوعية في الإزالة ، او التبديل ومع عدمها فلا عفو ، ومنه دم البواسير ظاهرة كانت او باطنية خرج دمها الى الظاهر وكذا كل جرح او قرح باطني خرج دمه الى الظاهر .

(مسألة ٥١٦) : كما يعفى عن الدم المذكور يعفى ايضاً عن القيح المتنجس به ، والدواء الموضوع عليه والعرق المتصل به . ولو امكن شد المحل لعدم التعدي عنه فلاحوط وجوباً شده اذا كان في موضع يتعارف ذلك فيه .

(مسألة ٥١٧) : اذا كانت الجروح والقروح المتعددة متقاربة بحيث تعد جرحاً واحداً عرفاً جرى عليه حكم الواحد . فلو برء بعضها لم يجب غسله بل هو معفو عنه حتى يبرأ الجميع .

(مسألة ٥١٨) : اذا شك في دم انه دم جرح او قرح اولاً . فلاحوط وجوباً عدم العفو عنه .

(الثاني) الدم في البدن واللباس اذا كانت سعته أقل من الدرهم المساوي لمقدار المنخفض من الراحة الذي لا يمس الارض عند وضعها عليها ولم يكن من دم الحيض ، والنفاس ، والاستحاضة ، ولا من نجس العين ولا من الميتة ، ولا من غير مأكول اللحم وإلا فلا يعفى عنه .

(مسألة ٥١٩) : لا يلحق بالدم المتنجس به .

(مسألة ٥٢٠) : اذا تفشى الدم من أحد الجانبين الى الآخر فهو دم واحد . نعم اذا كان قد تفشى من مثل الظهر الى البطن فهو دم متعدد ، فيلحظ التقدير المذكور على فرض اجتماعه ، فان لم يبلغ المجموع سعة الدرهم عفي عنه والا فلا .

(مسألة ٥٢١) : اذا اختلط الدم بغيره من قيح او ماء او غيرهما لم يعف عنه .

(مسألة ٥٢٢) : اذا تردد الدم الذي هو بمقدار الدرهم بين كونه من المستثنيات اولاً او تردد الدم بين كونه بقدر الدرهم اولاً فلاحوط وجوباً فيها عدم العفو واذا انكشف بعد الصلاة أنه أكثر لم تجب الاعادة .

(مسألة ٥٢٣) : الاحوط استحباباً الاقتصار في مقدار الدرهم على ما يساوي

عقد السبابة ، وان كان مقدار العفو ما يقرب من أخص الراحة على ما تقدم
(الثالث) الملبوس الذي لانتم به الصلاة وحده يعني لا يستر العورتين
كالخف ، والجورب والثكة والقلنسوة والخاتم ، والخلخال والسوار ونحوها ،
فانه معفو عنه في الصلاة اذا كان متنحساً ولو بنجاسة من غير المأكول .
ان لم يكن فيه شيء من اجزائه والا فلا يعفي عنه حينئذ كما لا يعفى اذا كان
متخذاً من نجس العين كالميتة وشعر الكلب مثلاً .

(مسألة ٥٢٤) : الاحوط وجوباً عدم العفو عن المحمول المتخذ
من نجس العين ، وكذا المتنجس اذا كان مما تم به الصلاة . أما اذا كان
لا يتم به الصلاة كالساعة والدراهم والسكين . والمندبل الصغير ونحوها فهو معفو عنه .
(الرابع) ثوب المربية للطفل أمماً كانت او غيرها . فانه معفو عنه
إن تنجس ببوله اذا لم يكن عندها غيره بشرط غسله في اليوم واليلة مرة
مخيرة بين ساعاته . ولا يتعدى من البول الى غيره . ولا من الثوب الى
البدن ولا من المربية الى المربي ، ولا من ذات الثوب الواحد الى ذات
الثياب المتعددة مع عدم حاجتها الى لبسهن جميعاً والا فهي كالثوب الواحد .

المطهرات

وهي اثني عشر : الاول ! الماء . وهو مطهر لكل متنجس يغسل به
على نحو يستولي على المحل النجس . بل يطهر الماء النجس ايضاً على ما تقدم
في احكام المياه .
(مسألة ٥٢٥) : لا يطهر الماء المضاف في حال كونه مضافاً .
وكذا غيره من المائعات .

(مسألة ٥٢٦) : يعتبر في التطهير بالقليل انفصال ماء الغسالة على
النحو المتعارف ، فاذا كان المتنجس مما ينفذ فيه الماء مثل الثوب، والفرش
فلا بد من عصره او غمره بكفه ، او رجله والاحوط وجوباً عدم الاكتفاء

عن العصر بتوالي الصب عليه الى ان يعلم بانفصال الاول ، وان كان مثل الصابون ، والطين . والحزف والخشب . ونحوها مما ينفذ فيه الرطوبة المسرية يطهر ظاهره باجراء الماء عليه . بل يطهر باطنه ايضاً بنفوذ الماء الطاهر فيه على نحو يصل الى ما وصل اليه النجس فيغلب على المحل ويحول بذلك الاستقدار العرفي لاستهلاك الاجزاء المائية النجسة الداخلة فيه اذا لم يكن قد جفف وان كان التجفيف اسهل في حصول ذلك . واذا كان النافذ في باطنه الرطوبة غير المسرية فقد عرفت انه لا ينجس بها .

(مسألة ٥٢٧) : الثوب المصبوغ بالصبيغ المتنجس يطهر بالغسل بالكثير اذا بقي الماء على اطلاقه الى ان ينفذ الى جميع اجزائه ، بل بالقليل ايضاً اذا كان الماء باقياً على اطلاقه الى ان يتم عصره .

(مسألة ٥٢٨) : العجين النجس اذا خبز ووضع في الماء المعتصم بحيث نفذ الماء الى اعماقه يطهر وكذا الطين النجس اذا صنع كوزاً ونحوه فمع نفوذ الماء المعتصم اليه يطهر .

(مسألة ٥٢٩) : المتنجس بالبول غير الآنية يعتبر في تطهيره بالقليل التعدد مرتين والاحوط استحباً كونها غير غسلة الأزالة واما المتنجس بغير البول غير الآنية فيجزى فيه المرة بعد الأزالة ولا يكتفى بما حصل به الأزالة .

(مسألة ٥٣٠) : الآنية ان تنجست بولوغ الكلب فيما فيها من ماء او غيره مما يصدق معه البولوغ غسلت ثلاثاً ، اولاهن بالتراب ممزوجاً بالماء ، وغسلتان بعدها بالماء .

(مسألة ٥٣١) : اذا لطم الكلب الاناء او شرب بلا ولوغ لقطع لسانه او باشره بلعابه فالظاهر انه يحكم البولوغ في كيفية التطهير ، وليس كذلك ما اذا تنجس بعرقه او سائر فضلاته ، او بملاقة بعض اعضائه .

(مسألة ٥٣٢) : اذا صب الماء الذي ولغ فيه الكلب في اناء آخر جرى عليه حكم البول .

(مسألة ٥٣٣) : الآتية بتعذر تغبيرها بالتراب الممزوج بالماء تبقى على النجاسة ، اما اذا امكن ادخال شيء من التراب الممزوج بالماء في داخلها وتحريكه بحيث يستوعبها اجزأ ذلك في طهرها .

(مسألة ٥٣٤) : يجب ان يكون التراب الذي يعفر به الاناء طاهرا قبل الاستعمال .

(مسألة ٥٣٥) : يجب في تطهير الاناء النجس من شرب الخنزير غسله سبع مرات وكذا من موت الجرذ ، واذا تنجس الاناء بغير ما ذكر وجب في تطهيره غسله ثلاث مرات .

(مسألة ٥٣٦) : التطهير بالماء المعتصم كالجارى والكر وماء المطر يحصل بمجرد استيلائه على المحل النجس ، من غير حاجة الى العصر والتعدد اناء كان ام غيره . نعم الاناء المتنجس ببول الكلب لا يسقط فيه الغسل بالتراب الممزوج بالماء وإن سقط فيه التعدد .

(مسألة ٥٣٧) : لا يعتبر العصر ونحوه فيما تنجس ببول الرضيع وان كان مثل الثوب والفرش ونحوهما بل يكفي صب الماء على نحو يشمل جميع الاجزاء وان كان الاحوط استحبابا مرتين ويعتبر ان يكون ذكراً لا انثى وان لا يكون معتاداً بالغذاء سواء كان في الحولين او بعدهما .

(مسألة ٥٣٨) : يتحقق غسل الاناء بالقليل بأن يصب فيه شيء من الماء ثم يدار فيه الى ان يستوعب تمام اجزاء ثم يراق ، فاذا فعل به ذلك ثلاث مرات فقد غسل ثلاث مرات وطهر .

(مسألة ٥٣٩) : اواني الخمر كسائر الأواني المتنجسة يجب غسلها ثلاث مرات نعم يستحب فيها الغسل سبعاً .

(مسألة ٥٤٠) : يعتبر في الماء المستعمل في التطهير طهارته قبل الاستعمال كالتراب في الولوغ .

(مسألة ٥٤١) : يعتبر في التطهير زوال عين النجاسة دون اوصافها كاللون والريح فاذا بقى واحد منها او كلاهما لم يقدح ذلك في حصول الطهارة مع العلم بزوال العين .

(مسألة ٥٤٢) : الارض الصلبة او المفروشة بالآجر او الصخر او الزفت او نحوها يمكن تطهيرها بالماء القليل اذا جرى عليها . لكن يجمع الغسالة يبقى نجساً الى ان يطهر بتفريغها عن الغسالة ثم صب الماء الطاهر فيه ثم التفريغ منه والاحوط وجوباً ان يكون ذلك ثلاث مرات .

(مسألة ٥٤٣) : لا يعتبر التوالي فيما يعتبر فيه تعدد الغسل ، فلو غسل في يوم مرة وفي آخر أخرى كفى ذلك ، نعم الاحوط وجوباً المبادرة الى العصر فيما يعصر .

(مسألة ٥٤٤) : اذا جرى ماء الغسالة من الموضع النجس الى ما اتصل به من المواضع الطاهرة لم يتنجس ، فلا تحتاج الى تطهير ، من غير فرق بين البدن والثوب وغيرها من المتنجسات ، والماء المنفصل من الجسم محكوم بالنجاسة في الغسالة النجسه وطاهر في غيرها .

(مسألة ٥٤٥) : الارواني الكبيرة المثبتة يمكن تطهيرها بالقليل بأن يصب الماء فيها ويدار حتى يستوعب جميع أجزائها ، ثم يخرج حينئذ ماء الغسالة المجتمع في وسطها بنزع او غيره ، والاحوط وجوباً المبادرة الى اخراجه ، ولا يقدح الفصل بين الغسلات ، ولا تقاطر ماء الغسالة حين الاخراج على الماء المجتمع نفسه ، والاحوط استحباباً تطهير آلة الاخراج كل مرة .

(مسألة ٥٤٦) : الدسومة التي في اللحم او اليد لا تمتنع من تطهير

الحل ، الا اذا بلغت حدا تكون جرماً حائلاً ، ولكنها حينئذ لا تكون دسومة بل شيئاً آخر .

(مسألة ٥٤٧) : اذا تنجس اللحم او الارز او الماش او نحوها ، ولم تدخل النجاسة في عمقها ، يمكن تطهيرها بوضعها في طشت وصب الماء عليها على نحو يستولي عليها ، ثم يراق الماء ويفرغ الطشت مرة واحدة فيطهر النجس ، وكذا الطشت تبعاً ، وكذا اذا أريد تطهير الثوب فانه يوضع في الطشت ويصب الماء عليه ثم يعصر ويفرغ الماء مرة واحدة فيطهر ذلك الثوب والطشت أيضاً ، واذا كانت النجاسة محتاجة الى التعدد كالبول كفى الغسل مرة اخرى على النحو المذكور ، والاحوط استحباباً تطهير الاناء بعد ذلك ثلاثاً .

(مسألة ٥٤٨) : الحليب النجس اذا صنع جبناً ووضع في الكثير حتى وصل الماء الى اعماقه يطهر .

(مسألة ٥٤٩) : اذا غسل ثوبه النجس ثم رأى بعد ذلك فيه شيئاً من الطين او دقائق الاشنان او الصابون الذي كان متنجساً لا يضر ذلك في طهارة الثوب ، بل يحكم أيضاً بطهارة ظاهر الطين او الاشنان او الصابون الذي رآه بل باطنه اذا نفذ فيه الماء على الوجه المعتبر .

(مسألة ٥٥٠) : الحلي الذي يصوغها الكافر اذا لم يعلم ملاقاته لها مع الرطوبة يحكم بطهارتها ، وان علم ذلك يجب غسلها ويطهر ظاهرها ويبقى باطنها على النجاسة ، واذا استعملت مدة وشك في ظهور الباطن وجب تطهيره .

(مسألة ٥٥١) : الدهن المتنجس لا يمكن تطهيره بجعله في السكر الحار ومزجه به ، وكذلك سائر المائعات المتنجسة فانها لا تطهر الا بالاستهلاك (مسألة ٥٥٢) : اذا تنجس النور يمكن تطهيره بصب الماء القليل من

الابريق عليه وجميع ماء الغسالة يكون نجساً واذا تنجس بالبول وجب تكرار الغسل مرتين .

(الثاني) من المطهرات الارض ، فانها تطهر باطن القدم وما توفي به كالنعل والخف والحذاء ونحوها ، بالمسح بها او المشي عليها . بشرط زوال عين النجاسة بها . ولو زالت عين النجاسة قبل ذلك كفى مسمى المسح بها او المشي عليها .

(مسألة ٥٥٣) : يشترط على الاحوط وجوبا كون النجاسة حاصلة بالمشي على الارض .

(مسألة ٥٥٤) : المراد من الارض مطلق ما يسمى أرضاً من حجر او تراب او رمل . ولا يبعد عموم الحكم للآجر والجص والنورة . ويعتبر طهارتها وجفافها .

(مسألة ٥٥٥) : يلحق بباطن القدم ظاهره وعيني الركبتين واليدبن اذا كان المشي عليها وكذلك ما توفي به - كالنعل واسفل خشبة الأقطع وحواشي القدم القريبة من الباطن - وان كان الاحوط استحياباً عدم اللاحاق .

(مسألة ٥٥٦) : اذا شك في طهارة الارض يبنى على طهارتها فتكون مطهرة حينئذ . الا اذا كانت الحالة السابقة نجاستها .

(مسألة ٥٥٧) : اذا كان في الظلمة ولا يدري ان ماتحت قدمه أرض او شيء آخر من فرش ونحوه لا يكفي المشي عليه في حصول الطهارة بل لابد من العلم بكونه أرضاً .

(الثالث) الشمس ، فانها تطهر الارض وكل ما لا ينقل من الابنية وما اتصل بها من اخشاب واعتاب وابواب واواناد . وكذلك الاشجار والثمار والنبات والخضروات وان حان قطفها وغير ذلك . وكذا الحصر والبواري الا ما كان منهما منقولاً بحسب المتعارف .

(مسألة ٥٥٨) : يشترط في الطهارة بالشمس - مضافاً الى زوال عين النجاسة والى رطوبة المحل - اليبوسة المستندة الى الاشراق عرفاً . وان شاركها غيرها في الجملة من ريح او غيره .

(مسألة ٥٥٩) : الباطن النجس يطهر تبعاً لطهارة الظاهر بالاشراق .

(مسألة ٥٦٠) : اذا كانت الارض النجسة جافة وارىد تطهيرها

صب عليها الماء الطاهر او النجس فاذا يبس بالشمس طهرت .

(مسألة ٥٦١) : اذا تنجست الارض بالبول فأشرفت عليها الشمس

حتى يبس طهرت من دون حاجة الى صب الماء عليها . نعم اذا كان البول غليظاً له جرم لم يظهر جرمه بالجفاف . بل لا يظهر سطح الارض الذي عليه جرم البول .

(مسألة ٥٦٢) : الحصى والتراب . والطين والاحجار المعدودة

جزءاً من الارض بحكم الارض في الطهارة بالشمس وان كانت في نفسها منقولة . فما دام تعد جزء من الارض يلحقه حكم الارض بخلاف ما لم تكن معدودة من الارض كقطعة من اللبن في ارض مفروشة بالزفت . او بالصخر . او نحوهما .

(مسألة ٥٦٣) : المسامير المثابت في الارض او البناء بحكم الارض .

فاذا قلع لم يجر عليه الحكم . فاذا رجع رجع حكمه وهكذا .

(الرابع) : الاستحالة الى جسم آخر فيطهر ما حالته النار رماداً

او دخاناً او بخاراً سواء اكان نجساً ام متنجساً . وكذا يطهر ما استحال بخاراً بغير النار . اما ما حالته النار خزفاً ام آجراً ام جصاً ام نورة ام فحماً فهو باق على النجاسة على الاحوط وجوباً .

(مسألة ٥٦٤) : لو استحال الشيء بخاراً ثم استحال عرفاً فان كان

متنجساً فهو طاهر . وان كان نجساً فان عد العرق من تلك الحقيقة فالعرق

نجس . والا فظاهر . وكذا لو شك .

(مسألة ٥٦٥) : الدود المستحيل من العذرة او الميتة طاهر ، وكذا كل حيوان تكون من نجس او متنجس .
(مسألة ٥٦٦) : الماء النجس اذا صار بولا لحيوان مأكول اللحم ، او عرقاً له ، او لعاباً فهو طاهر .

(مسألة ٥٦٧) : الغذاء النجس او المتنجس اذا صار خروءاً لحيوان مأكول اللحم او لبناً له او صار جزءاً من الخضروات او النباتات او الاشجار او الاثمار فهو طاهر ، وكذلك الكلب اذا استحال ملحاً ، وكذا الحكم في غير ذلك مما يعد المستحال اليه متولداً من المستحال منه .
(الخامس) : الانقلاب ، فانه مطهر للخمر اذا انقلبت خلا بنفسها او بعلاج وكذلك العصير العنبي اذا غلى بناء على نجاسته فانه يطهر اذا انقلب خلا .

(مسألة ٥٦٨) : لو تنجس الخمر بنجاسة خارجية ثم انقلبت خلا لم تطهر على الاحوط وجوباً .

(السادس) : ذهاب الثلثين بحسب الوزن او الكيل او المساحة ، فانه مطهر للعصير العنبي اذا غلى بناء على نجاسته .

(السابع) : الانتقال ، فانه مطهر للمنتقل اذا اضيف الى المنتقل اليه ، وعد جزءاً منه ، كدم الانسان الذي يشربه البق والبرغوث والقمل . نعم لو لم يعد جزءاً منه او شك في ذلك - كدم الانسان الذي يمصه العلق - فهو باق على النجاسة .

(الثامن) : الاسلام ، فانه مطهر للكافر بجميع أقسامه حتى المرتد عن فطرة ، ويتبعه اجزائه كشعره وظفره وفضلاته من بصاقه ونخامته وقيئه وغيرها .

(التاسع) : التبعية ، فان الكافر اذا اسلم يتبعه ولده في الطهارة أبا كان الكافر أم جدا أم أما ، والطفل المسي للمسلم فانه يتبعه في الطهارة اذا لم يكن مع الطفل أحد آبائه ، وكذا اواني الخمر فانها تتبعها في الطهارة اذا انقلبت الخمر خلا ، وكذا اواني العصير اذا ذهب ثلثاه بناء على النجاسة مطلقا ، وكذا العامل المتشاغل بذلك وثيابه .

(مسألة ٥٦٩) يد الغاسل للميت ، والسدة التي يغسل عليها ، والثياب التي يغسل فيها . تتبع الميت في الطهارة دون بدن الغاسل وثيابه وسائر آلات التغميل .

(العاشر) : زوال عين النجاسة عن بواطن الانسان وجسد الحيوان فيظهر منقار الدجاجة الملوث بالعدرة بمجرد زوال عينها ورطوبتها .
(مسألة ٥٧٠) : يظهر بدن الدابة المجروحة وفم الهرة الملوث بالدم ، وولد الحيوان الملوث بالدم عند الولادة بمجرد زوال عين النجاسة ، وكذا يظهر باطن فم الانسان اذا أكل نجسا او شربه بمجرد زوال العين ، وكذا باطن عينه عند الاكتحال بالنجس او المتنجس بل في ثبوت النجاسة لبواطن الانسان وجسد الحيوان منع .

(مسألة ٥٧١) : لا تسرى النجاسة من النجس الى الطاهر اذا كانت الملاقاة بينهما في الباطن ، سواء أكانا متكونين في الباطن كالملذي بلاقي البول في الباطن او كان النجس متكونا في الباطن والظاهر يدخل اليه كماء الحفنة فانه لا ينجس بملاقاة النجاسة في المعاء ، أم كان النجس في الخارج كالماء النجس الذي يتمضمض به لا ينجس الريق ، وكذا اذا كانا معا متكونين في الخارج ودخلا وتلاقيا في الداخل ، كما اذا ابتلع شيئا طاهرا وشرب عليه ماء نجسا فانه اذا خرج ذلك الطاهر من جوفه حكم عليه بالطهارة . نعم لا يجري الحكم الاخير في الملاقاة في باطن الفم على الاحوط وجوبا .

(الحادي عشر) : الغيبة ، فانها مطهرة للانسان وثيابه ، وفراشه واوانيه وغيرها من توابعه اذا احتمل حصول الطهارة لها من باب الاتفاق وكان يستعملها فيما يعتبر فيه الطهارة ، وان لم يكن عالماً بالنجاسة او كان متسامحاً في دينه .

(الثاني عشر) : استبراء الحيوان الجلال ، فانه مطهر له من نجاسة الجلل ، ويعتبر مضي المدة المعينة له شرعاً وهي في الابل اربعون يوماً ، وفي البقر عشرون ، وفي الغنم عشرة ، في البطة خمسة ، وفي الدجاجة ثلاثة ، والاحوط استحباباً اعتبار زوال اسم الجلل عنها مع ذلك ومع عدم تعيين مدة شرعاً يكفي زوال الاسم .

(مسألة ٥٧٢) : كل حيوان ذي جلد قابل للتذكية عدا نجس العين فاذا ذكي الحيوان الطاهر العين جاز استعمال جلده وكذا سائر أجزائه فيما يشترط فيه الطهارة ولو لم يدبغ جلده .

(مسألة ٥٧٣) : تثبت الطهارة بالعلم ، والبينة ، وباخبار ذي اليد اذا لم تكن قرينة على اتهامه ، واذا شك في نجاسة ما علم طهارته سابقاً يبنى على طهارته .

اواني الذهب والفضة

(مسألة ٥٧٤) يحرم استعمال اواني الذهب والفضة ، في الاكل والشرب ، والطهارة من الحدث والخبث وغيرها من أنواع الاستعمال ، ولا يحرم نفس المأكول والمشروب ، والاحوط وجوباً عدم التزين بها ، وأما اقتناؤها وبيعها وشرائها وصباغتها وأخذ الاجرة عليها ، بغير قصد الاستعمال فيجوز في الجميع .

(مسألة ٥٧٥) لا بد في صدق الآنية من انفصال المظروف عن الظرف وكونها معدة لأن يحرز فيها المأكول او المشروب او نحوهما فرأس (الغرشة) ورأس (الشطب) وقراب السيف والخنجر والسكين (وقاب) الساعة المتداولة في هذا العصر ، وعمل فص الخاتم ، وبيت المرأة ، ومعلقة الشاي وأمثالها خارج عن الآنية فلا بأس بها ، وكذا في ظرف الغالية والمعجون والتتن (والترياك) .

(مسألة ٥٧٦) : لافرق في حكم الآنية بين الصغيرة والكبيرة و بين ما كان على هيئة الاواني المتعارفة من النحاس والحديد وغيره .
(مسألة ٥٧٧) : لا بأس بما يصنع بيتا للتعويذ من الذهب والفضة كحرز الجواد (ع) وغيره .

(مسألة ٥٧٨) : يكره استعمال القدح المفضض ، والاحوط وجوباً عزل الفم عن موضع الفضة .
(مسألة ٥٧٩) : لا بأس باستعمال الظروف الموه بماء الذهب او الفضة .

(مسألة ٥٨٠) : لا يحرم استعمال المنزج من احدهما مع غيرهما ان لم يصدق عليه آنية الذهب او الفضة .
(مسألة ٩٨١) : يحرم استعمال المنزج منهما وان لم يصدق عليه اسم احدهما .

والله سبحانه هو العالم وهو حسبنا ونعم الوكيل .

كتاب الصلاة

وهي إحدى الدعائم التي بني عليها الاسلام ، ان قبلت قبل ماسواها
وان ردت رد ماسواها .

(اعداد الفرائض ونوافلها ومواقيتها وجملة من احكامها)

(مسألة ٥٨٢) : الصلاة الواجبة في هذا الزمان خمسة : اليومية ،
وصلاة الطواف ، والآيات ، والاموات ، وما التزم بنذر او نحوه أو اجارة .
أما اليومية فخمسة : الصبح ركعتان ، والظهر أربع ، والعصر أربع ،
والمغرب ثلاث ، والعشاء أربع وفي السفر والخوف تقصر الرباعية فتكون
ركعتين .

(مسألة ٥٨٣) : النوافل كثيرة أهمها الرواتب اليومية ثمان للظهر قبلها
وثمان بعدها قبل العصر للعصر ، وأربع بعد المغرب لها ، وركعتان من
جلوس تعدان بركعة بعد العشاء لها ، وثمان صلاة الليل ، وركعتا الشفع
بعدها ، وركعة الوتر بعدها ، وكعتا الفجر قبل الفريضة . وفي يوم الجمعة
يزاد على الست عشر ، أربع ركعات قبل الزوال ، ولها آداب مذكورة
في محلها مثل كتاب مفتاح الفلاح للمحقق البهائي (قده) .

(مسألة ٥٨٤) : يجوز الاختصار على بعض النوافل المذكورة ،
كما يجوز الاختصار في نوافل الليل على الشفع والوتر ، وعلى الوتر خاصة

وفي نافلة المغرب على ركعتين .

(مسألة ٥٨٥) : يجوز الاتيان بالنوافل الرواتب وغيرها في حال الجلوس اختيارا ، لكن الاولى عد كل ركعتين بركة ، وعليه فيكرر الوتر مرتين ، كما يجوز الاتيان بها في حال المشي .

(مسألة ٥٨٦) : الصلاة الوسطى التي تتأكد المحافظة عليها صلاة الظهر .

(اوقات الفرائض)

(مسألة ٥٨٧) : وقت الظهرين من الزوال الى المغرب ، وتختص الظهر من أوله بمقدار ادائها والعصر من آخره كذلك وما بينها مشترك بينهما .

(مسألة ٥٨٨) : وقت العشائين للمختار من المغرب الى نصف الليل ، وتختص المغرب من أوله بمقدار ادائها والعشاء من آخره كذلك وما بينهما مشترك ايضا بينهما .

(مسألة ٥٨٩) : المضطر لنوم او نسيان او حيض او غيرها يمتد وقتها له الى الفجر الصادق ، وتختص العشاء من آخره بمقدار ادائها بل الاحوط استحبابا للعائد ، فتجب المبادرة اليها بعد نصف الليل قبل طلوع الفجر من دون نية القضاء او الاداء .

(مسألة ٥٩٠) : وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس .

(مسألة ٥٩١) : الفجر الصادق هو البياض المعترض في الافق الذي يتزايد وضوحاً وجلاءً ، وقبله الفجر الكاذب وهو البياض المستطيل من

الافق صاعداً الى السماء كالعمود الذي يتناقص ويضعف حتى ينمحي .
 (مسألة ٥٩٢) : الزوال ، منتصف ما بين طلوع الشمس وغروبها
 ويعرف بزيادة ظل كل شاخص معتدل بعد نقصانه ، او حدوث ظله بعد
 انعدامه ، (الموافق لمضيء اثني عشر ساعة تقريباً من نصف الليل بالساعات
 الزوالية) ونصف الليل منتصف ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر الصادق
 ويعرف الغروب بلهاب الحمرة المشرقية .

(مسألة ٥٩٣) : المراد من اختصاص الظهر بأول الوقت عدم
 صحة العصر اذا وقعت فيه عمداً واما اذا صلى العصر في الوقت المختص
 بالظهر سهواً صحت ، والاحوط استحباباً ان يقصد في الاربعة ركعات التي
 يأتيها بعد ذلك ما في الذمة دون خصوص الظهر أو العصر وكذا اذا قدمها
 سهواً في الوقت المشترك نعم ان تذكر في الأثناء يعدل الى الاولى وكذا الحكم
 في العشائين .

(مسألة ٥٩٤) : وقت فضيلة الظهر ما بين الزوال وبلوغ الظل
 الحادث به مثل الشاخص ، (اي بمقدار ساعة ونصف من الزوال تقريباً)
 ووقت فضيلة العصر ما بين الزوال الى صيرورة الظل الحادث مثلي الشاخص
 (اي بمقدار ثلاث ساعات من الزوال تقريباً) ، ووقت فضيلة
 المغرب من المغرب الى ذهاب الشفق وهو الحمرة المغربية ، وهو اول وقت
 فضيلة العشاء ويمتد الى ثلث الليل ، ووقت فضيلة الصبح من الفجر الى
 ظهور الحمرة المشرقية ، والغلس بها اي الاثنيان بها أول الفجر أفضل كما
 ان التعجيل في جميع اوقات الفضيلة أفضل .

(مسألة ٥٩٥) : وقت نافلة الظهرين من الزوال الى المغرب
 وان كان الاولى بعد الذراع الاثنيان بالظهر وبعد الذراعين الاثنيان بالعصر ثم الاثنيان
 بالنافلتين وعدم التعرض في النافلة للاداء والقضاء ، ووقت نافلة المغرب بعد

الفراغ منها الى ذهاب الحمرة المغربية ، ويمتد وقت نافلة العشاء بامتداد وقتها ، ووقت نافلة الفجر السدس الاخير من الليل وينتهي بطولوع الحمرة المشرقية ، ويجوز دسها في صلاة الليل قبل ذلك ، ووقت نافلة الليل منتصفه الى الفجر الصادق وافضله السحر ، والظاهر انه السدس الاخير من الليل .
(مسألة ٥٩٦) : يجوز تقديم نافلتي الظهرين على الزوال يوم الجمعة بل في غيره اذا علم انه يشتغل عنها بشاغل فيجعلها في صدر النهار ، بل يجوز في غير ذلك ايضا وان كان خلاف الافضل . وكذا يجوز تقديم صلاة الليل على النصف للمسافر اذا خاف فوتها اذا اخرها او يصعب عليه فعلها في وقتها ، وكذا الشاب وغيره ممن يخاف فوتها اذا اخرها لغلبه النوم او طرو الاحتلام او غير ذلك .

(احكام الاوقات)

(مسألة ٥٩٧): اذا مضى من أول الوقت مقدار اداء الصلاة الاختيارية ولم يصل ثم طرأ احد الاعذار المانعة من التكليف وجب القضاء والا لم يجب واذا ارتفع العذر في آخر الوقت فان وسع الصلاتين مع الطهارة وجبتا جميعا ، وكذا اذا وسع مقدار خمس ركعات معها والا وجبت الثانية اذا بقي ما يسع ركعة معها ، والا لم يجب شيء .
(مسألة ٥٩٨) : لا تجوز الصلاة قبل دخول الوقت ، بل لا تجزي الا مع العلم به او قيام اليقينة . ويجوز الاجتزاء بأذان الثقة العارف وبأخباره كما يجوز العمل بالظن في الغيم وسائر الاعذار العامة .
(مسألة ٥٩٩) : اذا تيقن دخول الوقت فصلى ثم تبين انها وقعت قبل الوقت فان دخل الوقت في اثنائها ولو في التسليم صححت والا بطلت ،

وكذا او صلى اعتماداً على البيئة ، او اذان الثقة العارف ، او الظن في الغيم وتبين الخلاف ، وليس كذلك الحكم اذا صلى غافلاً وتبين دخول الوقت في الاثناء . نعم اذا تبين دخوله قبل الصلاة أجزأت ، وكذا اذا صلى برجاء دخول الوقت . واذا صلى ثم شك في دخوله أعاد .

(مسألة ٦٠٠) : يجب الترتيب بين الظهرين بتقديم الظهر ، وكذا بين العشائين بتقديم المغرب ، واذا عكس في الوقت المشترك عمداً أعاد ، واذا كان سهواً لم يعد وكذا ان كان جاهلاً بالحكم مع كونه معذوراً .

(مسألة ٦٠١) : يجوز العدول من اللاحقة الى السابقة كما اذا قدم العصر او العشاء سهواً وذكر في الاثناء فانه يعدل الى الظهر او المغرب ، ولا يجوز العكس كما اذا صلى الظهر او المغرب وفي الاثناء ذكر انه قد صلاهما فانه لا يجوز له العدول الى العصر او العشاء .

(مسألة ٦٠٢) : انما يجوز العدول من العشاء الى المغرب اذا لم يدخل في ركوع الرابعة والا أتمها عشاءً وصلى المغرب بعدها .

(مسألة ٦٠٣) : يجوز تقديم الصلاة في أول الوقت لذوي الاعذار مع اليأس عن ارتفاع العذر ومع رجائه ، لكن اذا ارتفع العذر في الوقت فالاحوط وجوباً الاعادة . نعم في التقية يجوز البدار واو مع العلم بزوال العذر ، ولا تجب الاعادة بعد زواله في الوقت .

(مسألة ٦٠٤) : يجوز التطوع بالصلاة لمن عليه الفريضة أدائية او قضائية ما لم تتضيق .

(مسألة ٦٠٥) : اذا بلغ الصبي في أثناء الوقت وجب عليه الصلاة اذا ادرك مقدار ركعة او أزيد ، ولو صلى قبل البلوغ ثم بلغ في الوقت في أثناء الصلاة او بعدها يكفي ما أتى به ولا تجب الاعادة وان كان الاحوط استحباباً الاعادة في الصورتين .

القبلة

(مسألة ٦٠٦) : يجب استقبال المكان الواقع فيه البيت الشريف الذي هو من تخوم الارض الى عنان السماء في جميع الفرائض اليومية وتوابعها من الاجزاء المنسية ، بل سجود السهو على الاحوط وجوبا ، والنوافل اذا صليت على الارض في حال الاستقرار ، اما اذا صليت حال المشي ، او الركوب ، او في السفينة فلا يجب فيها الاستقبال وان كانت مندورة .

(مسألة ٦٠٧) : يجب العلم بالتوجه الى القبلة وتقوم مقامه البيئة وكذا قبلة بلد المسلمين في صلواتهم وقبورهم ومحاريبهم اذا لم يعلم بناؤها على الغلط ومع تعذر ذلك يبذل جهده في تحصيل المعرفة بها ، ويعمل على ما تحصل له ولو كان ظناً ، ومع تعذره يكتفي بالجهة العرفية ، ومع الجهل بها صلى الى أربع جهات على الاحوط وجوبا مع سعة الوقت ، وإلا صلى بقدر ما وسع ، واذا علم عدمها في بعض الجهات اجتزأ بالصلاة الى المحتملات الاخر .

(مسألة ٦٠٨) : من صلى الى جهة اعتقد انها القبلة ثم تبين الخطأ فان كان منحرفا الى ما بين اليمين والشمال صحت صلاته ، واذا التفت في الاثناء مضى ما سبق واستقبل في الباقي ، من غير فرق بين بقاء الوقت وعدوه ، ولا بين المتيقن والظان والناسي والغافل . نعم اذا كان ذلك عن جهل بالحكم او نسيانه نلزم الاعادة في الوقت والقضاء في خارجه ، واما اذا تجاوز انحرافه عما بين اليمين والشمال أعاد في الوقت دون خارجه . نعم الاحوط وجوباً مع استدبار القبلة الأتيان بالقضاء اذا التفت خارج الوقت ، وكذا الحكم اذا التفت في الاثناء .

الستر والساتر

- (مسألة ٦٠٩) : يجب مع الاختيار ستر العورة في الصلاة وتوابعها حتى سجود السهو على الاحوط وجوبا وان لم يكن ناظر ، او كان في ظلمة .
- (مسألة ٦١٠) : اذا بدت العورة لريح او غفلة ، او كانت بادية من الاول وهو لا يعلم ، او نسي سترها صحت صلاته ، واذا التفت الى ذلك في الاثناء يبادر الى الستر ويتم والاحوط استحباباً الأعادة .
- (مسألة ٦١١) : عورة الرجل في الصلاة القضيبي والاثنيان والدبر دون ما بينهما . وعورة المرأة في الصلاة جميع بدنهما حتى الرأس والشعر عدا الوجه بالمقدار الذي يغسل في الوضوء ، وعدا الكفين الى الزندين ، والقدمين الى الساقين ظاهرهما وباطنهما ، ولا بد من ستر شيء مما هو خارج عن الحدود .
- (مسألة ٦١٢) : الامة والصبية كالحررة والبالغة في ذلك إلا في الرأس وشعره والعنق فانه لا يجب عليهما سترهما .
- (مسألة ٦١٣) : اذا كان المصلي واقفا على شباك او طرف سطح بحيث لو كان ناظر تحته لرأى عورته يجب سترها من تحته . نعم اذا كان واقفا على الارض لم يجب الستر من جهة التحت .

شرائط لباس المصلي

- (مسألة ٦١٤) : يعتبر في لباس المصلي امور :
- (الاول) : الطهارة الا في الموارد التي يعفى عنها في الصلاة ،

وقد تقدمت في أحكام النجاسات .

(الثاني) : الاباحة فلا تجوز في المغصوب .

(مسألة ٦١٥) : اذا كان جاهلا بالغصبية او ناسيا لها او جاهلا

بحرمته جهلا يعذر فيه او ناسيا لها او مضطرا فلا بأس .

(مسألة ٦١٦) : لافرق في الغصب بين ان يكون عين المال مغصوبا

او منفعتة ، او كان متعلقا لحق غيره كالمرهون ، بل اذا اشترى ثوبا بعين مال فيه الخمس او الزكاة مع عدم أدائها من مال آخر كان حكمه حكم المغصوب ، وكذا اذا مات الميت وكان مشغول الذمة بالحقوق المالية من الخمس والزكاة ورد المظالم وغيرها بمقدار يستوعب التركة فان أمواله بمنزلة المغصوب لا يجوز التصرف فيها إلا باذن الحاكم الشرعي ، وكذا اذا مات وله وارث قاصر لم ينصب عليه قيا ، فانه لا يجوز التصرف في تركته الا بمراجعة الحاكم الشرعي .

(مسألة ٦١٧) : لا بأس بحمل المغصوب في الصلاة اذا لم يتحرك

بحركات المصلي .

(الثالث) : ان لا يكون من اجزاء الميتة التي تحلها الحياة ، سواء

كانت من حيوان محلل الاكل أم محرمة ، وسواء كانت له نفس سائلة أم لم يكن على الاحوط وجوبا ، وقد تقدم حكم الجلد الذي يشك في كونه مذكي أولا ، كما تقدم بيان ما تلحله الحياة من الميتة في مسألة ٤٦٤ ، والمشكوك في كونه من جلد الحيوان او من غيره لا بأس بالصلاة فيه .

(الرابع) ان لا يكون مما لا يؤكل لحمه ، ولا فرق بين ذي النفس

وغيره ، ولا بين ما تلحله الحياة من أجزائه وغيره ، بل لافرق ايضا بين ما تم فيه الصلاة وغيره على الاحوط وجوبا ، بل لا يبعد المنع من مثل الشعرات

الواقعة على الثوب ونحوه ، بل الاحوط وجوباً عموم المنع للمحمول في جيبه .
 (مسألة ٦١٨) : اذا صلى في غير المأكول جهلاً او نسياناً بالموضوع
 او بالحكم مع كونه معذوراً تصح صلاته وان كان الاحوط استحباباً الأعادة
 في غير الجهل بالموضوع .

(مسألة ٦١٩) : اذ شك في اللباس او فيما على اللباس من الرطوبة
 او الشعر او غيرها في انه من المأكول او من غيره ، او من الحيوان او
 من غيره ، صحت الصلاة فيه .

(مسألة ٦٢٠) : لا بأس بالشمع ، والعسل والحريير الممزوج ،
 ومثل البق ، والبرغوث ، والزنبور ونحوهما من الحيوانات التي لا لحم لها
 وكذا لا بأس بالصدف . ولا بأس بفضلات الانسان كشعره ، وريقه ،
 ولبنه ونحوها وان كانت واقعة على المصلي من غيره ، وكذا الشعر الموصول
 بالشعر المسمى بالشعر العارية سواء أكان مأخوذاً من الرجل أم من المرأة .
 (مسألة ٦٢١) : يستثنى جلد الخنزير ووبره الخالص بخلاف السنجاب
 على الاحوط وجوباً وأما يسمى الآن خنزراً فالظاهر جواز الصلاة فيه وان
 كان الاحتياط طريق النجاة . واما السمور ، والقمام ، والفنك فلا تجوز
 الصلاة في اجزائها ، وكذا في الخواصل .

(الخامس) ان لا يكون من الذهب للرجال ولو كان حلياً كالحاتم
 او جزءاً من اللباس كالازرار ومحل فص الحاتم ، او ممزجاً به ، اما
 اذا كان مذهباً بالتمويه والطلاي على نحو يعد عند العرف لوناً فلا بأس كما
 لا بأس بما يسمى بـ (بلاتين) بناء على ما نقله اهل الخبرة من انه غير
 الذهب ويجوز ذلك كله للنساء . كما يجوز ايضاً حمله للرجال كالساعة والدنانير
 (مسألة ٦٢٢) : يحرم تعليق زنجير الساعة على رقبته او لباسه ان
 كان من الذهب بل وكذا لو وضعه في جيبه وعلق رأسه على لباسه وكذا

يحرم العلامات الذهبية المتداوله لدى ارباب المناصب العسكرية الدولية ،
والاحوط وجوباً ترك وضع النظرة الذهبية على العين .

(مسألة ٦٢٣) : اذا صلى في الذهب جاهلاً على نحو يعذر فيه او
ناسياً صحت صلاته .

(مسألة ٦٢٤) : لا يجوز للرجال لبس الذهب ولا التزين به في
غير الصلاة ايضاً وفاعل ذلك آثم ، واما جعل مقدم الاسنان من الذهب
فان كان بصدق التزين به فيكون حراماً وكذا ان لم يكن بقصده ولكن
صدق التزين بالذهب عرفاً وان صحت الصلاة فيه . نعم شد الاسنان به
وجعل الاسنان الداخلة منه لابأس به لعدم صدق التزين بما لا يظهر للنظر .
(السادس) : ان لا يكون من الحرير الخالص للرجال ، ولا يجوز

لبسه في غير الصلاة ايضاً كالذهب . نعم لابأس به في الحرب والضرورة
كالبرد والمرض حتى في الصلاة ، كما لابأس بحمله في حال الصلاة وغيرها
وكذا افتراشه والتغطي به ونحو ذلك مما لا يعد لبساً له ، ولا بأس بكف
الثوب به وان زاد على أربع أصابع ولا بالازرار منه والسفائف (والقباطين)
وان تعددت وكثرت ، واما ما لا تتم فيه الصلاة فالاحوط وجوباً تركه
كالرباط ونحوه .

(مسألة ٦٢٥) : لا يجوز جعل البطانة من الحرير وان كانت الى
النصف .

(مسألة ٦٢٦) : لا بأس بالحرير الممتزج بالقطن او الصوف او
غيرهما مما يجوز لبسه في الصلاة ، لكن بشرط ان يكون الخلط بحيث
يخرج اللباس عن صدق الحرير الخالص ، فلا يكفي الخلط بالمقدار البسيط
المستهلك عرفاً .

(مسألة ٦٢٧) : اذا شك في كون اللباس حريراً او غيره جاز لبسه

وكذا اذا شك في انه حرير خالص او ممتزج .
 (مسألة ٦٢٨) : يجوز للولي لباس الصبي الحريري او الذهب ،
 ولكن لا تصح صلاة الصبي فيه .

حكم عدم وجدان الساتر

(مسألة ٦٢٩) : اذا لم يحسد المصلي ساترا حتى الحشيش وورق
 الشجر ، فان أمكنه التستر بالطين او الوحل تستر به وصلى صلاة المختار
 وكذا اذا وجد حفيرة تستره فانه يلج فيها ويصلي ، وان لم يجد ذلك فان
 أمن الناظر المحترم فالاحوط وجوباً له الجمع بين صلاة المختار قائماً وراكعاً
 وساجداً ، والصلاة قائماً مؤمبساً الى الركوع والسجود ان أمكن ، وإلا
 اقتصر على الثاني ، مع وضع يديه على سوائه ، وان لم يأمن الناظر المحترم
 صلى جالساً مؤمباً الى الركوع والسجود ، والاولى ان يجعل ايماء السجود
 اخفض من ايماء الركوع . كما انه لو أمكنه الانحناء للركوع والسجود بمقدار
 لا تبدو عورته مع رفع ما يسجد عليه يكون ذلك اولى .

(مسألة ٦٣٠) : لو انحصر الساتر بالمغصوب او الذهب او الحريري
 فان اضطر الى لبسه صحت صلاته فيه ، وان لم يضطر صلى عارياً . واما اذا
 انحصر الساتر بالنجس او غير المأكول لحمه ولم يضطر الى لبسه فالاحوط
 وجوباً للجمع بين الصلاة فيه والصلاة عارياً .

(مسألة ٦٣١) : يجب تأخير الصلاة عن أول الوقت اذا لم يكن
 عنده ساتر واحتمل وجوده في آخر الوقت ، واذا صلى في أول الوقت صلاته
 الاضطرارية بدون ساتر فان استمر العذر الى آخر الوقت صحت صلاته ،

وان لم يستمر لم تصح .

(مسألة ٦٣٢) : اذا كان عنده ثوبان يعلم ان احدهما مغصوب او حرير والآخر مما تصح الصلاة فيه لانتجوز الصلاة في واحد منهما بل يصلي عاريا وان علم ان احدهما من غير المأكول والآخر من المأكول ، او ان احدهما نجس والآخر طاهر صلى في كل منهما صلاة .

(مكان المصلي)

(مسألة ٦٣٣) : لانتجوز الصلاة فريضة او نافلة في المكان المغصوب عينا ، او منفعة ، او لتعلق حق أحد به - كحق الرهن - كما تقدم تفصيل ذلك في اللباس ، وتقدم ايضا الحكم في الجاهل والناسي ونحوهما من المعذورين ومنهم المضطر كالمحبوس بغير حق ، وكذا لانتجوز الصلاة في المكان الذي يحرم المكث فيه لضرر على النفس ، او البدن لحر او برد او نحو ذلك ، وليس منه المكان الذي فيه لعب قمار او نحوه ، فانه تصح فيه الصلاة إلا اذا لزم الوقوع في الحرام .

(مسألة ٦٣٤) : اذا اعتقد غصب المكان فصلي فيه بطلت وان انكشف الخلاف .

(مسألة ٦٣٥) : لايجوز لاحد الشركاء الصلاة في الارض المشتركة إلا بأذن بقية الشركاء ، كما لانتجوز الصلاة في الارض المجهولة المالك إلا بأذن الحاكم الشرعي .

(مسألة ٦٣٦) : اذا سبق واحد الى مكان في المسجد فغصبه منه غاصب فصلي فيه تفسد صلاته .

(مسألة ٦٣٧) : اذا صلى تحت سقف مغصوب ، او خيمة مغصوبة او على سقف مباح معتمد على أرض مغصوبة فالصحة والفساد مبنيان

على صدق التصرف واستيفاء المنفعة عرفاً فمع الصدق تبطل الصلاة وتصح مع عدمه والظاهر اختلاف ذلك باختلاف الموارد وكذا لو كانت الارض مغضوبة دون الفضاء وقد فرشت بالآجر او الصخر المباح واما لو كانت الارض مغضوبة وفرشت بمثل البساط المباح تبطل الصلاة عليه وكذا العكس (مسألة ٦٣٨) : إنما تبطل الصلاة في المغضوب مع عدم الاذن من المالك خاصا او عاما في الصلاة وإلا فالصلاة صحيحة .

(مسألة ٦٣٩) : المناط في صحة الصلاة وسائر التصرفات فيما يتعلق بالغير العلم بالرضاء سواء حصل من الاذن الفعلي او من قرائن أخرى .

(مسألة ٦٤٠) : الاذن في الصلاة إما بالقول كأن يقول صل في بيتي ، او بالفعل كان يفرش له سجادة الى القبلة ، او بشاهد الحال كما في المضائق المفتوحة الابواب ونحوها وفي غير ذلك لا تجوز الصلاة ولا غيرها من التصرفات الا مع العلم بالرضاء ، ولذا يشكل في بعض المجالس المعدة لقراءة التعزية الدخول في المرحاض والوضوء بلا إذن ، ولا سيما اذا توقف ذلك علي تغيير بعض أوضاع المجلس من رفع ستر او طي بعض فراش المجلس او نحو ذلك مما يثقل على صاحب المجلس ومثله في الاشكال البصاق على النزهة والجلوس في بعض مواضع المجلس المعدة لغير مثل الجالس لما فيها من مظاهر الكرامة المعدة لأهل الشرف في الدين مثلا ، او لعدم كونها معدة للجلوس فيها مثل الغطاء الذي يكون على الخوض المعمول في وسط الدار ، او على درج السطح ، او فتح بعض الغرف والدخول فيها . والحاصل انه لا بد من احراز رضا صاحب المجلس في كيفية التصرف وكه ومقدار الجلوس وخصوصياته ، ومجرد فتح باب المجلس لا يدل على الرضا بكل تصرف يشاء الداخل .

(مسألة ٦٤١) : الحمامات المفتوحة والخانات لا يجوز الدخول فيها

لغير الوجه المقصود منها إلا بالأذن ، فلا يصح الوضوء من مأثها والصلاة فيها إلا بأذن المالك أو وكيله ، ومجرد فتح أبوابها لا يدل على الأذن في ذلك وليست هي كالمضائف المسبلة للانتفاع بها .

(مسألة ٦٤٢) : تجوز الصلاة في الاراضي المتسعة والوضوء من مأثها وان لم يعلم الأذن من المالك ، أو كان المالك لها صغيراً أو مجزئاً أو علم كراهته إذا كان بحيث يتعسر على الناس اجتنابها . وكذلك الاراضي غير المحجبة كاللبساتين التي لاسور لها ولا حجاب ، فيجوز الدخول اليها والصلاة فيها وان لم يعلم الأذن من المالك ، إلا إذا ظن كراهة المالك فالاحوط وجوباً الاجتناب عنها .

(مسألة ٦٤٣) : تصح صلاة كل من الرجل والمرأة إذا كانا متحاذيين حال الصلاة أو كانت المرأة متقدمة ، وان كان الاحوط استحباباً ان يتقدم الرجل بموقفه على مسجد المرأة ، أو يكون بينهما حائل أو مسافة عشرة أذرع بذراع اليد ، ولا فرق في ذلك بين المحارم وغيرهم والزوج والزوجة ، وغيرهما والبالغين وغيرهم . نعم يختص ذلك بصورة وحدة المسكان بحيث يصدق التقدم والمخاذاة فإذا كان احدهما في موضع عال دون الآخر على وجه لا يصدق التقدم والمخاذاة فلا بأس .

(مسألة ٦٤٤) : لايجوز ان يتقدم في الصلاة على قبر المعصوم إذا استلزم الهتك إلا مع البعد المفروض ، أو الحاجب المانع الرفع لسوء الادب ، ولا يكفي فيه الضرائح المقدسة ولا ما يحيط بها من غطاء ونحوه ، وكذا المساواة ان انطبق عليها سوء الأدب

(مسألة ٦٤٥) : تجوز الصلاة في بيوت من تضمنت الآية جواز الاكل فيها بلا إذن مع عدم العلم بالكراهة ، كالاب والام والاخ والعم والخال والعمة والخاله ومن ملك الشخص مفتاح بيته والصديق ، واما مع

العلم بالكراهة فلا يجوز .

(مسألة ٦٤٦) : اذا دخل المكان المقصوب جهلا او نسيانا بتخيل الاذن ثم التفت وبان الخلاف ففي سعة الوقت لايجوز النشغل بالصلاة ويجب قطعها ، وفي ضيق الوقت يجوز الاشتغال بها حال الخروج مبادرا اليه سالكا أقرب الطرق مراعيلا للاستقبال بقدر الامكان ، ويؤمى للسجود ويركع إلا ان يستلزم ركوعه تصرفا زائدا فيؤمى له حينئذ ، وتصح صلاته ولا يجب عليه القضاء والمراد من الضيق ان لا يدرك ركعة من الوقت لو اخرها الى الخروج عنها .

(مسجد الجبهة)

(مسألة ٦٤٧) يعتبر في مسجد الجبهة - مضافا الى ما تقدم في مسألة ٤٩١ ان يكون من الارض او نباتا او القرطاس ، والافضل ان يكون من التربة الشريفة الحسينية على مشرفها افضل الصلاة والتحية ، فقد ورد فيها فضل عظيم ، ولايجوز السجود على ماخرج عن اسم الارض من المعادن - كالذهب والفضة وغيرهما - ولا ماخرج عن اسم النبات كالرماد والفحم ، والأحوط وجوباً ترك السجود في حال الاختيار على الخرف والآجر والجص والنورة بعد طبخها واما قبل الطبخ فلا بأس بالسجود على الجميع (مسألة ٦٤٨) : يعتبر في جواز السجود على النبات ان لا يكون مأكولا كالخنطة والشعير والبقول والفواكه ونحوها من المأكول ولو قبل وصولها الى زمان الاكل ، او احتيج في أكلها الى عمل من طبخ ونحوه . نعم يجوز السجود على قشورها ونواها ان لم يتعارف اكلها ويجوز على التبن والقصيل والجث ونحوها ، ولايجوز السجود على القهوة والشاي ونحوها

مما تعارف أكله ولا يجوز السجود على الترياك والاحوط وجوباً ترك السجود على ما لم يتعارف أكله مع صلاحيته لذلك لما فيه من حـن الطعم المستوجب لاقبال النفس على أكله ، ومثله عقاقير الادوية الشايعة الاستعمال كوررد لسان الثور وعنب الثعلب والخوبة ونحوها ، اما ما ليس كذلك فيجوز السجود عليه وان استعمل للتداوى نادراً ، وكذا مايؤكل عند الضرورة والمخمصة ، او عند بعض الناس نادراً .

(مسألة ٦٤٩) : يعتبر ايضاً في جواز السجود على النبات ان لا يكون ملبوساً كالقطن والكتان والقنب ولو قبل الغزل او النسيج ، ولا بأس بالسجود على خشبها وورقها ، وكذا الخوص والليف ونحوهما مما لاصلاحية فيه لذلك وان لبس لضرورة او شبهها او عند بعض الناس نادراً .

(مسألة ٦٥٠) : يجوز السجود على القرطاس مطلقاً وان اتخذ مما لا يصح السجود عليه كالمتخذ من الحرير او القطن او الكتان .

(مسألة ٦٥١) : لا بأس بالسجود على القرطاس المكتوب اذا لم يكن جرم للكتابة .

(مسألة ٦٥٢) : اذا لم يتمكن من السجود على ما يصح عليه لفقده او لمانع من حر او برد او تقيية او غيرها يسجد على ثوبه القطن او الكتان ، فان لم يمكن فعلى المعادن أو ظهر الكف ، والاحوط استنجاباً تقديم الاول .

(مسألة ٦٥٣) : يجوز في حال التقيية السجود على كل ما تقتضيه التقيية .

(مسألة ٦٥٤) : لا يجوز السجود على الوحل او التراب اللذين لا يحصل تمكّن الجبهة في السجود عليهما ، وان حصل التمكن جاز ، وان لصق بجبهته شيء منها ازاله للسجدة الثانية ، وان لم يجد إلا الطين الذي لا يمكن الاعتماد عليه سجد عليه من غير اعتماد .

(مسألة ٦٥٥) : اذا كانت الارض ذات طين بحيث يتلطخ بدنه او ثيابه اذا صلى فيها صلاة المختار فأن كانت حرجاً بالنسبة اليه جازت له الصلاة مؤمياً للسجود ، ولا يجب عليه الجلوس للسجود وللشهاد ، ولكن مع الحرج اذا صلى صلاة المختار صحت صلاته .

(مسألة ٦٥٦) : اذا اشتغل بالصلاة وفي أثنائها فقد ما يصح السجود عليه قطعها في سعة الوقت ، وفي الضيق ينتقل الى البدل من الثوب او ظهر الكف على الترتيب المتقدم .

(مسألة ٦٥٧) : اذا سجد على ما لا يصح السجود عليه باعتقاده انه مما يصح السجود عليه فان التفت بعد رفع الرأس مضى ، وان التفت في أثناء السجود جر جبهته الى ما يصح السجود عليه ان أمكن وإلا قطع صلاته في السعة واتم في الضيق .

(مسألة ٦٥٨) : يعتبر في مكان الصلاة ان يكون بحيث يستقر فيه المصلي ولا يضطرب ، فلا تجوز الصلاة على الدابة السائرة والارجوحة ونحوهما مما يفوت معه الاستقرار ، وتجوز الصلاة على الدابة وفي السفينة الواقفتين مع حصول الاستقرار ، وكذا كانتا سائرتين ان حصل ذلك ايضاً ونحوهما العربة ، والقطار وأمثالها ، فانه تصح الصلاة فيها اذا حصل الاستقرار والاستقبال ، ولا تصح اذا فات واحد منها إلا مع الضرورة ، وحينئذ ينحرف الى القبلة كلما انحرفت الدابة او نحوها ، وان لم يتمكن من الاستقبال إلا في تكبيرة الاحرام اقتصر عليه ، وان لم يتمكن من الاستقبال اصلاً سقط ، والاحوط استحباً بتحري الاقرب الى القبلة فالاقرب ، وكذا الحال في الماشي وغيره من المعذورين .

(مسألة ٦٥٩) : لا يجوز على الاحوط وجوباً إيقاع الفريضة في جوف الكعبة الشريفة اختياراً ، اما اضطراراً فلا اشكال في جوازها ، وكذا النافلة ولو اختياراً .

استحباب اتيان الفرائض في المساجد ونحوها

(مسألة ٦٦٠) : تستحب الصلاة في المساجد وفضلها المسجد الحرام والصلاة فيه تعدل الف الف صلاة ، ثم مسجد النبي (ص) والصلاة فيه تعدل عشرة آلاف صلاة ، ثم مسجد الكوفة والاقصى والصلاة فيها تعدل الف صلاة ، ثم مسجد الجامع والصلاة فيه بمأة صلاة ، ثم مسجد القبيلة وفيه تعدل خمسا وعشرين ، ثم مسجد السوق والصلاة فيه تعدل اثنتي عشرة. وصلاة المرأة في بيتها أفضل وأفضل البيوت المخدع .

(مسألة ٦٦١) : تستحب الصلاة في مشاهد الأئمة (ع) بل قيل انها افضل من المساجد ، وقد ورد ان الصلاة عند علي (ع) بمائتي الف صلاة. (مسألة ٦٦٢) : يكره تعطيل المسجد ، ففي الخبر ثلاثة يشكون الى الله تعالى ، مسجد خراب لا يصلي فيه أحد ، وعالم بين جهال ، ومصحف معلق قد وقع عليه الغبار لا يقرأ فيه .

(مسألة ٦٦٣) : يستحب التردد الى المساجد ، ففي الخبر من مشى الى مسجد من مساجد الله فله بكل خطوة خطاها حتى يرجع الى منزله عشر حسنات ، وعي عنه عشر سيئات ، ورفع له عشر درجات ، ويكره لجار المسجد ان يصلي في غيره لغير علة كالطر ، وفي الخبر لا صلاة لجار المسجد إلا في مسجده .

(مسألة ٦٦٤) : يستحب للمصلي ان يجعل بين يديه حائلا اذا كان في معرض مرور أحد قدامه ، ويكفي في الحائل عود او حبل او كومة تراب.

الامكنة المكروهة

(مسألة ٦٦٥) : تكره الصلاة في الحمام والمزبلة ، والمجزرة والموضع المعد للتخلي ، وبيت المسكر ، ومعاطن الابل ، ومرابط الخيل ، والبغال ، والحمير ، والبقر ، والغنم ، بل في كل مكان قذر وفي الطريق ، واذا أضرت بالمارة حرمت وبطلت ، وفي مجاري المياه والارض السبخة وبيت النار كالمطبخ ، وان يكون أمامه نار مضرمة ولو سراجا او تمثال ذي روح ، او مصحف مفتوح ، او كتاب كذلك ، والصلاة على القبر وفي المقبرة او أمامه قبر وبين قبرين ، واذا كان في الاخيرين حائل او بعد عشرة أذرع فلا كراهة وان يكون قدامه إنسان مواجه له ، وهناك موارد أخرى للكرهة مذكورة في محلها .

الاذان والاقامة

(مسألة ٦٦٦) : يستحب الاذان والاقامة استحبابا مؤكدا في الفرائض اليومية اداء وقضاء ، حضرا وسفرا ، في الصحة والمرض ، للجامع والمنفرد رجلا كان او امرأة ، ويتأكدان في الادائية منها وخصوص المغرب والغداة ، واشدهما تأكد الاقامة خصوصا للرجال ، بل الاحوط استحبابا لهم الاتيان بها ، ولا يشرع الاذان ولا الاقامة في النوافل ولا في الفرائض غير اليومية .

(مسألة ٦٦٧) : يسقط الاذان في موارد الجمع بين الظهرين او العشاين سواء كان الجمع بينهما مندوبا او لا ، فيسقط الاذان للعصر يوم

الجمعة اذا جمعت مع الجمعة ، ويوم عرفة اذا جمعت مع الظهر ، وللغشاء ليلة المزدلفة اذا جمعت مع المغرب والمسلوس في حال يجمع بين الصلاتين بوضوء واحد . واذا فصل بالنافلة في الموارد المذكورة يأتي بالاذان رجاء بل لا بأس بالاتيان به كذلك في جميع الموارد المذكورة وان كان الاحوط استحباباً الترك خصوصاً في الثلاثة الاول كما انه اذا اذن المسلوس للصلاة الثانية فالاحوط وجوباً عدم الاجزاء بالوضوء الاول .

(مسألة ٦٦٨) : يسقط الاذان والاقامة جميعاً في موارد :

(الاول) : الداخر في الجماعة التي اذنوا لها واقاموا وان لم يسمع

(الثاني) : الداخر الى المسجد قبل تفرق الجماعة سواء صلى جماعة

اماماً أم مأموماً أم منفرداً بشرط الاتحاد في المكان عرفاً ، فمع كون

احدهما في أرض المسجد والاخرى على سطحه يأتي به رجاء ، ويشترط

ايضاً ان تكون الجماعة السابقة بأذان واقامة فلو كانوا تاركين لها لاجترائهم

بأذان جماعة سابقة عليها واقامتها فلا سقوط ، وان تكون صلاتهم صحيحة

فلو كان الامام فاسقاً مع علم المأمومين به فلا سقوط . ولو اختلفت

الصلاتان فان كانت الاولى عصرأ وهو يريد ان يصلي مغرباً يأتي بهما

برجاء المطلوبة وكذا في مورد اختلاف الصلاتين في الادائية والقضائية بل

يصح الاتيان بهما رجاء في جميع الصور .

(الثالث) : اذا سمع شخصاً آخر يؤذن ويقيم للصلاة اماماً كان

الآتي بهما أم مأموماً أم منفرداً ، وكذا في السامع بشرط سماع تمام الفصول

وان سمع بعضها أتم ما بقي بشرط مراعاة الترتيب ، وان سمع أحدهما

لم يجز عن الآخر .

فصول الاذان والاقامة

(مسألة ٦٦٩) : فصول الاذن ثمانية عشر ، الله أكبر أربع مرات
ثم أشهد أن لا إله إلا الله ، ثم أشهد أن محمداً رسول الله ، ثم حي على
الصلاة ، ثم حي على الفلاح ، ثم حي على خير العمل ، ثم الله أكبر ،
ثم لا إله إلا الله ، كل فصل مرتان ، وكذلك الاقامة إلا أن فصولها اجمع
مثنى مثنى ، الا التهليل في آخرها فمرة ، ويزاد فيها بعد الحيعلات قبل
التكبير ، قد قامت الصلاة مرتين فتكون فصولها سبعة عشر . وتستحب
الصلاة على محمد وآل محمد عند ذكر اسمه الشريف ، وإكمال الشهادتين
بالشهادة لعل (ع) بالولاية وامرة المؤمنين في الاذان وغيره .

شروط الاذان والاقامة

(مسألة ٦٧٠) : يشترط فيها امور :
(الاول) : انية لإبتداء واستدامة ، ويعتبر فيها القربة والتعيين
مع الاشتراك .
(الثاني والثالث) : العقل والايمان ، ويجزئ اذان المميز واقامته .
(الرابع) : الذكورة فلا يعتد بأذان النساء واقامتهن لغيرهن حتى
المحارم على الاحوط وجوبا . نعم يجزئ بهما لمن فاذا أمت المرأة النساء
فأذنت وأقامت كفى .
(الخامس) : الترتيب بتقديم الاذان على الاقامة ، وكلا بين فصول
كل منهما فاذا قدم الاقامة اعادها بعد الاذان ، واذا خالف بين الفصول

أعاد على نحو يحصل الترتيب إلا ان تقوت الموالاة فيعاد من الاول .
(السادس) : الموالاة بينهما وبين الفصول من كل منهما وبينها وبين الصلاة فاذا أخل بها أعاد .

(السابع) العربية وترك اللحن .

(الثامن) : دخول الوقت فلا يصحان قبله ولا يبعد جواز تقديم الأذان قبل الفجر للأعلام بدخول الوقت اذا كانت قرينة على ذلك في البين .

(مستحبات الاذان والاقامة وحكم من تركهما)

(مسألة ٦٧١) : يستحب فيها امور ، الطهارة من الحدث والقيام والاستقبال ويتأكد ذلك كله في الأقامة بل الاحوط استحباباً عدم ترك الطهارة والقيام فيها ويكره الكلام في أثنائه ، وتشتد كراهة الكلام بعد قول المقيم . (قد قامت الصلاة) إلا فيما يتعلق بالصلاة ، ويستحب فيها التسكين في أواخر فصولها مع الثاني في الاذان ، والحذر في الاقامة ، والافصاح بالالف والهاء من لفظ الجلالة ، ووضع الاصبعين في الاذنين في الاذان ، ومد الصوت فيه ورفعهما اذا كان المؤذن ذكراً ، ويستحب رفع الصوت أيضاً في الاقامة ، إلا انه دون الاذان ، وغير ذلك مما هو مذكور في المفصلات .

(مسألة ٦٧٢) : من ترك الاذان والاقامة او أحدهما عمداً حتى أحرم للصلاة لم يجز له قطعها واستئنافها ، واذا تركها عن نسيان جاز له القطع ما لم يركع ، واذا نسي أحدهما او بعض فصولها لم يقطع إلا في نسيان الاقامة وحدها فالظاهر جوازه فيه اذا ذكر قبل القراءة .

احضار القلب في الصلاة

قال الله تعالى : (قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون) وقال النبي (ص) والائمة عليهم أفضل الصلاة والسلام كما ورد في أخبار كثيرة أنه لا يحسب للعبد من صلاته إلا ما يقبل عليه منها ، والله لا يقدم من أحدكم على الصلاة متكاسلاً ، ولا ناعساً ، ولا يفكرن في نفسه ، ويقبل بقلبه على ربه ، ولا يشغله بأمر الدنيا ، وان الصلاة وفادة على الله تعالى ، وان العبد قائم فيها بين يدي الله تعالى . فينبغي ان يكون قائماً مقام العبد الذليل الراغب الخائف الراجي المسكين المتضرع ، وان يصلي صلاة مودع يرى ان لا يعود اليها أبداً ، وكان علي بن الحسين (ع) اذا قام في الصلاة كأنه ساق شجرة لا يتحرك منه إلا ما حركت الريح منه ، وكان أبو جعفر ، وابو عبد الله عليهما السلام اذا قاما الى الصلاة تغيرت الوانها مرة حمرة ومرة صفرة وكأنهما يناعيان شيئاً يربانه ، وينبغي ان يكون صادقاً في قوله : (إياك نعبد وإياك نستعين) فلا يكون عابداً لهواه ولا مستعيناً بغير مولاه . وكذا ينبغي اذا أراد الصلاة او غيرها من الطاعات ان يستغفر الله تعالى ويندم على ما فرط في جنب الله ليكون معدوداً في عداد المتقين الذين قال الله تعالى في حقهم (إنا يتقبل الله من المتقين) وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

(واجبات الصلاة)

وهي احد عشر النية ، وتكبيرة الاحرام ، والقيام ، والقراءة ، والذكر والركوع ، والسجود ، والتشهد ، والتسليم ، والترتيب ، والمواالة .
(مسألة ٦٧٣) : الاركان التي تبطل الصلاة بزيادتها ونقصتها عمداً وسهواً أربعة : التكبير ، والقيام والركوع والسجود . وكذا تبطل بنقص النية ولا تتصور فيها الزيادة ، والبقية اجزاء غير ركنية لا تبطل بنقصها سهواً ولا بزيادتها كذلك على تفصيل في ذلك يأتي إن شاء الله تعالى .

(١ - النية)

النية عبارة عن القصد الى الفعل على نحو يكون الباعث اليه امر الله تعالى .

(مسألة ٦٧٤) : لا يعتبر التلفظ بها ، ولا اخطار صورة العمل تفصيلاً عند القصد اليه : ولا نية الوجوب ولا الندب ، ولا تميز الواجبات من الاجزاء عن مستحباتها ، ولا غير ذلك من الصفات والغايات . بل يكفي الارادة الاجمالية المنبثقة عن أمر الله تعالى المؤثرة في وجود الفعل كسائر الافعال الاختيارية الصادرة عن المختار المقابل للساهي والغافل .

(مسألة ٦٧٥) : يعتبر فيها الاخلاص فاذا انضم الى أمر الله تعالى الرياء بطلت الصلاة وكذا غيرها من العبادات ، سواء أكان الرياء في الابتداء أم في الاثناء ، وفي تمام الاجزاء أم في بعضها الواجبة ، وفي ذات الفعل أم بعض قبوده . مثل ان يرائي في صلاته جماعة ، او في المسجد ،

او في الصف الاول او خلف الامام الفلاني ، او أول الوقت او نحو ذلك بل وكذا تبطل بالرياء في الاجزاء المستحبة مثل القنوت او زيادة التسبيح او نحو ذلك ولا تبطل بالرياء بما هو خارج عن الصلاة مثل إزالة الخبث قبل الصلاة والتصدق في اثائها ، كما لا تبطل لو اتى بالعمل خالصا لله ولكنه كان يعجبه ان يراه الناس ، كما ان الخطور القلبي ايضاً لا يبطل الصلاة خصوصاً اذا كان يتأذى بهذا الخطور . ولو كان المقصود من العبادة امام الناس رفع الذم عن نفسه او ضرر آخر غير ذلك لم يكن رياء ولا مفسداً . والرياء المتأخر عن العبادة لا يبطلها ، كما لو كان قاصداً الاخلاص ثم بعد اتمام العمل بدا له ان يذكر عمله . والعجب لا يبطل العبادة ، سواء كان متأخراً أم مقارناً .

(مسألة ٦٧٦) : الضمائم الاخر غير الرياء ان كانت محرمة وموجبة لحرمة العبادة ابطلت العبادة ، وإلا فان كانت راجحة او مباحة تصح العبادة اذا كان داعي القربة صالحاً للاستقلال في البعث الى الفعل ، بحيث يفعل للامر به ولو لم تكن تلك الضميمة ، وان لم يكن صالحاً للاستقلال تبطل .

(مسألة ٦٧٧) : يعتبر تعيين الصلاة التي يريد الاتيان بهما اذا كانت صالحة لأن تكون على أحد وجهين متميزين . ويكفي التعيين الاجمالي مثل عنوان ما اشتغلت به الذمة - اذا كان متحداً - او ما اشتغلت به اولاً - اذا كان متعدداً - او نحو ذلك ، فاذا صلى صلاة مرددة بين صلاة الفجر ونافلتها لم تصح كل منهما . نعم اذا لم تصلح لأن تكون على أحد وجهين متميزين كما اذا نذر نافلتين لم يجب التعيين ، لعدم تميز أحدهما في مقابل الاخرى .

(مسألة ٦٧٨) : لا تجب نية القضاء ولا الاداء . فاذا علم انه مشغول الذمة بصلاة الظهر ولا يعلم انها قضاء او أداء صححت اذا قصد

الانيان بما اشغلت به الذمة فعلا ، واذا اعتقد انها أداء فنواها أداء صحت
ايضا اذا قصد امثال الامر المتوجه اليه وان كانت في الواقع قضاء ،
وكذا الحكم في العكس .

(مسألة ٦٧٩) : لا يجب الجزم بالنية في صحة العبادة فلو صلى
في ثوب مشتببه بالنجس لاحتمال طهارته وبعد الفراغ تبينت طهارته صحت
الصلاة ، وان كان عنده ثوب معلوم الطهارة ، وكذا اذا صلى في موضع
الزحام لاحتمال التمكن من الاتمام فانفق تمكنه صحت صلاته وان كان يمكنه
الصلاة في غير موضع الزحام .

(مسألة ٦٨٠) : يكفي في النية القصد الاجمالي الى العمل قبل
الشروع فيه وبعد ، بقصد القرية ولا يعتبر التوجه التفصيلي اليه ، فيجزي
لو التفت الى نفسه لرأى انه يفعل الفعل عن قصد قربى وهذا عبارة عن
استمرار النية المعبر عنه في اصطلاح الفقهاء بالاستدامة الحكمية .

(مسألة ٦٨١) : لو كان في اثناء الصلاة فتوى قطعها او نوى الانيان
بالقاطع ولو بعد ذلك فان أتم صلاته على هذه الحال بطلت ، وكذا اذا
انى ببعض الاجزاء ثم عاد الى النية الاولى . واما اذا عاد الى النية الاولى
قبل ان يأتي بشيء منها صحت وأتمها .

(مسألة ٦٨٢) : اذا شك في الصلاة التي بيده أنه عينها ظهراً او
او عصرراً فان لم يأت بالظهر قبل ذلك نواها ظهراً وأتمها ، وان أتى
بالظهر بطلت ، واذا رأى نفسه في صلاة العصر وشك في انه نواها
عصرراً من أول الامر ، او نواها صلاة أخرى تصح عصرراً ان كان قد أتى
بالظهر والا فيعدل الى الظهر ويتمها ظهراً ثم يأتي بالعصر .

(مسألة ٦٨٣) : اذا دخل في فريضة فأتمها بزعم انها نافلة غفلة
صحت فريضة وفي العكس تصح نافلة .

(مسألة ٦٨٤) : اذا قام لصلاة ثم دخل في الصلاة وشك في أنه نوى ما قام اليها او غيرها ، فالاحوط وجوباً الأتاهم والاعادة نعم لو كان ما قام اليها مثل العصر والعشاء ولم يأت بالظهر او المغرب او شك في الاتيان بها يعدل اليها ويتمها ظهراً او مغرباً ثم يأتي بالعصر او العشاء .
(مسألة ٦٨٥) : لا يجوز العدول عن صلاة الى أخرى إلا في موارد :
منها : ما إذا كانت الصلاتان أدائيتين مترتبتين - كالظهرين والعشائين -
وقد دخل في الثانية قبل الاولى ، فانه يجب ان يعدل الى الاولى اذا تذكر في الأثناء .

ومنها : اذا كانت الصلاتان قضائيتين فدخل في اللاحقة . ثم تذكر ان عليه سابقة فانه يجب ان يعدل الى السابقة في المرتبتين ويجوز في غيرها :
ومنها : ما اذا دخل في الحاضرة فذكر ان عليه فائتة فانه يجوز العدول الى الفائتة . وانما يجوز العدول في الموارد المذكورة اذا ذكر قبل ان يتجاوز محله ، اما اذا ذكر في ركوع رابعة العشاء أنه لم يصل مغرباً فانه يتم ما بيده عشاء ثم يأتي بالمغرب .

ومنها : ما اذا قرأ في الركعة الأولى من فريضة يوم الجمعة غير سورة الجمعة وتذكر بعد أن تجاوز النصف ، فانه يستحب له العدول الى النافلة ثم يستأنف الفريضة ويقرأ سورتها .

ومنها : ما اذا دخل في فريضة منفرداً ثم اقيمت الجماعة وخاف ان أنمها فوت الجماعة ، استحب العدول بها الى النافلة مع بقاء محله ثم يتمها ويدخل في الجماعة .

ومنها : ما اذا دخل المسافر في القصر ثم نوى الإقامة قبل التسليم ، فانه يعدل بها الى التمام ، واذا دخل المقيم في التمام فعديل عن الإقامة قبل الركوع الثالثة عدل الى القصر ، واذا كان بعد الركوع بطلت صلاته .

(مسألة ٦٨٦) : اذا عدل في غير محل العدول فان لم يفعل شيئاً جاز له العود الى مانواه أولاً ، وان فعل شيئاً فان كان عامداً بطلت الصلاتان ، وان كان ساهياً ثم التفت يتم الاولى مع عدم زيادة الركن وان كان الاحوط استحباباً الأعادة حينئذ ايضاً .

(مسألة ٦٨٧) : يجوز ترامي العدول في الفائتة فاذا كان في فائتة سابقة فعدل اليها فذكر ان عليه فائتة أخرى سابقة عليه فعدل اليها ايضاصح .

(٢ - تكبيرة الاحرام)

وتسمى تكبير الافتتاح وصورتها (الله اكبر) ولا يجزيء مرادفها بالعربية ، ولا ترجمتها بغير العربية ، واذا تمت حرم مالا يجوز فعله من منافيات الصلاة .

(مسألة ٦٨٨) : تكبيرة الاحرام ركن تبطل الصلاة بزيادتها ونقصها عمداً وسهواً ، فاذا جاء بها ثانية بطلت الصلاة فيحتاج الى ثالثة ، فان جاء بالرابعة بطلت ايضاً واحتاج الى خامسة ، وهكذا تبطل بالشفع ونصح بالوتر .

(مسألة ٦٨٩) : يجب الاتيان بها على النهج العربي مادة وهيئة والجاهل يلقنه غيره او يتعلم ، فان لم يمكن اجتزاً منها بالممكن ، فان عجز جاء بمرادفها ، وان عجز فترجمتها .

(مسألة ٦٩٠) : الاحوط وجوباً عدم وصلها بما قبلها من الكلام دعاء كان او غيره ، ولا بما بعدها من بسملة او غيرها ، وان لا يعقب اسم الجلالة بشيء من الصفات الجلالية او الجمالية ، بل ينبغي تفخيم اللام من لفظ الجلالة والراء من أكبر .

(مسألة ٦٩١) : يجب فيها القيام التام فإذا تركه عمداً أو سهواً بطلت ، من غير فرق بين المأموم الذي أدرك الامام راكعاً وغيره ، بل يجب التربص في الجملة حتى يعلم بوقوع التكبير تاماً قائماً ، بل الاحوط وجوباً كون الاستقرار في القيام المقابل للمشي والتأيل من أحد الجانبين الى الآخر كالقيام في كون تركه عمداً وسهواً مبطلاً ، واما الاستقرار بمعنى الطمأنينة فهو واجب لكن اذا تركه سهواً لم تبطل .

(مسألة ٦٩٢) : الاخرس يأتي بها على قدر مايمكنه ، فان عجز عن النطق اخطرها بقلبه وأشار بأصبعه وحرك بها لسانه إن أمكن .

(مسألة ٦٩٣) : يشرع الاتيان بستة تكبيرات مضافاً الى تكبيرة الاحرام فيكون المجموع سبعاً ، ويجوز الاختصار على الخمس وعلى الثلاث ، وينوي الافتتاح بالآخر مع القصد الأجمالي بما هو افتتاح عند الله تعالى .

(مسألة ٦٩٤) : يستحب للامام الجهر بواحدة والاسرار بالباقي ، ويستحب ان يكون التكبير في حال رفع اليدين الى الاذنين او مقابل الوجه او الى النحر ، مضمومة الأصابع حتى الابهام والخنصر مستقبلاً بباطنهما القبلة .

(مسألة ٦٩٥) : اذا كبر ثم شك في انها تكبيرة الاحرام او الركوع بنى على الاول ، وان شك في صحتها بنى على الصحة ، وان شك في وقوعها وقد دخل فيها بعدها من قراءة او استعاذة بنى على وقوعها .

(مسألة ٦٩٦) : يجوز الاتيان بالتكبيرات ولاء بلا دعاء ، والافضل ان يأتي بثلاث منها ثم يقول : « اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي ذَنْبِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ » ، ثم يأتي بأثنين ويقول : « لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ وَالْمَهْدِيُّ مَنْ هَدَيْتَ لَامِلَجاً

مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ سُبْحَانَكَ وَحَنَانِيكَ تَبَارَكَتْ وَتَعَالَيْتْ سُبْحَانَكَ
رَبُّ الْبَيْتِ ، ثُمَّ يَأْتِي بِأُتَيْنِ وَيَقُولُ : « وَجَّهْتُ وَجْهِي لِذِي فَطَرَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ حَنِيفاً مُسْلِماً ، وَأَنَا مِنَ
الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لِأَشْرِكُ
لَهُ ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ ، وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ » ثُمَّ يَسْتَعِذُّ وَيَقْرَأُ سُورَةَ الْحَمْدِ .

٣ - الْقِيَامُ

القيام : ركن حال تكبيرة الاحرام كما عرفت وعند الركوع ، وهو
الذي يكون الركوع عنه المعبر عنه بالمتصل بالركوع .

(مسألة ٦٩٧) : من كبر للافتتاح وهو جالس بطلت صلاته ،
وكذا اذا ركع جالسا سهوا وان قام في اثناء الركوع متقوسا ، وفي غير
هذين الموردين يكون القيام واجبا غير ركن ، كالقيام بسد الركوع ،
والقيام حال القراءة او التسبيح ، فاذا قرأ جالسا سهوا او سبح كذلك ثم
قام وركع عن قيام ثم التفت صحت صلاته ، وكذا اذا نسي القيام بعد
الركوع حتى سجد السجدة .

(مسألة ٦٩٨) : اذا هوى لغير الركوع ثم نواه في اثناء الهوى لم
يجز ولم يكن ركوعه عن قيام فتبطل صلاته ، نعم اذا لم يصل الى حد
الركوع انتصب قائما وركع عنه صحت صلاته ، وكذا اذا وصل ولم
ينوه ركوعاً .

(مسألة ٦٩٩) : اذا هوى الى ركوع عن قيام وفي اثناء الهوى
غفل حتى جلس للسجود فان كانت الغفلة بعد تحقق مسمى الركوع قام
منتصباً ثم هوى للسجود وصحت صلاته ، واذا التفت الى ذلك وقد سجد

سجدين صبح سجوده ايضا ومضى ، وان كانت الغفلة قبل تحقق مسمى الركوع عاد الى القيام منتصباً ثم هوى الى الركوع ومضى وصحت صلاته . (مسألة ٧٠٠) : يجب مع الامكان الاعتدال في القيام والانتصاب فاذا انحنى او مال الى أحد الجانبين بطل ، وكذا اذا فرج بين رجليه على نحو يخرج عن الاستقامة عرفاً . نعم لا بأس باطراق الرأس ، وتجب ايضا الطمأنينة مقابل الحركة والاضطراب والمشي ، والاحوط وجوباً الوقوف على القدمين جميعاً ، فلا يجوز الوقوف على أحدهما ، ولا على أصابعهما فقط ، ولا على اصل القدمين فقط . ويجب الاستقلال في القيام ، فلا يجوز الاعتماد على عصا او جدار او انسان .

(مسألة ٧٠١) : اذا لم يقدر على القيام أصلاً ولو منحنيًا او مستندا الى شيء او متفرج الرجلين او غير ذلك من أنواع القيام الاضطرابي صلى جالساً ، ويجب الانتصاب والاستقرار والطمأنينة والاستقلال على نحو ما تقدم في القيام . هذا مع الامكان وإلا اقتصر على الممكن ، فان تعذر الجلوس حتى الاضطرابي صلى مضطجعا على الجانب الايمن ووجهه الى القبلة كهيئة المدفون ، ومع تعذره فعلى اليسر عكس الاول ، وان تعذر صلى مستلقيا ورجلاه الى القبلة كهيئة المختصر ، والاحوط وجوبا ان يؤمى برأسه للركوع والسجود مع الامكان يجعل إيما السجود أخفض من إيما الركوع ومع العجز يؤمى بعينه .

(مسألة ٧٠٢) : اذا تمكن من القيام ولم يتمكن من الركوع قائما صلى قائما ثم جلس وركع جالسا ، وان لم يتمكن من الركوع والسجود أصلا حتى جالسا صلى قائما وأوماً للركوع والسجود ، والاحوط وجوبا فيما اذا تمكن من الجاوس ان يجلس ويؤمى للسجود جالسا ، بل الاحوط استحبابا وضع ما يصح السجود عليه على جبهته ان أمكن .

(مسألة ٧٠٣) : اذا قدر على القيام في بعض الصلاة دون بعض وجب ان يقوم الى ان يعجز فيجلس ، واذا أحس بالقدره على القيام قام وهكذا . ولا يجب عليه إستئناف ما فعله حال الجلوس ، فلو قرأ جالسا ثم تجددت القدرة على القيام قبل الركوع بعد القراءة قام للركوع وركع من دون اعادة للقراءة مع ضيق الوقت ، واما مع سعة فان استمر العذر الى آخر الوقت لا يعيد ، وان لم يستمر أعاد الصلاة .

(مسألة ٧٠٤) : اذا دار الأمر بين القيام الركني ، والقيام غير الركني قدم الركني ، واذا دار الأمر بين القيام في الجزء السابق والقيام في الجزء اللاحق فالأحوط وجوبا ترجيح السابق .

(مسألة ٧٠٥) : يستحب في القيام اسدال المنكبين ، وارسال اليدين . ووضع الكفين على الفخذين قبال الركبتين اليمنى على اليمنى ، واليسرى على اليسرى ، وضم اصابع الكفين ، وان يكون نظره الى موضع سجوده ، وان يصف قدميه متخاذيتين مستقبلا بهما ، ويباعد بينهما بثلاث اصابع مفرجات او أزيد الى شبر ، وان يسوي بينهما في الاعتماد ، وان يكون على حال الخضوع والخشوع ، قيام عبد ذليل بين يدي المولى الجليل .

٤ - ٥ - القراءة والذكر

يعتبر في الركعة الأولى والثانية من كل صلاة فريضة او نافلة قراءة فاتحة الكتاب .

(مسألة ٧٠٦) : يجب في خصوص الفريضة قراءة سورة كاملة بعدها ، واذا قدمها عليها عمداً استأنف الصلاة ، واذا قدمها سهواً وذكر قبل الركوع فان كان قد قرأ الفاتحة بعدها أعاد السورة ، وان لم يكن

قد قرأ الفاتحة قرأها وقرأ السورة بعدها ، وان ذكر بعد الركوع مضى ، وكذا ان نسيهما او نسي احدهما وذكر بعد الركوع .

(مسألة ٧٠٧) : تجب السورة في الفريضة وان صارت نافلة كالمعادة ، ولا تجب في النافلة وان صارت واجبة بالنذر ونحوه . نعم النوافل التي وردت في كفيئتها سور مخصوصة تجب قراءة تلك السور فيها فلا تشرع بدونها إلا اذا كانت السورة شرطاً لكانها لا لأصل مشروعيتها ومع الشك تكون من شرط الكمال

(مسألة ٧٠٨) : تسقط السورة في الفريضة عن المريض ، والمستعجل والخائف من شيء اذا قرأها ، ومن ضاق وقته ، والاحوط استحباباً في الأولين الاقتصاد على صورة المشقة العرفية .

(مسألة ٧٠٩) : لا تجوز قراءة السور التي يفوت الوقت بقراءتها من السور الطوال ، فان قرأها عامداً بطلت صلاته ان قصد الأمر الأدائي ولم يكن ادرك ركعة ، وإلا فالاحوط وجوباً الاتمام والأعادة ، وان كان ساهياً عدل الى غيرها مع سعة الوقت ، وان ذكر بعد الفراغ منها وقد خرج الوقت أتم صلاته ، إلا ان يكون قد قصد الأمر الأدائي ولم يكن أدرك ركعة .

(مسألة ٧١٠) : لا تجوز قراءة إحدى سور العزائم في الفريضة لو قرأ آية السجدة وسجد في الصلاة تبطل الصلاة حينئذ والاحوط وجوباً الاتمام والأعادة لو لم يسجد بل الاحوط وجوباً ذلك فيما اذا أتى ببعض السورة بقصد اتمام السورة وان لم يتمها ولم يأت بآية السجدة .

(مسألة ٧١١) : اذا قرأها نسياناً وذكر قبل آية السجدة عدل الى غيرها ، واذا ذكر بعدها فان سجد نسياناً أيضاً أتمها وصحت صلاته ، وان التفت قبل السجود او مأ اليه وانتم صلاته وسجد بعهد الصلاة على

الاحوط وجوباً وان سجد وهو في الصلاة بطلت صلاته وان عصى فالاحوط وجوباً له الاتمام والاعادة .

(مسألة ٧١٢) : اذا سمع آية السجدة وهو في الصلاة أوماً برأسه الى السجود واتم صلاته ، والاحوط وجوباً السجود ايضاً بعد الفراغ ، وكذا الحكم في الاستماع .

(مسألة ٧١٣) : تجوز قراءة سور العزائم في النافلة منفردة او منضمة الى سورة اخرى ، ويسجد عند قراءة آية السجدة ويعود الى صلاته فيتمها ، وكذا الحكم لو قرأ آية السجدة وحدها . وسور العزائم أربع (آلم السجدة) و (حم السجدة) و (النجم) و (اقرأ باسم ربك) . (مسألة ٧١٤) : البسملة جزء من كل سورة فتجب قرائتها معها عدا سورة براءة ، واذا عينها لسورة لم تجز قراءة غيرها إلا بعد اعادة البسملة لها ، واذا قرأ البسملة من دون تعيين سورة وجب اعادتها ويعينها لسورة خاصة ، وكذا اذا عينها لسورة فلم يدر ماعين . واذا كان متردداً بين السور لم يجز له البسملة إلا بعد التعيين ، واذا كان عازماً من أول الصلاة على قراءة سورة معينة ، او كان من عادته ذلك فقرأ غيرها كفى ولم تجب اعادة السورة .

(مسألة ٧١٥) : يكره القران بين السورتين في الفريضة ، بل الاحوط استحباباً تركه وفي النافلة يجوز ذلك بلا كراهة .

(مسألة ٧١٦) : سورنا القيل ، والابلاف ، سورة واحدة وكذا سورنا والضحي وألم نشرح ، فلا تجزيء واحدة منها ، بل لابد من الجمع بينهما مرتباً مع البسملة الواقعة بينهما .

(مسألة ٧١٧) : تجب القراءة الصحيحة باداء الحروف واخراجها من مخارجها على النحو اللازم في لغة العرب ، كما يجب ان تكون هيئة

الكلمة موافقة للاسلوب العربي من حركة اليئة ، وسكونها ، وحركات الاعراب ، والبناء ، وسكتتها ، والحذف ، والقلب ، والادغام ، والمد الواجب ، وغير ذلك ، فان أحل بشيء من ذلك بطلت القراءة .

(مسألة ٧١٨) : يجب حذف همزة الوصل في الدرج مثل همزة الله ، والرحمن ، والرحيم واهدنا وغيرها ، فاذا اثبتتها بطلت القراءة ، وكذا يجب إثبات همزة القطع مثل إياك ، وانعمت ، فاذا حذفها بطلت القراءة .
(مسألة ٧١٩) : لا تبطل القراءة بالوقف بالحركة ، بل وكذا الوصل بالسكون ، وان كان الاحوط استحباباً تركهما .

(مسألة ٧٢٠) : يجب المد في الواو المضموم ما قبلها ، والياء المكسور ما قبلها ، والالف المفتوح ما قبلها ، اذا كان بعدها سكون لازم مثل ضالين ، بل هو الاحوط استحباباً في مثل جاء ، وجيء وسوء .
(مسألة ٧٢١) : الاحوط وجوباً الادغام اذا كان بعد النون الساكنة او التنوين أحد حروف ، يرملون .

(مسألة ٧٢٢) : يجب ادغام لام التعريف اذا دخلت على التاء ، والتاء ، والذال ، والذال ، والراء ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد والضاد ، والطاء ، والظاد ، واللام ، والنون ، واظهارها في بقية الحروف فتقول في ، الله والرحمن والرحيم ، والصراط ، والضالين بالادغام ، وفي الحمد ، والعالمين ، والمستقيم بالاظهار .

(مسألة ٧٢٣) : الاحوط استحباباً الادغام في مثل ، اذهب بكتابي ويدرككم مما اجتمع فيه المثلان في كلمتين وكان الأول ساكناً .

(مسألة ٧٢٤) : تجوز قراءة مالك ومالك يوم الدين ، ويجوز في الصراط بالصاد والسين ، ويجوز في كفواً ، ان يقرأ بضم الفاء وبسكونها مع الهمزة او الواو ، والأول منها أولى .

(مسألة ٧٢٥) : اذا لم يقف على أحد ، في قل هو الله أحد ، ووصله بالله الصمد ، يجوز ان يقول : احد الله الصمد ، بضم الدال وحذف التنوين ، واحدن الله الصمد ، بضم الدال وكسر التنوين .

(مسألة ٧٢٦) : اذا اعتقد كون الكلمة على وجه خاص من الاعراب او البناء او مخرج الحرف ، فصلى مدة على ذلك الوجه ، ثم تبين انه غلط تصح ، وان كان الاحوط استحباباً الاعادة .

(مسألة ٧٢٧) : تجوز القراءة بجميع القراءات التي كانت متداولة في زمان الائمة (ع) وان كان الاحوط استحباباً القراءة بأحدى القرات السبع .
(مسألة ٧٢٨) : يجب على الرجال الجهر بالقراءة في الصبح ، والأوليين من المغرب والعشاء ، والاختفات في غير الاولين منها ، وكذا في الظهر والعصر في غير يوم الجمعة عدا البسمة . أما فيه فيستحب الجهر في الجمعة بل في الظهر أيضاً .

(مسألة ٧٢٩) : اذا جهر في موضع الاختفات او اخفت في موضع الجهر عمداً بطلت صلاته ، واذا كان ناسياً أو جاهلاً بالحكم من أصله او بمعنى الجهر والاختفات صححت صلاته ، وكذا اذا كان متردداً فجهر او اخفت في غير محله برجاء المظلومية وان كان الأولى له الاعادة حينئذ واذا تذكر الناسي في أثناء القراءة مضى في القراءة ولم يجب عليه اعادة ماقرأه .
(مسألة ٧٣٠) : لاجهر على النساء بل يتخيرن بينه وبين الاختفات في الجهرية ، ويجب عليهن الاختفات في الاختفائية ويعذرن فيما يعذر الرجال فيه .

(مسألة ٧٣١) : مناط الجهر والاختفات ظهور جواهر الصوت وعدمه لاسماع من يجانبه وعدمه ، ولا يجوز الافراط في الجهر كالصباح ، ويجب في الاختفات ان يسمع نفسه ، أو من هو اقرب اليه من سمعه .

(مسألة ٧٣٢) : من لا يقدر إلا على الملحون ولو لتبديل بعض الحروف ولا يمكنه التعلم اجزأه ذلك ، ولا يجب عليه الايتام وكذا اذا ضاق الوقت عن التعلم . نعم اذا كان مقصراً في ترك التعلم فالأحوط وجوباً له الايتام ، واذا تعلم بعض الفاتحة قرأه ، والأحوط وجوباً أن يقرأ من سائر القرآن عوض البقية ، واذا لم يعلم شيئاً منها قرأ من سائر القرآن ، والأحوط وجوباً أن يكون بقدر الفاتحة ، واذا لم يعرف شيئاً من القرآن اجزأه أن يكبر ويسبح ، والأحوط وجوباً أن يكون بقدرها أيضاً ، والاولى الايتان بالتسيحات الاربع ، واذا عرف الفاتحة وجهل السورة وعجز عن تعلمها فلا بدل لها .

(مسألة ٧٣٣) : يجوز اختياراً القراءة بالمصحف الشريف وبالتلقين وان كان الاحوط استحباباً الاقتصار في ذلك على الاضطراب

(مسألة ٧٣٤) : يجوز العدول اختياراً من سورة الى اخرى ما لم يتجاوز النصف ، الا الجحد والتوحيد ، فلا يجوز العدول من احدهما الى غيرهما ولا الى الاخرى . نعم يجوز العدول من غيرهما ولو بعد تجاوز النصف ، او من احدى السورتين مع الاضطراب ، لنسيان بعضها ، او ضيق الوقت عن اتمامها ، او كون الصلاة نافلة ، والأحوط وجوباً عدم العدول عن الجمعة والمناقين في فرض يوم الجمعة حتى الى السورتين الا مع الضرورة ، فيعدل الى احدهما دون غيرهما على الاحوط وجوباً .

(مسألة ٧٣٥) : بتخير المصلي في ثلاثة المغرب واخيرتي الرباعيات بين الفاتحة والتسبيح ، وصورته : « سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللهُ أَكْبَرُ » ، ونجب المحافظة على العربية ، ويجزيء ذلك مرة واحدة ، والأحوط استحباباً التكرار ثلاثاً ، والافضل اضافة الاستغفار اليه ويجب الاخفات في الذكر ، وفي القراءة بدله حتى البسملة على

الاحوط وجوباً .

(مسألة ٧٣٦) : لا تجب مساواة الركعتين الاخيرتين في القراءة والذكر ، بل له القراءة في احدهما والذكر في الاخرى .

(مسألة ٧٣٧) : اذا قصد احدهما فسبق لسانه الى الآخر فالاحوط وجوباً عدم الاجتزاء به وعليه الاستئناف له أو لبديله ، واذا كان غافلاً وأتى به بقصد الصلاة اجتزأ به ، وان كان خلاف عادته ، أو كان عازماً في اول الصلاة على غيره واذا قرأ الحمد بتخيل انه في الاولتين فذكر انه في الاخيرتين اجتزأ بهما وكذا اذا قرأ سورة التوحيد مثلاً بتخيل انه في الركعة الاولى فذكر انه في الثانية .

(مسألة ٧٣٨) : اذا نسي القراءة والذكر وتذكر بعد الوصول الى حد الركوع صحت الصلاة ، واذا تذكر قبل ذلك ولو بعد الهوي رجع وتدارك ، واذا شك في قراءتها بعد الركوع او بعد الهوي اليه مضى ، واذا شك بعد الدخول في الاستغفار تدارك .

(مسألة ٧٣٩) : الذكر افضل من القراءة ، للأمام والمأموم والمنفرد (مسألة ٧٤٠) : اذا أراد ان يتقدم او يتأخر في اثناء القراءة يسكت وبعد الطمأنينة يرجع الى القراءة ، ولا يضر تحريك اليد او أصابع الرجلين حال القراءة .

(مسألة ٧٤١) : اذا تحرك في حال القراءة قهراً لريح او غيرها بحيث فانت الطمأنينة فالاحوط استحباً باعادة ما قرأ في تلك الحال .
(مسألة ٧٤٢) : يجب الجهر في جميع الكلمات والحروف في القراءة الجهرية .

(مسألة ٧٤٣) : تجب الموالاة بين حروف الكلمة بالمقدار الذي يتوقف عليه صدق الكلمة ، فاذا فانت الموالاة سهواً بطلت الكلمة ، واذا

كان عمدا بطلت الصلاة ، وكذا الموالاة بين الجار والمجرور ، وحرف التعريف ومدخوله ، ونحو ذلك مما يعد جزء الكلمة . بل الاحوط وجوباً الموالاة بين المضاف والمضاف اليه . والمبتدأ وخبره . والفعل وفاعله . والشرط وجزائه . والموصوف وصفته والمجرور ومتعلقه . ونحو ذلك مما له هيئة خاصة على نحو لا يجوز الفصل فيه بالاجنبي . فاذا فاتت سهوا اعاد القراءة . واذا فاتت عمداً فالاحوط وجوباً الانمام والاستئناف .

(مسألة ٧٤٤) : اذا شك في حركة كلمة او مخرج حروفها لا يجوز ان يقرأ بالوجهين مع فرض العلم بالبطلان بل مع الشك . لكن لو اختار احد الوجهين جازت القراءة عليه . فاذا انكشف انه مطابق للواقع لم يعد الصلاة والا أعادها .

مستحبات القراءة

(مسألة ٧٤٥) : تسحب الاستعاذة قبل الشروع في القراءة في الركعة الاولى بأن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم والاولى الاخفات بها ، والجهر بالبسملة في أوليتي الظهريين ، والترتيل في القراءة ، وتحسين الصوت بلا غناء ، والوقوف على فواصل الآيات ، والسكنة بين الحمد والسورة ، وبين السورة وتكبير الركوع ، او القنوت ، وان يقول بعد قراءة التوحيد : كذلك الله ربي ، او ربنا ، وان يقول بعد الفراغ من الفاتحة : الحمد لله رب العالمين ، والمأموم يقولها بعد فراغ الامام وقراءة بعض السور في بعض الصلوة كقراءة : عم ، وهل أتى ، وهل أتاك ، ولا اقسم ، في صلاة الصبح ، وسورة الاعلى ، والشمس ونحوهما في الظهر والعشاء ، وسورة النصر والتكاثر في العصر والمغرب ، وسورة الجمعة

في الركعة الأولى ، وسورة الاعلى في الثانية من العشائين ليلة الجمعة ، وسورة الجمعة في الأولى ، والتوحيد في الثانية من صباحها ، وسورة الجمعة في الأولى ، والمنافقين في الثانية من ظهريها ، وسورة هل أتى في الأولى وهل أتاك في الثانية ، في صبح الخميس والأثنين ، ويستحب في كل صلاة قراءة القدر في الأولى ، والتوحيد في الثانية ، وإذا عدل عن غيرها إليهما لما فيها من فضل أعطي أجر السورة التي عدل عنها مضافا الى أجرهما .
(مسألة ٧٤٦) : يكره ترك سورة التوحيد في جميع الفرائض الخمس وقراءتها بنفس واحد ، وقراءة سورة واحدة في الركعتين الأوليتين إلا التوحيد .

(مسألة ٧٤٧) : يجوز تكرار الآية والبكاء ، وتجوز قراءة المعوذتين في الصلاة وهما من القرآن ، يجوز انشاء الخطاب بمثل : اياك نعبد واياك نستعين ، مع قصد القرآنية ، وكذا انشاء الحمد بقوله : الحمد لله رب العالمين ، وانشاء المدح بمثل الرحمن الرحيم .

٦ - الركوع

وهو واجب في كل ركعة مرة فريضة كانت او نافلة عدا صلاة الآيات كما سيأتي .

(مسألة ٧٤٨) : الركوع ركن تبطل الصلاة بزيادته ونقصته عمدا وسهوا عدا صلاة الجماعة . فلا تبطل بزيادته للمتابعة كما سيأتي ، وعدا النافلة فلا تبطل بزيادته فيها سهوا .

(مسألة ٧٤٩) : يجب في الركوع امور : -

الاول : الانحناء بقصد الخضوع قدر ما تصل أطراف الأصابع الى

الركبتين ، وغير مستوى الحلقة لطول اليدين او قصرهما يرجع الى المتعارف ولا بأس باختلاف أفراد مستوى الحلقة فان لكل حكم نفسه .

الثاني : الذكر ، ويجزيء منه « سبحان ربي العظيم وبحمده » ، أو « سبحان الله » ثلاثاً ، ويجوز الجمع بين التسبيحة الكبرى والثلاث الصغريات ، وكذا بينها وبين غيرها من الاذكار .

(مسألة ٧٥٠) : يشترط في الذكر العربية والموالة والترتيب واداء الحروف من مخارجها ، وعدم المخالفة في الحركات الاعرابية والبنائية .
الثالث : الطمأنينة فيه بقدر الذكر الواجب ، بل الاحوط وجوباً ذلك في الذكر المندوب اذا جاء به بقصد الخصوصية . ولا يجوز الشروع في الذكر قبل الوصول الى حد الركوع .

الرابع : رفع الرأس منه حتى ينتصب قائماً .
الخامس : الطمأنينة حال القيام المذكور . واذا لم يتمكن لمرض او غيره سقطت ، وكذا الطمأنينة حال الذكر فانها تسقط لما ذكر . ولو ترك الطمأنينة في الركوع سهواً بان لم يبق في حده بل رفع رأسه بمجرد الوصول اليه ثم ذكر بعد رفع الرأس تصح صلاته وان كان الاحوط استحباباً الأتتمام والأعاده .

(مسألة ٧٥١) : اذا تحرك حال الذكر الواجب بسبب قهري وجب عليه السكوت حال الحركة واعادة الذكر ، واذا ذكر ، في حال الحركة فان كان عامداً بطلت صلاته ، وان كان ساهياً فالاحوط وجوباً اعادة الذكر مطمئناً ان امكن ومع عدم الامكان تصح صلاته .

(مسألة ٧٥٢) : اذا عجز عن الانحناء التام بنفسه اعتمد على ما يعينه عليه ، واذا عجز عنه أتى بالممكن منه ، واذا دار أمره بين الركوع جالساً والأيماء اليه قائماً فالاحوط وجوباً الجمع بينهما بتكرار الصلاة

وان تعسر ذلك قدم الأول ، وان لم يتمكن من الركوع أصلاً ولو جالساً
أوماً برأسه قائماً إن امكن ، والا فبالعينين تغميضاً له وفتحاً للرفع منه .
(مسألة ٧٥٣) : اذا كان كالراكع خلقة أو لعارض فان امكنه
الانتصاب التام للقراءة وللوهوي للركوع وجب ولو بالاستعانة بعضاً ونحوها
وان لم يمكن حتى اليسير اللازم للركوع وجب الانتصاب في الجملة ، وان
لم يمكن فالاحوط وجوباً ان يرفع جسده قليلاً ثم ينحني ، او ينحني زائداً
على المقدار الحاصل له بشرط ان لا يخرج به عن حد الركوع . والاحوط
استحباً الأول . وان لم يمكن شيء من ذلك فالاحوط وجوباً الإيماء برأسه
او بعينه على النحو السابق .

(مسألة ٧٥٤) : حد ركوع الجالس ان ينحني قدر انحناء الراكع
قائماً ، والافضل الزيادة في الانحناء الى ان يستوي ظهره ، واذا لم يتمكن
منه تاماً اتى بالممكن ، وان لم يمكن اصلاً انتقل الى الأيماء كما تقدم .

(مسألة ٧٥٥) : اذا نسي الركوع فهوى الى السجود وذكر قبل
وضع جبهته على الأرض رجع الى القيام ثم الركوع ، وان ذكر بعد ذلك
قبل الدخول في الثانية فالاحوط وجوباً له الرجوع الى القيام والركوع
والإتمام ثم الاعادة ، وان ذكر بعد الدخول في الثانية بطلت صلاته واستأنف .
(مسألة ٧٥٦) : يجب أن يكون الانحناء بقصد الركوع ، فاذا
انحنى ليتناول شيئاً من الأرض او نحوه ثم نوى الركوع لا يجزئ ، بل
لابد من القيام ثم الركوع عنه .

(مسألة ٧٥٧) : يجوز للمريض وفي ضيق الوقت وجميع موارد
الضرورة . الاقتصار في ذكر الركوع على : « سبحان الله » مرة .

مستحبات الركوع

(مسألة ٧٥٨) : يستحب التكبير للركوع قبله ، ورفع اليدين حالة التكبير ، ووضع الكفين على الركبتين اليمنى على اليمنى ، واليسرى على اليسرى ، ممكناً كفيه من عينيها ، ورد الركبتين الى الخلف ، وتسوية الظهر ، ومد العنق موازياً للظهر ، وان يكون نظره بين قدميه ، وان ينجح بمرفقيه ، وأن يضع اليمنى على الركبة قبل اليسرى ، وان تضع المرأة كفيها على فخذيهما ، وتكرار التسبيح ثلاثاً ، او خمساً ، او سبعاً ، او اكثر ، وان يكون الذكر وتراً ، وأن يقول قبل التسبيح : « اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتْهُ وَلَكَ أَسْأَلُكَ تَوَكَّلْتُ وَأَنْتَ رَبِّي خَشَعْتُ لَكَ قَلْبِي وَسَمِعْتُ وَبَصَرِي ، وَشَعْرِي وَبَشَرِي ، وَلَحْمِي وَدَنِي وَمُخِي وَعَصْبِي وَعِظَامِي ، وَمَا أَقْلَتْهُ قَدَمَايَ ، غَيْرُ مُسْتَنْكِفٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٍ وَلَا مُسْتَحَسِرٍ » ، وان يقول للانتصاب بعد الركوع : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ » ، وان يضم اليه : الحمد لله رب العالمين وان يضم اليه « أَهْلَ الْجَبَرُوتِ وَالْكَرِيَاءِ وَالْعِظَمَةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » ، وأن يرفع يديه للانتصاب المذكور . وان يصلي على النبي (ص) في الركوع . وبكره فيه أن يطأ رأسه او يرفعه الى فوق ، وان يضم يديه الى جنبه ، وأن يضع احدى الكفين على الاخرى ويدخلها بين ركبتيه ، وان يقرأ القرآن فيه ، وأن يجعل يديه تحت ثيابه ملاصقاً لجسده.

٧ - السجود

والواجب منه في كل ركعة سجدتان ، وهما معاً ركن تبطل الصلاة بنقصانهما معاً وزيادتهما كذلك عمدا وسهوا ، ولا تبطل بزيادة واحدة ولا بنقصها سهواً .

(مسألة ٧٥٩) : يجب فيه امور ، (الاول) السجود على سبعة اعضاء وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه ، وعليه تدور الركنية زيادة ونقصاً ، ووضع الكفين ، والركبتين ، وابهامي الرجلين ويجب في الكفين الباطن ، وفي الضرورة ينتقل الى الظاهر ثم الى الاقرب فالاقرب . ولا يجزى السجود على رؤوس الاصابع ، وكذا اذا ضم اصابعه الى راحته وسجد على ظهرها ولا يجب الاستيعاب بل يكفي المسمى في الجبهة ، ولا يعتبر أن يكون مقدار المسمى مجتمعاً ، بل يكفي وان كان متفرقاً ، فيجوز السجود على السبعة غير المطبوخة اذا كان مجموع ما وقعت عليه بمقدار مسمى السجود مع كون اجزائها غير متباعدة . ويجزى المسمى أيضاً في الكفين وفي الركبتين . والاحوط وجوباً في الابهامين وضع طرفهما .

(مسألة ٧٦٠) : يعتبر في الجبهة المماساة لما يصح السجود عليه دون باقي الاعضاء الستة .

(الثاني) الذكر على نحو ماتقدم في الركوع مسألة ٧٥٠ وهنا يبدل العظيم بالاعلى .

(الثالث) : الطمأنينة فيه كما في ذكر الركوع .

(الرابع) : كون المساجد في محلها حال الذكر ، واذا أراد رفع شيء منها سكت الى أن يضعه ثم يرجع الى الذكر .

(الخامس) : رفع الرأس من السجدة .

(السادس) : الجلوس بعده مطمئناً ثم الانحناء للسجدة الثانية .

(السابع) : تساوي موضع جبهته وموقفه ، الا ان يكون الاختلاف بمقدار لبنة ، وقدر بأربع أصابع مضمومة ، ولا فرق بين الانحدار والتسليم بل الاحوط وجوباً اعتبار ذلك في الارض المنحدرة كسفع الجبل ولا يعتبر ذلك في باقي المساجد .

(الثامن) : طهارة محل وضع الجبهة كما تقدم في مسألة ٤٩١ .

(التاسع) وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه كما تقدم في مسألة ٦٤٧ .

(العاشر) وجوب العربية والترتيب والموالة في الذكر كما تقدم في مسألة ٧٥٠ .

(مسألة ٧٦١) : اذا وضع جبهته على الموضع المرتفع او المنخفض

فان لم يصدق معه السجود جاز له رفعها ثم السجود على المستوي ، وان صدق معه السجود او كان المسجد مما لا يصح السجود عليه لما منع جرها الى ما يجوز السجود عليه ، وان لم يمكن فالاحوط وجوباً تدارك السجدة والاتمام ثم الاعداء ، واذا وضعها على ما يصح السجود عليه جاز جرها الى الأفضل او الأسهل .

(مسألة ٧٦٢) : اذا ارتفعت جبهته عن المسجد قهراً قبل الذكر

او بعده ، فان أمكن حفظها عن الوقوع ثانياً احتسبت له وسجد أخرى بعد الجلوس معتدلاً ، وان وقعت على المسجد ثانياً قهراً لم تحسب الثانية فيرفع رأسه ويسجد الثانية . والاحوط وجوباً في صورة الارتفاع قبل الذكر الاعداء بعد اتمام الصلاة .

(مسألة ٧٦٣) : اذا عجز عن السجود التام انحنى بالمقدار الممكن

ورفع المسجد الى جبهته ووضعها عليه ووضع سائر المساجد في محلها ، وان لم يمكن الانحناء أصلاً أرمأ جالسا برأسه ، فان لم يمكن فبالعينين ، وان لم

يمكن نوى بقلبه ، والاحوط استحباباً له رفع المسجد الى الجبهة ، وكذا وضع المساجد في محلها ، وان لم يمكن الجلوس صلى مضطجعا أو مستلقياً كما تقدم في القيام .

(مسألة ٧٦٤) : اذا كان يجبهته قرحة او نحوها مما يمنعه من وضعها على المسجد فان لم يستغرقها سجد على الموضع السليم ، واو بأن يحفر حفيرة ليقع السليم على الأرض ، وان استغرقها سجد على أحد الجبينين مقدماً الايمن على الاحوط وجوباً ، فان تعذر السجود على احدهما سجد على ذقنه ، فان تعذر اقتصر على الانحناء الممكن مع وضع شيء من وجهه على ما يصح السجود عليه ، والاحوط وجوباً تقديم الحاجب ، ثم الانف ثم غيره من أجزاء الوجه .

(مسألة ٧٦٥) : لا بأس بالسجود على غير الارض ونحوها مثل الفراش في حال التقية ، ولا يجب التخلص منها بالذهاب الى مكان آخر . نعم لو كان في ذلك المكان وسيلة لترك التقية بأن يصلى على البارية او نحوها مما يصح السجود عليه وجب اختيارها .

(مسألة ٧٦٦) : اذا نسي السجدين فان تذكر قبل الدخول في الركوع وجب العود اليها ، وان تذكر بعد الدخول فيه بطلت الصلاة ، وان كان المنسي واحدة رجع وأتى بها ان تذكر قبل الركوع ، وان تذكر بعده مضى وقضاها بعد السلام . وسيأتي في مبحث الخلل التعرض لذلك .

(مسألة ٧٦٧) : الاحوط وجوباً الأتيان بجلسة الأسترache وهي الجلوس بعد السجدة الثانية في الركعة الأولى والثالثة مما لا تشهد فيها .

مستحبات السجود

(مسألة ٧٦٨) : يستحب في السجود التكبير حال الانتصاب بعد الركوع ، ورفع اليدين حاله ، والسبق باليدين الى الارض ، واستيعاب الجبهة في السجود عليها ، والارغام بالانف ، وبسط اليدين مضمومتين الاصابع حتى الابهام حذاء الأذنين متوحها بهما الى القبلة ، وشغل النظر الى طرف الانف حال السجود ، والدعاء قبل الشروع في الذكر فيقول : « اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسَلْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَأَنْتَ رَبِّي سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » ، وتكرار الذكر ، والختم على الوتر ، واختيار التسبيح ، والكبرى منه وتلايها والافضل تخميسها والافضل تسبيحها ، وان يسجد على الارض بل التراب ومساواة موضع الجبهة للموقف ، بل مساواة جميع المساجد لها . والدعاء في السجود بما يريد من حوائج الدنيا والآخرة خصوصاً الرزق فيقول : « يَا خَيْرَ الْمُسْأَلِينَ وَيَا خَيْرَ الْمُعْطِينَ ارْزُقْنِي وَارْزُقْ عِبَالِي مِنْ فَضْلِكَ فَإِنَّكَ دُو الْقَضَى الْعَظِيمُ » ، والتورك في الجلوس بين السجدين وبعدهما ، بأن يجلس على فخذه اليسرى جاعلاً ظهر قدمه اليمنى على بطن اليسرى ، وان يقول في الجلوس بين السجدين : « استغفر الله ربّي وأتوب إليه » ، وان يكبر بعد الرفع من السجدة الاولى بعد الجلوس مطمئناً ، ويكبر للسجدة الثانية وهو جالس ، ويكبر بعد الرفع من الثانية كذلك ويرفع اليدين حال التكبيرات ، ووضع اليدين على الفخذين حال الجلوس ، اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى . والتجاني حال السجود

عن الارض . والتجنح بمعنى ان يباعد بين عضديه عن جنبيه ويديه عن بدنه وان يصلي على النبي وآله في السجدين . وان يقوم رافعاً ركبتيه قبل يديه وان يقول بين السجدين : « اللهم اغفر لي وآرحمني واجبرني وأدفع عني إني لما أنزلت إلي من خير فقير تبارك الله رب العالمين » وان يقول عند النهوض ، « بحولك الله وقوته أقوم وأقعد وأركع واسجد » ، او « بحولك وقوتك أقوم واقعد » ، او « اللهم بحولك وقوتك أقوم واقعد » ، ويضم اليه « واركع واسجد » ، وان يبسط يديه على الارض معتمداً عليها للنهوض ، وان يطيل السجود ويكثر فيه من الذكر والتسبيح ، ويباشر الارض بكفيه ، وزيادة تمكين الجبهة .

(مسألة ٧٦٩) : يستحب للمرأة وضع اليدين بعد الركبتين عند الهوي للسجود ، وعدم تجافيهما بل تفرش ذراعيها ، وتلصق بطنها بالارض وتضم اعضائها ولا ترفع عجزيتها حال النهوض للقيام بل تنهض معتدلة . (مسألة ٧٧٠) : يكره الالقواء في الجلوس بين السجدين بل بعدهما ايضاً وهو ان يعتمد بصدر قدميه على الارض ويجلس على عقبيه . ويكره ايضاً نفخ موضع السجود اذا لم يتولد منه حرفان وإلا لم يجز ، وان لا يرفع يديه عن الارض بين السجدين ، وان يقرأ القرآن في السجود .

سجدة التلاوة

(مسألة ٧٧١) : يجب السجود عند قراءة آياته الاربعة في السور الاربعة . وهي آلم تنزيل عند قوله تعالى : (ولا يستكبرون) ، وحَم فصلت عند قوله : (تعبدون) . والنجم ، والعلق في آخرهما . وكذا يجب على المستمع بل السامع على الاحوط وجوباً اذا لم يكن في حال الصلاة

فان كان في حال الصلاة أوماً اذا كان منتصباً ، فلا شيء عليه . ويستحب في أحد عشر موضعاً في الاعراف عند قوله تعالى : (وله يسجدون) وفي الرعد عند قوله : (وظلالهم بالغدو والآصال) . وفي النحل عند قوله : (ويفعلون مايؤمرون) . وفي بني اسرائيل عند قوله : (ويزيلهم خشوعاً) . وفي مريم عند قوله : (وخروا سجداً وبكياً) ، وفي سورة الحج في موضعين عند قوله : (ان الله يفعل مايشاء) ، وعند قوله : (لعلكم تفلحون) ، وفي الفرقان عند قوله : (وزادهم نفورا) ، وفي النحل عند قوله : (رب العرش العظيم) ، وفي ص عند قوله : (خر راکعاً وأناًب) ، وفي الانشقاق عند قوله (لايسجدون) . بل الاولى السجود عند كل آية فيها أمر بالسجود .

(مسألة ٧٧٢) : ليس في هذا السجود تكبيرة افتتاح ، ولا تشهد ، ولا تسليم . نعم يستحب التكبير للرفع منه ، بل الاحوط استحباباً بعدم تركه ، ولا يشترط فيه الطهارة من الحدث ولا الخبث ، ولا الاستقبال ، ولا طهارة محل السجود ، ولا الستر ، ولا صفات السائر ، بل يصح حتى في المغصوب اذا لم يكن السجود تصرفاً فيه ، والاحوط وجوباً فيه السجود على الاعضاء السبعة ووضع الجبهة على الارض او ما في حكمها ، وعدم اختلاف المسجد عن الموقف في العلو والانخفاض ، ولا بد فيه من النية ، واباحة المكان . ويستحب فيه الذكر الواجب في سجود الصلاة .

(مسألة ٧٧٣) : يتكرر السجود بتكرر السبب ، واذا شك بين الاقل والاكثر جاز الاقتصار على الاقل ، وبكفي في التعدد رفع الجبهة ثم وضعها من دون رفع بقية المساجد او الجلوس .

سجدة الشكر

(مسألة ٧٧٤) : يستحب السجود شكراً لله تعالى عند تجدد كل نعمة ، ودفع كل نقمة ، وعند تذكر ذلك ، والتوفيق لأداء كل فريضة ونافلة ، بل كل فعل خير ، ومنه إصلاح ذات البين . ويكفي سجدة واحدة ، والأفضل سجدتان ، فيفصل بينهما بتعفير الخدين ، أو الجبينين أو الجميع ، مقدماً اليمين على اليسر ثم وضع الجبهة ثانياً ، ويستحب فيه اقتراش الذراعين ، والصاق الصدر والبطن بالأرض ، وإن مسح موضع سجوده بيده ، ثم يمرها على وجهه ومقاديم بدنه ، وإن يقول فيه : شَكَراً لله شَكَراً لله ، أو مائة مرة شكراً شكراً ، أو مائة مرة عفواً عفواً أو مائة مرة الحمد لله شكراً ، وكلما قاله عشر مرات قال : شكراً للمجيب ، ثم يقول : « يا ذا المنِّ الَّذِي لَا يَنْقُطُ عِيشُ أَبَداً ، وَلَا يَحْصِيهِ غَيْرُهُ عَدَداً ، وبِإِذَا المعروف الَّذِي لَا يَنْفَدُ أَبَداً ، يَا كَرِيمٌ يَا كَرِيمٌ يَا كَرِيمٌ » ، ثم يدعو ويتضرع ويذكر حاجته . وقد ورد في بعض الروايات غير ذلك ، والأحوط استحباباً فيه السجود على ما يصح السجود عليه ، والسجود على المساجد السبعة .

(مسألة ٧٧٥) : يستحب السجود بقصد التذلل لله تعالى ، بل هو من أعظم العبادات ، وقد ورد أنه أقرب ما يكون العبد إلى الله تعالى وهو ساجد ويستحب اطالته .

(مسألة ٧٧٦) : يحرم السجود لغير الله تعالى ، من دون فرقيبين المعصومين عليهم السلام وغيرهم . وما يفعله الشيعة في مشاهد الائمة (ع) لا بد أن يكون لله تعالى شكراً على توفيقهم لزيارتهم (ع) ، والحضور في مشاهدهم . جمعنا الله تعالى وإياهم في الدنيا والآخرة أنه أرحم الراحمين .

٨ - التشهد

التشهد واجب في الثانية مرة بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة من الركعة الثانية . وفي الثلاثية والرابعة مرتين ، الأولى كما ذكر ، والثانية بعد رفع الرأس من السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة .

(مسألة ٧٧٧) : التشهد واجب غير ركن ، فاذا تركه عمداً بطلت الصلاة ، واذا تركه سهواً أتى به ما لم يركع ، وإلا قضاه بعد الصلاة .
(مسألة ٧٧٨) : كفيته ان يقول : « أَشْهَدُ ان لا إله إلا الله وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ وَأُشْهَدُ ان مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ » .

(مسألة ٧٧٩) يجب فيه الجلوس والطمأنينة ، وان يكون على النهج العربي مع الموازنة بين فقرانه وكلماته . والعاجز عن التعلم اذا لم يجسد من يلقنه يجزيه الترجمة ، واذا عجز عنها أتى بسائر الاذكار بقدره على الاحوط وجوبا .

(مسألة ٧٨٠) : يكره الالقاء فيه بل يستحب فيه الجلوس متوركا كما تقدم فيما بين السجدين . وان يقول قبل الشروع في الذكر : « الحمد لله ، او يقول : « بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَخَيْرُ الْأَسْمَاءِ لِلَّهِ ، أو الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى كُلُّهَا لِلَّهِ » . وان يجعل يديه على فخذه منضمة الاصابع وان يكون نظره الى حجره ، وان يقول بعد الصلاة على النبي (ص) : « وَتَقَبَّلْ شَفَاعَتَهُ وَأَرْفَعْ دَرَجَتَهُ » في التشهد الاول ، وان يقول : « سُبْحَانَ اللَّهِ » سبعا بعد النشهد الأول ثم يقوم وان يقول حال النهوض عنه : « بحول الله وقوته أقوم وأقعد » وان تضم المرأة فخذيها الى نفسها

وترفع ركبتيها عن الأرض .

٩ - التسليم

التسليم واجب في كل صلاة وآخر اجزائها وبه يخرج عنها ونحل له منافياتها .

(مسألة ٧٨١) : للتسليم صيغتان الأولى : « السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين » والثانية : « السلام عليكم » باضافة ورحمة الله وبركاته فبأيها أتى فقد خرج عن الصلاة واذا بدأ بالأولى استجبت له الثانية بخلاف العكس . واما قول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فليس من صيغ السلام ولا يخرج به عن الصلاة ، بل هو مستحب .

(مسألة ٧٨٢) : يجب الاتيان بالتسليم على النهج العربي ، كما يجب فيه الجلوس والطمأنينة حاله . والعاجز عنه كالعاجز عن التشهد في الحكم المتقدم . (مسألة ٧٨٣) : اذا أحدث قبل التسليم بطلت الصلاة . وكذا اذا فعل غيره من المنافيات . واذا نسي التسليم حتى وقع منه المنافي فالأحوط وجوباً إعادة الصلاة بعد الاتيان بسجدي السهو واذا نسي السجدين حتى سلم أعاد الصلاة ان صدر منه ما ينافي الصلاة عمداً وسهواً والا فبأيني بالسجدين والتشهد والتسليم وسجدي السهو .

(مسألة ٧٨٤) : يستحب فيه التورك في الجلوس حاله ووضع اليدين على الفخذين ويكره الالقاء كما سبق في التشهد .

١٠ - الترتيب

يجب الترتيب بين أفعال الصلاة على نحو ما عرفت .
 (مسألة ٧٨٥) : اذا عكس الترتيب فقدم مؤخراً فان كان عمداً بطلت الصلاة ، وان كان سهواً فان قدم ركناً على ركن بطلت ، وان قدم ركناً على غيره - كما اذا ركع قبل القراءة - مضى وفات محل ما ترك ولو قدم غير الركن عليه تدارك على وجه يحصل الترتيب ، وكذا لو قدم غير الاركان بعضها على بعض .

١١ - الموالاة

وهي واجبة في أفعال الصلاة ، بمعنى عدم الفصل بينها على وجه يوجب نحو صورة الصلاة في نظر أهل الشرع
 (مسألة ٧٨٦) : نحو صورة الصلاة عند أهل الشرع توجب بطلانها سواء كان ذلك عمداً او سهواً . ولا يضر فيها تطويل الركوع والسجود ، وقراءة السور الطوال ، والاحوط وجوباً اعتبار الموالاة بمعنى توالي الأجزاء وتتابعها ايضاً ، من دون فرق بين العمد والسهو ، وان كان لا تبطل الصلاة مع فقدتها سهواً .

القنوت

وهو مستحب في جميع الصلوات ، فريضة كانت او نافلة والأولى

ان يأتي به في الشفع برجاء المطلوبة .

(مسألة ٧٨٧) : يتأكد استحبابه في الفرائض الجهرية ، خصوصاً

في الصبح والجمعة والمغرب ، وفي الوتر من النوافل ، والمنحجب مرة بعد القراءة قبل الركوع في الركعة الثانية ، إلا في الجمعة ففيه قنوتان قبل الركوع في الأولى وبعده في الثانية ، وإلا في العيدين ففيها خمسة قنوتات في الأولى وأربعة في الثانية ، وإلا في الآيات ففيها قنوتان قبل الركوع الخامس من الأولى وقبله في الثانية ، بل خمسة قنوتات قبل كل ركوع زوج ، كما سيأتي ان شاء الله تعالى .

(مسألة ٧٨٨) : يستحب في صلاة الوتر القنوت قبل الركوع

ايضاً كسائر الصلاة ويستحب بعده ان يدعو بما دعا به ابو الحسن موسى (ع) وهو : « هذا مقام من حسناته نعمة منك ، وشكره ضعیف ، وذنبه عظیم ، وكليس لذلك إلا رفقك ورحمتك ، فانك قلت في كتابك المتزك على نبيك المرسل صلى الله عليه وآله (كانوا قلباً من الليل ما يهجعون ، وبالأسحار هم يستغفرون) طال والله هنجوع ، وقتل قيامي ، وهذا السحر وأنا أستغفرك لذنوبي استغفار من لا يملك لنفسه ضراً ، ولا نفعاً ، ولا موتاً ، ولا نشوراً » كما يستحب ان يدعو في القنوت قبل الركوع في الوتر بدعاء الفرج وهو : « لا إله إلا الله الحليم الكريم ، لا إله إلا الله العلي العظيم ، سبحان الله رب السموات السبع ورب الأرضين ، وما فيهن وما بينهن ، ورب العرش العظيم ، والحمد لله رب العالمين » ، وان يستغفر لاربعة مؤمنات أموات وأحياء ، وان يقول سبعين مرة : « أستغفر الله ربي وآتوبُ إليه » ، ثم يقول : « أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم ، ذو الجلال والإكرام »

لجميع ظلمي ، وجرمي ، وإسرافي على نفسي وأنوب إليه ، ،
 سبع مرات ، وسبع مرات : « هذا مقامُ العائذ بك من النار » ثم
 يقول : « رب أسأتُ ، وظلمتُ نفسي ، وبئس ما صنعتُ ، وهدي
 يدي جزاءً بما كسبتُ ، وهدي رقبتي خاضعةً لما آتيت ، وهاتُنا
 ذاببن يديك ، فخذ لنفسك من نفسي الرضا ، حتى ترضي ،
 لك العتبي لا أعود » ثم يقول : « العفو » ثلاثمائة مرة ويقول :
 « رب اغفر لي ، وأرحمني ، وتب علي ، إنك انت التواب الرحيم »
 وليس ذلك كله شرطاً لصحة الرنر ويصح الاجتزاء ببعض ما ذكر ويجوز
 تركها والآتيان بدعاء آخر وان كان الأفضل الآتيان بما ذكر .

(مسألة ٧٨٩) : لا يشترط في القنوت قول مخصوص ، بل يكفي
 ما يتيسر من ذكر ، او دعاء ، او حمد ، او ثناء ويجزي سبحانه الله خمساً ،
 او ثلاثاً ، او مرة ، والاولى قراءة المأثور عن المعصومين عليهم السلام .
 (مسألة ٧٩٠) : يستحب التكبير قبل القنوت ، ورفع اليدين حال
 التكبير ، ووضعهما ثم رفعهما حيال الوجه . وبسطهما جاعلاً باطنهما نحو السماء
 وظاهرهما نحو الارض ، وان يكونا منضمتين مضمومتي الاصابع إلا الابهامين
 وان يكون نظره الى كفيه .

(مسألة ٧٩١) : يستحب الجهر بالقنوت للامام والمنفرد والمأموم ،
 ولكن يكره ان يسمع الامام صوته .

(مسألة ٧٩٢) : اذا نسي القنوت واتى به بعد رفع الرأس من
 الركوع ثم هوى الى السجود فان لم يذكره في هذا الحال وذكره بعد ذلك
 فلا يأتي به حتى يفرغ من الصلاة فيأتي به بعد الصلاة جالساً مستقبل القبلة
 ولو لم يذكره الا بعد انصرافه ، فعله متى ذكره ولو طال الزمان واذا
 تركه عمداً في محله او بعد ما ذكره بعد الركوع فلا قضاء له .

(مسألة ٧٩٣) : الظاهر انه لا تؤدي وظيفة القنوت بالدعاء الملحون او بغير العربي ، وان كان لا يقدر في صحة الصلاة .

التعقيب

(مسألة ٧٩٤) : يستحب التعقيب وهو الاشتغال بعد الفراغ من الصلاة بالذكر والدعاء ومنه ان يكبر ثلاثا بعد التسليم ، رافعا يديه على نحو ما سبق ، وأفضل التعقيبات تسبيح الزهراء (ع) وهو التكبير اربعاً وثلاثين ، ثم الحمد ثلاثا وثلاثين ، ثم التسبيح ثلاثا وثلاثين ، ومنه قراءة الحمد ، وآية الكرسي ، وآية شهد الله ، وآية الملك ، ومنه غير ذلك مما هو كثير مذكور في الكتب المعدة له .

منافيات الصلاة

(مسألة ٧٩٥) : منافيات الصلاة اثني عشر :

الاول : الحدث ، سواء كان اصغر ام اكبر ، فانه مبطل أينما وقع ولو في آخر جزء من السلام الواجب عمداً وسهواً ، ويستثنى المسلوس والمبطون ونحوهما ، والمستحاضة كما تقدم .

الثاني : تعمد الالتفات بكل البدن الى الخلف او الى اليمين او الشمال بل وما بينهما بما يخرج به عن الاستقبال فان تعمد ذلك كله مبطل للصلاة بل الالتفات بكل البدن بما يخرج عن اليمين واليسار مبطل ايضاً حتى مع السهو والقهر ولو حصل ذلك من ازدحام ونحوه ، بل الاحتياط الواجب في ترك الالتفات الفاحش مطلقاً نعم الالتفات بالوجه يميناً وشمالاً

مع بقاء البدن مستقيلاً لا يكون مبطلاً وإن كره ذلك أيضاً والاحوط استحباباً اجتنابه .

الثالث : ما كان ماحياً لصورة الصلاة في نظر أهل الشرع ، كالرقص والتصفيق ، والاشغال بمثل الخياطة والنساجة بالمقدار المعتد به ، ونحو ذلك ومع صدق محو صورة الصلاة لافرق فيه بينها إذا وقع ذلك عن عمد أو سهو .

(مسألة ٧٩٦) : لأبأس بمثل حركة اليد ، والاشارة بها ، والانحناء لتناول شيء من الأرض ، والمشى الى إحدى الجهات ، وقتل الحية والعقرب ، وحمل الطفل وارضاعه ، ونحو ذلك مما لا يعد منافياً للصلاة عندهم .

(مسألة ٧٩٧) : الأحوط وجوباً عدم ادخال الصلاة في الصلاة في الفريضتين فتبطل كلتا الصلاتين مع التعمد بل ومع السهو أيضاً إن صدق محو صورة المدخولة وأما في الناقلتين فتصح الداخلتان وإن بطلت المدخولة مع محو الصورة .

(مسألة ٧٩٨) : إذا أتى بفعل كثير ، أو سكوت طويل ، وشك في فوات الموالاة ومحو الصورة بنى على البقاء وأتم صلاته .

(الرابع) : الكلام عمداً ، ولو كان مؤلفاً من حرفين بل الاحوط وجوباً ترك الحرف الواحد المفهم مثل (ق) فعل امر الوقاية . نعم الظاهر عدم قدح الحرف غير المفهم مثل حررف المباني التي تتألف منها الكلمة أو حروف المعاني ، مثل همزة الاستفهام ، ولام الملك .

(مسألة ٧٩٩) : لا تبطل الصلاة بالتنحنح والنفخ ، والابتن ، والتأوه ، ونحوها وإذا قال آه أو آه من ذنوبي ، فإن كان شكاً اليه تعالى لم تبطل ، وإلا بطلت .

(مسألة ٨٠٠) : لافرق في الكلام المبطل عمداً بين أن يكون مع

مخاطب اولا وبين ان يكون مضطرا فيه او مختاراً . نعم لا بأس بالتكلم سهوا ولو لاعتقاد الفراغ من الصلاة .

(مسألة ٨٠١) : لا بأس بالذكر والدعاء وقراءة القرآن في جميع احوال الصلاة ، ولا يجوز الدعاء بالحرم بل الاحوط وجوباً اتمام الصلاة واعادتها .

(مسألة ٨٠٢) : اذا لم يكن الدعاء مناجاة له سبحانه بل كان المخاطب غيره كما اذا قال لشخص : غفر الله لك ، فالاحوط وجوباً عدم جوازه .

(مسألة ٨٠٣) : الاحوط وجوباً ترك تسميت العاطس في الصلاة (مسألة ٨٠٤) : لا يجوز للمصلي ابتداء السلام ولاغيره من انواع التحية ، نعم يجوز رد السلام بل يجب ، واذا لم يرد ونسى في صلاته صحت وان أتم .

(مسألة ٨٠٥) : يجب ان يكون رد السلام في اثناء الصلاة بمثل ١٠ سلم فلو قال المسلم : « سلام عليكم » يجب ان يكون جواب المصلي « سلام عليكم » ، بل الأحوط وجوباً المائلة في التعريف ، والتنكير ، والافراد ، والجمع ، نعم في غير حال الصلاة يستحب الرد بالاحسن فيقول في سلام عليكم ، عليكم السلام ، او بضميمة ورحمة الله وبركاته .

(مسألة ٨٠٦) : اذا سلم بالملحون وجب الجواب والأحوط وجوباً كونه صحيحاً .

(مسألة ٨٠٧) : اذا كان المسلم صبيّاً مميّزاً او امرأة يجب الرد .

(مسألة ٨٠٨) : يجب لإسماع رد السلام في حال الصلاة وغيرها إلا

ان يكون المسلم اصم ، او كان بعيّداً ولو بسبب المشي سريعاً ، فيكفي الجواب على المتعارف .

(مسألة ٨٠٩) : اذا كانت التحية بغير السلام مثل : « صبحك الله بالخير » لم يجب الرد وان كان احوط استحباباً ما لم ينطبق عليه ايذاء المؤمن واهانته والا فيجب ، واذا اراد الرد في الصلاة فلاحوط وجوب الرد بقصد الدعاء على نحو يكون المخاطب به الله تعالى مثل : « اللهم صبحه بالخير » .

(مسألة ٨١٠) : يكره السلام على المصلي .

(مسألة ٨١١) : اذا سلم واحد على جماعة كفى رد واحد منهم ، واذا سلم واحد على جماعة منهم المصلي فرد واحد منهم لم يجز له رده ، وان كان الراد صبياً مميزاً ، واذا شك المصلي في أن المسلم قصده مع الجماعة لم يجز له الرد .

(مسألة ٨١٢) : اذا سلم مرات عديدة كفى في الجواب مرة ، واذا سلم بعد الجواب احتاج ايضاً الى الجواب ، من دون فرق بين المصلي وغيره .

(مسألة ٨١٣) : اذا سلم على شخص مردد بين شخصين لم يجب على واحد منهما الرد ، وفي الصلاة لا يجوز الرد .

(مسألة ٨١٤) : اذا تقارن شخصان في السلام وجب على كل منهما الرد على الآخر .

(مسألة ٨١٥) : إذا سلم سخرية او مزاحاً لا يجب الرد .

(مسألة ٨١٦) : اذا قال المسلم عليكم السلام ، فلاحوط وجوباً في الصلاة الجواب بـ (عليكم السلام) بقصد القرآنية ولو بالتلفيق من آيتين .

(مسألة ٨١٧) : اذا قال : سلام ، بدون عليكم ، فلاحوط وجوباً في الصلاة الجواب بذلك ايضاً بقصد القربة .

(مسألة ٨١٨) : اذا شك المصلي في أن السلام كان بأي صيغة

يجب الاحتياط فيستأنف الصلاة ، اذا لم يمكن قصد القرآنية في المحتملات ولو بالتلفيق من آيتين والا تعين .

(مسألة ٨١٩) : يجب رد السلام فوراً ، فاذا أخر عصياناً او نسياناً حتى خرج عن صدق الجواب لم يجب الرد ، وفي الصلاة لا يجوز واذا شك في الخروج عن الصدق وجب وان كان في الصلاة ، ولكن الاحوط وجوباً فيها قصد القرآنية .

(مسألة ٨٢٠) : لو اضطر المصلي الى الكلام في الصلاة لدفع الضرر عن النفس او غيره تكلم وبطلت صلاته .

(مسألة ٨٢١) : اذا ذكر الله تعالى في الصلاة ، أو دعا أو قرأ القرآن على غير وجه العبادة بل بقصد التنبيه على أمر من دون قصد القرية لم تبطل الصلاة ، نعم لو لم يقصد الذكر ولا الدعاء ولا القرآن، وانما جرى على لسانه مجرد التلفظ بطلت

الخامس : القهقهة ، وهي الضحك المشتمل على الصوت والترجيع بل مطلق الصوت على الاحوط وجوباً ، ولا بأس بالتبسم بالقهقهة سهوياً .
(مسألة ٨٢٢) : أو امتلاً جوفه ضحكاً واحراً لكن حبس نفسه عن اظهار الصوت ، فالاحوط وجوباً الانهال والاعادة .

السادس : تعمد البكاء المشتمل على الصوت ، بل غير المشتمل عليه على الاحوط وجوباً ، اذا كان لأمر الدنيا ، أو لذكر ميت ، فاذا كان خوفاً من الله تعالى ، أو شوقاً الى رضوانه ، أو تذليلاً له تعالى ، ولو لقضاء حاجة دنيوية ، فلا بأس به ولا فرق في البكاء المبطل بين كونه اختيارياً او اضطرارياً ولا بأس بالبكاء اذا كان سهوياً واما البكاء على سيد الشهداء (ع) فإن كان للاشتكاء والتظلم الى الله تعالى فيجوز وفي غيره فالاحوط وجوباً تأخيرها الى الفراغ من الصلاة .

(السابع) : الاكل والشرب ، وان كانا قليلين ، اذا كانا ماحيين للصورة ، والاحوط وجوباً تركهما وان لم يكونا كذلك ، ولا بأس بابتلاع السكر المذاب في الفم . وبقايا الطعام . ولو اكل أو شرب سهواً فان بلغ حد محو الصورة بطل ، وان لم يبلغ ذلك فلا بأس به .

(مسألة ٨٢٣) : يستثنى من ذلك ما اذا كان عطشاناً مشغولاً في دعاء الوتر ، وقد نوى أن يصوم ، وكان الفجر قريباً يخشى مفاجأته ، والماء امامه او قريباً منه قدر خطوتين ، او ثلاثاً ، فانه يجوز له التخطي والارتواء ثم الرجوع الى مكانه ويتم صلاته ، ولا فرق في الوتر بين المندورة وغيرها ويتعدى من الدعاء الى سائر الأحوال ، ولا يجوز التعدي من الوتر الى سائر النوافل ، فضلاً عن الفرائض ، ولا من الشرب الى الاكل .

(الثامن) : تعمد التكفير ، وهو وضع احدى اليدين على الأخرى كما يتعارف عند غيرنا ، فانه مبطل للصلاة ولا بأس به سهواً او تقيّة ، او كان لغرض غير التأديب ، من حك جسده ونحوه .

(التاسع) تعمد قول (آمين) بعد تمام الفاتحة ، اماماً كان او مأموماً ، او منفرداً ، أخفت بها او جهر ، فانه مبطل ، واذا كان سهواً فلا بأس به ، وكذا اذا كان تقيّة ، بل قد يجب . واذا تركه حينئذ فالأحوط وجوباً اعادة صلاته بعد الأتمام .

(مسألة ٨٢٤) : اذا شك بعد السلام في أنه احدث في اثناء الصلاة او فعل ما يوجب بطلانها بنى على العدم .

(مسألة ٨٢٥) : اذا علم انه نام اختياراً وشك في أنه اتم الصلاة ثم نام او نام في اثنائها ، بنى على صحة الصلاة ، واما اذا علم انه غلبه النوم قهراً ، وشك في انه كان في اثناء الصلاة أو بعدها ، فالأحوط وجوباً

الاعادة ، وكذا اذا رأى نفسه نائماً في السجود ، وشك في انه سجد الصلاة او سجود الشكر .

(مسألة ٨٢٦) : لا يجوز قطع الفريضة اختياراً ، ويجوز لضرورة دينية او دنيوية ، كحفظ المال ، واخذ الغريم من الفرار ، والدابة من الشراد ، ونحو ذلك من الأغراض الذي يهتم به دينياً كان أو دنيوياً ، وان يلزم من فواته ضرر ، فاذا صلى في المسجد وفي الاثناء علم ان فيه نجاسة جاز بل وجب القطع وازالة النجاسة كما تقدم . ويجوز قطع النافلة مطلقاً ، وان كانت مندورة ، لكن الاحوط استحباباً الترك ، بل الاحوط استحباباً ترك قطع النافلة في غير مورد جواز قطع الفريضة .

(مسألة ٨٢٧) : اذا وجب القطع فتركه واشتغل بالصلاة اثم وصحت صلاته .

(مسألة ٨٢٨) : الاولى عند ارادة القطع في موضع الرخصة الاتيان بالسلام المحلل .

المكروهات في الصلاة

(مسألة ٨٢٩) : يكره في الصلاة الالتفات بالوجه ولو قليلاً وبالعين ، والعبث باليد والحية والرأس والاصابع ، والقران بين السورتين ، ونفخ موضع السجود ، والبصاق ، وفرقة الاصابع ، والتمطي والتثاؤب ، ومدافعة البول والغائط ، والريح ، والتكاسل ، والتعاس ، والتثاقل ، والامتخاط ، ووصل احدى القدمين بالآخرى بلا فصل بينهما ، وتشبيك الاصابع ، ولبس الخف او الجورب الضيق ، وحديث النفس ، والنظر الى نقش الخاتم والمصحف والكتاب ، ووضع اليد على الورك متعمداً ،

وغير ذلك مما ذكر في المفصلات .

الصلاة على النبي

- (مسألة ٨٣٠) : تستحب الصلاة على النبي (ص) لمن ذكره او ذكر عنده ، ولو كان في الصلاة من دون فرق بين ذكره باسمه الشريف او لقبه او كنيته او بالضمير .
- (مسألة ٨٣١) : اذا ذكر اسمه الشريف مكررا استحب تكرارها وان كان في اثناء التشهد لم يكتف بالصلاة التي هي جزء منه .
- (مسألة ٨٣٢) : الاستحباب فوري ، ولا يعتبر فيها كيفية خاصة نعم لا بد من ضم آله (ع) اليه في الصلاة عليه ، صلى الله عليه وآله وسلم ، والحمد لله رب العالمين .

صلاة الآيات

- (مسألة ٨٣٣) : تجب هذه الصلاة على كل مكلف عدا الحائض والنفساء عند كسوف الشمس وخسوف القمر ، ولو بعضها وكذا ، عند الزلزلة ، وكل مخوف سماوي او ارضي ، كالريح السوداء والحمراء ، والصفراء ، والظلمة الشديدة ، والصاعقة ، والصيحة ، والهدية ، والندار التي تظهر في السماء ، والخسف . وغير ذلك من المخاوف التي يوجب خوف غالب الناس ولا عبرة بخوف النادر اذا لم يتخوف غالب الناس كما لا يوجب كل ذلك الصلاة مع عدم الخوف لغالب الناس وان اوجب خوف النادر .

ولا يعتبر الخوف في وجوب الصلاة للكسوف والخسوف . وكذا الزلزلة (مسألة ٨٣٤) : وقت صلاة الكسوف من حين الشروع في الانكساف الى تمام الانجلاء والاحوط استحباباً اتيانها قبل الشروع في الانجلاء ويدرك الفرض بادراك ركعة او دونها ، ولا سيما اذا كان الوقت لا يسع الركعة وفي غير الكسوفين ، نجب المبادرة الى الصلاة بمجرد حصولها ، وان عصى فبعده الى آخر العمر ، والأولى ان يقصد الأمر الفعلي .

(مسألة ٨٣٥) : اذا لم يعلم بالكسوف الى تمام الانجلاء ، ولم يكن القرص محترقاً كله لم يجب القضاء . وان كان عالماً به وأهل ولو نسياناً ، او كان القرص محترقاً كله وجب القضاء . وكذا اذا صلى صلاة فاسدة . (مسألة ٨٣٦) : غير الكسوفين من الآيات اذا تعدد تأخير الصلاة له عصي ، ووجب الأتيان بها مادام العمر ، وكذا اذا علم ونسي بل وكذا اذا لم يعلم حتى مضى الوقت او الزمان المتصل بالآية فيجب الأتيان بها أيضاً مادام العمر .

(مسألة ٨٣٧) : يختص الوجوب بمن في بلد الآية ، وما يلحق به مما يشترك معه في الخوف نوعاً ، ولا يضر الفصل بالنهر كدجلة والفرات نعم اذا كان البلد عظيماً جداً بنحو لا يحصل الخوف لطرف منه عند وقوع الآية في الطرف الآخر اختص الحكم بطرف الآية .

(مسألة ٨٣٨) : اذا حصل الكسوف في وقت فريضة يومية واتسع وقتهاما تخير في تقديم أيها شاء ، وان ضاق وقت احدهما دون الاخرى قدمها ، وان ضاق وقتها قدم اليومية ، وان شرع في احدهما فتبين ضيق وقت الاخرى على وجه يخاف فوتها على تقدير اتمامها قطعها وصلى الاخرى لكن اذا كان قد شرع في صلاة الآية فتبين ضيق اليومية يقطع صلاة الآية

ويأتي باليومية ثم يعود الى صلاة الآية من محل القطع . اذا لم يقع منه مناف غير الفصل باليومية .

(مسألة ٨٣٩) : يجوز قطع صلاة الآية وفعل اليومية اذا خاف فوت فضيلتها ثم يعود الى صلاة الآية من محل القطع .

كيفية صلاة الآيات

(مسألة ٨٤٠) : صلاة الآيات ركعتان في كل واحدة خمسة ركوعات ينتصب بعد كل واحدة منها . وسجدتان بعد الانتصاب من الركوع الخامس ويتشهد بعدهما ثم يسلم . وتفصيل ذلك أن يحرم مقارنا للنية كما في سائر الصلوات . ثم يقرأ الحمد وسورة . ثم يركع . ثم يرفع رأسه منتصباً فيقرأ الحمد وسورة . ثم يركع . وهكذا حتى يتم خمسة ركوعات . ثم ينتصب بعد الركوع الخامس ويهوي الى السجود فيسجد سجدتين . ثم يقوم ويصنع كما صنع اولاً ثم يتشهد ويسلم .

(مسألة ٨٤١) : يجوز ان يفرق سورة واحدة على الركوعات الخمسة . فيقرأ بعد الفاتحة في القيام الاول بعضاً من سورة ، آية كان او اقل من آية او اكثر ثم يركع . ثم يرفع رأسه ويقرأ بعضاً آخر من حيث قطع اولاً . ثم يركع . ثم يرفع رأسه ويقرأ بعضاً آخر من حيث قطع ثم يركع . وهكذا يصنع في القيام الرابع والخامس حتى يتم سورة . ثم يسجد السجدتين . ثم يقوم ويصنع كما صنع في الركعة الأولى ، فيكون قد قرأ في كل ركعة فاتحة واحدة وسورة تامة موزعة على الركوعات الخمسة ، ويجوز أن يأتي بالركعة الأولى على النحو الأول ، وبالثانية على النحو الثاني ، ويجوز العكس كما أنه يجوز تفريق السورة على أقل من

خمس ركوعات ، لكن يجب عليه في القيام اللاحق لانتهاء السورة الابتداء بالفاتحة وقراءة سورة تامة او بعض سورة ، واذا لم يتم السورة في القيام السابق لم تشرع له الفاتحة في اللاحق ، بل يقتصر على القراءة من حيث قطع ، والاحوط وجوباً له اتمام السورة في القيام الخامس والعاشر ، فلا يركع فيهما عن بعض سورة .

(مسألة ٨٤٢) : حكم هذه الصلاة حكم الثنائية في البطلان بالشك في عدد الركعات ، واذا شك في عدد الركعات بنى على الأقل ، الا ان يرجع الى الشك في الركعات ، كما اذا شك في أنه الخامس او السادس فتبطل .

(مسألة ٨٤٣) : ركوعات هذه الصلاة أركان تبطل بزيادتها ونقصها عمدا وسهوا كالیومية ويعتبر فيها ما يعتبر في الصلاة الیومية من أجزاء وشرائط وأذكار واجبة ومندوبة وغير ذلك ، كما يجري فيها احكام السهو والشك في المحل وبعد التجاوز .

(مسألة ٨٤٤) : يستحب فيها القنوت بعد القراءة قبل الركوع في كل قيام زوج ، ويجوز الاقتصار على قنوتين في الخامس والعاشر ، ويجوز الاقتصار على الاخير منهما . ويستحب التكبير عند الهوي الى الركوع وعند الرفع عنه الا في الخامس والعاشر فيقول : « سمع الله لمن حمده » ، بعد الرفع من الركوع .

(مسألة ٨٤٥) : يستحب انيانها بالجماعة اداء كان او قضاء مع احتراق القرص وعدمه ، ويتحمل الامام فيها القراءة لاغيرها كالیومية ، وتدرک بادراك الامام قبل الركوع الاول أو فيه من كل ركعة ، بخلاف ما اذا أدركه في غيره .

(مسألة ٨٤٦) : يستحب التطويل في صلاة الكسوف الى تمام

الانجلاء فان فرغ قبله جلس في مصلاه مستغلاً بالدعاء او يعيد الصلاة .
نعم اذا كان اماماً يشق على من خلفه التطويل خفف ، ويستحب قراءة
السر الطوال كياسين ، والنور والكهف ، والحجر والكمال السورة في كل
قيام ، وأن يكون كل من الركوع والسجود بقدر القراءة في التطويل ،
والجهر بالقراءة ليلاً او نهاراً حتى في كسوف الشمس ، وكونها تحت
السماء وكونها في المسجد .

(مسألة ٨٤٧) يثبت الكسوف وغيره من الآيات بالعلم وبشهادة
العدلين ولا يثبت باخبار الرصدي اذا لم يوجب العلم .
(مسألة ٨٤٨) : اذا تعدد السبب تعدد الواجب ، والأحوط وجوباً
التعيين مع اختلاف السبب نوعاً كالكسوف والزلزلة ، بخلاف صورة
الاتحاد كالزلازلتين .

صلاة القضاء

(مسألة ٨٤٩) : يجب قضاء الصلاة اليومية التي فاتت في وقتها عمداً ،
او سهواً ، او جهلاً ، او لأجل النوم المستوعب للوقت ، أو لغير ذلك ،
وكذا اذا اتى بها فاسدة لفقد جزء او شرط يوجب فقده البطلان ، ولا
يجب قضاء ما تركه المجنون في حال جنونه ، او الصبي في حال صباه ،
او المغمى عليه اذا لم يكن بفعله ، او الكافر الأصلي في حال كفره ، وكذا
ما تركته الحائض او النفساء مع استيعاب المانع تمام الوقت اما المرتد
فيجب عليه قضاء ما فاته حال الارتداد بعد توبته وتصح منه وان كان عن
فطرة ، والأحوط وجوباً القضاء على المغمى عليه اذا كان بفعله خصوصاً
اذا كان على وجه المعصية .

(مسألة ٨٥٠) : اذا بلغ الصبي وافاق المجنون والمغمى عليه في اثناء الوقت وجب عليهم الاداء اذا ادركوا مقدار ركعة مع الشرائط ، فاذا تركوا وجب القضاء ، وكذا الحائض والنفساء اذا طهرتا في اثناء الوقت على ما تقدم وان طراً الجنون او الاغماء او الحيض او النفاس بعد ما مضى من الوقت مقدار يسع الصلاة بشرائطها الاختيارية وجب القضاء ، بل الاحوط وجوباً وجوبه اذا كان المقدار يسع الصلاة فقط ، وكذا الحكم اذا بلغ الصبي في اثناء الوقت .

(مسألة ٨٥١) : المخالف اذا استبصر يقضي ما فاته ايام خلافه ، او اتى به على خلاف مذهبه ، والا فليس عليه قضاؤه ، والأحوط استحباباً الاعادة مع بقاء الوقت ولا فرق بين المخالف الاصيل وغيره .

(مسألة ٨٥٢) : يجب القضاء على السكران من دون فرق بين الاختياري وغيره والحلال والحرام .

(مسألة ٨٥٣) يجب قضاء غير اليومية من الفرائض عدا العيدين ، حتى النافلة المنذورة في وقت معين .

(مسألة ٨٥٤) : يجوز القضاء في كل وقت من الليل والنهار ، وفي الحضر والسفر ، نعم يقضي ما فاته قصرًا قصرًا ولو في الحضر ، وما فاته تمامًا تمامًا ولو في السفر ، واذا كان في بعض الوقت حاضراً وفي بعضه مسافراً قضى ما وجب في آخر الوقت

(مسألة ٨٥٥) : اذا فاتته الصلاة في بعض اماكن التخيير قضى قصرًا ولو لم يخرج من ذلك المكان ، فضلاً عما اذا خرج ورجع او خرج ولم يرجع ، واذا كان الفاتت مما يجب فيه الجمع بين القصر والتام احتياطاً فالقضاء كذلك .

(مسألة ٨٥٦) : يستحب قضاء النوافل الرواتب بل غيرها ، ولا

يتأكد قضاء ما فات منها حال المرض ، وإذا عجز عن قضاء الرواتب استحب له الصدقة عن كل ركعتين بحد ، وإن لم يتمكن فمد لصلاة الليل ، ومد لصلاة النهار .

(مسألة ٨٥٧) : لا يعتبر الترتيب في قضاء الفوائت غير اليزمية لا بعضها مع بعض ولا بالنسبة الى اليومية ، وأما الفوائت اليومية فيجب الترتيب بينها إذا كانت مترتبة بالأصل كالظهيرين أو العشائين من يوم ، ولا يجب الترتيب على نحو الترتيب في الفوات حتى يجب قضاء الأول فواتاً فالأول ، من دون فرق بين العلم به والجهل وإن كان أحوط استحباباً خصوصاً في صورة العلم به .

(مسألة ٨٥٨) : إذا علم أن عليه إحدى الصلوات الخمس يكفيه صبح ومغرب ورباعية بقصد ما في الذمة ، مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ، وإذا كان مسافراً يكفيه مغرب وثنائية بقصد ما في الذمة مرددة بين الأربع ، وإن لم يعلم أنه كان مسافراً أو حاضراً يأتي بثنائية مرددة بين الأربع ، ورباعية مرددة بين الثلاث ، ومغرب . ويتخير في المرددة في جميع الفروض بين الجهر والاخفات .

(مسألة ٨٥٩) : إذا علم أن عليه اثنتين من الخمس مرددتين في الخمس من يوم وجب عليه الأتيان بأربع صلوات ، فيأتي بصبح إن كان أول يومه الصبح ، ثم رباعية مرددة بين الظهر والعصر ، ثم رباعية مرددة بين العصر والعشاء ، وإن كان أول يومه الظهر أتى برباعية مرددة بـبين الظهر والعصر ، ثم بمغرب ، ثم برباعية مرددة بين العصر والعشاء ثم بصبح ، وإن كان مسافراً يكفيه ثلاث صلوات ثنائية مرددة بين الصبح والظهر والعصر وصلاة مغرب ، ثم ثنائية مرددة بين الظهر والعصر والعشاء إن كان أول يومه الصبح وإن كان أوله الظهر تكون الثانية

الأولى مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ، والثانية الاخيرة مرددة بين العصر والعشاء والصبح ، وان لم يعلم انه كان مسافراً او حاضراً اتى بخمس صلوات فيأتي في الفرض الأول بثنائية مرددة بين الصبح والظهر والعصر ثم رباعية مرددة بين الظهر والعصر ، ثم بمغرب ، ثم بثنائية مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ، ثم رباعية مرددة بين العصر والعشاء والعشاء ، وان كان أول يومه الظهر اتى بثنائية مرددة بين الظهر والعصر والعشاء ، ثم رباعية مرددة بين الظهر والعصر ، ثم بمغرب ، ثم بثنائية مرددة بين العصر والعشاء والصبح ، ثم رباعية مرددة بين العصر والعشاء .

(مسألة ٨٦٠) : اذا علم ان عليه ثلاثا من الخمس وجب عليه الاتيان بالخمس على الترتيب ، وان كان الفوت في السفر يكفيه أربع صلوات ، ثنائية مرددة بين الصبح والظهر ، وثنائية اخرى مرددة بين الظهر والعصر ، ثم مغرب ، ثم ثنائية مرددة بين العصر والعشاء ، واذا علم بفوات اربع منها اتى بالخمس تماما اذا كان في الحضر ، وقصراً اذا كان في السفر ويعلم حال بقية الفروض مما ذكرنا والمدار في الجميع على حصول العلم باتيان ما اشغلت به الذمة ولو على وجه التردد .

(مسألة ٨٦١) : اذا شك في فوات فريضة او فرائض لم يجب القضاء ، واذا علم بالفوات وتردد بين الأقل والاكثر جاز له الافتصار على الأقل ، وان كان الاحوط استحبابا التكرار حتى يحصل العلم بالفراغ .

(مسألة ٨٦٢) : لا يجب الفور في القضاء ، فيجوز التأخير ما لم يحصل التهاون في تفريع الذمة .

(مسألة ٨٦٣) : لا يجب تقديم القضاء على الحاضرة ، فيجوز الاتيان بالحاضرة لمن عليه القضاء ولو كان ليومه ، بل يستحب ذلك اذا خاف فوت فضيلة الحاضرة ، وإلا استحب تقديم الفائتة ، وان كان

الاحوط استحباباً تقديم الفائتة خصوصاً في فائتة ذلك اليوم ، بل يستحب العدول اليها من الحاضرة اذا غفل وشرع فيها .

(مسألة ٨٦٤) : يجوز لمن عليه القضاء الاثنيان بالنوافل .

(مسألة ٨٦٥) : يجوز الاثنيان بالقضاء جماعة ، سواء كان الامام قاضياً - ايضاً - ام مؤدياً ، بل يستحب ذلك ، ولا يجب اتحاد صلاة الامام والمأموم .

(مسألة ٨٦٦) : الاحوط وجوباً لذوي الاعذار تأخير القضاء الى زمان رفع العذر ، إلا اذا علم بعدم ارتفاعه الى آخر العمر ، او ظهر بعض امارات الموت . لكن اذا قضى ثم انكشف الخلاف فلاحوط وجوباً الاعادة .

(مسألة ٨٦٧) : اذا كان عليه فوائت واراد ان يقضيها في ورد واحد اذن واقام للاولى ، واقتصر على الإقامة في البواقي ، ويصح الاثنيان بها رجاء .

(مسألة ٨٦٨) : يستحب تمرين الطفل على اداء الفرائض والنوافل وقضاؤها ، بل على كل عبادة ، وتكون عباداته مشروعة فاذا بلغ في اثناء الوقت وقد صلى اجزأت .

(مسألة ٨٦٩) : يجب على الولي حفظ الطفل عن كل ما فيه ضرر عليه ، وعن كل ما علم من الشرع كراهة وجوده ولو من الصبي ، كالزنى واللواط ، وشرب الخمر والنميمة ، والغناء ونحوها ، وعن أكل النجاسات والمتنجسات وشربها ، اذا كانت مضره ، بل الاحوط وجوباً عدم التسبب لأكلهم النجس والمتنجس وان لم يكن مضرأ ، نعم مع كون النجاسة منهم او من مساورة بعضهم لبعض لا يجب منعهم عنه ولا يحرم الباسهم الحرير والذهب .

(مسألة ٨٧٠) : يجب على ولي الميت وهو الولد الذكر الأكبر حال الموت ان يقضي ما فات أباه من الفرائض اليومية وغيرها ، لعذر من مرض ونحوه وان تمكن أبوه من قضائه ، والاحوط استحباباً الحاق الأكبر الذكر في جميع طبقات الموارث على الترتيب في الارث بالابن ، والاحوط وجوباً الحاق ما فاتته عمداً ، او اتى به فاسداً بما فاتته من عذر والحاق الام بالاب .

(مسألة ٨٧١) : اذا كان الولي حال الموت صبياً او مجنوناً وجب عليه القضاء اذا بلغ او عقل .

(مسألة ٨٧٢) : اذا تساوى الذكران في السن وجب عليهما على نحو الوجوب الكفائي ، بلا فرق بين امكان التوزيع كما اذا تعدد الفاتت وعدمه كما اذا اتحد ، او كان وتراً .

(مسألة ٨٧٣) : اذا اشبه الأكبر شخصين او اشخاص يكون العمل على نحو الوجوب الكفائي .

(مسألة ٨٧٤) : لا يجب على الولي قضاء ما فات الميت مما وجب عليه اداؤه عن غيره باجازة او غيرها .

(مسألة ٨٧٥) : يجب القضاء على الولي ولو كان ممنوعاً عن الارث بقتل او رق او كفر .

(مسألة ٨٧٦) : اذا مات الأكبر بعد موت ابيه لا يجب القضاء على غيره من اخوته الأكبر فالأكبر ، ولا يجب اخراجه من تركته وان كان احوط استحباباً .

(مسألة ٨٧٧) : اذا تبرع شخص عن الميت سقط عن الولي ، وكذا اذا استأجره الولي او اوصى الميت بالاستئجار من ماله وقد عمل الاجير ، اما اذا لم يعمل لم يسقط .

- (مسألة ٨٧٨) : اذا شك في فوات شيء من الميت لم يجب القضاء واذا شك في مقداره يقتصر على الاقل .
- (مسألة ٨٧٩) : اذا لم يكن للميت ولي ، او فاته ما لا يجب على الولي قضاؤه ، لا يجب القضاء عنه من صلب المال وان كان أحوط استحباباً .
- (مسألة ٨٨٠) : المراد من الاكبر من لا يوجد اكبر منه سناً وان وجد من هو اسبق منه بلوغاً ، او اسبق انعقاداً للنقطة .
- (مسألة ٨٨١) : لا يجب الفور في القضاء عن الميت .
- (مسألة ٨٨٢) : اذا علم ان على الميت فوائت ولكن لا يدري انها فانت لعذر من مرض او نحوه اولا لعذر ، ، فالأحوط وجوباً القضاء .
- (مسألة ٨٨٣) : في احكام الشك والسهو يراعي الولي تكليف نفسه اجتهاداً او تقليداً ، وكذا في اجزاء الصلاة وشرائطها .
- (مسألة ٨٨٤) : اذا مات في اثناء الوقت بعد مضي مقدار الصلاة بحسب حاله قبل ان يصلي وجب على الولي قضاؤها .

صلاة الاستئجار

- (مسألة ٨٨٥) : لا يجوز التبرع عن الاحياء في الواجبات ولو مع عجزهم عنهم إلا في الحج اذا كان مستطيعاً وكان عاجزاً عن المباشرة ، فيجب ان يستنيب من يحج عنه ويجوز التبرع عنهم في المستحبات .
- (مسألة ٨٨٦) : يجوز التبرع عن الاموات في الواجبات والمستحبات ويجوز اهداء ثواب العمل الى الاحياء والاموات في الواجبات والمستحبات بل في بعض الروايات ان ذلك يوجب زيادة الثواب للعامل .

(مسألة ٨٨٧) يجوز الاستئجار للصلاة ولسائر العبادات عن الاموات ، وتفرغ ذمتهم بفعل الاجير من دون فرق بين كون المستأجر وصياً او ولياً ، او وارثاً او اجنبياً .

(مسألة ٨٨٨) : يعتبر في الاجير العقل ، والايمان ، بل البلوغ على الاحوط وجوباً ويعتبر ان يكون عارفاً باحكام القضاء على وجه يصح منه الفعل ويجب ان ينوي تفرغ ذمة المتوب عنه ويقصد الامر الواقعي المتحقق في البين .

(مسألة ٨٨٩) : يجوز استئجار كل من الرجل والمرأة عن الرجل والمرأة وفي الجهر والاختفات برعي حال الاجير ، فالرجل يجهر بالجهرية وان كان نائباً عن المرأة ، والمرأة لاجهر عليها وان نابت عن الرجل .

(مسألة ٨٩٠) : لايجوز استئجار ذوي الاعذار كالاجز عن القيام او عن الطهارة الخبثية ، او ذي الجبيرة ، او المسلوس ، او المتيمم او نحوهم من المضطرين ، إلا اذا تعذر غيرهم ، بل لايصح تبرعهم عن غيرهم ايضاً وان تجدد للاجير العجز انتظر زمان القدرة ، وان ضاق الوقت انفسخت الاجارة .

(مسألة ٨٩١) : اذا حصل للاجير شك او سهو يعمل باحكامها بمقتضى تقليده او اجتهاده ، ولا يجب عليه اعادة الصلاة هذا مع اطلاق الاجارة وإلا لزم العمل على مقتضى الاجارة ، فاذا استأجره على ان يعبد مع الشك او السهو تعين ذلك ، وكذا الحكم في سائر احكام الصلاة ، فمع اطلاق الاجارة يعمل الاجير على مقتضى اجتهاده او تقليده ، ومع تقبيل الاجارة يعمل على ما يقتضي التقيد .

(مسألة ٨٩٢) : اذا كانت الاجارة على نحو المباشرة لايجوز للاجير ان يستأجر غيره للعمل ولا لغيره ان يتبرع عنه فيه اما اذا كانت الاجارة

على تحصيل العمل اعم من المباشرة والتسبب جاز له ان يستأجر غيره ،
ولكن لا يجوز ان يستأجره بأقل من الاجرة إلا اذا أتى ببعض العمل او
بغير جنس الاجرة .

(مسألة ٨٩٣) : اذا عين المستأجر للاجير مدة معينة فلم يأت بالعمل
كله او بعضه فيها لم يجز الاتيان به بعدها إلا باذن من المستأجر ، واذا
أتى به بعدها بدون إذنه لم يستحق الاجرة وان برئت ذمة المنوب عنه بذلك .
(مسألة ٨٩٤) : اذا تبين بطلان الاجارة بعد العمل استحق الاجير
المثل ، وكذا اذا فسخت لغبن او غيره .

(مسألة ٨٩٥) : اذا لم تعين كيفية العمل من حيث الاشتغال على
المستحبات يجب الاتيان به على النحو المتعارف .

(مسألة ٨٩٦) : اذا نسي الاجير بعض المستحبات نقص من
الاجرة بنسبته مع شمول الاجارة له .

(مسألة ٨٩٧) : اذا تردد العمل المستأجر عليه بين الاقل والاكثر
جاز الاقتصاد على الاقل واذا تردد بين متباينين وجب الاحتياط بالجمع .
(مسألة ٨٩٨) : يجب تعيين المنوب عنه ولو اجمالاً ، مثل ان
ينوي من قصده المستأجر او صاحب المال او نحو ذلك

(مسألة ٨٩٩) : اذا تبرع عن الميت متبرع ففرغت ذمته انفسخت
الاجارة ان كانت على تفريغ ذمته ، اما اذا كانت على نفس العمل عنه
وان لم يكن مشغول الذمة به فلا تنفسخ .

(مسألة ٩٠٠) : يجوز الاتيان بصلاة الاستسجار جماعة اماماً كان
الاجير ام مأموماً ، لكن لا يجوز ترتيب آثار الجماعة من كل منهما إلا اذا
علم اشتغال ذمة المنوب عنه بالصلاة ، والا كانت الجماعة باطلة .

(مسألة ٩٠١) : اذا مات الاجير قبل الاتيان بالعمل المستأجر

عليه فان اشترطت المباشرة بطلت الاجارة ، وان لم تشرط وجب على الوارث الاستئجار من تركته كما في سائر الديون المالية ، واذا لم تكن له تركة لم يجب عليه ويبقى الميت مشغول الذمة بالعمل .

(مسألة ٩٠٢) : يجب على من عليه واجب من الصلاة والصيام ان يبادر الى القضاء اذا ظهرت إمارات الموت ، فان عجز وجب عليه الوصية به ، ويخرج من ثلثه كسائر الوصايا ، واذا كان عليه دين مالي للناس ولو كان مثل الزكاة والخمس ، ورد المظالم والكفارات المالية وفدية صوم شهر رمضان ونحو ذلك - وجب عليه المبادرة الى وفائه ولا يجوز التأخير وان علم ببقائه حيا ، واذا عجز عن الوفاء وكانت له تركة وجب عليه الوصية بها الى ثقة مأمون ليؤديها بعد موته والديون المالية تخرج من اصل المال وان لم يوص بها .

(مسألة ٩٠٣) : اذا أجر نفسه لصلاة شهر مثلا فشك في ان المستأجر عليه صلاة السفر او الحضر ولم يكن الاستعلاء من المؤجر وجب الاحتياط بالجمع ، وكذا او أجر نفسه لصلاة وشك في انها الصبح او الظهر مثلا وجب الاتيان بهما .

(مسألة ٩٠٤) : اذا علم ان على الميت فوائت ولم يعلم انه أنى بها قبل موته أولا ، استوجر عنه .

(مسألة ٩٠٥) : اذا أجر نفسه لصلاة أربع ركعات من الزوال في يوم معين الى الغروب فأخر حتى بقي من الوقت أربع ركعات ولم يصل عصر ذلك اليوم انفسخت الاجارة ووجب الاتيان بصلاة العصر .

(مسألة ٩٠٦) : يكفي الوثوق بصدق الأجير اذا أخبر بالنادية ولا تعتبر العدالة في قبول قوله في ذلك وان كان احوط .

الجماعة

(مسألة ٩٠٧) : تستحب الجماعة في جميع الفرائض ، وتؤكد في اليومية خصوصاً في الاذائية ، وخصوصاً في الصبح والعشائين ولها ثواب عظيم وقد ورد في الحث عليها والذم على تركها أخبار كثيرة ، ومضامين عالية ، لم يرد مثلها في اكثر المستحبات ، ففي الخبر ركعة يصلها المؤمن مع الامام خير من مائة الف دينار يتصدق بها على المساكين .

(مسألة ٩٠٨) : نجب الجماعة في الجمعة والعيدين مع اجتماع شرائط الوجوب وهي حينئذ شرط في صحتها ، ولا تجب بالاصل في غير ذلك ، نعم قد تجب بالعرض لنذر او نحوه ، أو لضيق الوقت عن ادراك ركعة الا بالاتمام ، او لعدم تعلمة القراءة مع قدرته عليها او لغير ذلك .

(مسألة ٩٠٩) : لا تشرع الجماعة لشيء من النوافل الاصلية وان وجبت بالعارض لنذر او نحوه ، حتى صلاة الغدير الا في صلاة العيدين مع عدم اجتماع شرائط الوجوب ، وصلاة الاستسقاء .

(مسألة ٩١٠) : يجوز اقتداء من يصلي احدى الصلوات اليومية بمن يصلي الاخرى ، وان اختلفا بالجهر والاضافات ، والاداء والقضاء ، والقصر والتمام وكذا مصلي الآية بمصلي الآية وان اختلفت الآيتان ، ولا يجوز اقتداء مصلي اليومية بمصلي العيدين ، او الآيات ، او صلاة الاموات بل صلاة الطواف على الاحوط وجوباً ، وكذا الحكم في العكس .

(مسألة ٩١١) : لا يجوز الاقتداء في صلاة الاحتياط ، وكذا في الصلوات الاحتياطية كما في موارد العلم الاجمالي بوجوب القصر او الاتمام الا اذا اتحدت الجهة الموجبة للاحتياط كأن يعلم الشخص ان اجمالاً بوجوب القصر او التمام فيصليان جماعة

قصرأ أو تماما .

(مسألة ٩١٢) : اقل عدد تنعقد به الجماعة في غير الجمعة والعيدين اثنان احدهما الام ولو كان المأموم امرأة او صبيا ، واما في الجمعة والعيدين فلا تنعقد الا بخمسة احدهم الامام .

(مسألة ٩١٣) يتوقف انعقاد الجماعة على نية المأموم للاتهام سواء نوى الامام للأمامة اولا ، وسواء علم بأيتام الغير به اولا فاذا لم ينو المأموم لم تنعقد . نعم في صلاة الجمعة والعيدين لابد من علم الامام بتحقيق شرائط الجماعة وكذا اذا كانت صلاة الامام معادة جماعة .

(مسألة ٩١٤) : لايجوز الاقتداء بالمأموم لامام آخر ، ولا بشخصين ولو اقترنا في الاقوال والافعال ، ولا بأحد شخصين على التردد ، ولا تنعقد الجماعة ان فعل ذلك ، ويكفي التعيين الاجمالي مثل ان ينوي الاتهام بامام هذه الجماعة ، او بمن يسمع صوته ، وان تردد ذلك المعين بين شخصين .

(مسألة ٩١٥) : اذا شك في انه نوى الاتهام ام لابنى على عدم واتم منفردا ، الا اذا علم انه قام بنية الدخول في الجماعة وظهر عليه احوال الاتهام من الانصات ونحوه فيصح له اتمام صلاته جماعة .

(مسألة ٩١٦) اذا نوى الاقتداء بشخص على انه زيدا فبان عمرا فان لم يكن عمرو عادلا بطلت جماعته بل صلاته اذا وقع فيها ما يبطل الصلاة عمدا وسهوا والا صحت ، وان كان عمرو عادلا فان نوى الاقتداء بالحاضر لاعتقاد انه زيد صحت جماعته وصلاته ، وان كان نوى الاقتداء بزيد وهو يعتقد انه الحاضر بطلت جماعته بل صلاته ايضا اذا وقع فيها ما يبطل الصلاة عمدا وسهوا ، والا صحت .

(مسألة ٩١٧) : اذا صلى اثنان وعلم بعد الفراغ ان نية كل منهما

الامامة للآخر صحت صلاتهما ، واذا علم ان نية كل منهما الائتنام بالآخر استأنف كل منهما الصلاة اذا كانت مخالفة لصلاة المنفرد ، والأحوط استحبابا الائتنام والاعادة وان لم تكن مخالفة لصلاة المنفرد .

(مسألة ٩١٨) : لا يجوز نقل نية الائتنام من امام الى آخر اختياراً الا ان يعرف للامام ما يمنعه من اتمام صلاته من موت او جنون ، او اغماء او حدث او تذكر حدث سابق على الصلاة ، فيجوز للمأمومين تقديم امام آخر ، والأحوط وجوباً ان يكون منهم وائتمام صلاتهم معه .

(مسألة ٩١٩) : لا يجوز للمنفرد العدول الى الائتنام في الاثناء .

(مسألة ٩٢٠) : يجوز العدول عن الائتنام الى الانفراد اختياراً في جميع احوال الصلاة وان كان ذلك من نيته في اول الصلاة .

(مسألة ٩٢١) : اذا نوى الانفراد بعد قراءة الامام قبل الركوع لانجب عليه القراءة ، وكذا اذا كان في اثناء القراءة . نعم يجب عليه قراءة ما بقي وان كان الاحوط استحبابا الاستئناف خصوصاً في الثاني .

(مسألة ٩٢٢) : اذا نوى الانفراد صار منفرداً ولا يجوز له الرجوع الى الائتنام ، واذا تردد في الانفراد وعدمه ثم عزم على عدمه بقي على الائتنام .

(مسألة ٩٢٣) : اذا شك في انه عدل الى الانفراد او لابي على العدم .

(مسألة ٩٢٤) : لا يعتبر في الجماعة قصد القرية لا بالنسبة الى الامام ولا بالنسبة الى المأموم ، فذا كان قصد الامام او المأموم غرضاً دنيوياً مباحاً مثل الفرار من الشك ، او تعب القراءة او غير ذلك . صحت وترتبت احكام الجماعة ولكن لا يترتب عليها ثواب الجماعة .

(مسألة ٩٢٥) : اذا اقتدى سهواً او جهلاً بمن يصلي صلاة لا يصح

الأفتداء بها كما اذا كانت نافلة فان تذكر قبل الاتيان بما ينافي صلاة المنفرد عدل الى الانفراد وصحت صلاته . وكذا تصح اذا تذكر بعد الفراغ ولم تخالف صلاة المنفرد . وان حصل منه ما يوجب بطلان صلاة المنفرد بطلت .

(مسألة ٩٢٦) : تذكر الجماعة بالدخول في الصلاة من اول قيام الامام للركعة الى منتهى ركوعه . فاذا دخل مع الامام في حال قيامه قبل القراءة او في اثنائها او بعدها قبل الركوع او في حال الركوع فقد ادرك الركعة . ولا يتوقف ادراكها على الاجتماع معه في الركوع . فاذا ادركه قبل الركوع وفاته الركوع معه فقد ادرك الركعة ووجب عليه المتابعة في غيره .

(مسألة ٩٢٧) : يعتبر في ادراكه في الركوع ان يصل الى حد الركوع قبل ان يرفع الامام رأسه ولو كان بعد فراغه من الذكر واما اذا وصل الى حد الركوع والامام لم يخرج بعد عن حده ولكنه مشغول بالرفع منه والمأموم مشغول بالهوى اليه فالأحوط وجوباً عدم الاعتداء به في ادراك الركعة .

(مسألة ٩٢٨) : اذا ركع بتخيل ادراك الامام راكعاً فتبين عدم ادراكه صحت صلاته فرادى ولم تنعقد الجماعة . وكذا اذا شك في ذلك لكن الاحوط له نية الانفراد على تقدير انعقاد الجماعة او الجمع بين عمل المأموم والمنفرد .

(مسألة ٩٢٩) : يجوز الدخول في الركوع مع احتمال ادراك الامام راكعاً احتمالاً معتدّاً به . فان أدركه صحت الجماعة والصلاة . وإلا صحت الصلاة دون الجماعة .

(مسألة ٩٣٠) : اذا نوى وكبر ورفع الامام رأسه قبل ان يصل الى الركوع تخير بين المضي منفرداً وانتظار الامام قائماً الى الركعة الأخرى فيجعلها الأولى ، ان لم يبطيء الأمام عرفاً .

(مسألة ٩٣١) : اذا ادرك الامام وهو في التشهد الأخير يجوز له ان يكبر للاحرام ويجلس معه ويتشهد بنية القرية المطلقة على الاحوط وجوبا فاذا سلم الامام قام لصلاته من غير حاجة الى استئناف التكبير ، ويحصل له بذلك فضل الجماعة . وان لم تحصل له ركعة ، وكذا اذا ادركه في السجدة الأولى أو الثانية من الركعة الأخيرة ، فانه يكبر للاحرام ويسجد معه السجدة او السجدين ويتشهد بنية القرية المطلقة على الاحوط وجوبا ، ثم يقوم بعد تسليم الامام فيكبر مردداً بين تكبيرة الاحرام والذكر المطلق ، ويدرك بذلك فضل الجماعة وتصح صلاته .

(مسألة ٩٣٢) : اذا حضر المكان الذي فيه الجماعة فرأى الامام راكعاً وخاف من انه ان التحق بالصف ان يرفع الامام رأسه كبر للاحرام في مكانه وركع ، ثم مشى في ركوعه او بعده ، او في سجوده ، او بين السجدين او حال القيام للثانية والتحق بالصف ، سواء كان المشي الى الامام ام الى الخلف ، ام الى احد الجانبين ، بشرط ان لا ينحرف عن القبلة وان لا يكون مانع آخر غير البعد من حائل وغيره ، وان كان الاحوط احتجاباً بانتفاء البعد المانع من الاقتداء أيضاً ، ويجب ترك الاشتغال بالقراءة وغيرها مما يعتبر فيه الطمأنينة حال المشي ، والأولى جر الرجلين حاله .

شرائط انعقاد الجماعة

(مسألة ٩٣٣) : يعتبر في انعقاد الجماعة امور :
 (الأول) : ان لا يكون بين الامام والمأموم حائل ، وكذا بين بعض المأمومين مع الآخر ممن يكون واسطة في الاتصال بالامام ، ولا فرق بين كون الحائل ستاراً او جداراً او شجرة او غير ذلك ، ولو كان شخص انسان

واقفاً . نعم لا بأس باليسير كمقدار شبر ونحوه . وهذا اذا كان المأموم رجلاً . أما اذا كان امرأة فلا بأس بالحائل بينها وبين الإمام او المأمومين اذا كان الإمام رجلاً ، اما اذا كان الإمام امرأة فالحكم كما في الرجل . (مسألة ٩٣٤) : يتحقق الحيولة بمثل الشبايك والجدران المخزومة ومثل الزجاج ونحوه ، ولا بأس بالنهر والطريق اذا لم يكن فيها البعد المانع كما سيأتي ، ولا بالظلمة والغبار .

(الثاني) : ان لا يكون موقف الإمام أعلى من موقف المأموم علواً دفعياً كالأبنية ونحوها ، بل تسريحاً قريباً من التسنيم كسفع الجبل ونحوه نعم لا بأس بالتسريح الذي يصدق معه كون الأرض منبسطة . كما لا بأس بالدفعي اليسير اذا كان دون الشبر ، ولا بأس ايضاً بعلو موقف المأموم على موقف الإمام ولو كثيراً .

(الثالث) : أن لا يتباعد المأموم عن الإمام او عن بعض المأمومين بما يوجب انقطاعه عنه ، والاحوط استحباباً تقديره بمقدار الخطوة المتعارفه بأن لا يكون بين موقف الإمام ومسجد المأموم المقدار المذكور ، وكذا بين موقف المتقدم ومسجد المتأخر ، وبين أهل الصف الواحد بعضهم مع بعض ، والأفضل بل الاحوط عدم الفصل بين موقف السابق ومسجد اللاحق . (مسألة ٩٣٥) : البعد المذكور انما يقدر في اقتداء المأموم البعيد دون غيره من المأمومين ، كما ان بعد المأموم من جهة لا يقدر في جماعته اذا كان متصلاً بالمأمومين من جهة اخرى ، فاذا كان الصف الثاني أطول من الاول فطرفه وان كان بعيداً عن الصف الاول لا يقدر ذلك في صحة إتيانهم ، لأنصالة بمن على يمينه او على يساره من أهل صفة ، وكذا اذا تباعد أهل الصف الثاني بعضهم عن بعض لا يقدر ذلك في صحة إتيانهم لأنصال كل واحد منهم بأهل الصف المتقدم نعم لا يأتي ذلك في

أهل الصف الاول فان البعيد منهم عن المأموم الذي هو في جهة الأمام لما لم يتصل من الجهة الأخرى بواحد من المأمومين تبطل جماعته .

(الرابع) : لا يتقدم المأموم على الأمام في الموقف ، بل الأحوط وجوباً ان لا يساويه ، وان لا يتقدم عليه في مكان سجوده وركوعه وجلوسه .
(مسألة ٩٣٦) : الشروط المذكورة شروط في الابتداء والاستدامة

فاذا حدث الحائل او البعد او علو الامام او تقدم المأموم في الأثناء بطلت الجماعة ، واذا شك في حدوث واحد منها بعد العلم بعدمه بنى على عدم واذا شك مع عدم سبق العلم بالعدم ، لم يجز الدخول إلا مع إحراز عدم وكذا اذا حدث شك بعد الدخول غفلة ، وان شك في ذلك بعد الفراغ من الصلاة فان علم بوقوع ما يبطل الفرادي اعادها احتياطاً وان شك في ذلك بنى على الصحة والأحوط استحباً بالاعادة ايضاً .

(مسألة ٩٣٧) : لا تقدر حيلولة بعض المأمومين عن بعضهم وان لم يدخلوا في الصلاة اذا كانوا منهيئين للصلاة .

(مسألة ٩٣٨) : اذا انفرد بعض المأمومين او انتهت صلاته كما لو كانت صلاته قصراً فان كان البعد بينه وبين من يتصل به بقدر الخطوة المتعارفه فلا يضر ذلك بجماعته ، والا ينفرد من يتصل به إلا اذا عاد الى الجماعة بلا فصل .

(مسألة ٩٣٩) : لا بأس بالحائل غير المستقر كمرور انسان ونحوه نعم اذا اتصلت المارة بطلت الجماعة .

(مسألة ٩٤٠) : اذا كان الحائل مما يتحقق معه المشاهدة حال الركوع لثقب في وسطه مثلاً ، او حال القيام لثقب في اعلاه ، او حال الهوي الى السجود لثقب في أسفله ، لا تنعقد الجماعة ولا يصح الائتمام .

(مسألة ٩٤١) : اذا دخل في الصلاة مع وجود الحائل وكان جاهلاً

به لعمري او نحوه لم تصح الجماعة ، فان التفت قبل ان يعمل ما ينافي صلاة المفرد ولو سهوا أتم مفردا وصحت صلاته ، وكذلك تصح لو كان قد فعل ما لا ينافيها إلا عمدا كترك القراءة .

(مسألة ٩٤٢) : التوب الرقيق الذي يرى الشيع من ورائه حائل لا يجوز الاقتداء معه .

(مسألة ٩٤٣) : لو تجدد البعد في الأثناء بطلت الجماعة وصار مفرداً ، فاذا لم يلتفت الى ذلك وبقي على نية الاقتداء فان أتى بما ينافي صلاة المفرد من زيادة ركوع او سجود مما تضر زيادته سهواً وعمداً بطلت صلاته ، وان لم يأت بذلك أو أتى بما لا ينافي إلا في صورة العمد صحت صلاته كما تقدم في مسألة ٩٤١ .

(مسألة ٩٤٤) : لا يضر الفصل بالصبي المميز اذا كان مأموماً إلا مع العلم ببطلان صلاته .

(مسألة ٩٤٥) : اذا كان الامام في محراب داخل فيه جدار او غيره لا يجوز اتمام من على يمينه ويساره لوجود الحائل . اما الصف الواقف خلفه فتصح صلاتهم جميعاً وكذا الصفوف المتأخرة ، وكذا اذا انتهى المأمومون الى بساب فانه تصح صلاة تمام الصف الواقف خلف الباب لانصلهم بمن هو يصلي في الباب وان كان الاحوط استحبابا للاقتصار في الصحة على من هو بجبال الباب دون من على يمينه ويساره من أهل صفه.

شُرَاطُ اِمَامِ الْجَمَاعَةِ

(مسألة ٩٤٦) : يشترط في امام الجماعة مضافا الى الأيمان والعقل وطهارة المولد أمور :

الاول : الرجولة اذا كان المأموم رجلاً ، فلا تصح امامة المرأة إلا للمرأة ويصح امامة الصبي لمثله .

الثاني : العدالة فلا تجوز الصلاة خلف الفاسق ولا بد من احرازها ولو بالوئوق الحاصل من أي سبب كان فلا تجوز الصلاة خلف مجهول الحال .

الثالث : ان يكون صحيح القراءة اذا كان المأموم كذلك وكان الائتمام في الأولين ، اما اذا كان في الأخيرتين ، او كان المأموم كالامام في عدم صحة قراءته مع اتحاد محل اللحن فلا بأس بامامته ، وكذا مع اختلاف محل اذا انفرد عند وصول الامام الى محل اللحن فيقرأ هو لنفسه .

(مسألة ٩٤٧) : لا بأس في ان يأتى الافصح بالفصح ، والفصح بغيره ، اذا كان يؤدي القدر الواجب .

(مسألة ٩٤٨) : لا تجوز امامة القاعد للقائم ، ولا المضطجع للقاعد وتجوز امامتهما لمثلهما ، كما تجوز امامة القائم لهما ، والقاعد للمضطجع ، والمتيمم للمتوضئ ، وذو الجبيرة لغيره ، والمسلس والمبطون والمستحاضة لغيرهم ، والمضططر الى الصلاة في النجاسة لغيره .

(مسألة ٩٤٩) : اذا تبين للمأموم بعد الفراغ من الصلاة ان الامام فاقده لبعض شرائط صحة الصلاة او الامامة صحت صلاته ، اذا لم يقع فيها ما يبطل الفرادي وإلا اعادها ، وان تبين في الأثناء اتمها في الفرض الأول واعادها في الثاني .

(مسألة ٩٥٠) : اذا اختلف المأموم والامام في اجزاء الصلاة وشرائطها اجتهداً او تقليداً فان علم المأموم بطلان صلاة الامام واقعاً لم يجز له الائتمام به وإلا جاز وصحت الجماعة ، وكذا اذا كان الاختلاف بينهما في الأمور الخارجية ، بان يعتقد الامام طهارة ماء فتوضأ به ، والمأموم يعتقد نجاسته ، او يعتقد الامام طهارة الثوب فيصلي به ، ويعتقد المأموم

نجاسته فانه لا يجوز الائتمام في الفرض الأول ، ويجوز في الفرض الثاني ،
(مسألة ٩٥١) : لا فرق فيما ذكرنا بين الابتداء والاستدامة ، والمدار على
علم المأموم بصحة صلاة الامام في حق الامام .

احكام الجماعة

(مسألة ٩٥٢) لا يتحمل الامام عن المأموم شيئاً من أفعال الصلاة
واقوالها غير القراءة في الأولين اذا اثم به فيها فتجزئه قراءته ، ويجب
عليه متابعتة في القيام ، ولا تجب عليه الطمأنينة حاله حتى في حال
قراءة الامام .

(مسألة ٩٥٣) : الاحوط وجوباً ترك القراءة للمأموم في اولي
الاخفائية ، والأفضل له ان يشتغل بالذكر والصلاة على النبي (ص) .
واما في الأولين من الجهرية فان سمع صوت الامام ولو همهمة وجب
عليه ترك القراءة ، بل الاحوط وجوباً الانصات لقراءته ، وان لم يسمع
حتى المهممة جازت له القراءة والاحوط استحباباً ان تكون بقصد القربه
لا الجزئية ، واذا شك في ان ما يسمعه صوت الامام او غيره تجوز قراءته
ولا فرق في عدم السماع بين أسبابه من صمم او بعد او غيرهما .

(مسألة ٩٥٤) : اذا ادرك الامام في الأخيرتين وجب عليه قراءة
الحمد والسورة ، وان لزم من قراءة السورة فوات المتابعة في الركوع
اقتصر على الحمد ، وان لزم ذلك من اتمام الحمد يتمه ويلحق الأمام في
السجود او يقصد الأنفراد وهو الاحوط استحباباً ، بل الاحوط استحباباً
له اذا لم يحرز التمكن من إتمام الفاتحة قبل ركوع الامام عدم الدخول في
الجماعة حتى يركع الامام فيلحقه في الركوع ولا قراءة عليه حينئذ .

(مسألة ٩٥٥) : يجب على المأموم الأخفات في القراءة سواء كانت واجبة - كما في المسبوق بركعة او ركعتين - أم غير واجبة كما في غيره حيث تشرع له القراءة ، وان جهر نسيانا او جهلا صحت صلاته ، وان كان عمدا بطلت .

(مسألة ٩٥٦) : يجب على المأموم متابعة الامام في الأفعال ، بمعنى ان لا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه تأخراً فاحشاً ، ونجوز المقارنه وان كان الأولى تركها واما الأقوال فالظاهر عدم وجوبها فيها فيجوز التقدم فيها والمقارنة عدا تكبيرة الأحرام ، وان تقدم فيها كانت الصلاة فرادى ، بل الاحوط استحبابا عدم المقارنة فيها ، كما ان الاحوط استحباباً المتابعة في الأقوال حتى التسليم خصوصاً مع السماع .

(مسألة ٩٥٧) : اذا ترك المتابعة عمداً لم يقدح ذلك في صلاته ولا في جماعته ولكنه يأنم . نعم اذا كان ركع قبل الامام في حال قراءة الامام بطلت صلاته اذا لم يكن قرأ لنفسه .

(مسألة ٩٥٨) : اذا ركع او سجد قبل الامام عمداً فالأحوط وجوباً له البقاء على حاله الى ان يلحقه الامام ، واذا رجع الى الامام عمداً او سهواً فالأحوط وجوباً الأتمام بمتابعة الامام في الركوع ثانياً او السجود ثم الاعادة واذا انفرد اجتزأ بما وقع منه من الركوع وأنم واذا ركع او سجد قبل الامام سهواً فالأحوط وجوباً له المتابعة بالعودة الى الامام بعد الاتيان بالذكر ، ولا يلزمه الذكر في الركوع بعد ذلك مع الامام ، واذا لم يتابع عمداً او سهواً وبقي منتظراً صحت صلاته .

(مسألة ٩٥٩) : اذا رفع رأسه من الركوع او السجود قبل الامام عمداً فان كان قبل الذكر بطلت صلاته مع التعمد في ترك الذكر وان كان بعده يجوز له البقاء على حاله الى ان يلحقه الامام ، كما يجوز له الانفراد

وان عاد تبطل صلاته سواء كان العود عمداً او سهواً اذا لزم زيادة الركوع او السجدين في ركعة وان كان الأحوط استحباباً الأتمام والأعادة ، وان رفع رأسه من الركوع او السجود سهواً وجب الرجوع اليها ، واذا لم يرجع عمداً او سهواً صحت صلاته ، ان كان قد أتى بالذكر وان رجع فرفع الامام رأسه قبل وصوله الى حد الركوع فالأحوط وجوباً الأتمام والأعادة .
(مسألة ٩٦٠) : اذا رفع رأسه من السجود فرأى الامام ساجداً فتخيل انه في الأولى فعاد اليها بقصد المتابعة فتبين انها الثانية اجزأ بها ، واذا تخيل الثانية فسجد اخرى بقصد الثانية فتبين انها الأولى حسبت للمتابعة والأحوط استحباباً الاعادة فيها .

(مسألة ٩٦١) : اذا زاد الامام سجدة او تشهداً او غيرها ممالا تبطل الصلاة بزيادته سهواً لم تجب على المأموم متابعتة وان نقص شيئاً لا يقدح نقصه سهواً فعله المأموم .

(مسألة ٩٦٢) : ويجوز للمأموم ان يأتي بذكر الركوع والسجود أزيد من الامام ، اذا ترك الامام بعض الأذكار المستحبة ، مثل تكبير الركوع والسجود يجوز للمأموم ان يأتي بها .

(مسألة ٩٦٣) : اذا ترك الامام جلسة الاستراحة لعدم كونها واجبة عنده لايجوز للمأموم المقلد لمن يقول بوجوبها او بالاحتياط الوجوبي ان يتركها ، وكذا اذا اقتصر في التسيبحات على مرة مع كون المأموم مقلداً لمن يوجب الثلاث لايجوز له الاقتصار على المرة ، وهكذا الحكم في غير ما ذكر .

(مسألة ٩٦٤) : اذا حضر المأموم الجماعة ولم يدر ان الامام في الأوليين او الأخيرتين جاز ان يقرأ الحمد والسورة بقصد القرية ، فان تبين كونه في الأخيرتين وقعت في محلها ، وان تبين كونه في الأوليين

لا يضره ،

(مسألة ٩٦٥) : اذا ادرك المأموم ثانية الامام تحمل عنه القراءة فيها وكانت أولى صلاته ويتابعه في القنوت وكذلك في الجلوس للشهد متجافياً على الاحوط وجوباً ، ويستحب له التشهد وان كان الاحوط استحباً بالتسبيح عوضاً عنه فاذا كان في ثالثة الامام تخلف عنه في القيام فيجلس للتشهد ثم يلحق الامام ، وكذا في كل واحد عليه دون الامام . ويجوز له ان يقوم بعد السجدة الثانية من رابعة الامام التي هي ثلثته وينفرد والأفضل له ان يتابعه في الجلوس للتشهد الى ان يسلم ثم يقوم الى الرابعة . (مسألة ٩٦٦) : يجوز لمن صلى منفرداً ان يعيد صلاته جماعة اماماً كان أم مأموماً ، وكذا اذا كان قد صلى جماعة اماماً او مأموماً فان له ان يعيدها في جماعة اخرى اماماً كان أم مأموماً .

(مسألة ٩٦٧) : اذا ظهر بعد الاعادة ان الصلاة الأولى كانت باطلة اجتزأ بالمعادة .

(مسألة ٩٦٨) : لا تشرع الاعادة منفرداً إلا اذا احتمل وقوع خلل في الأولى وان كانت صحيحة ظاهراً .

(مسألة ٩٦٩) : اذا دخل الامام في الصلاة باعتقاد دخول الوقت والمأموم لا يعتقد ذلك لا يجوز الدخول معه إلا اذا دخل الوقت في أثناء صلاته فله ان يدخل حينئذ .

(مسألة ٩٧٠) : اذا كان في نافلة فاقمت الجماعة وخاف من اتمامها عدم ادراك الجماعة ولو بعدم ادراك التكبير مع الامام استحب له قطعها واو قبل احرام الأمام للصلاة ، واذا كان في فريضة عدل استحباً الى النافلة واتمها ركعتين ثم دخل في الجماعة . هذا اذا لم يتجاوز محل العدول ، واذا خاف بعد العدول من اتمامها ركعتين فوت الجماعة جاز له

قطعها ، وان خاف ذلك قبل العدول لم يحز العدول بنية القطع بل يعدل بنية الانتماء . لكن اذا بدا له ان يقطع قطع ، بل لا يبعد جواز قطع الفريضة لذلك بلا حاجة الى العدول ، وان كان الاحوط استحبابا خلافه . (مسألة ٩٧١) : اذا لم يحرز الامام من نفسه العدالة فالاحوط استحباباً له عدم ترتيب اثار الجماعة .

(مسألة ٩٧٢) : اذا شك المأموم بعد السجدة الثانية من الامام انه سجد معه السجدين او واحدة يجب عليه الاتيان بأخرى اذا لم يتجاوز المحل . (مسألة ٩٧٣) : اذا رأى الامام يصلي ولم يعلم انها من اليومية او من النوافل لا يصح الاقتداء به ، وكذا اذا احتمل انها من الفرائض التي لا يصح اقتداء اليومية بها ، وان علم انها من اليومية لكن لم يدر انها أية صلاة من الخمس ، او انها قضاء او اداء ، او انها قصر او تمام ، لا بأس بالاق্তداء .

(مسألة ٩٧٤) : الصلاة اماماً أفضل من الصلاة مأموماً .

مستحبات الجماعة ومكروهاتها

(مسألة ٩٧٥) : يستحب للامام ان يقف محاذيا لوسط الصف الاول وان يصلي بصلاة اضعف المأمومين فلا يبطل إلا مع رغبة المأمومين بذلك ، وان يسمع من خلفه القراءة والاذكار فيما لا يجب الاخفات فيه ، وان يبطل الركوع اذا احس بداخل بمقدار مثلي ركوعه المعتاد ، وان لا يقوم من مقامه اذا أتم صلاته حتى يتم من خلفه صلاته .

(مسألة ٩٧٦) يستحب للمأموم ان يقف عن يمين الامام ان كان رجلا واحدا ، وخلفه ان كان امرأة ، واذا كان رجلا وامرأة وقف

الرجل عن يمين الامام والمرأة خلفه ، وان كانوا اكثر اصطفوا خلفه وتقدم الرجال على النساء ، ويقف اهل الفضل في الصف الاول ، وافضلهم في يمين الصف ، وميامن الصفوف افضل من مياسرها ، والاقترب الى الامام افضل ، وفي صلاة الاموات الصف الاخير افضل . ويستحب تسوية الصفوف ، وسد الفرج ، والمحاذاة بين المناكب ، واتصال مساجد الصف اللاحق بمواقف السابق ، والقيام عند قول المؤذن : « قد قامت الصلاة ، قائلًا » اللهم اقمها وأدمها واجعلني من خير صالحي أهلها ، وان يقول عند فراغ الامام من الفاتحة : « الحمد لله رب العالمين » .

(مسألة ٩٧٧) : يكره للمأموم الوقوف في صف وحده اذا وجد موضعاً في الصفوف ، والتنفل بعد الشروع في الاقامة ، وتشتد الكراهة عند قول المقيم : « قد قامت الصلاة » والتكلم بعدها إلا اذا كان لاقامة الجماعة كتقديم امام ونحو ذلك ، واسماع الامام مايقوله من اذكار ، وان يأنم المتم بالمقصر وكذا العكس .

احكام الخلل

(مسألة ٩٧٨) : من أدخل بشيء من اجزاء الصلاة وشرائطها عمداً بطلت صلاته ، ولو كان بحرف او حركة من القراءة او الذكر ، وكذا من زاد فيها جزءاً عمداً قولاً او فعلاً ، من غير فرق في ذلك كله بين الركن وغيره ، ولا بين كونه موافقاً لاجزاء الصلاة او مخالفاً ، ولا بين ان يكون ناوياً ذلك في الابتداء او في الاثناء .

(مسألة ٩٧٩) : لا تتحقق الزيادة إلا بقصد الجزئية للصلاة ، فان فعل شيئاً لا يقصدها مثل حركة البد وحك الجسد ونحو ذلك مما يفعله

المصلي لا يقصد الصلاة لم يقدح فيها ، إلا ان يكون ماحياً لصورتها .
(مسألة ٩٨٠) : من زاد جزءاً سهواً فان كان ركناً بطلت صلاته
والألم لم تبطل .

(مسألة ٩٨١) : من نقص جزءاً سهواً فان التفت قبل فوات محله
تداركه وما بعده ، وان كان بعد فوات محله فان كان ركناً بطلت صلاته
والألم صحت وعليه قضاؤه بعد الصلاة اذا كان المنسي تشهداً او سجدة
واحدة كما سيأتي .

(مسألة ٩٨٢) : يتحقق فوات محل الجزء المنسي بأمر :
(الاول) : الدخول في الركن اللاحق ، كمن نسي القراءة ، او الذكر ،
او بعضاً منها ، او الترتيب بينها ، والتفت بعد الوصول الى حد الركوع
فانه يمضي في صلاته ، اما اذا التفت قبل الوصول الى حد الركوع فانه يرجع
ويتدارك الجزء وما بعده على الترتيب ، وان كان المنسي ركناً كمن نسي
السجدين حتى ركع بطلت صلاته ، واذا التفت قبل الوصول الى حد
الركوع تداركها ، واذا نسي سجدة واحدة او تشهداً او بعضه او الترتيب
بينها حتى ركع صحت صلاته ومضى ، وان ذكر قبل الوصول الى حد
الركوع تدارك المنسي وما بعده على الترتيب ، وعليه في جميع هذه الفروض
سجدتا السهو للزيادة او النقص على الاحوط كما سيأتي في مسألة ١٠٢٧ .
الثاني: التسليم ، فمن نسي السجدين حتى سلم فإن أتى بما ينافي الصلاة
عمداً وسهواً بطلت صلاته وان تذكر قبل ذلك يأتي بها ويتشهد ويسلم
ثم يسجد سجدة للسهو والسلام الزائد .

(مسألة ٩٨٣) : من نسي احدي السجدين او التشهد ثم سلم
وتذكر قبل الاتيان بما ينافي الصلاة عمداً وسهواً يأتي بالمنسي بقصد القرية من دون
التعرض للاداء والقضاء ثم يتشهد ويسلم على الاحوط وجوباً وان تذكر

بعد ذلك تصح صلاته وعليه قضاء المنسي والأتیان بسجدي السهو على ما يأتي .

الثالث : الفعلي الذي يجب فيه اتیان ذلك المنسي ، كمن نسي الذكر او الطمأنينة في الركوع او السجود حتى رفع رأسه فانه يمضي ، وكذا اذا وضع جبهته للسجود ونسي وضع بعض المساجد الآخر حينئذ ، نعم الاحوط وجوبا في نسيان القيام حال القراءة او التسبيح ان يتداركها قائما بقصد القرية المطلقة اذا ذكر قبل الركوع .

(مسألة ٩٨٤) : من نسي الانتصاب بعد الركوع وتذكر قبل الدخول في السجود ، رجع وأتى به واتم صلاته ، وان تذكر بعد الدخول في السجود مضى في صلاته والاحوط استحبابا الاعادة وكذا اذا نسي الانتصاب بين السجدين ، وتذكر قبل الدخول في الثانية رجع وأتى به وان تذكر بعد الدخول فيها مضى في صلاته والاحوط استحبابا الاعادة وكذا اذا سجد على المحل المرتفع او المنخفض او المأكول او الملبوس او المتنجز وذكر بعد رفع الرأس من السجود يمضي في صلاته والاحوط استحبابا الاعادة (مسألة ٩٨٥) اذا نسي الركوع حتى سجده السجدين اعاد الصلاة وان ذكر قبل الدخول في الثانية رجع ويأتي بالمنسي ويتم الصلاة ثم يعيدها على الاحوط وجوبا .

(مسألة ٩٨٦) : اذا ترك سجدين وشك في انها من ركعة او ركعتين فان كان الالتفات الى ذلك بعد الفراغ او بعد الدخول في الركن وجبت عليه الاعادة ولكر الاحوط استحباباً قضاء السجدين والأتیان بسجدي السهو لكل منهما ، وان كان قبل الدخول في الركن فللمسألة صور مذكورة في المطولات .

(مسألة ٩٨٧) : اذا علم انه فاتته سجدة من ركعتين معينتين

قضائها وان كانتا من الاوليين .

(مسألة ٩٨٨) : من نسي التسليم وذكره قبل فعل المنافي تداركه وصحت صلاته، وان كان بعده فالأحوط وجوباً إعادة الصلاة بعد الايتان بسجدة في السهو .
(مسألة ٩٨٩) : اذا نسي ركعة من صلاته او اكثر فذكرها قبل التسليم قام واتى بها ، وكذا اذا ذكرها بعد التسليم قبل فعل المنافي ، واذا ذكرها بعدهما بطلت صلاته .

(مسألة ٩٩٠) : اذا فاتت الطمأنينة في القراءة او في التسييح ، او في ذكر الركوع او السجود ، او في التشهد سهوا مضى ، ولكن لا يترك الاحتياط الاستحبابي بتدارك القراءة او غيرها بنية القربة المطلقة .
(مسألة ٩٩١) : اذا نسي الجهر او الاخفات وذكر لم يلتفت ومضى ، سواء أكان الذكر في أثناء القراءة ، ام التسييح ، ام بعدهما ، ام بعد الدخول في الركن اللاحق كما سبق .

احكام الشك في الصلاة

(مسألة ٩٩٢) : من شك ولم يدر انه صلى ام لا ، فان كان في الوقت صلى ، وان كان بعد خروج الوقت لم يلتفت ، والظن بفعل الصلاة حكمه حكم الشك في التفصيل المذكور واذا شك في بقاء الوقت بنى على بقاءه .
(مسألة ٩٩٣) : حكم كثير الشك في الايتان بالصلاة وعدمه حكم غيره فيجري فيه التفصيل المذكور من الاعادة في الوقت وعدمها بعد خروجه ، واما الوسواسي فيبني على الايتان وان كان في الوقت .
(مسألة ٩٩٤) : اذا شك في الظهرين في الوقت المختص بالعصر بنى على وقوع الظهر وأتى بالعصر ، واذا شك وقد بقي من الوقت مقدار

أداء ركعة أتى بالصلاة ، واذا كان أقل لم يلتفت ، واذا شك في فعل الظهر وهو في العصر فان كان في الوقت المشترك عدل اليها وان كان في الوقت المختص بنى على الاتيان بالظهر .

(مسألة ٩٩٥) : اذا شك في جزء او شرط للصلاة بعد الفراغ منها لم يلتفت .

(مسألة ٩٩٦) : كثير الشك لا يعتني بشكه ، سواء أكان الشك في عدد الركعات ، ام في الافعال ، ام في الشرائط ، فيبنى على وقوع المشكوك إلا اذا كان وجوده مفسداً فيبنى على عدمه ، كما لو شك بين الاربع والخمس ، او شك في انه أتى بركوع او ركوعين مثلاً فان البناء على وجود الاكثر مفسد فيبنى على عدمه .

(مسألة ٩٩٧) : اذا كان كثير الشك في مورد خاص من فعل او زمان او مكان اختص عدم الاعتناء به ولا يتعدى الى غيره .

(مسألة ٩٩٨) : المرجع في صدق كثرة الشك هو العرف . نعم اذا كان يشك في كل ثلاث صلوات متواليات مرة فهو كثير الشك ، ويعتبر في صدقها ان لا يكون ذلك من جهة عروض عارض من خوف او غضب او هم او نحو ذلك مما يوجب اغتشاش الحواس .

(مسألة ٩٩٩) : اذا لم يعتن بشكه ثم ظهر وجود الخلل جرى عليه حكم وجوده ، فان كان زيادة او نقيصة مبطله اعاد ، وان كان موجباً للتدارك تدارك وان كان مما يجب قضاؤه قضاؤه ، وهكذا .

(مسألة ١٠٠٠) : لا يجب عليه ضبط الصلاة بالحصى او بالسبحة او بالخاتم او بغير ذلك .

(مسألة ١٠٠١) : لا يجوز له الاعتناء بشكه فاذا جاء بالمشكوك بطلت .

(مسألة ١٠٠٢) : لو شك في انه حصل له حالة كثرة الشك بنى

على العدم ، كما انه اذا صار كثير الشك ثم شك في زوال هذه الحالة بنى

على بقائها .

(مسألة ١٠٠٣) : اذا شك امام الجماعة في عدد الركعات رجع الى المأموم الحافظ ، عادلا كان ام فاسقاً ، ذكراً او انثى ، وكذلك اذا شك المأموم فانه يرجع الى الامام الحافظ ، والظان منها بمنزلة الحافظ فيرجع الشاك اليه ، وان اختلف المأمومون لم يرجع الى بعضهم ، واذا كان بعضهم شاكاً وبعضهم حافظاً رجع الى الحافظ ويصح رجوع الشاك منهم اليه ان حصل له الظن والا فلا يصحح واذا كان الشك في الافعال فأن حصل من الرجوع الظن يصح الرجوع حينئذ والا فلا .

(مسألة ١٠٠٤) : يجوز في الشك في ركعات النافلة البناء على الاقل والبناء على الاكثر ، إلا ان يكون الاكثر مفسداً فيبنى على الاقل .

(مسألة ١٠٠٥) : من شك في فعل من أفعال الصلاة فريضة كانت او نافلة ، ادائية كانت الفريضة ام قضائية ام صلاة جمعة ام آيات ، وقد دخل في الجزء الذي بعده مضى ولم يلتفت ، كمن شك في تكبيرة الاحرام وهو في القراءة او في الفاتحة وهو في السورة ، او في الآية السابقة وهو في اللاحقة ، او في اول الآية وهو في آخرها ، او في القراءة وهو في الركوع ، او في الركوع وهو في السجود او في الهوي الى السجود ، او شك في السجود وهو في التشهد او في القيام لم يلتفت وكذا اذا شك في التشهد وهو في القيام او في التسليم ، او شك في التسليم وهو في التعقيب فانه لا يلتفت الى الشك في جميع هذه الفروض .

(مسألة ١٠٠٦) : اذا شك في السجود وهو أخذ في القيام تدارك السجود ، واما لو شك في التشهد وهو أخذ في القيام يرجع ويأني بقصد القرية المطلقة على الاحوط وجوباً .

(مسألة ١٠٠٧) : اذا كان الشك قبل ان يدخل فيما بعده وجب الأتيان به ، كمن شك في التكبير قبل ان يقرأ ، او في القراءة قبل ان

يركع ، او في الركوع قبل الهوي الى السجود ، او في السجود او في التشهد وهو جالس او في التسليم قبل ان يشتغل بالتعقيب .

(مسألة ١٠٠٨) : لا فرق في الجزء الذي يدخل فيه بين الواجب

والمستحب ، فاذا شك في القراءة وهو في القنوت مضى ولم يلتفت .

(مسألة ١٠٠٩) : اذا شك في صحة الواقع بعد الفراغ منه لا يلتفت

وان لم يدخل في الجزء الذي بعده ، كما اذا شك بعد الفراغ من تكبيرة الاحرام في صحتها فانه لا يلتفت ، وكذا اذا شك في صحة قراءة الكلمة او الآية .

(مسألة ١٠١٠) : اذا أتى بالمشكوك في المحل ثم تبين انه قد فعله

اولا لم تبطل صلاته إلا اذا كان ركنا ، واذا لم يأت بالمشكوك بعد تجاوز المحل فتبين عدم الأتيان به فان امكن التدارك به فعله ، وإلا صحت صلاته إلا ان يكون ركنا

(مسألة ١٠١١) : اذا شك وهو في فعل في انه هل شك في بعض

الافعال المتقدمة اولا لم يلتفت ، وكذا لو شك في انه هل سها ام لا ، وقد جاز محل ذلك الشيء الذي شك في انه سها عنه اولا نعم لو شك في السهو وعدمه وهو في محل يتلانى فيه المشكوك فيه أتى به .

(مسألة ١٠١٢) : اذا شك المصلي في عدد الركعات فلاحوط

وجوباً له التروي يسيراً خصوصاً اذا كان الشك مبطلا - كما في الثنائية او الثلاثية او الاولين من الرباعية - فان استقر الشك وكان في الثنائية او الثلاثية او الاولين من الرباعية بطلت ، وان كان في غيرها وقد أحرز الاولين بأن أتم الذكر في السجدة الثانية من الركعة الثانية وان لم يرفع رأسه فهنا صور :

منها : لا علاج للشك فيها فتبطل الصلاة فيها .

ومنها : ما يمكن علاج الشك فيها وتصح الصلاة حينئذ وهي تسع صور :

الاولى : من التسع المذكورة الشك بين الاثنتين والثلاث بعد ذكر السجدة الاخيرة ، فانه يبني على الثلاث ويأتي بالرابعة ويتم صلاته ثم يحتاط بركعة قائماً ، او ركعتين جالسا ، والاحوط استحبابا الأول ، وان كانت وظيفته الجلوس في الصلاة تعين عليه الثاني ، وكذا الحكم في الصور الآتية .

الثانية : الشك بين الثلاث والأربع في أي موضع كان ، فيبني على الأربع وحكمه كالسابق ، إلا ان الاحوط استحبابا هنا الركعتان جالسا .

الثالثة : الشك بين الاثنتين والأربع بعد ذكر السجدة الأخيرة ، فيبني على الأربع ويتم صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام .

الرابعة : الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع بعد ذكر السجدة الاخيرة ، فيبني على الأربع ويتم صلاته ثم يحتاط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس ، مع تأخير الركعتين من جلوس .

الخامسة : الشك بين الأربع والخمس بعد ذكر السجدة الاخيرة ، فيبني على الأربع ويتم صلاته ثم يسجد سجدة السهو .

السادسة : الشك بين الأربع والخمس حال القيام ، فانه يهدم وحكمه حكم الشك بين الثلاث والأربع ، فيتم صلاته ثم يحتاط كما سبق في الصورة الثانية .

السابعة : الشك بين الثلاث والخمس حال القيام ، فانه يهدم وحكمه حكم الشك بين الاثنتين والأربع ، فيتم صلاته ويحتاط كما سبق في الصورة الثالثة .

الثامنة : الشك بين الثلاث والأربع والخمس حال القيام ، فانه

يهدم وحكمه حكم الشك بين الاثنتين والثلاث والاربع ، فيتم صلاته ويحتاط كما سبق في الصورة الرابعة .

التاسعة : الشك بين الخمس والست حال القيام ، فانه يهدم وحكمه حكم الشك بين الاربع والخمس ، ويتم صلاته ويسجد للسهو .

(مسألة ١٠١٣) : اذا تردد بين الاثنتين والثلاث فبنى على الثلاث

ثم ضم اليها ركعه وسلم وشك ان بناءه على الثلاث كان من جهة الظن بالثلاث او عملاً بالشك فالاحوط وجوباً ان عليه صلاة الاحتياط الا اذا كان ظاناً فعلاً بنامية الصلاة ، واذا بنى في الفرض المذكور على الاثنتين وشك بعد التسليم انه كان من جهة الظن بالاثنتين او خطأ منه وغفلة عن العمل بالشك صحت صلاته ولا شيء عليه .

(مسألة ١٠١٤) : الظن بالركعات كاليقين ، اما الظن بالافعال

فان كان اطمينانياً فكذلك ايضاً والا فهو بحكم الشك ولكن الاحوط وجوباً فيما اذا ظن بفعل الجزء في المحل ان يمضي ويعيد الصلاة ، وفيما اذا ظن بعدم الفعل بعد تجاوز المحل ان يرجع ويتداركه رجاء ويعيد الصلاة ايضاً .

(مسألة ١٠١٥) : في الشكوك المعتبر فيها اكمال الذكر في السجدة الثانية

كالشك بين الاثنتين والثلاث والشك بين الاثنتين والاربع ، والشك بين الاثنتين والثلاث والاربع اذا شك مع ذلك في الاتيان بالسجدتين او واحدة فان كان شكه حال الجلوس قبل الدخول في القيام او التشهد بطلت صلاته ، لأنه محكوم بعدم الاتيان بهما او باحدهما فيكون شكه قبل اكمال الذكر ، وان كان بعد الدخول في القيام او التشهد لم تبطل .

(مسألة ١٠١٦) : اذا تردد في ان الحاصل له شك او ظن كما

يتفق كثيراً لبعض الناس كان ذلك شكاً ، وكذا لو حصلت له حالة في أثناء الصلاة وبعد ان دخل في فعل آخر لم يدرك انه كان شكاً او ظناً

يبنى علمي انه كان شكاً ان كان فعلاً شكاً ، وظناً ان كان فعلاً ظاناً ، ويجري على ما يقتضيه ظنه او شكه الفعلي ، وكذا لو شك في شيء ثم انقلب شكه الى الظن ، او ظن به ثم انقلب ظنه الى الشك ، فانه يلحظ الحالة الفعلية ويعمل عليها فلو شك بين الثلاث والاربع مثلاً فبنى على الاربع ، ثم انقلب شكه الى الظن بالثلاث في عليه وأتى بالاربعة ، واذا ظن بالثلاث ثم تبدل ظنه الى الشك بينها وبين الاربع بنى على الاربع ثم يأتي بصلاة الاحتياط .

صلاة الاحتياط

(مسألة ١٠١٧) : صلاة الاحتياط واجبة لايجوز ان يدعه ويعيد الصلاة ، نعم لو أتم وأبطل اصل الصلاة ثم أعادها تصح المعادة ولا موضوع حينئذ لصلاة الاحتياط .

(مسألة ١٠١٨) يعتبر فيها ما يعتبر في الصلاة من الاجزاء والشرائط فلا بد فيها من النية ، والتكبير للاحرام ، وقراءة الفاتحة اخفائاً على الاحوط وجوباً ، والركوع والسجود والتشهد والتسليم ولا تجب فيها سورة ، واذا تخلل المنافي بينها وبين الصلاة بطلت الصلاة ولزم الاستئناف

(مسألة ١٠١٩) : اذا تبين تمامية الصلاة قبل صلاة الاحتياط لم يحتاج اليها ، وان كان في الاثناء جاز تركها واتمامها نافلة ركعتين .

(مسألة ١٠٢٠) : اذا تبين نقص الصلاة قبل الشروع في صلاة الاحتياط او في اثنائها جرى حكم من سلم النقص من وجوب ضم الناقص والاتمام ، واذا تبين ذلك بعد الفراغ منها اجزأت اذا تبين النقص الذي كان يحتمله اولاً ، اما اذا تبين غيره لم تجزىء ووجب اتمام النقص المتبين

والاعادة على الاحوط وجوبا .

- (مسألة ١٠٢١) : يجزي في صلاة الاحتياط ما يجري في سائر الفرائض من احكام السهو في الزيادة والنقيصة ، والشك في المحل ، او بعد تجاوزه ، او بعد الفراغ وغير ذلك ، واذا شك في عدد ركعاتها لم يبعد جواز البناء على الاكثر إلا ان يكون مفـداً ، وان كان الاحوط استحبابا الاعادة ايضاً .
- (مسألة ١٠٢٢) : اذا شك في الاتيان بصلاة الاحتياط بنى على العدم ، الا اذا كان بعد خروج الوقت ، فلا يعتني بشكه وان شك فيها بعد الدخول في التعقيب فالأحوط وجوبا الاتيان بها ثم اعادة الصلاة .
- (مسألة ١٠٢٣) : اذا نسي من صلاة الاحتياط ركناً فالاحوط وجوباً اعادتها ثم اعادة الصلاة .

قضاء الاجزاء المنسية

- (مسألة ١٠٢٤) : اذا نسي السجدة او التشهد ولم يذكر الا بعد الدخول في الركوع او التسليم وجب قضاؤهما بعد الصلاة وبعد صلاة الاحتياط اذا كانت عابه ، وكذا يقضي بعض التشهد اذا نسيه على الاحوط وجوبا ، ولا يقضي غير ذلك من الاجزاء .
- (مسألة ١٠٢٥) : يجب في القضاء ما يجب في المقضي من جزء وشرط كما يجب فيه نية البدلية ، ولا يجوز الفصل بالمنافي بينه وبين الصلاة على الاحوط وجوبا ، واذا فصل فالاحوط وجوبا الاتيان به ثم اعادة الصلاة
- (مسألة ١٠٢٦) : اذا شك في فعله بنى على العدم ، إلا ان يكون قد دخل في التعقيب ، أو خرج الوقت ، واذا شك في موجبته بنى على العدم .

سجود السهو

(مسألة ١٠٢٧) : يجب سجود السهو للكلام ساهياً ، وللسلام في غير محله ، وللشك بين الأربع والخمس كما تقدم ، ولنسيان التشهد ، وكذا لنسيان السجدة ولزيادة القيام ، ولكل زيادة أو نقيصة على الاحوط وجوباً في الثلاثة الأخيرة .

(مسألة ١٠٢٨) : يتعدد السجود بتعدد السجدة والتشهد والقيام ، ولا يتعدد بتعدد الكلام والزيادة والنقيصة إلا مع تعدد السهو بأن يتذكر ثم يسهو ، أما إذا تكلم كثيراً أو زاد أموراً كثيرة أو نقص كذلك وكان ذلك عن سهو واحد وجب سجود واحد لا غير .

(مسألة ١٠٢٩) : لا يجب الترتيب فيه بترتيب أسبابه ولا تعيين السبب .
(مسألة ١٠٣٠) : يؤخر السجود عن صلاة الاحتياط ، وكذا عن الاجزاء المقضية .

(مسألة ١٠٣١) : يجب الاتيان به فوراً بعد الصلاة وعدم الفصل بينهما بالمتاني ، وإذا أخره عنها أو فصله بالمتاني لم تبطل صلاته ولم يسقط وجوبه ولا فوريته ، وإذا نسبه فذكر وهو في أثناء صلاة أخرى أتم صلاته وأتى به بعدها .

(مسألة ١٠٣٢) : سجود السهو سجدتان متواليتان ، ونجب فيه نية القرية ولا يجب فيه تكبيرة الاحرام ، والاحوط وجوباً ان يكون واجداً لجميع ما يعتبر في سجود الصلاة من الطهارة والاستقبال ، والستر والسجود على المساجد السبعة وغير ذلك ، ويجب الذكر في كل واحد منها ، وصورته :
« بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ »

ويجب فيه التشهد بعد رفع الرأس من السجدة الثانية ثم التسليم ، والاحوط وجوباً اختيار التشهد المتعارف .

(مسألة ١٠٣٣) : اذا شك في موجه لم يلتفت ، واذا شك في عدد الموجب بنى على الاقل واذا شك في اتيانه بعد العلم بوجوبه أتى به ، واذا اعتقد تحقق الموجب وبعد السلام شك فيه لم يلتفت . كما انه اذا شك في الموجب وبعد ذلك علم به أتى به ، واذا شك في أنه سجد سجدة او سجدتين بنى على الاقل إلا اذا دخل في التشهد ، واذا شك بعد رفع الرأس في تحقق الذكر مضى ، واذا علم بعدمه اعاد السجدة ، واذا زاد سجدة لم تقلح .

(مسألة ١٠٣٤) : تفرق النافلة عن الفريضة بأن الشك في ركعاتها يجوز فيه البناء على الاقل والاكثر كما تقدم ، وان زيادة الركن فيها سهوا غير قاذحة ، وانه لا سجود للسهو فيها ، وانه لا قضاء للجزء المنسي فيها اذا كان يقضى في الفريضة وتشارك معها في انه يجب تدارك الجزء المنسي اذا ذكر قبل فوات المحل ، وانه اذا شك في المحل يلتفت بل الاحوط استحباباً السجود للسهو فيها ، وقضاء الجزء المنسي ايضاً .

صلاة المسافر وشروط القصر

(مسألة ١٠٣٥) : تقصر الصلاة الرباعية باسقاط الركعتين الاخيرتين

منها في السفر بشروط :

الاول : قصد قطع المسافة وهي ثمانية فراسخ امتدادية ذهاباً واياباً ، او ملفقة من أربعة ذهاباً وأربعة اياباً ، سواء اتصل ذهابه بايابيه ، ام انفصل عنه بمبيت ليلة واحدة او أكثر في الطريق او في المقصد الذي هو رأس الاربعة

ما لم تحصل منه الإقامة القاطعة للسفر او غيرها من القواطع الآتية .
(مسألة ١٠٣٦) : الفرسخ خمس كيلو متر ونصف تقريباً فتكون
المسافة اربعاً واربعين كيلو متر تقريباً .

(مسألة ١٠٣٧) : اذا نقصت المسافة عن ذلك ولو يسيراً بقي
على التمام ، وكذا اذا شك في بلوغها المقدار المذكور او ظن .

(مسألة ١٠٣٨) : تثبت المسافة بالعلم وبالبينة الشرعية ، وبكل
ما يوجب الوثوق والاطمينان ومع المعارض يجب التمام ، ولا يجب الاختبار
اذا لزم منه الحرج ومع عدمه فهو الاحوط وجوباً ، واذا شك العامي في
مقدار المسافة شرعاً وجب عليه اما الرجوع الى المجتهد والعمل بفتواه ،
او الاحتياط بالجمع بين القصر والتمام ، واذا اقتصر على احدهما وانكشف
مطابقته للواقع اجزأه .

(مسألة ١٠٣٩) : اذا اعتقد كون ما قصده مسافة فقصر فظهر
عدمه أعاد ، وكذا اذا اعتقد عدم كونه مسافة فأتم ثم ظهر كونه مسافة .
(مسألة ١٠٤٠) : اذا شك في كونه مسافة او اعتقد العدم وظهر
في اثناء السير كونه مسافة قصر وان لم يكن الباقي مسافة .

(مسألة ١٠٤١) : اذا كان للبلد طريقان والأبعد منها مسافة دون الاقرب
فان سلك الأبعد قصر ، وان سلك الاقرب أتم ، واذا ذهب من الأبعد
وكان اربع فراسخ او ازيد ورجع من الاقرب وكان المجموع مسافة قصر
ايضاً ولو كان الذهاب اقل من اربعة فراسخ يتم .

(مسألة ١٠٤٢) : يعتبر في موارد التلفيق ان لا يكون الذهاب اقل
من اربع فراسخ فلو كان الذهاب خمسة فراسخ والأياب ثلاثة يقصر
بخلاف العكس .

(مسألة ١٠٤٣) : مبدأ حساب المسافة من آخر البلد عرفاً هذا في

غير البلدان الكبير واما فيها فطريق الاحتياط انه اما ان يأتي بالصلاة تماماً قبل الخروج من منزله او يؤخرها الى ان يخرج من البلد فيقصر واذا اتى بها بعد الخروج من المحلة وقبل الخروج من البلد فالاحوط امتحابا الجمع بين القصر والتام وان كان يجزي الأكتفاء بالاول .

(مسألة ١٠٤٤) : لا يعتبر توالي السير على النحو المتعارف بل يكفي قصد السفر في المسافة المذكورة ولو في أيام كثيرة ما لم يخرج عن صدق السفر عرفاً .

(مسألة ١٠٤٥) : يجب القصر في المسافة المستديرة سواء كانت في احد جوانب البلد او حوله .

(مسألة ١٠٤٦) : لا بد من تحقق القصد الى المسافة في أول السير ، فاذا قصد مادون المسافة وبعد بلوغه تجدد قصده الى مادونها أيضا وهكذا وجب التام وان قطع مسافات . نعم اذا شرع في الاياب الى البلد وكانت المسافة ثمانية قصر وإلا بقي على التام ، فطالب الضالة او الغريم او الآبق ونحوهم يتمون الا اذا حصل لهم في الاثناء قصد ثمانية فراسخ امتدادية او ملفقة على ما تقدم .

(مسألة ١٠٤٧) : اذا خرج الى مادون أربعة فراسخ ينتظر رفقة ان تيسروا سافر معهم وإلا رجع أتم ، وكذا اذا كان سفره مشروطا بأمر آخر غير معلوم الحصول . نعم اذا كان مطمئناً بتيسر الرفقة او بحصول ذلك الامر قصر .

(مسألة ١٠٤٨) : لا يعتبر في قصد السفر ان يكون مسنقلا فاذا كان تابعا لغيره كالزوجة والخدام والامير وجب التقصير اذا كان قاصدا تبعا لقصد المتبوع ، واذا شك في قصد المتبوع بقي على التام ، والاحوط وجوبا الاستخبار من المتبوع ، ولكن لا يجب عليه الاخبار ، واذا علم في الاثناء

قصد المتبوع فان كان الباقي مسافة ولو ملفقة قصر وإلا بقي على التام .
 (مسألة ١٠٤٩) : اذا كان التابع عازماً على مفارقة المتبوع قبل
 بلوغ المسافة او متردداً في ذلك بقي على التام ، وكذا اذا كان عازماً على
 المفارقة على تقدير حصول أمر محتمل الحصول احتمالاً متعارفاً عند العقلاء
 سواء كانت المفارقة لزوال مفتضى المتابعة او لحدوث المانع عنها مع بقاء
 المفتضى لها .

(مسألة ١٠٥٠) يجب القصر في السفر غدير الاختياري كما اذا
 بقي في قطار او سفينة بقصد إبعاله الى المسافة الشرعية مع علمه بذلك .
 (الثاني) : استمرار القصد ، فاذا عدل قبل بلوغ الاربعة الى قصد
 الرجوع او تردد في ذلك وجب التام ، ولا تجب اعادة ما صلاه قصرأ
 وان كان قد افطر استمر على الافطار ، واذا كان العدول او التردد بعد
 بلوغ الاربعة وكان عازماً على العود قبل اقامة العشرة بقي على القصر .
 (مسألة ١٠٥١) : يكفي في استمرار القصد بقاء قصد نوع السفر
 وان عدل عن الشخص الخاص ، كما اذا قصد السفر الى مكان وفي الاثناء
 عدل الى غيره اذا كان يبلغ ما مضى مع ما بقي اليه مسافة فانه يقصر
 وكذا اذا كان من اول الامر قاصداً السفر الى احد البلدين من دون تعيين
 احدهما اذا كان السفر الى كل منهما يبلغ المسافة .

(مسألة ١٠٥٢) : اذا تردد في الاثناء ثم عاد الى الجزم فان كان
 ما بقي مسافة ولو ملفقة قصر ، وكذا اذا لم يكن مسافة اذا لم يقطع شيئاً
 اما اذا قطع فالاحوط وجوباً الجمع بين القصر والتام . نعم اذا شرع في
 الاباب وكان مسافة قصر .

(مسألة ١٠٥٣) : ما صلاه قصرأ قبل العدول عن قصده لا تجب
 اعادته في الوقت ولا قضاؤه في خارجه .

(الثالثة) : ان لا يكون ناويا في أول السفر اقامة عشرة أيام قبل بلوغ المسافة ، او يكون مترددا في ذلك ، وإلا أتم من أول السفر ، وكذا اذا كان ناويا المرور بوطنه او مقره او مترددا في ذلك . نعم اذا كان قاصداً للسفر المستمر لكن يحتمل عروض ما يوجب تبديل قصده على نحو يوجب ان ينوي الاقامة عشرة ، او المرور بالوطن ، لم يضر ذلك في وجوب القصر .

(الرابع) : ان يكون السفر مباحاً ، فاذا كان حراماً لم يقصر سواء أكان حراماً لنفسه كسفر الزوجة بدون اذن زوجها في غير الواجب ام لغايته كالسفر لقتل النفس المحترمة ، أم للسرقة أم للزنى ، أم لاعانة الظالم ونحو ذلك .

(مسألة ١٠٥٤) : اذا كان السفر مما يتفق وقوع الحرام في اثنايه كالغيبة وشرب الخمر من دون ان يكون غاية للسفر وجب فيه القصر ، وكذا ان كان السفر مستلزماً لترك الواجب كما اذا كان مديوناً وسافر مع مطالبة الدائن ، وامكان الاداء في الحضر دون السفر يجب القصر الا اذا كان السفر بقصد التوصل الى ترك الواجب فيجب التام حينئذ والاحوط استحباباً الجمع في الصورة الاولى ايضاً .

(مسألة ١٠٥٥) : لو كان ابتداء سفره طاعة ثم قصد المعصية في الأثناء وجب عليه الاتمام وان كان قد قطع مسافات ولا يجب عليه إعادة ماصلاه قصرأ فلو عاد الى قصد الطاعة قبل ان يسير في الارض عاد حكمه ووجب عليه القصر وكذا اذا كان بعد السير وكان الباقي مسافة ولو ملفقة مع كون الذهاب الى المقصد اربعة فراسخ او ازيد ولو لم يكن الباقي مسافة فان كان مجموع ماضى مع مابقى بعد طرح ما تخلل في البين من المصاحب للمعصية بقدر المسافة وجب القصر والاحوط استحباباً ضم التام ايضاً ،

وان لم يكن المجموع مسافة الا بضم ماتخلل من المصاحب للمعصية فالأحوط وجوباً الجمع بين القصر والتأم .

(مسألة ١٠٥٦) : اذا كان السفر مباحاً ولكن ركب دابة مغمضوبة او مشى في أرض مغمضوبة بقصر ، نعم اذا سافر على دابة مغمضوبة بقصد الفرار بها عن المالك أتم .

(مسألة ١٠٥٧) : اذا كان ابتداء سفره معصية فعدل الى المباح فان كان الباقي مسافة ولو ملفقة قصر وان لم يكن الباقي كذلك يتم والأحوط استحباباً الجمع .

(مسألة ١٠٥٨) : الراجع من سفر المعصية يقصر اذا كان الرجوع مسافة وان لم يكن تائباً .

(مسألة ١٠٥٩) : اذا سافر لغاية ملفقة من الطاعة والمعصية يتم الا اذا كانت المعصية تابعة غير صالحة للاستقلال في تحقق السفر فيقصر والأحوط استحباباً الجمع .

(مسألة ١٠٦٠) : اذا سافر للصيد لهواً كما يستعمله ابناء الدنيا أتم الصلاة في ذهابه وقصر في اياه اذا كان وحده مسافة ، واذا كان الصيد لقوته وقوت عياله قصر واما اذا كان للتجارة قصر في الصوم اما في الصلاة يجمع بين القصر والتأم على الاحوط وجوباً ، ولا فرق في ذلك بين صيد البر والبحر .

(مسألة ١٠٦١) : التابع للجائر اذا كان مكرها او بقصد غرض صحيح كدفع مظلمة عن نفسه او غيره يقصر ، وإلا فان كان على وجه يعد من اتباعه واعوانه في جوره يتم ، وان كان سفر الجائر مباحاً فلتابع يتم والمتبوع يقصر

(مسألة ١٠٦٢) : اذا شك في كون السفر معصية اولاً مع كون

الشبهة موضوعية فيقصر ، إلا اذا كانت الحالة السابقة هي الحرمة او ثبتت الحرمة من جهة اخرى فلا يتنصر .

(مسألة ١٠٦٣) : اذا كان السفر في الابتداء معصية فقصده الصوم ثم عدل في الاثناء الى الطاعة فان كان العدول قبل الزوال وجب الافطار اذا كان الباقي مسافة وقد شرع فيه ، ولا يفطر بمجرد العدول من دون الشروع في قطع الباقي مما هو مسافة ، وان كان العدول بعد الزوال وكان في شهر رمضان صح صومه ووجب اتمامه والاحوط استحبابا القضاء ايضاً ولو انعكس الامر بان كان سفره طاعة في الابتداء وعدل الى المعصية في الاثناء فان لم يأت بالمفطر وكان قبل الزوال ولم يكن ماقطعه بقصد الطاعة بقدر المسافة صح صومه ، وان كان بعد فعل المفطر او بعد الزوال وكان ماقطعه قبله بقدر المسافة بطل ، وسيأتي التعرض لذلك في كتاب الصوم .

(الخامس) : ان لا يتخذ السفر عملاً له كالمكاري والملاح والساعي والراعي والتاجر الذي يدور في تجارته وغيرهم ممن عمله السفر الى المسافة فما زاد ، فان هؤلاء يتمون الصلاة في سفرهم وان استعملوه لانفسهم كحمل المكاري متاعه او أهله من مكان الى آخر .

(مسألة ١٠٦٤) التاجر الذي يدور في تجارته يتم الصلاة ، كذلك العامل الذي يدور في عمله كالنجار الذي يدور في الرساتيق للنجارة ، والبناء الذي يدور فيها لعمل البناء والحداد الذي يدور في الرساتيق والمزارع لتعمير الماكينات واصلاحها ، والنقار الذي يدور في القرى لنقر الرحى ، وامثالهم من العمال الذين يدورون في البلاد والقرى والرساتيق للاشتغال والاعمال مع صدق الدوران في حقهم لكون مدة الاقامة للعمل قليلة ، ومثلهم الحطاب والجلاب الذي يجلب الخضر والفواكه والحبوب ونحوها الى البلد فانهم يتمون الصلاة .

(مسألة ١٠٦٥) : كل من كان عمله في محل معين يسافر اليه في اكثر ايامه كمن كانت اقامته في مكان وعمله في مكان آخر بحيث يكون السفر مقدمة له فانه يتم ايضاً كمن يكون السفر بنفسه عملاً له او يكون عمله في السفر .

(مسألة ١٠٦٦) : اذا اختص عمله بالسفر الى مادون المسافة قصر ان اتفق له السفر الى المسافة . نعم اذا كان عمله السفر الى مسافة معينة كالمسكاري من النجف الى كربلاء فاتفق له كروي دوابه الى غيرها فانه يتم حينئذ .

(مسألة ١٠٦٧) : لايعتبر في وجوب التمام تكرر السفر ثلاث مرات ، بل يكفي صدق كون السفر عملاً له ولو في المرة الاولى .

(مسألة ١٠٦٨) : اذا سافر من عمله السفر ، سفرأ ليس من عمله كما اذا سافر المسكاري للزيارة او الحج وجب عليه القصر ، ومثله اذا انكسرت سيارته او سفينته فتركها عند من يصلحها ورجع الى أهله فانه يقصر في سفر الرجوع ، وكذا لو غصبت دوابه او مرضت فتركها ورجع الى أهله ، نعم اذا لم يتيأ له المكارة فرجع الى أهله بدوابه او بسيارته او بسفينته خالية من دون مكارة فانه يتم في رجوعه . فالتمام يختص بالسفر الذي هو من عمله او متعلقاً بعمله .

(مسألة ١٠٦٩) : اذا اتخذ السفر عملاً له في شهور معينة من السنة او فصل معين منها كالذي يكرى دوابه بين مكة وجدة في شهور الحج ، او يجلب الخضر في فصل الصيف جرى عليه الحكم وأتم الصلاة في سفره في المدة المذكورة ، اما في غيرها من الشهور فيقصر في سفره اذا اتفق له السفر .

(مسألة ١٠٧٠) : صيرورة السفر عملاً تتوقف على العزم على

المزاولة له مرة بعد أخرى على نحو لا تكون له فترة غير معتادة لمن يتخذ ذلك السفر عملاً له ، فسفر (الحملدارية) الى الحج في كل سنة لا يوجب التمام ، وسفر بعض كسبة النجف الى بغداد او غيرها لبيع الاجناس التجارية او شرائها والرجوع الى البلد ثم السفر ثانياً وربما يتفق ذلك لهم في الاسبوع مرة او في الشهر مرة كل ذلك لا يوجب كون السفر عملاً لهم ، لان الفترة المذكورة غير معتادة في مثل السفر من النجف الى كربلاء او بغداد اذا اتخذ عملاً ومهنة .

(مسألة ١٠٧١) : تختلف الفترة طولا وقصرا باختلاف انحاء السفر من حيث قرب المقصد وبعده ، فان الفترة المعتادة في بعيد المقصد اطول منها في قريبه فالذي يكرى سيارته في كل شهر مرة من النجف الى خراسان ربما يصدق انه عمله السفر ، والذي يكرى سيارته في كل ليلة جمعة من النجف الى كربلاء لا يصدق انه عمله السفر ، فذلك الاختلاف ناشئ من اختلاف انواع السفر ، والمدار العزم على توالي السفر من دون فترة معتد بها ، تصدق عملية السفر فيما اذا كان عازماً على السفر في كل يوم والرجوع الى اهله ، او يحضر يوماً ويسافر يوماً ، او يحضر يومين ويسافر الثالث او يحضر ثلاثة ايام ويسافر ثلاثة ايام سفيراً واحداً ، أو يحضر اربعة ايام ويسافر ثلاثة . واذا كان يحضر خمسة ويسافر يومين كالاثنين والجمعة يقصر لطول الفترة بالنسبة الى السفر المذكور المانع من صدق عملية السفر .

(مسألة ١٠٧٢) اذا لم يتخذ السفر عملاً وحرقة ولكن كان له غرض في تكرار السفر بلا فترة - مثل ان يسافر كل يوم من البلد للتنزه ، او لعلاج مرض ، او لزيارة امام ، او للوعظ ، او للدرس او نحو ذلك مما لا يكون فيه السفر حرقة ومهنة فان صدق في المتعارف ان السفر مقدمة لعمله يجب عليه الاتمام ويكون حكمه حكم من اتخذ السفر مهنة وعملاً كالملكاري

ونحوه ومع عدم الصدق يقصر ومع الشك يجمع بين القصر والتام .
 (مسألة ١٠٧٣) اذا اقام من عمله السفر في بلده عشرة ايام وجب عليه القصر في السفرة الاولى دون الثانية ففضلاً عن الثالثة ، وكذا اذا اقام في غير بلده عشرة منوية ، اما اذا لم تكن منوية فالاحوط وجوباً له الجمع بين القصر والتام في السفرة الاولى .

(مسألة ١٠٧٤) : السائح في الارض الذي لم يتخذ له وطناً منها يتم ، وكذا اذا كان له وطن وخرج معرضاً عنه ولم يتخذ له وطناً آخر .
 (السادس) : ان لا يكون ممن بيته معه كأهل البوادي من العرب والعجم الذين لامسكن لهم معين من الارض بل يتبعون العشب والماء أينما كانوا معهم بيوتهم فان هؤلاء يتمون صلاتهم وتكون بيوتهم بمنزلة الوطن . نعم اذا سافر احدهم من بيته - لمقصد آخر كحج او زيارة او لشراء ما يحتاج من قوت او حيوان او نحو ذلك - قصر ، وكذا اذا خرج لاختيار المنزل او موضع العشب والماء . اما اذا سافر لهذه الغايات ومعه بيته آتم .

(السابع) ان يصل الى حد الترخص ، وهو المسكان الذي تنوارى فيه البيوت ، او يخفى فيه صوت الاذان بحيث لا يسمع ، والاحوط وجوباً مراعاتهما معاً فمع تحقق احدهما دون الآخر اما يجمع بين القصر والتام او يؤخر الصلاة الى ان يتحقق الآخر ولا عبرة بخفاء السور والقباب والاعلام والمناورات واما السفر من محل الإقامة او المحل الذي تردد فيه ثلاثين يوماً فالاحوط وجوباً فيه اما الجمع فيما دون حد الترخص او تأخير الصلاة .

(مسألة ١٠٧٥) : المدار في السماع والرؤية على المتعارف من حيث اذن السامع ، والصوت المسموع ، وموانع السمع ، والخارج عن المتعارف يرجع اليه .

(مسألة ١٠٧٦) : كما لا يجوز التقصير فيما بين البلد الى حد الترخص

في ابتداء السفر كذلك لا يجوز التقصير عند الرجوع الى البلد ، فانه اذا تجاوز حد الترخيص الى البلد وجب عليه التمام .

(مسألة ١٠٧٧) : اذا شك في الوصول الى الحد بنى على عدمه فيبقى على التمام في الذهاب وعلى القصر في الاياب .

(مسألة ١٠٧٨) : اذا كان البلد في مكان مرتفع بحيث يرى من بعيد يقدر كونه في الموضع المستوي ، كما انه اذا كان في موضع منخفض يخفى بيسير من السير ، او كان هناك حائل يمنع عن رؤيته ، كذلك يقدر في الموضع المستوي ، وكذا اذا كانت البيوت على خلاف المعتاد من حيث العلو او الانخفاض فانها ترد اليه ، وكذلك يعتبر التقدير اذا لم يكن بيوت ولا جدران ، وفي بيوت الاعراب ونحوهم مما لاجدران لبيوتهم يكفي خفاؤها من دون حاجة الى تقدير .

(مسألة ١٠٧٩) : يعتبر كون الاذان في آخر البلد في ناحية المسافرين ، كما انه يعتبر كون الاذان على مرتفع معتاد في اذان البلد غير خارج عن المتعارف في العلو .

(مسألة ١٠٨٠) : اذا اعتقد الوصول الى الحد فصلى قصرأثم بان انه لم يصل وجبت الاعداء او القضاء تماماً ، وكذا العود اذا صلى تماماً باعتقاد الوصول فبان عدمه وجبت الاعداء او القضاء قصرأ .

قواطع السفر

(مسألة ١٠٨١) : وهي امور ، (الاول) الوطن ، والمراد به المكان الذي يتخذ الانسان مقراً له بحيث اذا لم يعرض ما يقتضى الخروج منه لم يخرج ، سواء كان مسقط رأسه أم استجده ، ولا يعتبر فيه ان يكون

له فيه ملك ، ولا أن يكون قد أقام فيه ستة أشهر .

(مسألة ١٠٨٢) : يجوز ان يكون للانسان وطنان ، بان يكون له منزلان في مكانين كل واحد منهما على الوصف المتقدم ، فيقيم في كل سنة بعضا منها في هذا وبعضها الآخر في الآخر ، وكذا يجوز ان يكون له أكثر من وطنين .

(مسألة ١٠٨٣) : لا يكفي مجرد نية التوطن في ترتيب أحكام الوطن بل لابد من صدق التوطن عرفاً وهو يختلف باختلاف الأشخاص والخصوصيات .

(مسألة ١٠٨٤) : الظاهر عدم جريان أحكام الوطن على الوطن الذي أعرض عنه وان كان فيه ملك قد استوطنه ستة أشهر ولكن الاحوط استحباباً الجمع بين اجراء حكم الوطن عليه وغيره فيجمع بين القصر والتام حين المرور عليه .

(مسألة ١٠٨٥) : يكفي في صدق الوطن صدقه ولو تبعاً كما في الزوجة والخادم والولد .

(مسألة ١٠٨٦) : اذا حدث له التردد في التوطن في المكان بعد ما اتخذ وطناً أصلياً كان او مستجداً يبقى حكم التوطن ما لم يتحقق الأعراض ولكن مراعاة الاحتياط اولى .

(مسألة ١٠٨٧) : لو قصد الإقامة في مكان مدة طويلة وجعله مقراً له - كما هو ديدن المهاجرين الى النجف الاشرف ، او غيره من المعاهد العلمية لطلب العلم فاصدين الرجوع الى اوطانهم بعد قضاء وطهرهم يجري عليه حكم الوطن فيتم الصلاة فيه ، فاذا رجع اليه من سفر الزيارة مثلاً أتم وان لم يعزم على الإقامة فيه عشرة أيام .

(مسألة ١٠٨٨) : يعتبر في جواز القصر في السفر منه الى الوطن

ان تكون المسافة ثمانية فراسخ امتدادية فلو كانت اقل وجب التمام.
(مسألة ١٠٨٩) : كما ينقطع السفر بالمرور بالوطن كذلك ينقطع بالمرور بالمقر .

(مسألة ١٠٩٠) : اذا كان الانسان وطنه النجف وكان له محل عمل في الكوفة يخرج اليه وقت العمل كل يوم ويرجع ليلا فان كان ذلك المحل يصدق عليه انه بيته كان ايضا مقراً له يتم فيه الصلاة ، فاذا خرج من النجف قاصداً محل العمل وبعد الظهر يذهب الى بغداد يجب عليه التمام في ذلك المحل وبعد التعدي من حد الترخيص منه يقصر ، واذا رجع من بغداد الى النجف ووصل اليه أتم ، واذا لم يصدق انه بيته يقصر اذا كان قصد السفر من النجف الى بغداد ومرو به ، وكذلك الحكم لأهل الكاظمية اذا كان لهم محل عمل في بغداد فانهم يتمون فيه الصلاة اذا رجعوا من كربلاء ومروا به اذا كان يصدق عليه انه بيت لهم كالحانات التجارية والمعامل والمدارس ونحوها .

(اثثاني) العزم على الاقامة عشرة ايام متوالية في مكان واحد ، او العلم ببقائه المدة المذكورة فيه وان لم يكن باختياره ، والليالي المتوسطة داخلة بخلاف الاولى والاخيرة ، ويكفي تلفيق اليوم المنكسر من يوم آخر ، فاذا نوى الاقامة من زوال يوم الى زوال اليوم الحادي عشر وجب التمام .

(مسألة ١٠٩١) : مبدأ اليوم طلوع الفجر ، فاذا نوى الاقامة من طلوع الشمس فلا بد من نيتها الى طلوعها من اليوم الحادي عشر .
(مسألة ١٠٩٢) : يشترط وحدة محل الاقامة فاذا قصد الاقامة عشرة أيام في النجف الاشرف ومسجد الكوفة بقى على القصر . نعم لا يشترط قصد عدم الخروج عن سور البلد بل اذا قصد الخروج الى ما

يتعلق بالبلد من الامكنة مثل بساينه ومزارعه ومقبرته ومائه ونحو ذلك من الامكنة التي يتعارف وصول أهل البلد اليها من جهة كونهم أهل ذلك البلد لم يقدح في صدق الإقامة فيها . وكذا الخروج الى الترخص بل ومازاد عليه الى مادون المسافة اذا كان من قصده العود عن قريب بحيث لا يخرج عن صدق الإقامة في ذلك المكان عرفاً فان قصد الإقامة في النجف الاشرف وخرج الى الكوفة ثم عاد بحيث لا يضر بصدق الإقامة في النجف عرفاً يبقى على التمام .

(مسألة ١٠٩٣) : اذا قصد الإقامة الى ورود المسافرين ، او انقضاء الحاجة او نحو ذلك ، وجب القصر وان انفق حصوله بعد عشرة أيام ، واذا نوى إقامة الى آخر الشهر ، او الى يوم الجمعة الثانية وكان عشرة أيام كفى في صدق الإقامة ووجوب التمام ، وكذا في كل مقام يكون فيه الزمان محدوداً بحد معلوم وان لم يعلم انه يبلغ عشرة ايام لتردد زمان النية بين سابق ولاحق ولكن الاحوط استحباباً الجمع .

(مسألة ١٠٩٤) : تجوز الإقامة في البرية ولا يجب التضييق في محل اقامته كما لا يجوز التوسعة فيه كثيراً بل المدار صدق الوحدة العرفية .

(مسألة ١٠٩٥) : اذا قصد الإقامة عشرة أيام ثم عدل عن قصده فان كان قد صلى فريضة تماماً بقي على الاتمام الى ان يسافر والا رجع الى القصر ، سواء لم يصل أصلاً أم صلى مثل الصبح والمغرب ، او شرع في الرباعية ولم يتمها ولو كان في ركوع الثالثة وسواء فعل مالا يجوز فعله للمسافر من النوافل والصوم او لم يفعل .

(مسألة ١٠٩٦) : اذا صلى بعد نية الإقامة فريضة تماماً نسياناً او لشرف البقعة أو فاتته الصلاة أداء فقضاها تماماً ثم عدل عن قصده فالاحوط وجوباً الجمع خصوصاً في الأخيرتين اذا لم يقصد إقامة مستأنفه .

(مسألة ١٠٩٧) : اذا تمت مدة الاقامة لم يحتج في البقاء على التمام الى اقامة جديدة بل يبقى على التمام الى ان يسافر وان لم يصل في مدة الاقامة فريضة تماماً .

(مسألة ١٠٩٨) : لا يشترط في تحقق الاقامة كونه مكلفاً فلو نوى الاقامة وهو غير بالغ ثم بلغ في أثناء العشرة وجب عليه التمام في بقية الايام وقبل البلوغ يصلي تماماً ، واذا نواها وهو مجنون وكان تحقق القصد منه ممكناً او نواها حال الافاقة ثم جن يصلي تماماً بعد الافاقة في بقية العشرة ، وكذا اذا كانت حائضاً حال النية فانها تصلي ما بقي بعد الطهر من العشرة تماماً بل اذا كانت حائضاً تمام العشرة يجب عليها التمام ما لم تنشيء سفراً .

(مسألة ١٠٩٩) : اذا صلى تماماً ثم عدل لكن تبين بطلان صلاته

رجع الى القصر ، واذا صلى الظهر قصرأ ثم نوى الاقامة فصلى العصر ثم تبين له بطلان احد الصلاتين فانه يرجع الى القصر ويرتفع حكم الاقامة ، واذا صلى بنية اتمام وبعد السلام شك في انه سلم على الاربع او الاثنتين او الثلاث كفى في البقاء على حكم التمام اذا عدل عن الاقامة بعد الصلاة ، وكذا يكفي في البقاء على حكم اتمام اذا عدل عن الاقامة بعد السلام الواجب ، وقبل فعل المستحب منه ، او قبل الاتيان بسجود السهو والاجزاء المنسية ، كالشهد والسجدة المنسيين .

(مسألة ١١٠٠) : اذا استقرت الاقامة ولو بالصلاة تماماً فبدا للمقيم الخروج الى مادون المسافة فان كان ناولاً للاقامة في المقصد او في محل الاقامة او في غيرهما بقي على التمام حتى يسافر من محل الاقامة الثانية ، وان كان ناولاً الرجوع الى محل الاقامة والسفر منه قبل العشرة أتم في الذهاب والمقصد ، والاياب ومحل الاقامة حتى يسافر من محل الاقامة وان كان الأحوط الجمع بين القصر والتمام بعد الشروع في الأياب وفي محل الاقامة

حتى يسافر .

(مسألة ١١٠١) : اذا دخل في الصلاة بنية القصر فنوي الاقامة في الاثناء أكملها تماماً ، واذا نوى الاقامة فشرع في الصلاة بنية التمام فعدل في الاثناء فان كان قبل الدخول في ركوع الثالثة اتمها قصراً ، وان كان بعده بطلت ، والاحوط وجوباً اذا كان العدول بعد القيام الى الثالثة قبل الركوع الاتمام والاعادة .

(مسألة ١١٠٢) : اذا عدل عن نية الاقامة وشك في ان عدوله كان بعد الصلاة تماماً بنى على العدم .

(مسألة ١١٠٣) : اذا عزم على الاقامة فنوي الصوم وعدل بعد الزوال قبل ان يصلي تماماً بقى على صومه واجزأ ، واما الصلاة فيجب فيها القصر كما سبق .

(الثالث) ان يقيم في مكان واحد ثلاثين يوماً من دون عزم على الاقامة عشرة أيام ، سواء عزم على اقامة تسعة او أقل أم بقي متردداً ، فانه يجب عليه القصر الى نهاية الثلاثين ، وبعدها يجب عليه التمام الى ان يسافر سافراً جديداً .

(مسألة ١١٠٤) : المتردد في الامكنة المتعددة يقصر وان بلغت المدة ثلاثين يوماً .

(مسألة ١١٠٥) : اذا خرج المتردد الى ما دون المسافة جرى عليه حكم المقيم اذا خرج اليه وقد تقدم في مسألة ١١٠٠ .

(مسألة ١١٠٦) : اذا تردد في مكان تسعة وعشرين يوماً ثم انتقل الى مكان آخر وأقام فيه متردداً تسعة وعشرين وهكذا بقي على القصر في الجميع الى ان ينوي الاقامة في مكان واحد عشرة أيام ، أو يبقى في مكان واحد ثلاثين يوماً متردداً .

(مسألة ١١٠٧) : يكفي تلفيق المنكسر من يوم آخر هنا كما تقدم في الاقامة .

(مسألة ١١٨) : لو تردد الشهر الهلالي وكان ناقصاً عن الثلاثين فالأحوط وجوباً الجمع في يوم الثلاثين .

احكام صلاة المسافر

(مسألة ١١٠٩) : تسقط النوافل النهارية في السفر ، ويؤتى بالتوترية برجاء المطلوبة ، ويجب القصر في الفرائض الرباعية بالاعتصار على الاولين منها فيما عدا الاماكن الاربعة كما سيأتي .

(مسألة ١١١٠) اذا صلى الرباعية تماماً فان كان عالماً بالحكم بطلت ووجبت الاعادة او القضاء ، وان كان جاهلاً بالحكم من أصله - بان لم يعلم وجوب القصر على المسافر - لم تجب الاعادة فضلاً عن القضاء ، وان كان عالماً بأصل الحكم وجاهلاً ببعض الخصوصيات الموجبة للقصر - مثل انقطاع عملية السفر باقامة عشرة في البلد ، ومثل ان العاصي في سفره يقصر اذا رجع الى الطاعة ونحو ذلك وجب عليه الاعادة في الوقت او القضاء في خارجه كالعالم ، وكذا اذا كان جاهلاً بالموضوع - بأن لا يعلم ان ما قصده مسافة مثلاً فأنتم فتبين انه مسافة - فانه يجب عليه الاعادة او القضاء .

(مسألة ١١١١) اذا كان ناسياً للسفر او ناسياً ان حكم المسافر القصر فأنتم فان تذكر في الوقت أعاد ، وان تذكر بعد خروج الوقت فلا يجب القضاء عليه هذا في نسيان الموضوع واما نسيان الحكم فالأحوط وجوباً كونه كالعامد .

(مسألة ١١١٢) : الصوم كالصلاة فيما ذكر فيبطل في السفر مع العلم ، ويصح مع الجهل بأصل الحكم دون الجهل بالخصوصيات ، ودون الجهل بالموضوع .

(مسألة ١١١٣) : اذا قصر من وظيفته التمام بطلت صلاته في جميع الموارد وكذا اذا قصر جهلاً بأن حكمه التمام على الاحوط وجوباً فيعيد الصلاة تماماً او يقضيها كذلك ان علم بعد خروج الوقت .

(مسألة ١١١٤) : اذا دخل الوقت وهو حاضر وتمكن من الصلاة تماماً ولم يصل ثم سافر حتى تجاوز حد الترخيص والوقت باق صلى قصرأ ، والاحوط استحباباً ضم الاتمام اليه ، واذا دخل عليه الوقت وهو مسافر وتمكن من الصلاة قصرأ ولم يصل حتى وصل الى وطنه او محل اقامته صلى تماماً ، والاحوط استحباباً ضم القصر اليه ، فالمدار على زمان الاداء لازمان حدوث الوجوب .

(مسألة ١١١٥) : اذا فاتته الصلاة في الحضر قضى تماماً ولو في السفر ، واذا فاتته في السفر قضى قصرأ ولو في الحضر ، واذا كان في أول الوقت حاضراً وفي آخره مسافراً او بالعكس راعى في القضاء حال القوت وهو آخر الوقت فيقضي في الاول قصرأ وفي العكس تماماً .

(مسألة ١١١٦) : يتخير المسافر بين القصر والتمام في الاماكن الاربعه الشريفة وهي المسجد الحرام ، ومسجد النبي (ص) ومسجد الكوفة ، وحرم الحسين (ع) ، والتمام افضل والقصر احوط ، ويلحق مكة ، والمدينة ، بالمسجدين دون الكوفة وكربراء ، وفي تحديد الحرم الشريف اقوال ، والاحوط استحباباً الاقتصار على ماحول الضريح المقدس على مشرفه أفضل الصلاة والسلام .

(مسألة ١١١٧) : لافرق في المساجد المذكورة بين ارضها وسطحها

- والمواضع المنخفضة فيها كبيت الطشت في مسجد الكوفة .
- (مسألة ١١١٨) : لا يلحق الصوم بالصلوة في التخيير المذكور فلا يجوز الصوم في الاماكن الاربعة .
- (مسألة ١١١٩) : التخيير المذكور استمراري فاذا شرع في الصلاة بنية القصر يجوز في الاثناء الاتمام وبالعكس .
- (مسألة ١١٢٠) : لا يجري التخيير المذكور في سائر المساجد والمشاهد الشريفة .
- (مسألة ١١٢١) : يستحب للمسافر ان يقول عقيب كل صلاة مقصورة ثلاثين مرة « سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » .
- (مسألة ١١٢٢) : يختص التخيير المذكور بالاداء ولايجري في القضاء .

الصلوات المستحبة

الصلوات المستحبة كثيرة نذكر بعضها ، منها : صلاة العيدين ، وهي واجبة في زمان الحضور مع اجتماع الشرائط ، ومستحبة في عصر الغيبة جماعة وفرادي ، ولايعتبر فيها العدد ولاتباعد الجماعتين ، ولاغير ذلك من شرائط صلاة الجمعة ، وكيفيتها ركعتان يقرأ في كل منهما الحمد وسورة ، والافضل ان يقرأ في الاولى (الشمس) وفي الثانية (الغاشية) او في الاولى (الاعلى) وفي الثانية (الشمس) ثم يكبر في الاولى خمس تكبيرات ويقنت عقيب كل تكبيرة : وفي الثانية أربعاً ويقنت بعد كل واحدة ، ويجزي في القنوت

مايجزي في قنوت سائر الصلوات ، والافضل ان يدعو بالمأثور فيقول في كل واحدة منها : « اللّهُمَّ اهِلْ الكِبْرِيَاء والعِظَمَةَ ، وَاَهْلُ الجُودِ والجَبَرُوتِ » ، وَاَهْلُ العَقْوِ وَالرَّحْمَةِ وَاَهْلُ النِّقَوِي وَالْمَغْفَرَةِ ، اَسْأَلُكَ فِي هَذَا الْيَوْمِ الَّذِي جَعَلْتَهُ لِلْمُسْلِمِينَ عَيْدًا ، وَلِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ذُخْرًا وَمَزِيدًا ، أَنْ تَصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، كَأَفْضَلِ مَا صَلَّيْتَ عَلَيَّ عَبْدٍ مِنْ عِبَادِكَ ، وَصَلِّ عَلَيَّ مَلَائِكَتِكَ وَرُسُلِكَ ، وَأَغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ، الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ . اللّهُمَّ انْتَبِهْ أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلْتُكَ عِبَادَكَ (الْمُرْسَلُونَ) وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا أَسْتَغَاذُ بِكَ مِنْهُ عِبَادُكَ الْمُرْسَلُونَ » ، وفي بعض الروايات غير ذلك ، ويأتي الامام بخطبتين بعد الصلاة يفصل بينهما بجلاسة خفيفة ، ويجوز له تركها في زمان الغيبة وعلى فرض الأتيان بهما لايجب الحضور عندهما ولا الاصغاء .

(مسألة ١١٢٣) : لايتحمل الامام في هذه الصلاة غير القراءة .

(مسألة ١١٢٤) : اذا لم تجتمع شرائط وجوبها فالاحوط استحباباً عدم جريان احكام النافلة عليها كما ان الاحوط استحباباً السجود للسهو وقضاء الجزء المنسي .

(مسألة ١١٢٥) : اذا شك في جزء منها وهو في المحل أتى به وان كان بعد تجاوز المحل مضى .

(مسألة ١١٢٦) : ليس في هذه الصلاة اذان ولا اقامة بل يستحب أن يقول المؤذن : الصلاة ثلاثاً .

(مسألة ١١٢٧) : وقتها من طلوع الشمس الى الزوال ، ولاقضاء لها لو فاتت ، ويستحب الغسل قبلها ، والجهر فيها بالقراءة ، اماماً كان او منفرداً ، ورفع اليدين حال التكبيرات ، والسجود على الارض ،

والاصحاح بها إلا في (مكة) المعظمة فإن الاتيان بها في المسجد الحرام افضل ، وان يخرج اليها راجلاً حافياً لأبساً عمامة بيضاء مشمراً ثوبه الى ساقه ، ، وان يأكل قبل خروجه الى الصلاة في الفطر ، وبعد عوده في الاضحى مما يضحى به ان كان .

ومنها : صلاة ليلة الدفن ، وتسمى صلاة الوحشة وهي ركعتان يقرأ في الاولى بعد الحمد آية الكرسي الى : (هم فيها خالدون) ، وفي الثانية بعد الحمد سورة القدر عشر مرات ، وبعد السلام يقول : اللهم صل على محمد وآل محمد وابعث ثوابها الى قبر فلان ويسمى الميت ، وفي رواية بعد الحمد في الاولى التوحيد مرتين ، وبعد الحمد في الثانية سورة التكاثر عشراً ثم الدعاء المذكور ، والجمع بين الكيفية أولى وأفضل .
(مسألة ١١٢٨): لا بأس بالاستئجار لهذه الصلاة ولكن الاولى دفع المال الى المصلي بقصد التبرع او التصديق وهو يأتي بالصلاة بعنوان الاهداء والأحسان الى الميت .

(مسألة ١١٢٩) : اذا صلى ونسي آية الكرسي او القدر او بعضها او أتى بالقدر أقل من العدد الموصف فصلاته صحيحة ولكن لا يجزي عن هذه الصلاة ولو كان قد اخذ مالا وجب عليه استرضاء صاحب المال
(مسألة ١١٣٠) : وقتها الليلة الاولى من الدفن فاذا لم يدفن الميت إلا بعد مرور مدة أخرت الصلاة الى الليلة الاولى من الدفن ، ويجوز الاتيان بها في جميع آنات الليل وان كان التعجيل أولى .

(مسألة ١١٣١) : اذا اخذ المال ليصلي فنسى الصلاة في ليلة الدفن لا يجوز له التصرف في المال إلا بمراجعة مالكة ، فان لم يعرفه ولم يمكن تعرفه جرى عليه حكم مجهول المالك ، واذا علم من القرائن انه لو استأذن المالك لاذن له في التصرف في المال لم يكف ذلك في جواز التصرف فيه بمثل البيع والهبة ونحوهما وان جاز بمثل الاكل

والشرب ونحوهما . ومنها صلاة أول يوم من كل شهر ، وهي ركعتان يقرأ في الأولى بعد الحمد سورة التوحيد ثلاثين مرة ، وفي الثانية بعد الحمد سورة القدر ثلاثين مرة ، ثم يتصدق بما تيسر يشتري بذلك سلامة الشهر ، ويستحب قراءة هذه الآيات الكريمة بعدها وهي : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مَسْقَرَهَا وَمُسْتَوْدَعُهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ . بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَأَنْ يَمْسَسَكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَرِدْكَ بَخِيرٌ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ وَإِنْ يَمْسَسَكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَأَنْ يَمْسَسَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ أَنْ اللَّهَ بِصِيرُ الْعِبَادِ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَتَيْتُكَ الْيَوْمَ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ رَبِّ لَا تُذَرْنِي فَرْدًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ) .

(مسألة ١١٣٢) : يجوز اتيان هذه الصلاة في تمام النهار .

ومنها : صلاة الغفيلة وهي ركعتان بين المغرب والعشاء يقرأ في الأولى بعد الحمد . (وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ، فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) وفي الثانية بعد الحمد : (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْغَيْبِ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطَبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) وفي القنوت يقول : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَفَاتِحِ الْغَيْبِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا

إِلَّا أَنْتَ أَنْ تَصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأَنْ تَفْعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا ،
ويذكر حاجته ثم يقول : « اللَّهُمَّ أَنْتَ وَلِيَّ نِعَمَتِي وَالْقَادِرُ عَلَى طَلْبَتِي
تَعْلَمُ حَاجَتِي فَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ لَعَنَّا
(وفي نسخة) إِلَّا قَضَيْتَهَا لِي ، ثم يسأل حاجته فانها تقضي ان شاء الله
تعالى ، وقد ورد انها تورث دار الكرامة ودار السلام وهي الجنة .

(مسألة ١١٣٣) : يجوز الأجزاء بهذه الصلاة عن ركعتين من نافلة
المغرب فيكون من التداخل .

ومنها : الصلاة في مسجد الكوفة لقضاء الحاجة ، وهي ركعتان يقرأ
في كل واحدة منها بعد الحمد سبع سور ، والاولى الايتان بها على هذا
الترتيب الفلق أولا ، ثم الناس ، ثم التوحيد ، ثم الكافرون ، ثم النصر ،
ثم الاعلى ، ثم القدر ، ولتكتف بهذا المقدار من الصلوات المستحبة طلبا
للاختصار والحمد لله ربنا وهو حسبنا ونعم الوكيل .

كِتَابُ الصَّوْمِ

وهو من اشرف الطاعات وتشبيهه بملائكة السموات ولا يحصى ثوابه
الا الله تعالى حتى قال الله جل جلاله كل اعمال بني آدم بعشر اضعافها -
الى سبعة ضعف - الا الصوم فإنه لي وانا اجزى به .

وله شرائط وآداب واحكام

النية

(مسألة ١١٣٤) يشترط في الصوم ألقصده الى العبادة المقررة في
الشرعية المقدسة مع القربة والاخلاص سواء تمكن من تناول المفطرات او
عجز عنها لعارض فلو حصل منه هذا القصد قبل الفجر ثم غلبه النوم قبل
الفجر حتى دخل الليل صح صومه .

(مسألة ١١٣٥) : لا يجب قصد الوجوب والندب ، ولا الاداء
والقضاء ، ولا غير ذلك من صفات الامر والمأمور به ، بل يكفي القصد
الى المأمور به عن أمره كما تقدم في كتاب الصلاة .

(مسألة ١١٣٦) يعتبر في القضاء عن غيره قصد امتثال أمر غيره ،
كما ان فعله عن نفسه يتوقف على امتثال أمر نفسه ، ويكفي في المقامين
القصد الاجمالي .

(مسألة ١١٣٧) : لا يجب العلم بالمفطرات على التفصيل فاذا قصد
الصوم عن المفطرات اجمالا كفى .

(مسألة ١١٣٨) : لا يقع في شهر رمضان صوم غيره وان لم يكن مكلفا بالصوم كالمسافر ، فان نوى غيره بطل ، إلا ان يكون جاهلا به او ناسيا له فيجزى عن رمضان حينئذ لاعن مانواه .

(مسألة ١١٣٩) : يكفي في صحة صوم رمضان القصد اليه ولو اجمالا ، فاذا نوى الصوم المشروع في غد وكان من رمضان اجزأ عنه ، اما اذا قصد صوم غد دون توصيفه بخصوص المشروع لم يجز . وكذا الحكم في سائر أنواع الصوم من النذر او الكفارة او القضاء فما لم يقصد المعين لا يصح . نعم اذا قصد ما في ذمته وكان واحداً اجزاء عنه وكذا الصوم المندوب الخاص فلا بد في تحققه من قصد الخصوصية ولو اجمالا إلا اذا لم يكن عليه صوم واجب ، وقصد الصوم المشروع في غد فيصح مندوباً مطلقاً حينئذ ولا يقع عن الخاص ولو كان غد من أيام البيض مثلاً فان قصد الطبيعة المطلقة صح مندوباً مطلقاً ، وان قصد الطبيعة الخاصة صح المندوب الخاص .

(مسألة ١١٤٠) : يعتبر تحقق الصوم عن النية سواء نوى عند طلوع الفجر او نوى اول الليل وبقيت في نفسه الى طلوع الفجر هذا في الصوم الواجب المعين ولو بالعارض اما في الواجب غير المعين فيمتد وقتها الى الزوال وان تضيق وقته ، فاذا اصبح تاوياً للافطار وبدا له قبل الزوال ان يصوم واجباً فنوى الصوم اجزأه ، وان كان ذلك بعد الزوال لم يجز ، وفي المندوب يمتد وقتها الى ان يبقى من النهار ما يمكن فيه تجديد النية .

(مسألة ١١٤١) : يجزى في شهر رمضان كله بنية واحدة قبل الشهر ، ويجزى ذلك في غيره ايضاً مع اتصال ايام الصوم .

(مسألة ١١٤٢) : الناسي والجاهل في شهر رمضان اذا لم يستعملا المفطر ، ولم يفسدا صومهما برياء ونحوه يجزيهما تجديد النية قبل الزوال ، من غير فرق بين نسيان الحكم ونسيان الموضوع ، وكذلك في الجهل .

(مسألة ١١٤٣) : اذا صام يوم الشك بنية شعبان ندباً او قضاءً او نذرأ اجزأ عن شهر رمضان ان تبين انه من رمضان بعد الغروب واذا تبين انه من رمضان قبل الزوال او بعده جدد النية ، وان صامه بنية رمضان بطل ، وان صامه بنية الامر الواقعي المتوجه اليه اما الوجوبي او الندبي يصح وان صامه على انه ان كان من شعبان كان ندباً ، وان كان من رمضان كان وجوباً ، وتحقق منه قصد صوم الغد على النحو المشروع يصح والا فلا حوط وجوباً انما الصوم ثم القضاء واذا اصبح فيه ناوياً للافطار فتبين انه من رمضان قبل تناول المفطر فان كان قبل الزوال جدد النية واجزأ به ، وان كان بعده امسك وجوباً وعليه قضاؤه .

(مسألة ١١٤٤) : تجب استدامة النية الى آخر النهار ، فاذا نوى القطع فعلاً او تردد بطل ، وكذا اذا نوى القطع فيما يأتي او تردد فيه او نوى المفطر مع العلم بمفطرته ، واذا تردد للشك في صحة صومه يصح صومه هذا في الواجب المعين ، اما الواجب غير المعين فلا يقدر شيء من ذلك فيه اذا رجع الى نيته قبل الزوال .

(مسألة ١١٤٥) : لا يصح العدول من صوم الى صوم واجبين كانا او مندوبين او مختلفين وتقدم موارد تجديد النية في مسألة ١١٤٠ ولكنه ليس من العدول .

المفطرات

(مسألة ١١٤٦) : المفطرات امور ، (الاول والثاني) : الاكل والشرب مطلقاً ولو كانا قليلين او غير معتادين . (الثالث) : الجماع قبلًا ودبراً فاعلاً ومفعولاً به حياً وميتاً حتى البهيمة على الاحوط وجوباً ،

ولو شك في الدخول أو بلوغ مقدما الحشفة لم يبطل صومه ، كما انه لا يبطل اذا قصد التفضيذ مثلاً فدخل في أحد الفرجين .

(الرابع) : الكذب على الله تعالى أو على رسول الله (ص) أو على الأئمة عليهم السلام بل والانبياء والاولياء عليهم السلام ان رجع الى الكذب الى الله تعالى من غير فرق بين ان يكون في أمر ديني أو دنيوي واذا قصد الصدق فكان كذباً فلا بأس ، وان قصد الكذب فكان صدقاً كان من قصد المفطر ، وقد تقدم البطلان به مع العلم بمفطرته .

(مسألة ١١٤٧) : اذا تكلم بالكذب غير موجه خطابه الى احداً او موجهاً له الى من لا يفهم فالاحوط وجوباً الاتمام والقضاء .

(الخامس) : رمس تمام الرأس في الماء ، من دون فرق بين الدفعة والتدريج ، ولا يقدح رمس اجزائه على التعاقب وان استغرقه ، وكذا اذا ارتمس وقد لبس ما يمنع وصول الماء الى البدن كما يصنعه الغواصون .

(مسألة ١١٤٨) : الاحوط وجوباً الحاق الماء المضاف بالماء المطلق .

(مسألة ١١٤٩) : اذا ارتمس عمداً ناوياً للاغتسال بأول مسمى الارتماس فان كان الصوم واجباً معيناً بطل غسله وصومه ، وان كان مستحباً او واجباً موسعاً بطل صومه وصح غسله ، وان كان ناسياً صح صومه وغسله في الصورتين .

(السادس) : إيصال الغبار الغليظ الى جوفه عمداً ويلحق به الدخان ايضاً ، بل الاحوط وجوباً الحاق غير الغليظ به الا ما يتعسر التحرز عنه فلا بأس به .

(السابع) : تعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر في شهر رمضان وقضاؤه والاحوط وجوباً الحاق الواجب المعين بهما ايضاً بخلاف الواجب الموسع والمندوب وان كان الاحوط أستحباً فيها ذلك ايضاً .

(مسألة ١١٥٠) : الاصبح جنباً من غير عمد لا يوجب البطلان في صوم رمضان وغيره من الصوم الواجب المعين ، بل غير المعين إلا قضاء رمضان فلا يصح معه اذا التفت اليه في أثناء النهار وان تضيق وقته .

(مسألة ١١٥١) : لا يبطل الصوم واجباً او مندوباً معيناً او غيره بالاحتلام في أثناء النهار ، كما لا يبطل بمس الميت عمدا سواء كان في الليل ولم يقتل عمدا الى ان طلع الفجر او كان عمداً في اثناء النهار .

(مسألة ١١٥٢) : اذا اجنب عمدا ليلا في وقت لايسع الغسل ولا التيمم ملتفتا الى ذلك فهو من تعمد البقاء على الجنابة . نعم اذا تمكن من التيمم فتييم صح صومه وان كان عاصباً ، وان ترك التيمم وجب القضاء والكفارة .

(مسألة ١١٥٣) : اذا نسي غسل الجنابة ليلا حتى مضى يوم او أيام من شهر رمضان بطل صومه وعليه القضاء ، ولا يلحق به غيره من الواجب المعين وغيره وان كان احوط استحباباً كما لا يلحق به غسل الحيض والنفاس اذا نسيت المرأة وان كان احوط استحباباً .

(مسألة ١١٥٤) : اذا كان المجنب لا يتمكن من الغسل لمرض ونحوه وجب عليه التيمم قبل الفجر ، فان تركه بطل صومه ، وان تيمم لم يجب عليه ان يبقى مستيقظا الى ان يطلع الفجر وان كان احوط استحباباً .

(مسألة ١١٥٥) : اذا ظن سعة الوقت للغسل فاجنب فبان الخلاف فلا شيء عليه مع المراعاة اما بدونها فالاحوط وجوباً القضاء .

(مسألة ١١٥٦) : حدث الحيض والنفاس كالجنابة في ان تعمد البقاء عليهما مبطل للصوم في رمضان دون غيره ، وان كان احوط استحباباً خصوصاً في قضاء رمضان واذا حصل النقاء في وقت لايسع الغسل ولا التيمم او لم تعلم بنقائها حتى طلع الفجر صح صومها .

(مسألة ١١٥٧) : يشترط في صحة صوم المستحاضة الكثيرة الغسل

لصلاة الصبح ، وكذا للظهرين على الاحوط وجوباً ، فاذا تركت احدهما بطل صومها ، ولا يشترط غسل الليلة الماضية ولا غير الغسل من الاعمال وان كان أحوط استحباباً ، ولا يجب تقديم غسل الصبح على الفجر ، بل لا يجزي لصلاة الصبح إلا مع وصلها به . نعم اذا اغتسلت لصلاة الليل اجتزأت به للصبح مع عدم الفصل المعتد به .

(مسألة ١١٥٨) : اذا اجنب في شهر رمضان ليلاً ونام حتى أصبح فان نام ناوياً لترك الغسل او مترددا فيه لحقه حكم تعمّد البقاء على الجنابة وان نام ناوياً للغسل او ذاهلاً عنه فان كان في النوم الاولى صح صومه ، وان كان في النوم الثانية - بأن نام بعد العلم بالجنابة ثم أفاق ونام ثانياً حتى أصبح - وجب عليه القضاء دون الكفارة وكذا اذا كان بعد النوم الثالثة ، وان كان الاحوط استحباباً الكفارة فيه أيضاً بل الاحوط ذلك في النوم الثاني ، بل كذا في الاول اذا لم يكن معتاد الانتباه .

(مسألة ١١٥٩) : يجوز النوم الاول وكذا الثاني والثالث مع اعتياد الاستيقاظ وان كان اذا استمر لزم القضاء .

(مسألة ١١٦٠) : اذا احتلم في نهار شهر رمضان لانجب المبادرة الى الغسل منه ويجوز له الاستبراء بالبول وان علم ببقاء شيء من المني في المجرى ولو علم انه لو ترك الاستبراء خرجت بقايا المني بعد الغسل فالاحوط وجوباً تقديم الاستبراء .

(مسألة ١١٦١) لا يعد النوم الذي احتلم فيه ليلاً من النوم الاول بل اذا أفاق ثم نام كان نومه بعد الافاقة هو النوم الاول .

(مسألة ١١٦٢) : النوم الرابع والخامس ملحق بالثالث .

(مسألة ١١٦٣) لا تلحق الحائض والنفساء بالجنب في حكم النومات بل المدار فيهما على صدق التواني في الغسل وعدمه فيبطل معه وان كان

في النوم الاول ولا يبطل مع عدمه وان كان في الثاني والثالث .
 (الثامن) : انزال المني بفعل ما يؤدي الى نزوله مع احتمال ذلك
 احتمالاً معتدا به بل مطابقاً على الاحوط وجوباً ، وان سبقه المني بلا فعل
 شيء لم يبطل صومه .

(التاسع) : الاحتقان بالمائع ، ولا بأس بالجامد ، كما لا بأس بما
 يصل الى الجوف من غير طريق الخلق مما لا يسمى أكلاً او شرباً كما اذا
 صب دواء في جرحه او في أذنه او في احليله او عينه فوصل الى جوفه ،
 وكذا اذا طعن برمح او سكين فوصل الى جوفه وغير ذلك .

(مسألة ١١٦٤) : اذا فرض احداث منفذ لوصول الغذاء الى
 الجوف من غير طريق الخلق كما يحكى عن بعض أهل زماننا فلا يبعد صدق
 الاكل والشرب حينئذ فيفطر به ، وكذا ان كان بنحو الاستنشاق من طريق
 الانف ، واما ادخال الدواء بالابرة في اليد او الفخذ او نحوهما من الاعضاء
 فلا بأس به ، وكذا تقطير الدواء في العين او الاذن .

(مسألة ١١٦٥) : يجوز ابتلاع ما يخرج من الصدر من الخلط وما
 ينزل من الرأس ما لم يصل الى فضاء الفم والا فالاحوط وجوباً تركه .
 (مسألة ١١٦٦) : لا بأس بابتلاع البصاق المجتمع في الفم وان
 كان كثيراً وكان اجتماعه باختياره كتذكر الحامض مثلاً .
 (العاشر) : تعتمد القيء وان كان لضرورة من علاج مرض ونحوه ،
 ولا بأس بما كان بلا اختيار .

(مسألة ١١٦٧) : اذا خرج بالتجشؤ شيء ثم نزل من غير اختيار
 لم يكن مبطلاً ، واذا وصل الى فضاء الفم فابتلعه اختياراً بطل صومه
 وعليه الكفار .

(مسألة ١١٦٨) : اذا ابتلع في الليل ما يجب قيؤه في النهار بطل صومه وان لم يقته

إذا كان اخراجه منحصرًا بالقيء ، وإن لم يكن منحصرًا به لم يبطل إلا إذا قاه اختياراً .

(مسألة ١١٦٩) : ليس من المفطرات مص الخاتم ومضغ الطعام للصبي وذوق المرق ونحوهما مما لا يتعدى إلى الخلق ، أو تعدى من غير قصد أو نسياناً للصوم ، أما ما يتعدى عمداً فمبطل ، وإن قل كالذي يستعمل في بعض البلاد المسمى عندهم بالنسوار ، وكذا لأبأس بمضغ العلك وإن وجد له طعام في ريقه ما لم يكن لتفتت أجزائه ، ولا بمص لسان الزوج والزوجة والصبي والاحوط وجوباً للاقتصار على صورة ما إذا لم تكن عليه رطوبة .

ما يكره للصائم

(مسألة ١١٧٠) : يكره للصائم ملازمة النساء وتقبيلها وملاعبتها إذا لم يقصد الانزال ولا كان من عادته ، وإن قصد الانزال أو كان من عادته ذلك يحرم ، ويكره له الاكتحال بما يصل بطعمه أو رائحته إلى الخلق كالصبر والمسك ، وكذا دخول الحمام إذا خشي الضعف ، وإخراج الدم المضعف والسعوط مع عدم العلم بوضوئه إلى الخلق وإلا فقد تقدم حكمه في السادس من المفطرات وشم كل نبت طيب الريح ، وبل الثوب على الجسد ، وجلس المرأة في الماء ، والحقنة بالجماد ، وقلع الضرس بل مطلق إدماء الفم والسواك بالعود الرطب والمضمضة عبثاً ، وإنشاد الشعر إلا في مرثي الأئمة (ع) ومدائحهم . وفي الخبر : إذا صمت فاحفضوا الستم عن الكذب وغضوا أبصاركم ولا تنازعوا ولا تحاسدوا ولا تغتابوا ولا تماروا ولا تكذبوا ولا تباشروا ولا تخالفوا ولا تغضبوا ولا تسابوا ولا تشتموا ولا تنازوا ولا تجادلوا ولا تباذوا ولا تظلموا ولا تنافهوا ولا تزاوجوا ولا تغفلوا عن ذكر الله تعالى ،

احكام المفطرات

(مسألة ١١٧١) : المفطرات المذكورة انما تفسد الصوم اذا وقعت على وجه العمد ولا فرق بين العالم بالحكم والجاهل المقصر بل والقاصر الغير الملتفت على الاحوط وجوباً بل ولا بين من اعتقد الحلية وعدمه نعم لو اعتقد ان ما يما ليس بماء فأرتمس فيه فبان انه ماء لا يبطل وكذا ان كان ناسياً للصوم فأفطر ، لم يفطر وهكذا اذا دخل في جوفه قهراً بدون اختياره .

(مسألة ١١٧٢) : اذا افطر مكرها بطل صومه ، وكذا اذا كان لتقية سواء كانت التقية في ترك الصوم كما اذا افطر في عيدهم تقية ، او كانت في اداء الصوم كالافطار قبل الغروب والارتماس في نهار الصوم فيجب الافطار ثم يجب القضاء .

(مسألة ١١٧٣) : اذا غلب على الصائم العطش وخاف الضرر من الصبر عليه او كان حرجاً جاز ان يشرب بمقدار الضرورة ويفسد بذلك صومه ، ويجب عليه الامساك في بقية النهار اذا كان في شهر رمضان ، واما في غيره من الواجب الموسع او المعين فلا يجب .

موارد وجوب الكفارة ومقدارها

(مسألة ١١٧٤) : تجب الكفارة بتعمد شيء من المفطرات حتي القيء على الاحوط وجوباً اذا كان الصوم مما تجب فيه الكفارة كشهر رمضان

وقضائه بعد الزوال والصوم المنذور المعين ، ولا فرق بين العالم بالحكم والجاهل المقصر الملتفت واما المقصر الغير الملتفت او القاصر فلا كفارة عليه .

(مسألة ١١٧٥) : كفارة يوم من شهر رمضان مخيرة بين عتق رقبة وصوم شهرين متتابعين واطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مد وهو يساوي ثلاثة ارباع الكيلو تقريباً ، وكفارة افطار قضاء شهر رمضان بعد الزوال اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد فان لم يتمكن صام ثلاثة أيام ، وكفارة افطار الصوم المنذور المعين ككفارة شهر رمضان على المشهور .

(مسألة ١١٧٦) : تتكرر الكفارة بتكرر الموجب في يومين لافي يوم واحد إلا في الجماع فتتكرر على الاحوط وجوباً ، ومن عجز عن الخصال الثلاث تخير بين صوم ثمانية عشر يوماً ، وبين ان يتصدق بما يطيق ، والاحوط استحباباً اختيار الثاني ، فان لم يقدر استغفر الله تعالى ، ويلزم التكفير عند التمكن على الاحوط وجوباً .

(مسألة ١١٧٧) : يجب في الافطار على الحرام كفارة الجمع بين الخصال الثلاث المتقدمة .

(مسألة ١١٧٨) : اذا اكره زوجته على الجماع في صوم رمضان كان عليه كفارتان وتعزيران خمسون سوطاً فيتحمل عنها الكفارة والتعزير ، ولا فرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطعة ، ولا تلحق بها الامة كما لا تلحق بالزوج الزوجة اذا اكرهت زوجها على ذلك .

(مسألة ١١٧٩) : اذا علم انه أنى بما يوجب فساد الصوم وتردد بين ما يوجب القضاء فقط او يوجب الكفارة معه لم تجب عليه ، واذا علم انه أفطر اياماً ولم يدر عددها اقتصر في الكفارة على القدر المعلوم ، واذا شك في انه افطر بالمحلل او المحرم كفاه احدى الخصال ، واذا شك في ان اليوم الذي افطره كان من شهر رمضان او كان من قضائه وقد افطر قبل

الزوال لم تجب عليه الكفارة ، وان كان قد افطر بعد الزوال كفاه اطعام ستين مسكيناً وله الاكتفاء بعشرة مساكين .

(مسألة ١١٨٠) : اذا أفطر عمداً ثم سافر قبل الزوال لم تسقط عنه الكفارة .

(مسألة ١١٨١) اذا كان الزوج مفطراً لعذر فاكره زوجته الصائمة لم يتحمل عنها الكفارة وان كان آثماً بذلك ولا تجب عليها الكفارة ايضاً .

(مسألة ١١٨٢) : يجوز التبرع بالكفارة عن الميت صوماً كانت او غيره ، والاحوط وجوباً عدم جريانه في الحي خصوصاً الصوم .

(مسألة ١١٨٣) : وجوب الكفارة موسم ولكن لا يجوز التواني والتسامح فيه .

(مسألة ١١٨٤) : مصرف كفارة الاطعام الفقراء اما باشباعهم واما بالتسليم اليهم كل واحد مد والاحوط استحباباً مدان ، ويجزي مطلق الطعام من التمر والحنطة والدقيق والارز والماش وغيرها مما يسمى طعاماً .

نعم الاحوط استحباباً في كفارة اليمين الاقتصار على الحنطة ودقيقها وخبزها .

(مسألة ١١٨٥) : لا يجزي في الكفارة اشباع شخص واحد مرتين

او أكثر او اعطائه مدين او اكثر بل لابد من ستين نفساً إلا مع تعذر العدد فيجزي التكرار .

(مسألة ١١٨٦) : اذا كان للفقير عيال فقراء جاز اعطاؤه بعددهم

اذا كان ولياً عليهم او وكيلاً عنهم في القبض ، فاذا قبض شيئاً من ذلك كان ملسكاً لهم ، ولا يجوز التصرف فيه إلا بأذنهم اذا كانوا كباراً ، وان كانوا صغارا صرفه في مصالحهم كسائر أموالهم .

(مسألة ١١٨٧) : زوجة الفقير اذا كان باذلاً لنفقتها على النحو

المتعارف لاتكون فقيرة ولا يجوز اعطاؤها من الكفارة إلا اذا كانت محتاجة

- الى نفقة غير لازمة للزوج من وفاء دين ونحوه .
- (مسألة ١١٨٨) : تبرأ ذمة المكفر بمجرد ملك المسكين ، ولانتوقف البراءة على أكله الطعام فيجوز له بيعه عليه وعلى غيره .
- (مسألة ١١٨٩) : من عليه الكفارة اذا لم يؤدها حتى مضت عليه سنين لم تتكرر .
- (مسألة ١١٩٠) : في التكفير بنحو التمليك يعطي الصغير والكبير سواء ، كل واحد مد .

موارد وجوب القضاء فقط

- (مسألة ١١٩١) : يجب القضاء دون الكفارة في موارد ، احدها مامر من النوم الثاني والثالث .
- (الثاني) اذا ابطال صومه بالاخلال بالنية من دون استعمال المفطر .
- (الثالث) اذا نسي غسل الجنابة يوما او أكثر .
- (الرابع) من استعمل المفطر بعد طلوع الفجر بدون مراعاة ولاحاجة على طلوعه ، اما اذا قامت حجة على طلوعه وجب القضاء والكفارة ، واذا كان مع المراعاة فلا قضاء ولا كفارة ، سواء اخبر مخبر ببقاء الليل أم أخبر بطلوع الفجر واعتقد سخريته أم لا ، هذا اذا كان صوم رمضان وفي الواجب المعين الاحوط وجوباً فيه الاتمام والقضاء ان كان مما فيه القضاء وفي الواجب غير المعين والمندوب يتعين البطلان .
- (الخامس) : الافطار قبل دخول الليل لظلمة ظن منها دخوله ولم يكن في السماء غيم بل الاحوط وجوباً الكفارة ايضاً . نعم اذا كان غيم فلا قضاء ولا كفارة ، واما العلة التي تكون في السماء غير الغيم فلا يلحق

بالغيم على الاحوط وجوباً .

(مسألة ١١٩٢) : اذا شك في دخول الليل لم يجز له الافطار ، واذا أفطر أثم وكان عليه القضاء والكفارة إلا ان يتبين انه بعد دخول الليل ، وكذا الحكم اذا قامت حجة على عدم دخوله فأفطر فتبين دخوله اما اذا قامت حجة على دخوله أو قطع بدخوله فأفطر فلا أثم ولا كفارة ويجب القضاء اذا تبين عدم دخوله ، واذا شك في طلوع الفجر جاز له استعمال المفطر واذا تبين الخطأ بعد استعمال المفطر فقد تقدم حكمه .

(السادس) : ادخال المال الماء الى الفم بمضمضة وغيرها فيسبق ويدخل الجوف فانه يوجب القضاء دون الكفارة وان نسي فابتلعه فلا قضاء ، وكذا اذا كان في مضمضة وضوء الفريضة أو النافلة .

(مسألة ١١٩٣) : يعم الحكم المذكور لرمضان وغيره .

(السابع) سبق المني بالملاعبة ونحوها اذا لم يكن قاصداً ولا من عادته سواء أكان يحتمل ذلك احتمالاً معتداً به أم لا ، فان الاحوط وجوباً القضاء كما تقدم ولا كفارة فيه .

شرائط صحة الصوم

(مسألة ١١٩٤) : يشترط في صحة الصوم أمور : الايمان ، والعقل ، والخلو من الحيض والنفاس ، فلا يصح من غير المؤمن ولا من المجنون ولا من الحائض والنفاس فاذا أسلم او استبصر او عقل قبل الزوال وجدد النية لم يجز ، وكذا اذا طهرت الحائض والنفاس ، واذا حدث الكفر او الخلاف او الجنون او الحيض او النفاس قبل الغروب بطل الصوم .

(مسألة ١١٩٥) : يصح الصوم من النائم اذا سبقت منه النية في

الليل وان استوعب تمام النهار وفي الحاق السكران والمغمى عليه به وجه .
ومنها : عدم الاصباح جنبا او على حدث الحيض والنفاس كما تقدم .
ومنها : ان لا يكون مسافراً سَفْراً يوجب قصر الصلاة مع العلم بالحكم
في الصوم الواجب إلا في ثلاثة مواضع :

احدهما : الثلاثة ايام هي التي بعض العشرة التي تكون بدل هدي
التمتع لمن عجز عنه .

الثاني صوم الثانية عشر يوماً التي هي بدل البدنة كفارة لمن أفاض
من عرفات قبل الغروب .

الثالث : صوم النذر المشروط ايقاعه في السفر ولو مع الحضر .
(مسألة ١١٩٦) : لا يجوز الصوم المندوب في السفر إلا ثلاثة أيام
للحاجة في المدينة .

(مسألة ١١٩٧) : يصح الصوم من المسافر الجاهل بالحكم وان علم
في الاثناء بطل ولا يصح من النامي .

(مسألة ١١٩٨) : يصح الصوم من المسافر الذي حكمه التام كناوي
الاقامة والمسافر سفر معصية ونحوهما .

(مسألة ١١٩٩) : لا يصح الصوم من المريض ومنه الارمد اذا كان
يتضرر به لا يجابه شدته او طول برئه او شدة ألمه كل ذلك بالمقدار المعتد به
ولا فرق بين حصول اليقين بذلك والظن ، والاحتمال الموجب لصدق الخوف
وكذا لا يصح من الصحيح اذا خاف حدوث المرض فضلاً عما اذا علم
ذلك ، اما المريض الذي لا يتضرر من الصوم فيجب عليه ويصح منه .

(مسألة ١٢٠٠) : لا يكفي الضعف في جواز الافطار ولو كان
مفرطاً إلا ان يكون حرجاً فيجوز الافطار ، وكذا اذا أدى الضعف الى
العجز عن العمل اللازم للمعاش مع عدم التمكن من غيره فانه يجوز

الافطار والاحوط فيها للاقتصار في الاكل والشرب على مقدار الضرورة والامساك عن الزائد ثم القضاء واذا كان العامل لا يتمكن من الاستمرار على الصوم لغلبة العطش ونحوه تعين عليه الاقتصار على ما تندفع به الضرورة والاستمرار على الامساك على الاحوط والقضاء بعد ذلك .

(مسألة ١٢٠١) : اذا صام لاعتقاد عدم الضرر فبان الخلاف فالاحوط وجوباً القضاء واذا صام باعتقاد الضرر او خوفاً بطل وان بان الخلاف ان لم يحصل منه قصد القربة ومع حصولها فيمكن الصحة .

(مسألة ١٢٠٢) : قول الطبيب اذا كان يوجب الظن بالضرر او خوفه وجب لأجله الافطار وإلا فلا يجوز ، واذا قال الطبيب لا ضرر في الصوم وكان المكلف خائفاً وجب الافطار .

(مسألة ١٢٠٣) : اذا برىء المريض قبل الزوال ولم يتناول المفطر لم يكن عاصياً بامساكه فيما مضى ولا متضرراً به فيما يأتي جسد النية على الاحوط وجوباً ويتم ثم يقضى .

(مسألة ١٢٠٤) : يصح الصوم من الصبي كغيره من العبادات .
(مسألة ١٢٠٥) : لا يجوز التطوع بالصوم لمن عليه قضاء شهر رمضان بل مطلق الصوم الواجب كالنذر والكفارة على الاحوط وجوباً واذا نسي ان عليه الصوم الواجب فصام تطوعاً وتذكر بعد الفراغ يصح صومه ، ويجوز التطوع لمن عليه صوم واجب استيجاري ، كما انه يجوز ايجار نفسه للصوم الواجب اذا كان عليه صوم واجب .

(مسألة ١٢٠٦) : يشترط في وجوب الصوم البلوغ والعقل والحضر وعدم الاغناء وعدم المرض والخلو من الحيض والنفاس .

(مسألة ١٢٠٧) : لو صام الصبي تطوعاً وبلغ في الاثناء ولوبعد الزوال فالاحوط وجوباً الاتمام .

(مسألة ١٢٠٨) : اذا سافر قبل الزوال وجب عليه الافطار وان كان بعده وجب اتمام الصيام ، واذا كان مسافراً فدخل بلده او بلداً نوى فيه الاقامة فان كان قبل الزوال ولم يتناول المفطر وجب عليه الصيام ، وان كان بعد الزوال او تناول المفطر في السفر بقي على الافطار . نعم يستحب له الامساك الى الغروب .

(مسألة ١٢٠٩) : المناط في الشروع في السفر قبل الزوال وبعده وكذا في الرجوع منه هو البلد لاحد الترخيص . نعم لا يجوز الافطار للمسافر إلا بعد الوصول الى حد الترخيص فلو أفطر قبله وجبت الكفارة .

(مسألة ١٢١٠) : يجوز السفر في شهر رمضان اختياراً ولو للفرار من الصوم ولكنه مكروه ، إلا في حج او عمرة ، او غزو في سبيل الله ، او مال يخاف تلفه ، او نفس محترمة يخاف هلاكه ، او يكون بعد مضي ثلاث وعشرين ليلة ، واذا كان على المكلف صوم واجب معين جاز له السفر وان فات الواجب ، وان كان في السفر لم تجب عليه الاقامة لادائه .

(مسألة ١٢١١) : يجوز للمسافر التخلي من الطعام والشراب وكذا الجماع في النهار على كراهة في الجميع ، والاحوط استحباباً الترك ولا سيما في الجماع .

موارد الرخصة في الافطار

(مسألة ١٢١٢) : وردت الرخصة في افطار شهر رمضان لاشخاص منهم الشيخ والشيخسة وذو العطاش اذا تعذر عليهم الصوم ، او كان حرجاً ومشقة وعليهم الفدية عن كل يوم بحد ، والاحوط استحباباً مدّان والافضل كونها من الحنطة والاحوط وجوباً القضاء عليهم ان

تمكنوا ، ومنهم الحامل المقرب التي يضر بها الصوم او يضر حملها ، والمرضة القليلة اللبن اذا ضر بها الصوم او أضر بالولد ، وعليهما الفدية بمد والاحوط استحباباً مدان وعليهما القضاء بعد ذلك ، ولا يجزي الاشباع عن المد في الفدية من غير فرق بين مواردنا .

(مسألة ١٢١٣) : لا فرق في المراجعة بين أن يكون الولد لها وان يكون لغيرها ، ويجب الاقتصاد على صورة عدم التمكن من ارضاع غيرها للولد .

طريق ثبوت الهلال

(مسألة ١٢١٤) : يثبت الهلال بالعلم الحاصل من الرؤية او التواتر او الشيع ، او مضي ثلاثين يوماً من هلال شعبان فيثبت هلال شهر رمضان او ثلاثين يوماً من شهر رمضان فيثبت هلال شوال ، وبشهادة عدلين ، وبحكم الحاكم الذي لا يعلم خطأه ولا خطأ مستنده .

(مسألة ١٢١٥) : لا يثبت الهلال بشهادة النساء ، ولا بشهادة العدل الواحد ولو مع اليمين ، ولا بقول المنجمين ولا بتطوق الهلال ، ولا بغيوبته بعد الشفق ليدل على انه لليلة السابقة ، ولا بشهادة العدلين اذا لم يشهدا بالرؤية ، ولا برؤيته قبل الزوال لتدل على كون يوم الرؤية من الشهر اللاحق ولا بغير ذلك .

(مسألة ١٢١٦) : لا تختص حجة البينة بالقيام عند الحاكم بل كل من علم بشهادتها عول عليها .

(مسألة ١٢١٧) : اذا روي الهلال في بلد كفى في الثبوت في غيره سواء اشركا في الافق او اختلفا .

احكام قضاء شهر رمضان

(مسألة ١٢١٨) : لا يجب قضاء ما فات زمان الصبا او الجنون او الاغماء او الكفر الاصلي ، ويجب قضاء ما فات في غير ذلك من ارتداد او حيض او نفاس او نوم او سكر او مرض او خلاف للحق . نعم اذا صام المخالف على وفق مذهبه لم يجب عليه القضاء .

(مسألة ١٢١٩) : اذا شك في أداء الصوم في اليوم الماضي بنى على الاداء واذا شك في عدد الفائت بنى على الاقل .

(مسألة ١٢٢٠) : لا يجب الفور في القضاء ولكن الاحوط وجوباً عدم تأخير قضاء شهر رمضان عن رمضان الثاني ، وان أخره عن الثاني بقى موسعاً الى آخر العمر وان فاتته أيام من شهر واحد لا يجب عليه التعيين ولا الترتيب وان عين لم يتعين ، واذا كان عليه قضاء من رمضان سابق ومن لاحق وجب التعيين ، ولا يجب الترتيب فيجوز قضاء اللاحق قبل السابق ، ويجوز العكس إلا مع تضيق الوقت اللاحق بمجيء رمضان الثالث فالاحوط وجوباً قضاء اللاحق وان نوى السابق حينئذ صبح صومه ووجبت الفدية .

(مسألة ١٢٢١) : لا ترتيب بين صوم القضاء وغيره من أقسام الصوم الواجب كال كفارة والنذر فله تقديم أيهما شاء .

(مسألة ١٢٢٢) : اذا فاته أيام من شهر رمضان بمرض ومات قبل ان يبرأ لم يجب القضاء عنه ، وكذا اذا فات بحيض او نفاس ماتت فيه ، او بعد ما افطرت قبل مضي زمان يمكن القضاء فيه ولو اريد القضاء يؤتي به بعنوان اهداء الثواب .

(مسألة ١٢٢٣) : اذا فاته شهر رمضان او بعضه بمرض واستمر به المرض الى رمضان الثاني سقط قضاؤه وتصدق عن كل يوم بمد ولا يجزي القضاء عن التصديق ، واذا فاته بعذر غير المرض وجب القضاء دون الفدية ، وان كان الاحوط استحباباً فيه الجمع بين القضاء والفدية ، وكذا اذا كان سبب الفوت المرض وكان العذر في التأخير السفر وكذا العكس .

(مسألة ١٢٢٤) : اذا فاته شهر رمضان او بعضه لعذر او عمد وآخر القضاء الى رمضان الثاني مع تمكنه منه عازماً على التأخير او متساعاً ومتهاوناً وجب القضاء قبل مجيء رمضان الثاني فانفق طرؤ العذر وجب القضاء بل الفدية أيضاً على الاحوط وجوباً ، ولا فرق بين المرض وغيره من الاعذار ، ويجب اذا كان الافطار عمداً مضافاً الى الفدية كفارة الافطار .

(مسألة ١٢٢٥) : اذا استمر المرض ثلاثة رمضانات وجبت الفدية مرة للأول ومرة للثاني ، وهكذا ان استمر الى أربعة رمضانات فتجب مرة ثالثة للثالث ، وهكذا لا تكرر للشهر الواحد وانما تجب لغيره ايضا .

(مسألة ١٢٢٦) : يجوز اعطاء فدية أيام عديدة من شهر واحد ومن شهور الى شخص واحد .

(مسألة ١٢٢٧) : لا تجب فدية العبد على سيده ، ولا فدية الزوجة على زوجها ، ولا فدية العيال على الماعيل ، ولا فدية واجب النفقة على المنفق .

(مسألة ١٢٢٨) : لا تجزي القيمة في الفدية بل لابد من دفع العين وهو الطعام وكذا الحكم في الكفارات ولا بأس بدفع القيمة الى المستحق وتوكيله في شراء الطعام .

(مسألة ١٢٢٩) : يجوز الافطار في الصوم المندوب الى الغروب ، ولا يجوز في قضاء شهر رمضان بعد الزوال اذا كان القضاء عن نفسه بل تقدم ان عليه الكفارة ، والاحوط استحباباً الحاق مطلق الواجب به في

عدم الجواز دون الكفارة . اما قبل الزوال فيجوز اذا كان موسعا .
(مسألة ١٢٣٠) : لا يلحق القاضي عن غيره بالقاضي عن نفسه في
الحرمة والكفارة وان كان الاحوط استحباباً الأخلاق .

(مسألة ١٢٣١) : يجب على ولي الميت وهو الولد الذكر الاكبر
حال الموت ان يقضى ما فات أباه من الصوم لعذر اذا وجب عليه قضاؤه
بل الاحوط وجوباً قضاء جميع ما فات منه ولولا لعذر او أتى به فاسداً
كما ان الاحوط استحباباً الحاق الاكبر الذكر في جميع طبقات الموارث
على الترتيب في الارث بالابن والاحوط وجوباً الحاق الام بالاب ايضاً ،
وان فاته ما لا يجب عليه قضاؤه كما لو مات في مرضه لم يجب القضاء ،
وقد تقدم في كتاب الصلاة بعض المسائل المتعلقة بالمقام لأن المقامين من
باب واحد .

(مسألة ١٢٣٢) : يجب التتابع في صوم الشهرين من كفارة الجمع
وكفارة التخيير ، ويكفي في حصوله صوم الشهر الاول ويوم من الشهر
الثاني متتابعاً ، ويجب ايضاً في صوم الثمانية عشر بدل الشهرين ، وكذا
في صوم سائر الكفارات على الاحوط استحباباً .

(مسألة ١٢٣٣) : كل ما يشترط فيه التتابع اذا افطر لعذر اضطر
اليه بنى على ما مضى عند ارتفاعه وان كان العذر بفعل المكلف اذا كان
مضطراً اليه ، اما اذا لم يكن عن اضطرار وجب الاستئناف ، ومن العذر
ما اذا نسي النية الى ما بعد الزوال ، او نسي فتوى صوماً آخر ولم يتذكر
إلا بعد الزوال ، ومنه ما اذا نذر قبل تعلق الكفارة صوم كل خميس فان
تخلله في الاثناء لا يضر في التتابع ولا يجب عليه الانتقال الى غير الصوم
من الخصال .

(مسألة ١٢٣٤) : اذا نذر صوم شهرين متتابعين جرى عليه الحكم

المذكور إلا ان يقصد تتابع جميع أيامها ، واذا نذر صوم شهر متتابعاً فالاحوط وجوباً للتابع في تمامه ولو بعد صوم خمسة عشر يوماً منه .

(مسألة ١٢٣٥) : اذا وجب عليه صوم متتابع لا يجوز له ان يشرع فيه في زمان يعلم انه لا يسلم بتخلل عيد او نحوه . نعم اذا لم يعلم فلا بأس اذا كان غافلاً فاتفق ذلك بخلاف ما اذا كان شاكاً فيبطل ويستثنى من ذلك الثلاثة بدل الهدي اذا شرع فيها يوم التروية وعرفة فان له ان يأتي بالثالث بعد العيد بلا فصل او بعد أيام التشريق لمن كان بمنى ، أما اذا شرع يوم عرفة وجب الاستئناف .

(مسألة ١٢٣٦) : اذا نذر ان يصوم شهراً او اياماً معدودة لم يجب التابع إلا مع اشتراط التابع او الانصراف اليه على وجه يرجع الى التقيد .

(مسألة ١٢٣٧) : اذا فاته الصوم المنذور المشروط فيه التابع فالاحوط وجوباً للتابع في قضائه .

الصوم المستحب

(مسألة ١٢٣٨) : الصوم من المستحبات المؤكدة ، وقد ورد انه جنة من النار ، وزكاة الابدان ، وبه يدخل العبد الجنة ، وان نوى الصائم عبادة ، ونفسه وصمته تسبيح ، وعمله مقبل ، ودعاؤه مستجاب ، وخلق فمه عند الله تعالى أطيب من رائحة المسك ، وتدعو له الملائكة حتى يفطر ، وله فرحتان فرحة عند الافطار ، وفرحة حين يلقي الله تعالى ، وافراذه كثيرة والمؤكد منه صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، والافضل في كيفيتها أول خميس من الشهر ، وآخر خميس منه ، وأول اربعاء من

العشر الاواسط ، ويوم الغدير ، فانه يعدل مائة حجة ومائة عمرة مبرورات متقبلات ، ويوم مولد النبي (ص) ويوم بعثه ، ويوم دحو الأرض وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة ، ويوم عرفة لمن لا يضعفه عن الدعاء مع عدم الشك في الهلال ، ويوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة وتام رجب وتام شعبان ، وبعض كل منهما على اختلاف الابعاض في مراتب الفضل ، ويوم النوروز ، وأول يوم من محرم وثالثه وسابعه ، وكل خميس وكل جمعة اذا لم يصادفا عيداً .

الصوم المكروه والحرام

(مسألة ١٢٣٩) : يكره الصوم في موارد : منها الصوم يوم عرفة لمن خاف أن يضعفه عن الدعاء ، والصوم مع الشك في الهلال بحيث يحتمل كونه عيداً ، وصوم الضيف نافلة بدون اذن مضيفه ، والولد من غير اذن والده .

(مسألة ١٢٤٠) : يحرم صوم العيدين وأيام التشريق لمن كان بمنى ناسكاً أم لا ، ويوم الشك على انه من شهر رمضان ، ونذر المعصية بأن ينذر الصوم على تقدير فعل الحرام شكراً ، أما زجراً فلا بأس به ، وصوم الوصال ، ولا بأس بتأخير الافطار ولو الى الليلة الثانية اذا لم يكن عن نية الصوم ، والاحوط استحباباً اجتنابه ، كما أن الاحوط استحباباً عدم صوم الزوجة تطوعاً بدون اذن الزوج اذا لم يمنع عن حقه والا فيتوقف صحة صومها على اذنه والحمد لله رب العالمين .

كتاب الاعتكاف

الاعتكاف هو اللبث في المسجد ، ويكفي قصد نفس اللبث وان كان الاحوط استحباباً أن يكون بقصد فعل العبادة فيه من صلاة ودعاء وغيرهما كقراءة القرآن .

(مسألة ١٢٤١) : يصح الاعتكاف في كل وقت يصح فيه الصوم والأفضل شهر رمضان وأفضله العشر الأواخر .

(مسألة ١٢٤٢) : يشترط في صحته مضافاً الى العقل والإيمان

أمر :

الاول : نية القربة كما في غيره من العبادات ، ويكفي حصوله بتمامه عن داعي القربة ويجزى تبين النية اذا كان الداعي موجوداً في نفسه الى حين الشروع فيه ولو بنحو الاجمال والارتكاز .

(مسألة ١٢٤٣) : لا يجوز العدول من الاعتكاف الى آخر اتفاقاً في

الوجوب والندب أو اختلفاً ، ولا عن نيابة عن شخص الى نيابة عن شخص آخر ، ولا نيابة عن غيره الى نفسه وبالعكس .

الثاني : الصوم فلا يصح بدونه فلو كان المكلف ممن لا يصح منه

الصوم لسفر أو غيره لم يصح منه الاعتكاف .

الثالث : العدد فلا يصح أقل من ثلاثة أيام ، ويصح الازيد منها

وان كان يوماً أو بعضه أو ليلة أو بعضها ، ويدخل فيه الليلتان المتوسطتان دون الأولى والرابعة وان جاز ادخالها بالنية فلو نذره كان أقل ما يمثل به

ثلاثة ولو نذره اقل لم ينعقد ، وكذا لو نذره ثلاثة معينة فانفق ان الثالث عید لم ينعقد ، ولو نذر اعتكاف خمسة فان نواها بشرط عدم ضم يوم اليها بطل وكذا لو قصد عدم كونه اقل من الخمسة بطل ، وان نواها في الجملة ولو بشرط ضم يوم اليها ، ضم اليها السادس أفرد اليومين أو ضمهما الى الثلاثة .

(الرابع) : ان يكون في احد المساجد الاربعة ، مسجد الحرام ، ومسجد المدينة ، ومسجد الكوفة ، ومسجد البصرة ، او في مسجد الجامع في البلد .

(مسألة ١٢٤٤) : لو اعتكف في معين فانفق مانع من البقاء فيه بطل ، ولم يجز اللبث في مسجد آخر وعليه قضاؤه ان كان واجبا في مسجد آخر او في ذلك المسجد بعد ارتفاع المانع .

(مسألة ١٢٤٥) : يدخل في المسجد سطحه وسردابه كبيت الطشت في مسجد الكوفة وكذا منبره ومحرابه والاضافات الملحقة به .

(مسألة ١٢٤٦) : اذا قصد الاعتكاف في مكان خاص من المسجد لغى قصده .

الخامس : اذن من يعتبر اذنه في جوازه كالسيد بالنسبة الى مملوكه ، والزوج بالنسبة الى زوجته اذا كان منافيا لحقه او كان في غيبيتها ، والوالدين بالنسبة الى ولدهما اذا كان موجبا لايذائهما شفقة عليه .

السادس : استدامة اللبث في المسجد الذي شرع به فيه فاذا خرج عمدا لغير الاسباب المسوغة للخروج بطل ، من غير فرق بين العالم بالحكم والجاهل .

(مسألة ١٢٤٧) : اذا خرج نسيانا او كرها فلا بأس ، وكذا لو خرج لحاجة لا بد له منها من بول او غائط او غسل جنابة او استحاضة

او مس ميت وان كان السبب باختياره ، ويجوز الخروج للجنازة لنشيعها والصلاة عليها ودفنها وتغسلها وتكفينها ولعيادة المريض ، والاحوط وجوباً ترك الخروج لتشيع المؤمن واقامة الشهادة وتحملها وغير ذلك من الامور الراجعة الا اذا عد ذلك من الضروريات العرفية ، كما ان الاحوط وجوباً مراعاة اقرب الطرق وعدم زيادة المكث عن قدر الحاجة ، بل ليس له التشاغل فيها على وجه تنمحي صورة الاعتكاف وإلا بطل وان كان سهواً او اضطراراً ، والاحوط وجوباً ترك الجلوس ، ولو اضطر اليه اجتنب الظلال مع الامكان .

(مسألة ١٢٤٨) : اذا امكنه ان يغتسل في المسجد فلا يجوز له الخروج لاجله اذا كان الحدث لا يمنع من المكث في المسجد كمس الميت.

بعض ما يتعلق بالاعتكاف

(مسألة ١٢٤٩) : الاعتكاف في نفسه مندوب ، ويجب بالعارض من نذر وشبهه ، فان كان واجباً معيناً فيجب قبل الشروع فضلاً عما بعده ، وان كان واجباً مطلقاً او مندوباً فلا يجب بالشروع ، وان كان الاحوط استحباباً ترتيب اثار الوجوب في الاول من حين الشروع نعم يجب بعد مضي يومين منه فيتعين اليوم الثالث الا اذا اشترط حال النية الرجوع لعارض فاتفق حصوله بعد يومين فله الرجوع عنه حيثئذ ان شاء ، ولا عبرة بالشرط اذا لم يكن مقارناً للنية سواء اكان قبلها ام بعد الشروع فيه .

(مسألة ١٢٥٠) : يجوز اشتراط الرجوع متى شاء وان لم يكن عارض

(مسألة ١٢٥١) : اذا اشترط الرجوع حال النية ثم بعد ذلك أسقط شرطه لا يسقط حكمه وان كان الاحوط استحباباً ترتيب اثار السقوط

من الاتمام بعد اكمال اليومين .

(مسألة ١٢٥٢) : اذا نذر الاعتكاف وشرط في نذره الرجوع فيه بحيث رجع نذره الى نذر الاعتكاف المشروط يصح له الرجوع .
(مسألة ١٢٥٣) : اذا جلس في المسجد على فراش مغصوب لعذر من نسيان ونحوه لم يقدح ذلك في الاعتكاف ، وان سبق شخص الى مكان من المسجد فأزاله المعتكف من مكانه وجلس فيه او جلس على فراش مغصوب فالاحوط وجوباً البطلان .

احكام الاعتكاف

(مسألة ١٢٥٤) : لا بد للمعتكف من ترك امور :
منها : مباشرة النساء بالجماع ، والاحوط وجوباً الحاق اللبس والتقويل بشهوة به ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة .
ومنها : الاستمناء على الاحوط وجوباً .
ومنها : شم الطيب والريحان مع التلذذ ، ولا أثر له اذا كان فاقدا لحاسة الشم .
ومنها : البيع والشراء بل مطلق التجارة على الاحوط وجوباً ، ولا بأس بالاشتغال بالامور الدنيوية من المباحات حتى الخياطة والنساجة ونحوهما وان كان الاحوط استحباباً الاجتناب ، واذا اضطر الى البيع والشراء ولم يمكن التوكيل ولا النقل بغيرهما فعله .
ومنها : المماراة في أمر ديني او دنيوي بداعي اثبات الغلبة واظهار الفضيلة ، لا بداعي اظهار الحق ورد الخصم عن الخطأ فإنه من افضل العبادات والمدار على القصد .

(مسألة ١٢٥٥) : لا يجب اجتناب ما يحرم على المحرم من عقد النكاح والصيد وازالة الشعر ولبس المخيط ونحو ذلك وان كان الاحوط استحبابا الاجتناب .

(مسألة ١٢٥٦) : الامور المذكورة مفسدة للاعتكاف من دون فرق بين وقوعها في الليل والنهار بل الاحوط وجوباً حرمتها تكليفاً وان لم يكن واجبا معينا ولو لأجل انقضاء يومين منه .

(مسألة ١٢٥٧) : اذا صدر منه أحد الامور المذكورة سهوا لا يبطل الاعتكاف ، نعم الجماع يفسده ولو وقع سهواً .

(مسألة ١٢٥٨) : اذا أفسد اعتكافه بأحد المفسدات فان كان واجباً معينا وجب قضاؤه ، وان كان غير معين وجب استثنائه ، وكذا اذا كان مندوبا وكان الافساد بعد يومين ، اما اذا كان قبلها فلا شيء عليه ، ولا يجب الفور في القضاء

(مسألة ١٢٥٩) : اذا باع او اشترى في ايام الاعتكاف لم يبطل بيعه او شراؤه وان بطل اعتكافه .

(مسألة ١٢٦٠) : اذا افسد الاعتكاف الواجب بالجماع ولو ليلا وجبت الكفارة ، ولا تجب بالافساد بغير الجماع وان كان احوط استحبابا ، وكفارته مثل كفارة افطار شهر رمضان ، واذا كان الاعتكاف في شهر رمضان وافسده بالجماع نهارا وجبت كفارتان ، احدهما لافطار شهر رمضان والاخرى لافساد الاعتكاف ، وكذا اذا كان في قضاء شهر رمضان بعقد الزوال وان كان الاعتكاف المذكور مندورا وجبت كفارة ثلاثة لمخالفة النذر ، واذا كان الجماع لامرأته الصائمة وقد اكرهها وجبت كفارة رابعة عنها . والحمد لله رب العالمين .

كتاب الزكاة

وهي أحد الأركان التي بني عليها الإسلام ، ووجوبها من ضروريات الدين ومنكره مع العلم به كافر ، بل في جملة من الأخبار أن مانع الزكاة كافر .

شرائط وجوب الزكاة

(مسألة ١٢٦١) : يشترط في وجوب الزكاة أمور ، الأول والثاني والثالث البلوغ ، والعقل ، والحرية فلا تجب في مال من كان صبيّاً أو مجنوناً أو عبداً في زمان التعلق أو في أثناء الحول إذا كان مما يعتبر فيه الحول بل لا بد من استئناف الحول من حين البلوغ والعقل والحرية .

(مسألة ١٢٦٢) : لافرق في الجنون المانع عن الزكاة بين الإطباقي والادواري كما لافرق في الرقبة بين القن والمدر وأم الولد والمكاتب ، نعم إذا كان مبعوضاً وجبت الزكاة على ما لمسه بجزئه الحر مع اجتماع بقية الشرائط (الرابع) : الملك زمان التعلق أو في تمام الحول كما تقدم ، فلا زكاة على المال الموهوب والمقروض قبل قبضه والمال الموصى به قبل وفاة الموصي وكذا قبل قبول الموصى له بناء على اعتباره .

(الخامس) : التمكن من التصرف واعتباره على نحو ما سبق والمراد

بـه القدرة على التصرف فيه بالانلاف ونحوه ، فلا زكاة في المسروق والمجحود والمدفون في مكان منسي والمرهون والموقوف ومنذور التصديق به والغائب الذي لم يصل اليه ولا الى وكيله ولا في الدين وان تمكن من استيفائه .

(مسألة ١٢٦٣) : اذا ملك المولى عبده مالا لم تجب الزكاة على العبد ولا على المولى

(مسألة ١٢٦٤) : لا تجب الزكاة في نماء الوقف اذا كان مجموعا على نحو المصرف عاما كان او خاصا وان بلغت حصة الآخذ النصاب وتجب اذا كان مجموعا على نحو الملك من دون فرق بين العام والخاص ، فاذا جعل بستانه وقفا على ان يصرف نمائها على ذريته او على علماء البلد لم تجب الزكاة فيه ، واذا جعلها وقفا على ان يكون نمائها ملكا لذريته او لعلماء البلد وكانت حصة كل واحد تبلغ النصاب وجبت الزكاة على كل واحد منهم .

(مسألة ١٢٦٥) : اذا كانت الاعيان الزكوية مشتركة بين اثنين او اكثر اعتبر في وجوب الزكاة على بعضهم بلوغ حصته النصاب ولا يكفي في الوجوب بلوغ المجموع .

(مسألة ١٢٦٦) : ثبوت خيار الشرط لغير المالك مانع من التمكن من التصرف بخلاف سائر الخيارات ان لم يكن في البين قرينة على الالتزام بعدم التصرف .

(مسألة ١٢٦٧) : الاغماء والسكر حال التعلق او في أثناء الحول لا يمتنعان عن وجوب الزكاة .

(مسألة ١٢٦٨) : اذا عرض عدم التمكن من التصرف بعد تعلق الزكاة او مضى الحول متمكنا فقد استقر الوجوب فيجب الاداء اذا تمكن

بعد ذلك فان كان مقصرا كان ضامنا والا فلا .

(مسألة ١٢٦٩) : زكاة القرض على المقرض بعد قبضه لا على المقرض فلو اقترض نصابا من الاعيان الزكوية وبقي عنده سنة وجبت عليه الزكاة وان كان قد اشترط في عقد القرض على المقرض ان يؤدي الزكاة عنه . نعم اذا أدى المقرض عنه صح ومقطت الزكاة عن المقرض ويصح مع عدم الشرط ان يتبرع المقرض عنه بأداء الزكاة كما يصح تبرع الأجنبي .

(مسألة ١٢٧٠) : يستحب لولي الصبي والمجنون اخراج زكاة مال التجارة اذا اتجر بمالها لها ، ويستحب ايضا لولي الصبي اخراج زكاة غلاته . واما في مواشيه فالاحوط وجوباً ترك الاخراج .

(مسألة ١٢٧١) : اذا علم البلوغ والتعلق ولم يعلم السابق منها لم تجب الزكاة ، سواء علم تاريخ التعلق وجهل تاريخ البلوغ ، أم علم تاريخ البلوغ وجهل تاريخ التعلق ، أم جهل التاريخان ، وكذا الحكم في المجنون اذا كان جنونه سابقا وطراً للعقل . اما اذا كان عقله سابقا وطراً الجنون فان علم تاريخ التعلق وجبت الزكاة دون بقية الصور .

(مسألة ١٢٧٢) : الاسلام ليس شرطاً في الوجوب فتجب الزكاة على الكافر كغيرها وان كانت لا تنصح منه بل تؤخذ قهراً منه ، واذا انتقل تمام النصاب الى المسلم وجب عليه اخراج زكاته .

(مسألة ١٢٧٣) : اذا استطاع بتمام النصاب اخراج الزكاة اذا كان تعلقها قبل تعلق الحج ولم يجب الحج وان كان بعده وجب الحج وسقطت الزكاة ان كان وقوع الحج يتوقف على صرف عين النصاب او بعضه ، اما اذا أمكن وقوعه ولو مع تلف النصاب وجبت الزكاة وسقط الحج ويجوز له تبديل النصاب بمال آخر قبل حلول الحول حتى يجب الحج

وتسقط الزكوة .

ما تجب فيه الزكاة

(مسألة ١٢٧٤) : تجب الزكاة في الانعام الثلاث الابل والبقر والغنم ، والغلات الاربع الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وفي التقدين الذهب والفضة ، ولا تجب فيما عدا ذلك . نعم تستحب في غيرها من الحبوب التي تنبت في الارض كالسمسم ، والارز ، والدخن والحمص ، والعدس ، والماش ، والذرة ، وغيرها ، ولا تستحب في الخضروات مثل البقل ، والفناء ، والبطيخ والخيار ونحوها ، وتستحب ايضا في مال التجارة وفي الخيل الاناث دون الذكور ودون الحمير والبغال .

الانعام الثلاث

(مسألة ١٢٧٥) : شرائط وجوب الزكاة في الانعام الثلاث ، مضافا الى الشرائط العامة المتقدمة ، أربعة :
الشرط الاول : النصاب .

(مسألة ١٢٧٦) : في الابل اثني عشر نصابا ، الاول خمس وفيها شاة ، ثم عشر وفيها شاتان ، ثم خمس عشرة وفيها ثلاث شياه ، ثم عشرون وفيها أربع شياه ، ثم خمس وعشرون وفيها خمس شياه ، ثم ست وعشرون وفيها بنت مخاض ، وهي الداخلة في السنة الثانية ، ثم ست وثلاثون وفيها بنت لبون وهي الداخلة في السنة الثالثة ، ثم ست وأربعون وفيها حقة وهي الداخلة في السنة الرابعة ، ثم احدى وستون وفيها جذعة وهي الداخلة

في السنة الخامسة ، ثم ست وسبعون وفيها بنتا لبون ، ثم احدى وتسعون وفيها حقتان ، ثم مائة وحدى وعشرون وفيها في كل خمسين حقة ، وفي كل اربعين بنت لبون ، فان كان العدد مطابقا للاربعين بحيث اذا حسب بالاربعين لم تكن زيادة ولا نقص عمل على الاربعين كالمائة والستين ، واذا كان مطابقا للخمسين بالمعنى المتقدم عمل على الخمسين كالمائة والخمسين ، وان كان مطابقا لكل منهما كالمائتين تخير المالك بين العد بالاربعين وبالخمسين وان كان مطابقا لهما معا كالمائتين والستين عمل عليها معا فيحسب خمسينين واربع اربعينات ، وعلى هذا لاعفو إلا فيما دون العشرة .

(مسألة ١٢٧٧) : اذا لم يكن عنده بنت مخاض اجزأ عنها ابن لبون واذا لم يكن عنده تخير في شراء ايها شاء .

(مسألة ١٢٧٨) : في البقر نصابان الاول ثلاثون وفيها تبع او تبيعه وهو ما دخل في السنة اثنان ، ثم اربعون وفيها مسنة وهي الداخلة في السنة الثالثة ، وفيما زاد على هذا الحساب ، ويعتبر العد بالمطابق الذي لاعفو فيه فان طابق الثلاثين لاغير كالستين عد بها ، وان طابق الاربعين لاغير كالثمانين عد بها ، وان طابقها كالسبعين عد بها معا . وان طابق كلا منهما كالمائة والعشرين يتخير بين العد بالثلاثين وبالاربعين ، وما بين الاربعين والستين عفو ، وكذا مادون الثلاثين ، وما زاد على النصاب من الآحاد الى التسعة .

(مسألة ١٢٧٩) : في الغنم خمسة نصاب اربعون وفيها شاة ، ثم مائة وحدى وعشرون وفيها شاتان ، ثم مائتان وواحدة وفيها ثلاث شياه ثم ثلاثمائة وواحدة وفيها اربع شياه ، ثم اربعمائة ففي كل مائة شاة بالغاً مبالغ ، ولا شيء فيما نقص عن النصاب الاول ولا فيما بين نصابين .

(مسألة ١٢٨٠) : الجاموس والبقر جنس واحد ، ولا فرق في الابل

بين العراب والبخاقي ، ولا في الغنم بين المعز والضأن ، ولا بين الذكر والانثى في الجميع .

(مسألة ١٢٨١) : المال المشترك اذا بلغ نصيب كل واحد منهم النصاب وجبت الزكاة على كل منهم ، وان بلغ نصيب بعضهم النصاب دون بعض وجبت على من بلغ نصيبه دون شريكه ، وان لم يبلغ نصيب واحد منهم النصاب لم تجب الزكاة وان بلغ المجموع النصاب .

(مسألة ١٢٨٢) : اذا كان مال المالك الواحد متفرقا بعهده عن بعض فان كان المجموع يبلغ النصاب وجبت فيه الزكاة ولا يلاحظ كل واحد على حدة .

(مسألة ١٢٨٣) : الاحوط وجوباً في الشاة التي تجب في نصب الابل والغنم ان يكمل لها سنة وتدخل في الثانية ان كانت من الضأن ، او يكمل لها صنتان وتدخل في الثالثة ان كانت من المعز ويتخير المالك بين دفعها من النصاب وغيره ومن بلد آخر ، كما يجوز دفع القيمة ولو من غير النقيدين وان كان دفع العين أفضل وأحوط .

(مسألة ١٢٨٤) : المدار على القيمة وقت الدفع لا وقت الوجوب وعلى بلد الدفع لابلد النصاب .

(مسألة ١٢٨٥) : اذا كان مالكا للنصاب لا يزيد كاربعين شاة مثلاً فحال عليه أحوال فان أخرج زكاته كل سنة من غيره تكررت لعدم نقصانه حينئذ عن النصاب ، ولو أخرجها منه او لم يخرج أصلاً لم تجب إلا زكاة سنة واحدة لنقصانه حينئذ عنه ، ولو كان عنده أزيد من النصاب - كأن كان عنده خمسون شاة - وحال عليه أحوال لم يؤد زكاتها وجبت عليه الزكاة بمقدار ماضى من السنين الى ان ينقص عن النصاب .

(مسألة ١٢٨٦) : اذا كان جميع النصاب من الاناث يجزي دفع الذكر عن الانثى وبالعكس ، واذا كان كله من الضأن يجزي دفع المعز

عن الضأن وبالعكس ، وكذا الحال في البقر والجاموس والابل العرب والبخاتي .
 (مسألة ١٢٨٧) : لا فرق بين الصحيح والمريض ، والسليم والمعيب والشاب والمهرم ، في العمد من النصاب . نعم اذا كانت كلها صحيحة لا يجوز دفع المريض ، وكذا اذا كانت كلها سليمة لا يجوز دفع المعيب ، واذا كانت كلها شابة لا يجوز دفع الهرم ، وكذا اذا كان النصاب ملفقا من الصنفين على الاحوط وجوباً نعم اذا كانت كلها مريضة او هرمة او معيبة جاز الاخراج منها .

(الشرط الثاني) السوم طول الحول فاذا كانت معلوفة ولو في بعض الحول لم تجب الزكاة فيها ولا ينقطع السوم بعلف اليوم واليومين والثلاثة .

(مسألة ١٢٨٨) : لا فرق في منع العلف من وجوب الزكاة بين ان تكون بالاختيار والاضطرار ، وان يكون من مال المالك وغيره باذنه اولا ولا فرق في السوم بين ان يكون من نبت مملوك او مباح ، فان رعاها في الحشيش والدغل الذي ينبت في الارض المملوك في ايام الربيع او عند نضوب الماء وجبت فيها الزكاة وكذا اذا اشترى لها ذلك فسامت فيه . نعم اذا كان المرعى مزروعا فأشترىها او استأجرها فلا يصدق السوم حينئذ كما انه اذا جز العلف المباح فاطعمها اياه كانت معلوفة ولم تجب الزكاة فيها .

(الشرط الثالث) ان لا تكون عوامل ولو في بعض الحول والالم تجب الزكاة فيها ولا يقسح العمل يوما او يومين او ثلاثة كما تقدم في السوم .

(الشرط الرابع) ان يمضي عليها حول جامعة للشرائط ويكفي فيه الدخول في الشهر الثاني عشر ، ويستقر الوجوب بذلك فلا يضر فقد

بعض الشرائط قبل تمامه . نعم الشهر الثاني عشر محسوب من الحول الأول وابتداء الحول الثاني بعد تمامه .

(مسألة ١٢٨٩) : اذا اختل بعض الشروط في اثناء الاحد عشر بطل الحول كما اذا نقصت عن النصاب او لم يتمكن من التصرف فيها او بدلها بجنسها او بغير جنسها ولو كان زكويها ولا فرق بين ان يكون التبديل بقصد الفرار من الزكاة وعدمه .

(مسألة ١٢٩٠) : اذ حصل لمالك النصاب في اثناء الحول ملك جديد بنتاج او شراء او نحوهما فاما ان يكون الجديد بمقدار العفو كما اذا كان عنده اربعون من الغنم وفي اثناء الحول ولدت اربعين فلا شيء عليه الا ما وجب في الأول وهو شاة في الفرض ، واما ان يكون نصابا مستقلا كما اذا كان عنده خمس من الأبل فولدت في اثناء الحول خسا اخرى كان لكل منها حول بانفراده ، ووجب عليه فريضة كل منها عند انتهاء حوله وكذا اذا كان نصابا مستقلا ومكملا للنصاب اللاحق ، كما اذا كان عنده عشرون من الأبل وفي اثناء حولها ولدت ستة ، واما اذا لم يكن نصابا مستقلا وليكن كان مكملا للنصاب اللاحق كما اذا كان عنده ثلاثون من البقر وفي اثناء الحول ولدت احدى عشرة وجب عند انتهاء حول الأول استئناف حول جديد لها معا .

(مسألة ١٢٩١) : ابتداء حول السخال من حين التاج اذا كانت امها سائمة وكذا اذا كانت معلوفة على الاحوط وجوباً .

زكاة النقيدين

(مسألة ١٢٩٢) : يشترط في زكاة النقيدين مضافا الى الشرائط

العامة امور :

الاول : النصاب وهو في الذهب عشرون دينار ، وفيه نصف دينار والدينار ثلاثة ارباع المئقال الصير في ، فيكون خمسة عشر مثقالا صيرفياً ولا زكاة فيما دون العشرين ، ولا فيما زاد عليها حتى يبلغ أربعة دنانير وهي ثلاثة مثاقيل صيرفية وفيها ايضا ربع عشرها ، وهكذا كلما زاد اربعة دنانير وجب ربع عشرها .

(مسألة ١٢٩٣) : نصاب الفضة مائتا درهم ، وفيها خمسة دراهم ثم اربعون درهما وفيها درهم واحد ، وهكذا كلما زاد اربعون كان فيها درهم وما دون المائتين عفر ، وكذا ما بين المائتين والاربعون . ووزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية وخمسة مثاقيل صيرفية وربع ، فالدرهم نصف مثقال صيرفي وربع عشره .

(مسألة ١٢٩٤) : الضابط في زكاة النقيدين من الذهب والفضة ربع العشر لكنه يزيد على القدر الواجب قليلا في بعض الصور .
(الثاني) ان يكونا مسكوكين بسكة المعاملة بسكة الاسلام او الكفر بكتابة وبغيرها بقيت السكة او مسحت بالعارض .

(مسألة ١٢٩٥) : الاحوط وجوباً تعلق الزكاة بالمسوح بالاصل اذا عومل به كما ان الاحوط استحباباً في المسكوك الذي جرت المعاملة به ثم هجرت اعطاء الزكاة ، واذا اتخذ للزينة فان كانت المعاملة به باقية وجبت فيه والا فلا تجب كما لا تجب في الحلي والسبائك وقطع الذهب والفضة .

(الثالث) : الحول على نحو ما تقدم في الانعام كما تقدم ايضا حكم اختلال بعض الشرائط وغير ذلك والمقامان من باب واحد .
(مسألة ١٢٩٦) : لا فرق في الذهب والفضة بين الجيد والردىء

كما انه يجوز الاعطاء من الرديء وان كان تام النصاب من الجيد .
 (مسألة ١٢٩٧) : تجب الزكاة في الدراهم والدنانير المغشوشة اذا بلغ خالصها النصاب واذا شك في بلوغه فالاحوط وجوباً الاختبار ، وكذا اذا كان عنده دراهم او دنانير يشك في انها خالصة او مغشوشة .
 (مسألة ١٢٩٨) : اذا كان عنده اموال زكوية من أجناس مختلفة اعتبر بلوغ النصاب في كل واحد منها ولا يضم بعضها الى بعض ، فاذا كان عنده تسعة عشر ديناراً ومائة وتسعون درهما لم تجب الزكاة في احدهما واذا كان من جنس واحد - كما اذا كان عنده ليرة ذهب عثمانية وليرة ذهب انكليزية - ضم بعضها الى بعض في بلوغ النصاب ، وكذا اذا كان عنده روية انكليزية وقران ايراني .

زكاة الغلاة الاربع

(مسألة ١٢٩٩) : يشترط في وجوب الزكاة فيها أمران :
 الاول : بلوغ النصاب وهو ثمانية وثمانية واربعين كيلو تقريباً .
 الثاني : الملك في وقت تعلق الوجوب سواء أكان بالزرع ام بالشراء ام بالارث ام بغيرها من اسباب الملك .
 (مسألة ١٣٠٠) : المشهور وهو الاحوط وجوباً ان وقت تعلق الزكاة عند اشتداد الحب في الحنطة والشعير ، وعند الاحمرار والاصفرار في ثمر النخيل ، وعند انعقاده حصراً في ثمر الكرم ، وحيث ان جمعاً من الفقهاء (ره) قالوا ان وقته ما اذا صدق انه حنطة او شعير او ثمر او عنب قد يكون هذا القول اوفق بالاحتياط فيكون مراعاته طريق النجاة كما اذا صار مالكا للزراع بعد اشتداد الحب وقبل صدق الحنطة فعلى المشهور لانجب

الزكاة وعلى قولهم تجب .

- (مسألة ١٣٠١) : المدار في قدر النصاب هو اليابس من المذكورات
فاذا بلغ النصاب وهو عنب ولكنه اذا صار زيبا نقص عنه لم تجب الزكاة .
- (مسألة ١٣٠٢) : وقت وجوب الاخراج حين تصفية الغلة ،
واجتذاذ التمر ، واقتطاف الزبيب على النحو المتعارف ، فاذا اخر المالك
الدفع عنه ضمن مع وجود المستحق ولا يجوز للساعي المطالبة قبله نعم
يجوز الاخراج قبل ذلك بعد تعلق الوجوب ويجب على الساعي القبول .
- (مسألة ١٣٠٣) : لانتكرر الزكاة في الغللة بتكرر السنين فاذا اعطى
زكاة الحنظله ثم بقيت العين عنده سنين لم يجب فيها شيء وهكذا غيرها .
- (مسألة ١٣٠٤) : المقدار الواجب اخراجه في زكاة الغللة العشر
اذا سقي سيحا او بماء السماء او بمص عروقه من ماء الارض ، ونصف العشر
اذا سقي بالدلاء والماكينات ، والناعور ونحو ذلك من العلاجات ، واذا
سقي بالامرين فان كان احدهما الغالب بحيث ينسب السقي اليه ولا يعتد بالآخر
فالعمل على الغالب ، وان كانا بالسوية بحيث يصدق بالاشتراك عرفا يوزع
الواجب فيعطي من نصفه العشر ومن نصفه الآخر نصف العشر ، واذا
شك في صدق الاشتراك والغلبة كفى الاقل والاحوط استحبابا الاكثر .
- (مسألة ١٣٠٥) : المدار في التفصيل المتقدم على الثمر لا على الشجر
فاذا كان الشجر حين غرسه يسقى بالدلاء فلما أثمر صار يسقى بالنوايز او
السيح عند زياد الماء وجبت فيه العشر ، ولو كان بالعكس وجب فيه
نصف العشر .

- (مسألة ١٣٠٦) : الامطار المعتادة في السنة لاتخرج مايسقى بالدوالي
عن حكمه الا اذا كثرت بحيث يستغنى عن الدوالي فيجب حينئذ العشر ، او
كانت بحيث توجب صدق الاشتراك في السقي فيجب التوزيع .

(مسألة ١٣٠٧) : اذا أخرج شخص الماء بالدوالي عبثاً او لغرض فسقى به آخر زرعته فالاحوط وجوباً العشر وكذا اذا اخرجته هو عبثاً ، او لغرض ثم بدا له فسقى به زرعته ، او اخرجته لزراع فبدا له فسقى به زرعاً آخر ، او زاد فسقى به غير .

(مسألة ١٣٠٨) : ما يأخذه السلطان بأسم المقاسمة وهو الحصّة من نفس الزرع لا يجب اخراجه زكاته .

(مسألة ١٣٠٩) يجوز استثناء المؤن التي يحتاج اليها الزرع والثمر من اجرة الفلاح والحارث والساقي والعوامل التي يستأجرها للزرع واجرة الارض ولو غصبا ونحو ذلك مما يحتاج اليه الزرع او الثمر ، ومنها ما يأخذه السلطان من النقد المضروب على الزرع المسمى بالخراج ، ولكن الاحوط استحباباً في الجميع اعتبار النصاب قبل الاستثناء بل الاحوط استحباباً عدم الاستثناء مطلقاً .

(مسألة ١٣١٠) : يضم النخل بعض الى بعض وان كان في أمكنة متباعدة وتفاوتت في الادراك بعد ان كانت الثمرتان لعام واحد وان كان بينهما شهر او أكثر ، وكذا الحكم في الزروع المتباعدة فيلحظ النصاب في المجموع ، فاذا بلغ المجموع النصاب وجبت الزكاة ، وان لم يبلغه كل واحد منها بل الاحوط وجوباً ذلك فيما اذا كان نخل يثمر في العام مرتين (مسألة ١٣١١) : يجوز دفع القيمة عن الزكاة ولو من غير النقيدين من أي جنس بل يجوز من المنافع ايضاً كسكنى الدار مثلاً .

(مسألة ١٣١٢) : اذا مات المالك بعد تعلق الوجوب وجب على الوارث اخراجه الزكاة ، اما لو مات قبله وانتقل الى الوارث فان بلغ نصيب كل واحد النصاب وجبت على كل واحد منهم زكاة نصيبه ،

وان بلغ نصيب بعضهم دون نصيب الآخر وجبت على من بلغ نصيبه دون الآخر ، وان لم يبلغ نصيب واحد منهم لم تجب على واحد منهم ، وكذا الحكم فيما اذا كان الانتقال بغير الارث كالشراء او الهبة .

(مسألة ١٣١٣) : اذا اختلفت انواع الغلة الواحدة يجوز دفع الجيد عن الاجود والردىء عن الردىء ، والاحوط وجوباً عدم دفع الردىء عن الجيد .

(مسألة ١٣١٤) : الزكاة حق خاص متعلق بالأعيان الزكوية يشبه في الجملة الحقوق المجعولة في الدول على بعض الاموال فلو باع المالك تمام النصاب يرجع ولي الزكاة الى المالك ويأخذها منه ويصح البيع حينئذ بلا حاجة الى الاجازة وان امتنع عن الاداء يرجع ولي الزكاة الى المشتري ويأخذها منه ثم هو يرجع الى البائع ، ويصح البيع ايضاً بلا حاجة الى الاجازة ولو امتنع المشتري ايضاً يأخذ مقدار الزكاة من العين قهراً عليه ثم هو يرجع الى المالك ومع امتناعه فله الخيار .

(مسألة ١٣١٥) : يجوز للمالك عزل الزكاة من العين او من مال آخر مع عدم المستحق بل مع وجوده ايضاً ، فيتعين المعزول زكاة ويكون امانة في يده لا يضمنه إلا مع التفريط ، او مع التأخير مع وجود المستحق ونهاؤها تابع لها في المصروف ولا يجوز للمالك ابدالها بعد العزل .

(مسألة ١٣١٦) : اذا باع الزرع او الثمر وشك في ان البيع كان بعد تعلق الزكاة حتى تكون عليه ، او قبله حتى تكون على المشتري لم يجب عليه شيء إلا اذا علم زمان التعلق وشك في زمان البيع ، فالاحوط وجوباً . اخراجها ، وان كان الشاك هو المشتري فان علم بعدم اداء البائع للزكاة على تقدير كون البيع بعد التعلق وجب عليه اخراجها ، وان لم يعلم ذلك او علم بأدائها على ذلك التقدير لم يجب عليه شيء ، حتى اذا علم زمان

البيع وجهل زمان التعلق .

(مسألة ١٣١٧) : يجوز للحاكم الشرعي ووكيله خرص ثمر النخل والكرم والزرع على المالك ، وفائدته جواز التصرف للمالك كيف شاء بشرط قبوله ويجوز للمالك ايضاً ان كان من اهل الخبرة والثقة والأمانة .

اصناف المستحقين للزكاة

(مسألة ١٣١٨) : اصناف المستحقين للزكاة ثمانية :

الاول والثاني : الفقير والمسكين ، وكلاهما من لا يملك مؤنة سنته اللائقة بحاله له ولعياله ، والثاني اسوأ حالا من الاول ، والغني بخلافهما فانه من يملك قوت سنته فعلاً بان يكون له مال يقوم ربحه بمؤنته ومؤنة عياله ، او قوة بان يكون له حرفة او صنعة يحصل منها مقدار المؤنة ، واذا كان قادراً على الاكتساب وتركه تساملاً لا يجوز اخذه ان تمكن فعلاً من الكسب وامرار المعاش والا فيجوز الأخذ .

(مسألة ١٣١٩) : اذا كان له رأس مال لا يكفي ربحه لمؤنة السنة جاز له أخذ الزكاة ، وكذا اذا كان صاحب صنعة تقوم آلاتها بمؤنته ، او صاحب ضيعة او دار او خان او نحوها تقوم قيمتها بمؤنته ولكن لا يكفيه الحاصل منها فان له ابقاؤها واخذ المؤنة من الزكاة .

(مسألة ١٣٢٠) : دار السكنى والخادم وفرس الركوب المحتاج اليهما بحسب حاله أو لسكونه من أهل الشرف لا يمنع من أخذ الزكاة ، وكذا ما يحتاج اليه من الثياب والالبسة الصيفية والشتوية والكتب العلمية وأثاث البيت من الظروف والفرش والاولان وسائر ما يحتاج اليه . نعم اذا كان عنده من المذكورات اكثر من مقدار الحاجة وكان كافياً في مؤنته لم يجز

له الاخذ ، بل اذا كان له دار تندفع حاجته بأقل منها قيمة وكان التفاوت بينهما يكفيه لمؤنته لم يجز له الاخذ من الزكاة وكذا الحكم في غيرها من أعيان المؤنة اذا كان عنده وكان يكفي الاقل منه .

(مسألة ١٣٢١) اذا كان قادراً على الكسب لكنه ينافي شأنه جاز له الاخذ ، وكذا اذا كان قادراً على الصنعة لكنه فاقدا لآلاتها .

(مسألة ١٣٢٢) : اذا كان قادراً على تعلم صنعة او حرفة لم يجز له أخذ الزكاة إلا اذا خرج وقت التعلم فيجوز ، ولا يكفي في صدق الغنى القدرة على التعلم في الوقت اللاحق اذا كان الوقت بعيداً بل واذا كان قريباً مثلى يوم او يومين او نحو ذلك يجوز له الاخذ ما لم يتعلم .

(مسألة ١٣٢٣) طالب العلم الذي لا يملك فعلاً ما يكفيه يجوز له أخذ الزكاة اذا كان طلب العلم واجبا عليه ، والا فان كان قادراً على الاكتساب وكان يلبق بشأنه لم يجز له اخذ الزكاة وان لم يكن قادراً على الاكتساب لفقد رأس المال ، او غير من المعدات للكسب ، او كان لا يلبق بشأنه كما هو الغالب في هذا الزمان جاز له الاخذ . هذا بالنسبة الى سهم الفقراء ، واما من سهم سبيل الله تعالى فيجوز له الاخذ منه اذا كان يترتب على اشتغاله مصلحة محبوبة لله تعالى وان لم يكن المشتغل ناوياً للقربة . نعم اذا كان ناوياً للحرام كالرياسة المحرمة لا يجوز الاخذ .

(مسألة ١٣٢٤) : المدعي للفقير ان علم صدقه او كذبه عومل به ، وان جهل حاله يعطى من الزكاة الا اذا علم غناه سابقاً فلا بد من حصول الوثوق بفقره حينئذ .

(مسألة ١٣٢٥) : اذا كان له دين على الفقير جاز احتسابه من الزكاة حياً كان ام ميتاً . نعم يشترط في الميت ان لا يكون له تركة تفي بدينه وإلا لم يجز إلا اذا تلف المال على نحو لا يكون مضموناً أو امتنع

الورثة من الوفاء ولم يمكن إجبارهم عليه ، وكذا اذا غصب التركة غاصب لا يمكن اخذها منه ، او اتلفها متلف لا يمكن استيفاء بدلها منه .

(مسألة ١٣٢٦) : لا يجب اعلام الفقير بأن المدفوع اليه زكاة بل يجوز الاعطاء بنحو يزعم انها هديه ويجوز صرفها في مصلحة الفقراء كما اذا اضافهم وصنع لهم طعاماً من باب القيمة عن الزكاة او قدم اليهم تمر الصدقة او زبيبا فأكلوا بل يستحب صرفها اليهم على وجه الصلة ظاهراً والزكاة واقعاً اذا كان ممن يرفع ويدخله الحياء .

(مسألة ١٣٢٧) : اذا دفع الزكاة باعتقاد الفقر فبان كون المدفوع اليه غنيا ارتجعها منه مع بقاء العين بل ومع تلفها ايضاً ان علم القابض بكونها زكاة وان جهل بحرمتها على الغني ، بخلاف ما اذا كان جاهلاً بكونها زكاة فانه لاضمان عليه بلا فرق في ذلك بين المعزولة وغيرها وكذا الحال لو دفعها الى غني جاهلاً بحرمتها عليه . ولو تعذر ارتجاعها في الصورتين او تلف بلا ضمان كما اذا كان الآخذ مغروراً من طرف الدافع او تلف مع الضمان وتعذر اخذ العوض ، تجب عليه الزكاة مرتاً اخرى .

(مسألة ١٣٢٨) : لو كانت الزكاة معزولة وقامت حجة معتبرة

على فقر شخص فدفعها اليه وتلف في يده ثم بان الخلاف وتعذر الارتجاع لانجب عليه الزكاة مرتاً اخرى لعدم التعدي منه في مال الفقراء ، وكذا لو كان الدافع هو المجتهد لاضمان عليه ولا على المالك ايضاً اذا دفعه الى المجتهد بعنوان انه ولي عام على الفقراء وان كان بعنوان الوكالة عن المالك يضمن ويجب عليه اداء الزكاة ثانياً ، وكذا الحكم اذا تبين كون المدفوع اليه ليس مصرفاً للزكاة من غير جهة الغنى مثل ان يكون ممن تجب نفقته او هاشمياً اذا كان الدافع غير هاشمي او غير ذلك .

(الثالث) العاملون عليها ، وهم المنصوبون لاختل الزكاة وضبطها

وحسابها وايصالها الى الامام او نائبه او الى مستحقها .

(الرابع) : المؤلفه قلوبهم ، وهم المسلمون الذين يضعف اعتقادهم بالمعارف الدينية فيعطون من الزكاة ليحسن اسلامهم ويثبتوا على دينهم .
(الخامس) الرقاب وهم العبيد المكاتبون العاجزون عن اداء مال الكتابة مطلقة او مشروطة فيعطون من الزكاة ليؤدوا ماعليهم من المال ، والعبيد الذين هم تحت الشدة فيشترون ويعتقون ، بل مطلق عتق العبد اذا لم يوجد المستحق للزكاة .

(السادس) الغارمون ، وهم الذين ركبتهم الديون وعجزوا عن اداها وان كانوا مالكين قوت سنتهم بشرط ان لا يكون الدين مصروفا في المعصية ، ولو كان على الغارم دين لمن عليه الزكاة جاز له احتسابه عليه زكاة .

(مسألة ١٣٢٩) : يجوز ان يحتسب ما عنده من الزكاة للمدين فيكون له ثم يأخذها مقاصة يعني وفاء عما عليه من الدين ، ولو كان الدين لغير من عليه الزكاة يجوز له وفاؤه عنه بما عنده منها ولو بدون اطلاق الغارم ، واو كان الغارم ممن تجب نفقته على من عليه الزكاة جاز له اعطاؤه لو فاء دينه او الوفاء عنه وان لم يحز اعطاؤه لنفقته .

(السابع) سبيل الله تعالى ، وهو جميع سبل الخير كبناء القناطر والمدارس والمساجد واصلاح ذات البين ورفع الفساد والاعانة على الطاعات ويجوز دفع هذا السهم في كل طاعة مع عدم تمكن المدفوع اليه من فعلها بدونها بل مع تمكنه اذا لم يكن مقدما عليه إلا به .

(الثامن) ابن السبيل الذي نفدت نفقته بحيث لا يقدر على الذهاب الى بلده فيدفع له ما يكفيه لذلك بشرط ان لا يكون سفره في معصية وعدم تمكنه من الاستدانة او بيع ماله الذي هو في بلده .

(مسألة ١٣٣٠) : اذا اعتقد وجوب الزكاة فأعطاها ثم بان العدم جاز له استرجاعها ، وان كانت نالفة ا-ترجع البدل إلا ان يكون الفقير مغروراً فلا يرجع عليه .

(مسألة ١٣٣١) : اذا نذر ان يعطي زكاته فقيراً معيناً انعقد نذره فان سها فأعطاها فقيراً آخر اجزأ ، ولا يجوز استردادها وان كانت العين باقية وكذا ان اعطاها غيره متعمداً فيجزى وان أنيم لمخالفة النذر ووجب عليه الكفارة ولا يجوز استردادها منه ايضاً لانه قد ملك بالقبض .

اوصاف المستحقين

يشترط في مستحق الزكاة امور : الاول الايمان فلا يعطى الكافر ولا المخالف وتعطى أطفال المؤمنين ومجانينهم ، فان كان بنحو التملك وجب قبول وليهم وان كان بنحو الصرف مباشرة او بتوسط امين فلا يحتاج الى قبول الولي وان كان احوط استحباباً

(مسألة ١٣٣٢) : اذا اعطى المخالف زكاته اهل نخلته ثم استبصر اعادها وان كان قد اعطاها المؤمن اجزأ .

(الثاني) ان لا يكون من أهل المعاصي بحيث يكون ترك اعطائه ردعاً له عن المعصية ولا يمن بصرفها في المعصية والاحوط وجوباً عدم الدفع الى المتجاهر بالمعاصي وشارب الخمر .

(الثاني) ان لا يكون ممن تجب نفقته على المعطي كالابوين وان علواً ، والاولاد وان سفلوا من الذكور او الاناث والزوجة الدائمة اذا لم تسقط نفقتها ، والمملوك ، فلا يجوز اعطاؤهم منها للاتفاق ، ويجوز اعطاؤهم منها لحاجة لا تجب عليه ، كما اذا كان للوالد او للولد زوجة او مملوك او

كان عليه دين يجب وفاؤه ، او عمل يجب أدائه باجارة وكان موقوفاً على المال ، واما اعطاؤهم للتوسعة زائداً على اللازمة فالاحوط وجوباً عدم جوازه اذا كان بأذلاً لها .

(مسألة ١٣٣٣) : يجوز لمن وجبت نفقته على غيره ان يأخذ الزكاة من غير من تجب عليه اذا لم يكن قادراً على الانفاق او لم يكن بأذلاً ، بل كذا اذا كان بأذلاً مع المنة التي لا تتحمل عادة ولا يجب الانفاق عليه مع بذل الزكاة إلا اذا كانت في البين مهانة وذل لا تتحمل عادة ، ولا يجوز للزوجة ان تأخذ من الزكاة مع بذل الزوج للنفقة ، بل مع امكان اجباره اذا كان ممتنعاً .

(مسألة ١٣٣٤) : يجوز دفع الزكاة الى الزوجة المتمتع بها سواء كان الدافع الزوج أم غيره ، وكذا الدائمة اذا سقطت نفقتها بالشرط ونحوه ، دون ما اذا كان بالنشوز .

(مسألة ١٣٣٥) : يجوز للزوجة دفع زكاتها الى الزوج ولو كان للانفاق عليها .

(مسألة ١٣٣٦) : اذا عال بأحد تبرعاً جاز للمعيل ولغيره دفع الزكاة اليه من غير فرق بين القريب والاجنبي :

(مسألة ١٣٣٧) : يجوز لمن وجب الانفاق عليه ان يعطي زكاته لمن تجب عليه نفقته اذا كان عاجزاً عن الانفاق عليه وأن كان الاحوط استحباباً الترك .

(الرابع) ان لا يكون هاشمياً اذا كانت الزكاة من غير هاشمي ، ولا فرق بين مهم الفقراء وغيره من سائر السهام حتى ضهم العاملين وسبيل الله . نعم لأبأس بتصرفهم في الاوقاف العامة اذا كانت من الزكاة مثل المساجد ومنازل الزوار والمدارس والكتب ونحوها .

(مسألة ١٣٣٨) : يجوز للهاشمي ان يأخذ زكاة الهاشمي من دون فرق بين السهام ايضاً كما يجوز له أخذ زكاة غير الهاشمي مع الاضرار وعدم كفاية الخمس وسائر الوجوه يوماً فيوماً مع الامكان .

(مسألة ١٣٣٩) : الهاشمي هو المنتسب شرعاً الى هاشم بالاب دون الام ، واما اذا كان منتسباً اليه بالزنا فالاحوط وجوباً عدم اعطاؤه من الزكاة وكذا الخمس نعم يجوز اعطاء زكاة الهاشمي اليه دون خمسة .
(مسألة ١٣٤٠) : المحرم من صدقات غير الهاشمي على الهاشمي هو زكاة المال وزكاة الفطرة ، اما الصدقات المندوبة فليست محرمة ، بل كذا الصدقات الواجبة كالكفارات ، ورد المظالم ، ومجهول المالك ، واللقطة ومنذور الصدقة والموصى به للفقراء .

(مسألة ١٣٤١) : يثبت كونه هاشمياً بالعلم والبيئة وبالشياع الموجب للاطمئنان ، ولا يكفي مجرد الدعوى ، والاحوط وجوباً عدم براءة ذمة المالك اذا دفع الزكاة اليه حيثئذ ما لم يحصل له الاطمئنان بصدقه .

احكام الزكاة

(مسألة ١٣٤٢) : لا يجب البسط على الاصناف الثمانية ، ولا على افراد صنف واحد ، ولا مراعاة أقل الجمع ، فيجوز اعطاؤها لشخص واحد من صنف واحد .

(مسألة ١٣٤٣) : يجوز نقل الزكاة من بلد الى غيره مع عدم المستحق فيه وعدم امكان صرفها في سائر المصارف ومؤنة النقل حيثئذ على الزكاة ولو تلفت بلا تفريط لا ضمان عليه بل ويجوز النقل ولو مع وجود المستحق

فيه ، لكن اذا تلفت بالنقل يضمن ومؤنة النقل عليه ، واذا كان النقل بأمر الفقيه فلا ضمان خصوصاً اذا وكله في قبضها عنه فقبضها ثم نقلها وأجرة النقل حينئذ على الزكاة .

(مسألة ١٣٤٤) : اذا كان له مال في غير بلد الزكاة جاز دفعه زكاة عما عليه في بلده ولو مع وجود المستحق فيه ، وكذا اذا كان له دين في ذمة شخص في بلد آخر جاز احتسابه عليه من الزكاة اذا كان فقيراً (مسألة ١٣٤٥) : اذا قبض الحاكم الشرعي الزكاة بعنوان الولاية العامة برئت ذمة المالك وان تلفت بعد ذلك بتفريط او بدونه او دفعها الى غير المستحق .

(مسألة ١٣٤٦) : لا يجوز تأخير دفع الزكاة إلا مع العزل او لانتظار من يسأله منها وان كان الاحوط وجوباً المبادرة مطلقاً مع وجود المستحق ، واذا تلفت بالتأخير معه ضمن كما تقدم .

(مسألة ١٣٤٧) : لا يجوز تقديم الزكاة قبل تعلق الوجوب . نعم يجوز ان يعطي الفقير قرضاً قبل وقت الوجوب فاذا جاء الوقت احتسبه زكاة بشرط بقاءه على صفة الاستحقاق ، كما يجوز له ان لا يحتسبه زكاة بل يدفعها الى غيره ويبقى ما في ذمة الفقير قرضاً ، واذا اعطاه قرضاً فزاد عند المقرض زيادة متصلة او منفصلة فهي له لا للمالك ، وكذلك النقص عليه اذا نقص .

(مسألة ١٣٤٨) : بشرط في الضمان بالتأخير مع وجود المستحق علمه به فاذا لم يعلم به فلا ضمان .

(مسألة ١٣٤٩) : اذا أتلف الزكاة المعزولة أو النصاب ، متلف فان كان مع عدم التأخير الموجب للضمان فالضمان يكون على المتلف دون المالك ، وان كان مع التأخير الموجب للضمان فكلاهما ضامن وللحاكم الرجوع

على أيهما شاء ، فإن رجع على المالك رجع هو على المتلف ، وإن رجع على المتلف لم يرجع على المالك .

(مسألة ١٣٥٠) : دفع الزكاة من العبادات فلا يصح إلا مع نية القرية والتعيين وغيرهما مما يعتبر في صحة العبادة ، وإن دفعها بلا نية القرية أو رياء بطل الدفع وبقيت على ملك المالك ، وتجاوز النية ما دامت العين موجودة فإن تلفت بلا ضمان القابض وجب الدفع ثانياً ، وإن تلفت مع الضمان أمكن احتساب ما في الذمة زكاة ، ويجوز إبقاؤه ديناً له والدفع إلى ذلك الفقير .

(مسألة ١٣٥١) : يجوز للمالك التوكيل في أداء الزكاة فينوي الوكيل حين الدفع إلى الفقير كما يجوز التوكيل في الإيصال إلى الفقير ، ويجزى وجود الداعي القريب للزكاة لدى المالك من حين الدفع إلى الوكيل إلى حين صرفها في مصرفها .

(مسألة ١٣٥٢) : يجوز للفقير أن يوكل شخصاً في أن يقبض عنه الزكاة من شخص أو مطلقاً وتبرأ ذمة المالك بالدفع إلى الوكيل وإن تلفت في يده .

(مسألة ١٣٥٣) : لا يجب دفع الزكاة إلى الفقيه الجامع للشرائط في زمن الغيبة وإن كان أحوط وأفضل . نعم إذا طلبها على وجه الإيجاب بأن كان هناك ما يقتضي وجوب صرفها فيه وجب على مقلديه الدفع إليه بل على غيرهم أيضاً إن كان الطلب على وجه الحكم .

(مسألة ١٣٥٤) : تجب الوصية بإداء ما عليه من الزكاة إذا أدركته الوفاة ، وكذا الخمس وسائر الحقوق الواجبة ، وإذا كان الوارث مستحقاً جاز للوصي احتسابها عليه وإن كان واجب النفقة على الميت حال حياته .

(مسألة ١٣٥٥) : الأحوط استحباباً عدم نقصان ما يعطى الفقير من الزكاة عما يجب في النصاب الأول من الفضة في الفضة وهو خمسة دراهم ، وعما يجب في النصاب الأول من الذهب في الذهب وهو نصف دينار .

(مسألة ١٣٥٦) : يستحب لمن يأخذ الزكاة الدعاء للمالك ، سواء كان الآخذ الفقيه او العامل أم الفقير ، بل هو الاحوط استحبابا في الفقيه الذي يأخذه بالولاية .

(مسألة ١٣٥٧) : يستحب تخصيص أهل الفضل بزيادة النصيب ، كما انه يستحب ترجيح الاقارب وتفضيلهم على غيرهم ، ومن لا يسأل على من يسأل ، وصرف صدقة المواشي على أهل التجمال ، وهذه مرجحات قد يزاحمها مرجحات أهم وأرجح .

(مسألة ١٣٥٨) : يكره لرب المال طلب ملك ما أخرجه في الصدقة الواجبة والمندوبة . نعم اذا أراد الفقير بيعه بعد تقويمه فالملك أحق به ولا كراهة ، كما لا كراهة في ابقائه على ملكه اذا ملكه بسبب قهري من ميراث وغيره .

زكاة الفطرة

(مسألة ١٣٥٩) : يشترط في وجوبها التكليف ، وعدم الاغماء ، والحرية ، والغنى فلا تجب على الصبي ، والمجنون ، والمغنى عليه ، والفقير الذي لا يملك قوت سنته فعلا او قوة ، كما تقدم في زكاة الاموال .

(مسألة ١٣٦٠) : يعتبر اجتماع الشرائط آنا ما قبل الغروب ليلة العيد الى ان يتحقق الغروب ، فاذا فقد بعضها قبل الغروب بلحظة او مقارنا للغروب لم تجب ، وكذا اذا كانت مفقودة فاجتمعت بعد الغروب وان كان يستحب اخراجها اذا اجتمعت بعد الغروب الى ما قبل الزوال يوم العيد ، والاحوط وجوباً الاخراج في صورة مقارنة اجتماعها للغروب .

(مسألة ١٣٦١) : يستحب للفقير اخراجها ايضا ، واذا لم يكن

عنده إلا صاع تصدق به على بعض عياله ، ثم هو على آخر يدبرونها بينهم ، والاحوط استحباباً عند انتهاء الدور التصدق على الاجنبي ، كما ان الاحوط استحباباً اذا كان فيهم صغير او مجنون ان يأخذه الولي لنفسه ويؤدي عنه . (مسألة ١٣٦٢) : لا يشترط في وجوبها الاسلام فتجب على الكافر ولا يصح اداؤها منه فيأخذها الحاكم قهراً ، واذا أسلم بعد الهلال سقطت ولا تسقط عن المخالف اذا استبصر ، وتجب فيها النية على ما تقدم في مسألة ١٣٥٠ .

(مسألة ١٣٦٣) : يجب على من جمع الشرائط ان يخرجها عن نفسه وعن كل من يعول به ، واجب النفقة كان أم غيره ، قريباً أم بعيداً ، مسلماً أم كافراً صغيراً أم كبيراً ، وكذا من يكون منضمّاً الى عياله عرفاً ولو في وقت يسير كالضيف اذا نزل عليه قبل الهلال وبقي عنده ليلة العيد وان لم يأكل عنده ، اما اذا دعا شخصاً الى الافطار ليلة العيد لم يكن من العيال ولم تجب فطرته على من دعاه .

(مسألة ١٣٦٤) : اذا بذل لغيره مالا يكفيه في نفقته لم يكتف ذلك في صدق كونه عياله فيعتبر في العيال نوع من التابعة .

(مسألة ١٣٦٥) : من وجبت فطرته على غيره سقطت عنه ، وان كان الاحوط استحباباً الخروج عن نفسه اذا لم يخرجها من وجبت عليه عصيانه او نسيانه ، واذا كان المعبّل فقيراً فالاحوط وجوباً اخراج العيال اذا اجتمعت شرائط الوجوب .

(مسألة ١٣٦٦) : اذا ولد له قبل الغروب او ملك مملوكاً او تزوج امرأة فان كانوا عيالا وجبت عليه فطرتهم ، وإلا فعلى من عال بهم ، واذا لم يعمل بهم أحد وجبت فطرة الزوجة على نفسها اذا جمعت الشرائط ، ولم تجب على المولود والمملوك .

(مسألة ١٣٦٧) : اذا كان شخص عيالا لأثنين وجبت فطرته عليهما على نحو التوزيع ، ومع فقر أحدهما تسقط عنه ، والاحوط وجوباً عدم سقوط حصّة الآخر ، ومع فقرهما تسقط عنها فتجب على العيال ان جمع الشرائط .

(مسألة ١٣٦٨) : الضابط في جنس الفطرة ان يكون قوتاً في الجملة شائعاً لاهل ذلك البلد كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والارز والذرة والاقط والبن ونحوهما والاحوط استحباباً الاقتصار على الاربعة الاولى اذا كانت من القوت الغالب ، والافضل اخراج التمر ثم الزبيب ، والاحوط وجوباً ان يكون صحيحاً ويجزي دفع القيمة من النقود وغيرها والمدار قيمة وقت الاداء لا الوجوب وبلد الاخراج لا بلد المكلف ، والاحوط وجوباً عدم الاجتزاء بما دون صاع من الاعلى وان كانت قيمته تساوي قيمة صاع من غير الاعلى ، كما لا يجزي الصاع الملقق من جنسين ، ولا يشترط اتحاد ما يخرج منه عن نفسه مع ما يخرج منه عن عياله ولا اتحاد ما يخرج منه عن بعضهم مع ما يخرج منه عن البعض الآخر .

(مسألة ١٣٦٩) : المقدار الواجب صاع وهو ستائة وأربعة عشر مثقالاً صيرفياً وربيع مثقال ، وبحسب الكيلو ثلاث كيلوات تقريباً .

وقت اخراج زكاة الفطرة

(مسألة ١٣٧٠) : وقت اخراجها ليلة الفطر ويستمر الى الزوال لمن لم يصل صلاة العيد والاحوط وجوباً عدم تأخير اخراجها عن الصلاة اذا صلاها وان صليها في اول وقتها فان كان قد عزلها دفعها بقصد الفطرة ولا يسقط وجوبها مع عدم العزل ايضاً على الاحوط وجوباً ولكن يؤديها حينئذ بقصد القرية المطلقة .

- (مسألة ١٣٧١) : الاحوط وجوباً عدم تقديمها في شهر رمضان ولا بأس بالتقديم بعنوان القرض
- (مسألة ١٣٧٢) : يجوز عزلها في مال مخصوص من الاجناس وغيرها من النقود بقيمتها ، ولا يجزى عزلها في ماله على نحو الاشاعة ان كان المال كثيراً بحيث لا تصدق العزل عرفاً وكذا عزلها في المال المشترك بينه وبين غيره على نحو الاشاعة على الاحوط وجوباً .
- (مسألة ١٣٧٣) : اذا عزلها تعينت فلا يجوز تبديلها وان آخر دفعها ضمنها اذا تلفت مع امكان الدفع الى المستحق لا بدونه .
- (مسألة ١٣٧٤) : يجوز نقلها الى غير بلد التكليف مع عدم المستحق اما مع وجوده فالاحوط وجوباً تركه واذا سافر عن بلد التكليف الى غيره جاز دفعها في البلد الآخر .

مصرف زكاة الفطرة

- (مسألة ١٣٧٥) : مصرفها مصرف الزكاة من الاصناف الثمانية على الشرائط المتقدمة ، وتحرم فطرة غير الهاشمي على الهاشمي وتحل فطرة الهاشمي على الهاشمي وغيره والمدار على المعيل لا العيال فلو كان العيال هاشمياً دون المعيل لم يجز دفع فطرته الى الهاشمي وفي العكس يجوز .
- (مسألة ١٣٧٦) : يجوز اعطاؤها الى المستضعف من أهل الخلاف عند عدم القدرة على المؤمن .
- (مسألة ١٣٧٧) : يجوز للمالك دفعها الى الفقراء بنفسه والاحوط استحباباً بل الافضل دفعها الى الفقيه .
- (مسألة ١٣٧٨) : الاحوط وجوباً ان لا يدفع للفقير أقل من صاع

الا اذا اجتمع جماعة لاتسعهم ويجوز ان يعطي الواحد أصراعا .
(مسألة ١٣٧٩) : يستحب تقديم الارحام ، ثم الجيران ، وينبغي
الترجيح بالعلم والدين والفضل والله سبحانه هو العالم والحمد لله رب العالمين.

كتاب الخمس

وقد ورد فيه التأكيد البليغ : قال الباقر عليه السلام لا يحل لأحد ان يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل إلينا حقنا وقال الصادق عليه السلام ان أشد ما فيه الناس يوم القيامة اذا قام صاحب الخمس فقال يارب خمسي. وقال امام العصر عجل الله تعالى فرجه الشريف من اكل مالنا شيئاً في بطنه ناراً وسيصلى سعيراً.

ما يجب فيه الخمس

(مسألة ١٣٨٠) : يجب الخمس في امور الاول : الغنائم المأخوذة بالقتال من الكفار الذين يحل قتالهم اذا كان باذن الامام عليه السلام من غير فرق بين المنقول وغيره ، اما اذا لم يكن بأذنه مع امكان الاستيدان كما في زمن الحضور فالغنيمة كلها للامام عليه السلام وان كان في زمان الغيبة وجب فيها الخمس سواء كان غزوا او دفاعاً .

(مسألة ١٣٨١) : ما يؤخذ منهم بغير القتال من غيلة او سرقة فالاحوط وجوباً كونه من الغنيمة نعم ما يؤخذ منهم ربا او بدعوى باطلة فليس خمس الغنيمة بل خمس الفائدة ، كما سيأتي ان شاء الله تعالى .

(مسألة ١٣٨٢) لا يعتبر في وجوب الخمس في الغنيمة بلوغها عشرين ديناراً نعم يعتبر ان لا يكون غصباً من مسلم او غيره ممن هو محترم

المال وإلا وجب ردها على مالكيها ، اما اذا كان في أيديهم مال للحربي بطريق الغصب او الامانة او نحوهما جرى عليه حكم ما لهم .

(مسألة ١٣٨٣) : يجوز أخذ مال الناصب أينما وجد ، والاحوط وجوباً الحاقه بالحربي في وجوب خمس الغنيمة لخمس الفائدة .

(الثاني) المعدن ، كالذهب والفضة ، والرصاص والنحاس ، والعقيق والفيروزج ، والياقوت والكحل ، والملح والقيز والنفط والكبريت ونحوها واما مثل الجص والنورة ، وحجر الرحي وطبن الغسل ونحوها مما يصدق عليه اسم الارض وكان له خصوصية في الانتفاع به فهي داخلة فيها يأتي من القسم السابع فيعتبرها فيها الزيادة عن مؤنة السنة وان كان الاحوط استحباباً الحاقها بالمعادن .

(مسألة ١٣٨٤) : لا فرق في المعدن بين ان يكون في أرض مباحة ومملوكة ولا بين ان يكون المخرج مسلماً عاقلاً بالغاً وغيره .

(مسألة ١٣٨٥) : يشترط في وجوب الخمس في المعدن النصاب بأن تكون قيمة ما اخرج عشرين ديناراً بعد استثناء مؤنة الاخراج والتصفية ونحوهما والاحوط استحباباً ملاحظة اقل نصابي النقدين سواء كان المعدن ذهباً أم فضة أم غيرهما ، والاحوط استحباباً كفاية بلوغ المقدار المذكور ولو قبل استثناء مؤنة الاخراج والتصفية فاذا بلغ ذلك اخرج الخمس من الباقي بعد استثناء المؤنة .

(مسألة ١٣٨٦) : اذا اخرجه دفعات كفى بلوغ المجموع النصاب وان أعرض في الاثناء ثم رجع . نعم اذا أهمله مدة طويلة على نحو يتعدد الاخراج عرفاً لا يضم اللاحق الى السابق .

(مسألة ١٣٨٧) : اذا اشترك جماعة كفى بلوغ مجموع الحصص النصاب .

(مسألة ١٣٨٨) : المعدن في الارض المملوكة ملك للمالكها وان

أخرجه غيره بدون اذنه فهو للمالك الارض وعليه الخمس ، واذا كان في الارض المفتوحة عنوة التي هي ملك المسلمين ملكه المسلم اذا أخرجه بأذن ولي المسلمين على الاحوط وجوبا وفيه الخمس ، وكذا ما كان في الارض الموات حال الفتح فأخرجه مسلم او كافر .

(مسألة ١٣٨٩) : اذا شك في بلوغ النصاب فالاحوط وجوباً الاختبار مع الامكان ومع عدمه لا يجب عليه شيء ، وكذا اذا اختبره فلم يتبين له شيء .

(الثالث) الكنز ، وهو المال المذخور في موضع ارضا كان أم جداراً أم غيرهما فانه لو اجدته ، وعليه الخمس اذا لم يعلم انه لمسلم ، سواء وجده في دار الحرب أم في دار الاسلام ، مواتا حال الفتح أم عامرة ، أم في خربة باد أهلها ، سواء كان عليه أثر الاسلام اولا .

(مسألة ١٣٩٠) : يشترط في وجوب الخمس فيه بلوغ النصاب وهو اقل نصابي الذهب والفضة مالية في وجوب الزكاة على الاحوط وجوباً ولا فرق بين الاخراج دفعة ودفعات كما تقدم في المعدن .

(مسألة ١٣٩١) : يجري هنا ايضا استثناء المؤنة ، وحكم بلوغ النصاب بعد استثنائها ، وحكم اشتراك جماعة فيه اذا بلغ المجموع النصاب. اذا علم ان الكنز لمسلم فان كان موجوداً وعرفه دفعه اليه وان جهله وجب عليه التعريف فان لم يعرف المالك او كان المال مما لا يمكن تعريفه تصدق به عنه على الاحوط وجوبا ، واذا كان المسلم قديماً يجري عليه حكم الكنز وان كان الاحوط استحباباً اجراء حكم ميراث من لا وارث له عليه فالاحوط اجراء حكم ميراث من لا وارث له عليه .

(مسألة ١٣٩٢) : اذا وجد الكنز في الارض المملوكة فان ملكها بالاحياء كان الكنز له وعليه الخمس إلا ان يعلم انه لمسلم موجود فتجري

عليه الاحكام المتقدمة ، وان ملكها بالشراء ونحوه عرفه المالك السابق واحداً أم متعدداً فان عرفه دفعه اليه ، وإلا فالسابق مع العلم بوجوده في ملكه وهكذا فان لم يعرفه الجميع فهو لواجده اذا لم يعلم ايضاً انه لمسلم موجود وإلا جرت عليه الاحكام المتقدمة ، وكذا اذا وجده في ملك غيره اذا كان تحت يده باجارة ونحوها فانه يعرفه المالك فان عرفه دفعه اليه والا فالسابق مع العلم بوجوده في ملكه ، وهكذا فان لم يعرفه الجميع فهو لواجده إلا ان يعلم انه لمسلم موجود فيجري عليه ما تقدم .

(مسألة ١٣٩٣) : اذا اشترى دابة فوجد في جوفها مالا ، جرى عليه حكم الكنز الذي يجده في الأرض المشتراة في لزوم التعريف والاحوط وجوباً الخمس فيه ان لم يعرف المالك ، وكذا الحكم اذا اشترى سمكة او حيوانا غير الدابة ووجد في جوفه مالا .

(الرابع) ما أخرج من البحر بالغوص من الجوهر وغيره لا مثل السمك ونحوه من الحيوان .

(مسألة ١٣٩٤) : يشترط في وجوب الخمس فيه النصاب وهو قيمة دينار ، بعد اخراج المؤنه وان كان الاحوط استحباباً الاكتفاء ببلوغ المقدار قبل استثناء المؤنة ، وتقدم حكم الدفعة والدفعات والانفراد والاشتراك .

(مسألة ١٣٩٥) : اذا اخرج بآلة من دون غوص فلاحوط وجوباً جريان حكم الغوص عليه .

(مسألة ١٣٩٦) : الانهار العظيمة حكمها حكم البحر بالنسبة الى ما يخرج منها بالغوص .

(مسألة ١٣٩٧) : الاحوط وجوباً ثبوت الخمس في العنبر ان اخذ من وجه الماء ، ولا يعتبر فيه النصاب ، وان اخرج بالغوص جرى عليه حكمه .

(الخامس) الأرض التي اشتراها الذمي من المسلم فإنه يجب فيها الخمس ، ولا فرق بين الأرض الخالية وأرض الزرع وأرض الدار وغيرها كما لا فرق بين وقوع البيع على نفس الأرض أو على مثل الدار أو الحمام أو الدكان ، والأحوط تعميم الحكم لغير الشراء من سائر المعاضات أو الانتقال المجاني .

(مسألة ١٣٩٨) : إذا اشترى الأرض ثم أسلم لم يسقط الخمس ، وكذا إذا باعها من مسلم فإذا اشتراها منه ثانياً وجب خمس آخر ، فإن كان الخمس الأول دفعه من العين كان الخمس الثاني خمس الأربعة أخماس الباقية ، وإن كان دفعه من غير العين كان الخمس الثاني خمس تمام العين نعم إذا كان المشتري من الشيعة جاز له التصرف من دون اخراج الخمس .

(مسألة ١٣٩٩) : يتعلق الخمس برقبة الأرض المشتراة ، ويتخير الذمي بين دفع خمس العين ودفع قيمته ، فلو دفع أحدهما وجب القبول ، ولو امتنع تخير الولي بين أخذ خمس العين وأخذ أجرته مع إبقائه بالمصلحة معه على ذلك وإذا كانت مشغولة بشجرة أو بناء فإن اشتراها على أن تبقى مشغولة بما فيها باجرة أو مجانا قومَ خمسها كذلك ، وإن اشتراها على أن يقطع ما فيها قومَ أيضاً كذلك .

(مسألة ١٤٠٠) : إذا اشترى الذمي الأرض وشرط على المسلم البائع أن يكون الخمس عليه أو أن لا يكون فيها الخمس بطل الشرط ، وإن اشترط أن يدفع الخمس عنه صح الشرط ولكن لا يسقط الخمس إلا بالدفع .

(السادس) المال المخلوط بالحرام إذا لم يتميز ولم يعرف مقداره ولا صاحبه فإنه يحل باخراج خمسه وصرفه في مصارف الخمس بقصد التكليف الواقعي .

(مسألة ١٤٠١) : ان علم المقدار ولم يعلم المالك تصدق به عنه ، والاحوط وجوباً ان يكون بأذن الحاكم الشرعي ، وان علم المالك وجهل المقدار تراضياً بالصلح ، وان لم يرض المالك بالصلح جاز الاقتصار على دفع الأقل اليه ان رضي به وإلا تعين الرجوع الى الحاكم الشرعي في حسم الدعوى ، وان علم المالك والمقدار وجب دفعه اليه بالقسمة بينهما .

(مسألة ١٤٠٢) : اذا علم اجمالاً ان الحرام اكثر من مقدار الخمس فالاحوط وجوباً دفع الزائد المتيقن ايضاً وان علم اجمالاً انه انقص منه لا يسترد الرائد والاحوط في الصورتين الاستيذان من الحاكم الشرعي .

(مسألة ١٤٠٣) : اذا علم قدر المال الحرام ولم يعلم صاحبه بعينه بل علمه في عدد محصور فالاحوط وجوباً التخلص من الجميع باسترضائهم فان لم يمكن ، يتعين المالك بالقرعة وكذا الحكم اذا لم يعلم قدر المال وعلم صاحبه في عدد محصور .

(مسألة ١٤٠٤) : اذا كان في ذمته مال حرام فلا محل للخمس فان علم جنسه ومقداره وصاحبه ، رده اليه وان عرف صاحبه في عدد محصور فالاحوط وجوباً استرضاء الجميع ومع عدم الامكان عمل بالقرعة وان كان في عدد غير محصور تعلق عنه والاحوط وجوباً ان يكون بأذن الحاكم الشرعي وان علم جنسه وجهل مقداره فان عرف المالك جاز له في ابراء ذمته الاقتصار على الأقل ، وان عرف المالك رده اليه وان كان في عدد محصور فالاحوط وجوباً استرضاء الجميع ومع عدم امكانه رجوع الى القرعة ، وإلا تصدق به عن المالك ، والاحوط وجوباً ان يكون بأذن الحاكم وان لم يعرف جنسه وكان قيمياً وكانت قيمته في الذمة فالحكم كما لو عرف جنسه ، وان لم يعرف جنسه وكان مثلياً يقرع بين الاجناس .

(مسألة ١٤٠٥) : اذا تبين المالك بعد دفع الخمس فلا شيء عليه .

(مسألة ١٤٠٦) : اذا علم بعد دفع الخمس ان الحرام اكثر من الخمس لم يجب عليه شيء وان كان الاحوط استحبابا التصديق به واذا علم انه انقص لم يجز له استرداد الزائد على مقدار الحرام .

(مسألة ١٤٠٧) : اذا كان الحرام المختلط من الخمس او الزكاة او الوقف العام او الخاص لا يحلل المال المختلط به باخراج الخمس بل يجري عليه حكم معلوم المالك فراجع ولي الخمس او الزكاة او الوقف على أحد الوجوه السابقة .

(مسألة ١٤٠٨) : اذا كان الحلال الذي اختلط به الحرام قد تعلق به الخمس وجب عليه بعد اخراج خمس التحليل خمس الباقي .

(مسألة ١٤٠٩) : اذا تصرف في المال المختلط بالحرام قبل اخراج خمسة بالاتلاف لم يسقط الخمس بل يكون في ذمته ، وحيث ان عرف قدره دفعه الى مستحقه ، وان تردد بين الاقل والاكثر جاز له الاختصار على الاقل والاحوط استحبابا دفع الاكثر .

(السابع) مايفضل عن مؤنه سنته له ولعياله من فوائد الصناعات والزراعات والتجارات والاجارات وحياز المباحات ، بل كل فائدة كالهبة والهدية والجائزة والمال الموصى به ونماء الوقف الخاص او العام والميراث الذي لا يختص بالاحوط استحبابا تعلقه بعوض الخلع والمهر ومطلق الميراث (مسألة ١٤١٠) : اذا علم الوارث ان مورثه لم يؤد خمس ما تركه وجب عليه ادائه ، واذا علم انه اتلف مالا له قد تعلق به الخمس وجب اخراج الخمس من تركته كغيره من الديون .

(مسألة ١٤١١) : الاحوط وجوباً اخراج خمس ما زاد عن مؤننه مما ملكه بالخمس ، او الزكاة ، او الكفارات ، او رد المظالم والصدقات المندوبة ، أو نحوها .

(مسألة ١٤١٢) : اذا كان عنده من الاعيان التي لم يتعلق بها الخمس ، او تعلق بها وقد اداه فتمت وزادت زيادة متصلة كما اذا نمت الشجرة ، او سميت الشاة ونحوها يجب الخمس في الزيادة ، وكما اذا زادت زيادة منفصلة كالولد والتمر واللبن والصوف ونحوهما مما كان منفصلا او بحكم المنفصل عرفا فيجب الخمس في الزيادة .

(مسألة ١٤١٣) : اذا ارتفعت قيمتها السوقية بلا زيادة عينية فان كان الأصل قد اشتراه وأعدده للتجارة وجب الخمس في الارتفاع المذكور وان لم يكن قد اشتراه لم يجب الخمس في الارتفاع ، واذا باعه بالسعر الزائد لم يجب الخمس في الزائد من الثمن ، كما اذا ورث من ابيه بستانا قيمته مائة دينار فزادت قيمته وباعه بمائتي دينار لم يجب الخمس في المائة وان كان قد اشتراه بمائة دينار ولم يعده للتجارة فزادت قيمته وبلغت مائتي دينار لم يجب الخمس في زيادة القيمة . نعم اذا باعه بالمائتين وجب الخمس في المائة الزائدة وتكون من ارباح سنة البيع ، فاقسام ما زاد قيمته ثلاثة : (الاول) ما يجب فيه الخمس في الزيادة وان لم يبعه وهو ما اشتراه للتجارة .

(الثاني) : ما لا يجب فيه الخمس في الزيادة وان باعه بالزيادة وهو ما ملكه بالارث وان أعدده للتجارة .

(الثالث) : ما لا يجب فيه الخمس في الزيادة إلا اذا باعه وهو ما انتقل اليه واتخذ للاقتناء لا التجارة .

(مسألة ١٤١٤) : الذين يملكون الغنم يجب عليهم في آخر السنة اخراج خمس الباقي بعد مؤنتهم من ناء الغنم من الصوف والسمن واللبن والسخال المتولدة منها ، واذا بيع شيء من ذلك في أثناء السنة وبقي شيء من ثمنه وجب اخراج خسه ايضا ، وكذلك الحكم في سائر الحيوانات فانه

يجب تخميس ما يتولد منها اذا كان باقيا في آخر السنة بنفسه او ثمنه او نائه .
 (مسألة ١٤١٥) : اذا عمر بستانا وغرس فيه نخلا وشجراً اللانتفاع بشمره
 لم يجب اخراج خمسة اذا صرف عليه مالا لم يتعلق به الخمس كالمرورث ، او مالا قد
 اخرج خمسة كأرباح السنة السابقة او مالا فيه كأرباح السنة السابقة او ١٠ الا فيه
 الخمس كأرباح السنة السابقة ولم يخرج خمسة . نعم يجب عليه اخراج خمس المال
 نفسه ، واما اذا صرف عليه من ربح السنة قبل تمام السنة وجب اخراج خمس نفس
 تعمير البستان بعد استثناء مؤنة السنة ، ووجب ايضاً الخمس في نائه
 المنفصل او ما يحكمه من الثمر والسعف والاغصان اليابسة المعدة للقطع ،
 وكذا يجب تخميس الشجر الذي يغرسه جديداً في السنة الثانية وان كان
 أصله من الشجر المخمس ثمنه مثل (التال) الذي ينبت فيقلعه ويغرسه ،
 وكذا اذا نبت جديداً لا بقلعه كالفسيل وغيره اذا كان له مالية . وبالجمله
 ما يحدث جديداً من الاموال التي تدخل في ملكه يجب اخراج خمسة في آخر
 سنته بعد استثناء مؤنة سنته ، ولا يجب الخمس في النماء المتصل ولا في ارتفاع
 القيمة في القسمين الاولين . نعم اذا باعه بأكثر مما صرفه عليه من ثمن
 الفسيل وأجرة الفلاح وغير ذلك وجب الخمس في الزائد ، ويكون
 الزائد من ارباح سنة البيع ، واما اذا كان تعميره بقصد التجارة وجب
 الخمس في ارتفاع القيمة الحاصل في آخر السنة وان لم يبعه كما عرفت .
 (مسألة ١٤١٦) : اذا اشترى عينا للتكسب بها فزادت قيمتها في
 اثناء السنة ولم يبيعها غفلة او طلبا للزيادة ثم رجعت قيمتها في رأس السنة
 الى رأس مالها فليس عليه خمس تلك الزيادة نعم اذا لم يبيعها عمداً ومن
 دون غرض شرعي صحيح يجب عليه الخمس حينئذ بل الا حوط ضمانه
 للخمس اذا لم تبق الزيادة الى آخر السنة ونقصت قبله وبقيت الزيادة الى
 آخر السنة وبعدها نقصت قيمتها .

(مسألة ١٤١٧) : المراد من مؤنة السنة التي يجب الخمس في الزائد عليها كل ما يصرفه في سنته ، سواء صرفه في تحصيل الربح كأجرة الحمل ، والحارس والدكان ، والمسرقلية وضرائب السلطان ، أم صرفه في معاش نفسه وعياله على النحو اللائق بحاله ، أم في صدقائه وزيارته ، وهداياه وجوائزه المناسبة له ، أم في ضيافة اضيافه ، أم وفاء بالحقوق اللازمة له بنذر أو كفارة ، أو اداء دين أو ارش جناية ، أو غرامة ما تلغفه عمداً أو خطأ ، وكذا جميع الخسارات الواردة عليه في الدكسب والمصنع والسيارة واداة البضاعة والخياطة ونحو ذلك فان كل ذلك من المؤنة وكذا ما يحتاج اليه من دابة وسيارة وخادم ، وكتب واثاث ، أو في تزويج اولاده وختانهم وغير ذلك فالمؤنة كل مصرف متعارف له سواء كان الصرف فيه على نحو الوجوب أم الاستحباب ، أم الاباحة أم الكراهة . نعم لا بد في المؤنة المستثناة من الصرف فعلاً فاذا قتر على نفسه لم يحسب له ، كما انه اذا تبرع متبرع له بنفقته أو بعضها لا يستثنى له مقدار التبرع بل يحسب ذلك من الربح الذي لم يصرف في المؤنة ، وايضا لا بد ان يكون الصرف على النحو المتعارف فان زاد عليه وجب خمس التفاوت ، واذا كان المصرف سفها وتبذيراً لا يستثنى المقدار المصروف بل يجب فيه الخمس ، بل اذا كان المصرف راجحاً شرعاً لكنه غير متعارف من مثل المالك مثل عمارة المساجد والانفاق على الضيوف ممن هو قليل الربح فالاحوط وجوباً عدم استثناء ذلك . نعم يستثنى بالنسبة الى بعض الاشخاص الاغنياء الذين من شأنهم فعل مثل ذلك .

(مسألة ١٤١٨) : رأس سنة المؤنة حين حصول الفائدة ويجوز ان يجعل لكل فائدة سنة تخصه كما يجوز ان يجعل للمجموع سنة واحدة سواء كانت الفائدة من نوع واحد كالتجارة في اجناس مختلفة أو من

انواع متعددة كالتجارة والزراعة والاجارة ونحوها بشرط مراعات ان لا يلزم نقصان بالنسبة الى حق الخمس .

(مسألة ١٤١٩) : من المؤنة المستثناة رأس مال التجارة ان احتاج اليه لأمرأ اصل معاشه وعياله فيجوز له اخذه من الربح الحاصل في سنة الربح تماماً او اتماماً ولا خمس فيه على اي تقدير بل لو احتاج الى رأس مال للتوسعه على نفسه وعياله يجوز له اخذه من الربح اتماماً او تماماً ولا خمس فيه ، نعم لو كان رأس المال لأزدياد المال لالاحتياج اليه في اعاشة النفس والعيال لا يجوز له اخذه من الربح الا بعد اداء خمسه وفي حكم رأس المال فيما ذكرناه ما يحتاج اليه من آلات الصناعة والزراعة ونحوها وكل نقص حاصل على ما يستعمله لتحصيل المعاش من آلات الصناعة والزراعة والمساكن ونحوها ويجبر من الربح الحاصل في سنة حصول الربح دون سائر السنين .

(مسألة ١٤٢٠) : لافرق في المؤنة بين ما يصرف مثل المأكول والمشروب ، وما يتفع به مع بقاء عينه مثل الدار والفرش والاولاف ونحوها من الآلات المحتاج اليها ، فيجوز استئناؤها اذا اشتراها من الربح وان بقيت للسنين الآتية . نعم اذا كان عنده شيء منها قبل الإكتساب لا يجوز استثناء قيمته بل حاله حال من لم يكن محتاجا اليها .

(مسألة ١٤٢١) : يجوز اخراج المؤنة من الربح وان كان له مال غير مال التجارة فلا يجب اخراجها من ذلك المال ولا التوزيع عليهما .

(مسألة ١٤٢٢) : اذا زاد ما اشتراه للمؤنة من الحنطة والشعير والسمن والسكر وغيرها وجب عليه اخراج خمسه ، اما المؤن التي يحتاج اليها مع بقاء عينها اذا استغنى عنها فان كان الاستغناء بعد السنة فالاحوط وجوباً الخمس فيها كما في حلي النساء الذي يستغنى عنه في عصر الشيب ، وان كان الاستغناء عنها في

أثناء السنة فإن كانت مما يتعارف اعدادهما للسنين الآتية كالثياب الصيفية والشتائية عند انتهاء الصيف او الشتاء في أثناء السنة فلا يجب اخراج خمسها ، وان لم تكن كذلك وجب الاخراج .

(مسألة ١٤٢٣) : اذا كانت الاعيان المصروفة في مؤنة السنة قد اشتراها من ربحه في اول السنة مثلاً فزادت قيمتها حين الاستهلاك في أثناء السنة فالاحوط وجوباً استثناء قيمة زمان الأستراء .

(مسألة ١٤٢٤) : ما يدخره من المؤن كالحنطة والدهن ونحو ذلك اذا بقي منه شيء الى السنة الثانية وكان أصله مخمساً لا يجب فيه الخمس لو زادت قيمته ، كما انه او نقصت قيمته لا يجبر النقص من الربح .

(مسألة ١٤٢٥) : اذا اشترى بعين الربح شيئاً فتبين الاستغناء عنه وجب اخراج خمس ، والاحوط وجوباً مع نزول قيمته عن رأس المال مراعاة رأس المال ، وكذا اذا اشتراه عالماً بعدم الاحتياج اليه كبعض الفرش الزائدة ، والجواهر المدخرة لوقت الحاجة في السنين اللاحقة ، والبساتين والدور التي يقصد الاستفادة بنائها فان الاحوط وجوباً ملاحظة رأس المال مع تنزله وكذا اذا اشترى الاعيان المذكورة بالذمة ثم وفى من الربح وتنزل .

(مسألة ١٤٢٦) : اذا مات المكتسب في أثناء السنة بعد حصول الربح فالمستثنى هو المؤنة الى حين الموت لانعام السنة .

(مسألة ١٤٢٧) : من جملة المؤن مصارف الحج واجباً كان او مستحباً اذا كان من شأنه فعله ، واذا استطاع في أثناء السنة من الربح ولم يحج ولو عصباناً وجب خمس ذلك المقدار من الربح ولم يستثن له ، واذا حصلت الاستطاعة من أرباح سنين متعددة وجب خمس الربح الحاصل في السنين الماضية ، فان بقيت الاستطاعة بعد اخراج الخمس وجب الحج والا

فلا ، اما الربح المتمم للاستطاعة في سنة الحج فلا خمس فيه . نعم اذا لم يحج ولو عصيانا وجب اخراج خمسه .

(مسألة ١٤٢٨) : اذا حصل لديه ارباح تدريجية فاشترى في السنة الاولى عرصة لبناء دار ، وفي الثانية خشبة وحديدا ، وفي الثالثة آجرا مثلا وهكذا يجوز له ان يحتسب ما اشتراه من المؤن المستثناة لتلك السنة ان وقع من ترك الاحتساب في الحرج والمشقة فيكون حكمه حكم رأس المال من هذه الجهة وقد تقدم في المسائل السابقة .

(مسألة ١٤٢٩) : اذا باع ثمرة بستانه سنين ، كان الثمن من ارباح سنة البيع ووجب فيه الخمس بعد المؤنة ، وكذلك اذا آجر داره سنة او سنين كانت الاجرة من ارباح سنة الاجارة وليس كذلك اذا آجر نفسه على عمل .

(مسألة ١٤٣٠) : اذا دفع من السهمين او احدهما ثم بعد تمام الحول حسب موجوداته ليخرج خمسها فان كان ما دفعه من ارباح هذه السنة حسب المدفوع من الارباح وجب اخراج خمس الجميع .

(مسألة ١٤٣١) : اداء الدين من المؤنة سواء كانت الاستدانة في سنة الربح ام فيما قبله تمكن من ادائه قبل ذلك ام لا . نعم اذا لم يؤد دينه الى ان انقضت السنة وجب الخمس من دون استثناء مقدار وفاء الدين إلا ان يكون الدين للمؤنة السنة فيجوز له استثناء مقداره ، ولا فرق فيما ذكرنا بين الدين العرفي والشرعي كالخمس والزكاة والنذر والكفارات ، وكذا في مثل أروش الجنائيات وقيم المتلفات وشروط المعاملات ، فانه ان أداها من الربح في سنة الربح لم يجب الخمس فيه وان كان حدوثها في السنة السابقة ، وإلا وجب الخمس وان كان عاصيا بعدم الأداء واذا لم يكن الدين شرعيا ولا للمؤنة ولا للحوائج المتعارفة ولا للتوسعة على العيال بل

كان لأزدياد المال او نحو ذلك وجب اداء الخمس اولا ثم اداء الدين من المال المخصص او اداء الدين من مال آخر لم يتعلق به الخمس او تعلق به واداه .

(مسألة ١٤٣٢) : يتعلق الخمس بالربح بمجرد حصوله اذا كان زائدا عن مؤنة السنة وان كان يجوز له تأخير الدفع الى آخر السنة احتياطا للمؤنة فاذا اتلفه ضمن الخمس ، وكذا اذا أسرف في صرفه او وهبه ، او اشترى او باع على نحو المحاباة اذا لم يكونا لائقين بشأنه . واذا علم انه ليس عليه مؤنة في باقي السنة فلاحوط المبادرة في دفع الخمس وعدم التأخير الى آخر السنة .

(مسألة ١٤٣٣) : اذا اتجر برأس ماله مرارا متعددة في السنة فخر في بعض تلك المعاملات في وقت وربح في الآخر يجبر الخسران بالربح ، فان تساوبا الخسران والربح فلا خمس ، وان زاد الربح وجب الخمس في الزيادة ، وان زاد الخسران على الربح فلا خمس عليه وصار رأس ماله في السنة اللاحقة اقل مما كان في السنة السابقة .

(مسألة ١٤٣٤) : يجبر الخسران بالربح فيما اذا وزع رأس ماله على تجارات متعددة ، كما اذا اشترى ببعضه حنطة وبيعته سمنا فخر في احدهما وربح في الآخر ، بل وكذا يجبر الخسران بالربح مع اختلاف نوع الكسب كما اذا اتجر ببعض رأس المال ووزع بالبعض الآخر مع احتياجه الى اختلاف نوع الكسب فخر في التجارة وربح في الزراعة وكذا الحكم فيما اذا اتلف بعض رأس المال او صرفه في نفقائه كما هو الغالب في أهل مخازن التجارة فانهم يصرفون من الدخل قبل ان يظهر الربح ، وربما يظهر الربح في أواخر السنة فيجبر التلف بالربح ايضا في جميع الصور المذكورة .

(مسألة ١٤٣٥) : اذا انفق من ماله غير مال التجارة قبل حصول الربح كما يتفق كثيراً لاهل الزراعة فانهم ينفقون لمؤنتهم من أموالهم قبل حصول النتائج جاز له ان يجبر ذلك من نتائج الزرع عند حصوله وليس عليه خمس ما يضاوي المؤن التي صرفها وانما عليه خمس الزائد لاغير ، وكذلك أهل المواشي فانه اذا خمس موجوداته في آخر السنة وفي السنة الثانية باع بعضها لمؤنته او مات بعضها او سرق فانه يجبر جميع ذلك بالنتائج الحاصل له في تلك السنة ، ففي آخر السنة يجبر النقص الوارد على الامهات بقيمة السخال المتولدة ، فانه يضم السخال الى أرباحه في تلك السنة من الصوف والسمن واللبن وغير ذلك فيجبر النقص ويخمس ما زاد على الجبر فاذا لم يحصل الجبر إلا بقيمة جميع السخال مع ارباحه الاخرى لم يكن عليه خمس في تلك السنة .

(مسألة ١٤٣٦) : اذا تلف بعض امواله مما ليس من مال التكبس كما اذا انهدمت دار غلته فالاحوط وجوباً عدم الجبر ، نعم لو عمرها يصح استثناء المؤن المصروفة في التعمير من الربح ان احتاج اليه وكذا اذا انهدمت دار سكناه او تلف ما يحتاج اليه من لوازم معاشه واثاث بيته فان عمر الدار وتدارك الأثاث فالمال المصروف فيهما من المؤنة ويستثنى من الربح واما الجبر فالاحوط وجوباً عدم جوازه .

(مسألة ١٤٣٧) : الخمس نحو حق متعلق بالعين على تفصيل تقدم في مسألة ١٣١٤ من الزكاة .

(مسألة ١٤٣٨) : يحرم الاتجار بالعين بعد انتهاء السنة قبل دفع الخمس الا بعد المراجعة الى الحاكم الشرعي وان انجر بها قبل المراجعة اليه فان دفع الخمس من البديل تبرء ذمته والا فللحاكم الشرعي الرجوع الى كل من البائع والمشتري واخذ مقدار الخمس ولا تبرء ذمته ما لم يصل

الخمس الى الحاكم الشرعي .

(م-ألة ١٤٣٩) : اذا اتلف المال المالك او غيره ضمن المتلف الخمس ورجع عليه الحاكم ، وكذا الحكم اذا دفعه المالك الى غيره وفاء لدين او هبة او عوضا لمعاملة فانه ضامن للخمس وجاز للحاكم الرجوع عليه وعلى من انتقل اليه المال .

(مسألة ١٤٤٠) : اذا كان ربحه حبا فبذره فصار زرعاً وجب خمس الحب لالخمس الزرع واذا كان بيضا فصار دجاجاً وجب عليه خمس البيض لالخمس الدجاج ، واذا كان ربحه اغصانا فغرسها فصارت شجراً وجب عليه خمس الشجر لالخمس الغصن ، فالتحول اذا كان من قبيل التولد وجب خمس الاول واذا كان من قبيل النمو وجب خمس الثاني .

(مسألة ١٤٤١) : يجوز للمالك التصرف في بعض الربح مع بقاء مقدار الخمس والاحوط مراجعة الحاكم الشرعي .

(مسألة ١٤٤٢) : اذا ربح في أول السنة فدفع الخمس باعتقاد عدم حصول مؤنة زائدة فتبين عدم كفاية الربح لتجدد مؤنة لم تكن محتسبة انكشف انه لالخمس في ماله ويرجع به على الفقير مع بقاء عينه ، وكذا مع تلفها اذا كان عالماً بالحال .

(مسألة ١٤٤٣) : اذا جاء رأس الحول وكان ناتج بعض الزرع حاصلًا دون بعض فما حصلت نتيجته يكون من ربح سنته ويخمس بعدد اخراج المؤن ، وما لم تحصل نتيجته يكون من أرباح السنة اللاحقة . نعم اذا كان له أصل موجود له قيمة اخرج خمسه في آخر السنة والفرع يكون من أرباح السنة اللاحقة ، مثلاً في رأس السنة كان بعض الزرع له سنبل وبعضه قصيل لاسنبل له وجب اخراج خمس الجميع ، واذا ظهر السنبل

في السنة الثانية كان من أرباحها لا من أرباح السنة السابقة .

(مسألة ١٤٤٤) : اذا كان الغوص واخراج المعدن مكسباً كفاه اخراج خمسها ولا يجب عليه اخراج خمس آخر من باب أرباح المكاسب .
(مسألة ١٤٤٥) : المرأة التي تكتسب يجب عليها الخمس اذا عال بها الزوج وكذا اذا لم يعمل بها الزوج وزادت فوائدها على مؤنتها ، بل وكذا الحكم اذا لم تكتسب وكانت لها فوائد من زوجها او غيره فانه يجب عليها في آخر السنة اخراج خمس الزائد كغيرها من الرجال ، وبالجمله يجب على كل مكلف ان يلاحظ ما زاد عنده في آخر السنة من أرباح مكاسبه وغيرها قليلا كان ام كثيراً ويخرج منه كاسباً كان أم غير كاسب .
(مسألة ١٤٤٦) : لا يشترط البلوغ والحرية والعقل في ثبوت الخمس في السكنز والغوص والمعدن والحلال المختلط بالحرام والأرض التي يشتريها الذمي من المسلم .

(مسألة ١٤٤٧) : الاحوط وجوباً للطفل بعهد البلوغ ان يخرج خمس ارباح مكاسبه التي تملكها قبل البلوغ .

(مسألة ١٤٤٨) : اذا كان الشخص لا يحاسب نفسه مدة من السنين وقد ربح فيها واستفاد أموالاً ، واشترى منها أعياناً وأثاثاً ، وعمر دياراً ثم انقضت الى ما يجب عليه من اخراج الخمس من هذه الفوائد فالواجب عليه اخراج الخمس من كل ما اشتراه او عمره او غرسه ، مما لم يكن معدوداً من المؤنة مثل الدار التي لم يتخذها دار سكنى ، والأثاث الذي لا يحتاج اليه أمثاله ، وكذا الحيوان والغرس وغيرها ، أما ما يكون معدوداً من المؤنة مثل دار السكنى والفرش والاولاني اللازمة له ونحوها فان كان قد اشتراه من ربح السنة التي قد اشتراه فيها لم يجب اخراج الخمس منه ، وان كان قد اشتراه من ربح السنة السابقة بأن كان لم يربح في

سنة الشراء ، او كان ربحه لا يزيد على مصارفه اليومية وجب عليه اخراج خمسة ، وان كان ربحه يزيد على مصارفه اليومية لسكن الزيادة أقل من الثمن الذي اشتراه به وجب عليه اخراج خمس مقدار التفاوت ، مثلاً اذا عمر داراً لسكنائه بألف دينار وكان ربحه في سنة التعمير يزيد على مصارفه اليومية بمقدار مائتي دينار وجب اخراج خمس ثمانمائة دينار ، وكذا اذا اشترى اثاثاً بمائة دينار وكان قدر ربح زائداً على مصارفه اليومية عشرة دنائير في تلك السنة والاثاث الذي اشتراه محتاج اليه وجب تخميس تسعين ديناراً ، واذا لم يعلم ان الاعيان التي اشتراها وكان يحتاج اليها يساوى ثمنها ربحه في سنة الشراء او أقل منه ، أو انه لم يربح في سنة الشراء زائد على مصارفه اليومية فالاحوط وجوباً المصالحاة مع الحاكم الشرعي ، واذا علم انه لم يربح في بعض السنين بمقدار مصارفه وانه كان يصرف من أرباح سنته السابقة وجب اخراج خمس مصارفه التي صرفها من أرباح السنة السابقة .

(مسألة ١٤٤٩) : اذا كان الشخص لا يخرج الخمس من ماله وقد وهبه الى شخص آخر وجب على المنتهب اخراج خمسين ، خمس تمام مال الهبة فوراً ، وخمس الاربعة أخماس الباقية في آخر السنة ، واذا ورث المال الذي لم يخرج خمسة وجب عليه اخراج خمس تمام المال لا غير .

(مسألة ١٤٥٠) : قد عرفت ان رأس السنة أول الشروع في الكسب لسكن اذا صعب على المكلف ذلك أمكنه ان يراجع الحاكم الشرعي او وكيله ليغير رأس السنة فيجعله في زمان آخر بالمصالحاة معه على ذلك ويكون المدار عليه في المؤنة والخمس ، كما انه يجوز بالمصالحاة جعل السنة عربية ورومية وفارسية وغيرها حسبما يتفقان عليه .

(مسألة ١٤٥١) : يجب على كل مكلف في آخر السنة ان يخرج

خمس ما زاد عن مؤنته مما أدخره في بيته لذلك من الارز والدقيق والحنطة والشعير والسكر والشاي ، والنقط والخطب ، والفحم والسمن ، والجلوى وغير ذلك من أمتعة البيت مما أعد للمؤنة فيخرج خمس ما زاد من ذلك.

(مسألة ١٤٥٢) : اذا كان عليه دين استدانه لمؤنة السنة وكان مساويا للزائد من مؤنته لم يجب الخمس في الزائد ، وكذا اذا كان أكثر اما اذا كان الدين أقل أخرج خمس مقدار التفاوت لاغير ، واذا بقيت الاعيان الزائد عن مؤنته الى السنة الآتية فوفى الدين في اثائها وجب اخراج خمس تلك الاعيان الباقية وصارت معدودة من ارباح السنة الثانية .

(مسألة ١٤٥٣) : اذا اشترى أعيانا لغير المؤنة كبستان وكان عليه دين للمؤنة يساويها لم يجب اخراج خمسها ، فاذا وفي الدين في السنة الثانية كانت معدودة من أرباحها ووجب اخراج خمسها آخر السنة ، واذا اشترى بستانا مثلاً بثمان في الذمة مؤجلاً فجاء رأس السنة لم يجب اخراج خمس البستان ، فاذا وفي تمام الثمن في السنة الثانية كانت البستان من ارباح السنة الثانية ووجب اخراج خمسها ، فاذا وفي نصف الثمن في السنة الثانية كان نصف البستان من ارباح تلك السنة ووجب اخراج خمس النصف ، فاذا وفي ربع الثمن في السنة الثانية كان ربعها من ارباح تلك السنة ، وهكذا كلما وفي جزءاً من الثمن كان ما يقابله من البستان من ارباح تلك السنة ، هذا اذا كانت البستان موجودة ، اما اذا تلفت فلا خمس فيها ، وكذا اذا ربح في سنة مائة دينار مثلاً فلم يدفع منها عشرين ديناراً حتى جاءت السنة الثانية مدفع من ارباحها عشرين ديناراً وجب عليه خمس العشرين ديناراً التي هي الخمس مع بقائها لاعم تلفها ، واذا فرض انه اشترى داراً للسكنى فسكنها ثم وفي في السنة الثانية ثمنها لم يجب عليه خمس الدار ، وكذا اذا وفي في السنة الثانية بعض اجزاء الثمن لم يجب

الخمس في الحصة من الدار .

(مسألة ١٤٥٤) : اذا نذر ان يصرف نصف أرباحه السنوية في وجه من وجوه البر لم يجب عليه اخراج خمس نصف ارباحه ووجب عليه اخراج خمس النصف الآخر من ارباحه بعد اكمال مؤنته .

(مسألة ١٤٥٥) : اذا كان رأس ماله مائة دينار مثلاً فاستأجر دكاناً بعشرة دنائير ، واشترى آلات للدكان بعشرة ، وفي آخر السنة وجد ماله بلغ مائة كان عليه خمس الآلات فقط ان لم يقع من اعطاء خمسها في الحرج والمشقة التي لا يلقى بحاله والا فلا خمس فيها كما لا يجب اخراج خمس اجرة الدكان لأنها من مؤنة التجارة ، وكذا اجرة الحارس والحمال والضرائب التي يدفعها الى السلطان والسرقلية ، فان هذه المؤن مستثناة من الربح ، والخمس انما يجب فيما زاد عليها كما عرفت .

(مسألة ١٤٥٦) : اذا كانت السرقلية التي دفعها الى المالك او غيره اوجبت له حقاً في اخذها من غيره وجب تقويم ذلك الحق في آخر السنة واخرج خمسة ، وربما تزيد قيمته على مقدار ما دفعه من السرقلية وربما تنقص وربما تساوي .

(مسألة ١٤٥٧) : اذا حل رأس الحول فلم يدفع خمس الربح ثم دفعه تدريجاً من ربح السنة الثانية لم يحسب ما يدفعه من المؤن بل يجب فيه الخمس ، وكذا لو صالحه الحاكم على مبلغ الذمة فان وفاءه من ارباح السنة الثانية لا يكون من المؤن بل يجب فيه الخمس اذا كان مال المصلحة عوضاً عن خمس عين موجودة . واذا كان عوضاً عن خمس عين او اعيان تالفة فوفاءه يحسب من المؤن ولا خمس فيه .

(مسألة ١٤٥٨) : اذا حل رأس السنة فوجد بعض مال التجارة ديناً في ذمة الناس فان امكن استيفاؤه وجب دفع خمسة ، وان لم يمكن ذلك

يجوز له ان يقدر مقدار ديونه ويخرج خمسة فعلاً كما يجوز له ينتظر استيفاؤه في السنة اللاحقة ، فاذا استوفاه وجب اخراج خمسة وكان من أرباح السنة السابقة لا من ارباح سنة الاستيفاء ولا فرق في ذلك بين كون الدين نقداً او عروضاً .

(مسألة ١٤٥٩) : لو استقرض لمؤنته فزاد في آخر سنته شيئاً نقداً او عروضاً لا خمس عليه الا اذا ابرء الدائن او ادي دينه في اثناء السنة .

(مسألة ١٤٦٠) : لا فرق في تعلق الخمس بما زاد عن مؤنة السنة بين العين والمنفعة فلو زادت منفعة عن المؤنة يتعلق بها الخمس ايضاً .

(مسألة ١٤٦١) : يعتبر في تعلق الخمس بالفوائد والأرباح الحلية فلا يتعلق بما كان محرماً كالرباء والمعاملات المحرمة لوجوب ردها الى مالكيها .

(مسألة ١٤٦٢) : لو علم انه عامل معاملات محرمة لم يتعلق بها الخمس ومعاملات محللة تعلق بها الخمس ولا يدري مقدارها وخصوصياتها فان لم يعلم المقدار ولا المالك فقد تقدم تفصيله في القسم السادس فيما يجب فيه الخمس .

مستحق الخمس ومصرفه

(مسألة ١٤٦٣) : يقسم الخمس في زماننا الغيبة نصفين ، نصف لامام العصر الحجة المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف وجعل ارواحنا فداءه ، ونصف لبني هاشم أيتامهم ومساكينهم وابناء سبيلهم ، ويشترط فيهم جميعاً الايمان .

(مسألة ١٤٦٤) : يعتبر الفقر في الايتام ويكفي في ابن السبيل الفقر في بلد التسليم ولو كان غنياً في بلده اذا لم يتمكن من السفر

بقرض ونحوه على ما عرفت في الزكاة ، والاحوط وجوباً اعتبار ان لا يكون سفره معصية ، ولا يعطى اكثر من قدر ما يوصله الى بلده ، ولا تعتبر العدالة في جميعهم .

(مسألة ١٤٦٥) : الاحوط وجوباً ان لا يعطى الفقير اكثر من مؤنة سنته ، ويجوز البسط والاقتصار على اعطاء صنف واحد ، بل يجوز الاقتصار على اعطاء واحد من صنف .

(مسألة ١٤٦٦) : المراد من بني هاشم من انتسب اليه بالاب ، اما اذا كان بالام فلا يحمل له الخمس وتحل له الزكاة ، ولا فرق في الهاشمي بين العلوي والعقيلي والعباسي وان كان الاولى تقديم العلوي بل الفاطمي .
(مسألة ١٤٦٧) : لا يصدق من ادعى النسب إلا بالبينة ، وبكفي الشيعاء الموجب للوثوق والاطمئنان .

(مسألة ١٤٦٨) : لا يجوز اعطاء الخمس لمن تجب نفقته على المعطي إلا اذا كانت عليه نفقة غير لازمة للمعطي .

(مسألة ١٤٦٩) : الاحوط في توزيع النصف المذكور الدفع الى الحاكم الشرعي او استئذانه في الدفع الى المستحق . وقد اذنت للمالكين في دفع سهم السادة اليهم ، وينبغي لهم ملاحظة المرجحات الشرعية .

(مسألة ١٤٧٠) : النصف الراجع للامام عليه وعلى آبائه افضل الصلاة والسلام يرجع فيه في زمان الغيبة الى نائبه وهو الفقيه المأمون العارف بمصارفه ، امل بالدفع اليه ، او الاستئذان منه ، ومصرفه ما يوثق برضاه عليه السلام بصرفه فيه ، كدفع ضرورات المؤمنين من السادات زادهم الله تعالى شرفاً وغيرهم ، والاحوط نية التصديق به عنه (ع) ، واللازم مراعاة الاهم فالاهم ، ومن أهم مصارفه في هذا الزمان الذي قل فيه المرشدون والمسترشدون اقامة دعائم الدين ورفع اعلامه ، وترويج

الشرع المقدس ، ونشر قواعده وأحكامه ، ومؤنة أهل العلم الذين يصرفون اوقاتهم في تحصيل العلوم الدينية الباذلين أنفسهم في تعليم الجاهلين ، وارشاد الضالين ، ونصح المؤمنين ووعظهم ، واصلاح ذات بينهم ، ونحو ذلك مما يرجع الى اصلاح دينهم وتكميل نفوسهم ، وعلو درجاتهم عند ربهم تعالى شأنه وتقدست اسماؤه وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب . والاحوط لزوماً مراجعة المرجع العام المطلع على الجهات العامة .

(مسألة ١٤٧١) : يجوز نقل الخمس من بلده الى غيره مع عدم وجود المستحق ، بل مع وجوده اذا لم يكن النقل منافياً للفورية ، اما اذا كان منافياً لها ، فالاحوط وجوباً تركه إلا باذن الحاكم الشرعي . نعم يجوز دفعه في البلد الى وكيل الفقير وان كان هو في البلد الآخر ، ووكيل الحاكم الشرعي وكذا اذا وكل الحاكم الشرعي المالك فيقبضه بالوكالة عنه ثم ينقله اليه .

(مسألة ١٤٧٢) : اذا كان المالك الذي فيه الخمس في غير بلد المالك فالاحوط وجوباً تحري الفورية المتعارفة بالنسبة الى أقرب الازمنة في الدفع ، سواء أكان بلد المالك ، أم المال أم غيرها .

(مسألة ١٤٧٣) : لا تبرأ ذمة المالك الا بقبض المستحق او وكيل او الحاكم الشرعي وفي تشخيصه بالعزل يحتاج الى مراجعة الحاكم الشرعي . (مسألة ١٤٧٤) : اذا كان له دين في ذمة المستحق ، فالاحوط وجوباً الاستئذان من الحاكم الشرعي في الاحتساب المذكور زائداً على استئذانه في أصل الدفع الذي عرفت انه الاحوط .

(مسألة ١٤٧٥) : اذا اشترى المؤمن مافيه الخمس ممن لا يعتقد وجوبه كالكافر ونحوه جاز له التصرف فيه من دون اخراج الخمس .

تَكْرِ الْمَأْمُورِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ

من أعظم الواجبات الدينية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال الله تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) وقد ورد عنهم عليهم السلام ان بالامر لمعروف تقام الفرائض ، وتأمين المذاهب ، وتحلل المكاسب ، وتمنع المظالم وتعمر الارض ، وينتصف للمظلوم من الظالم ، ولا يزال الناس بخير ما أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ، وتعاونوا على البر ، فاذا لم يفعلوا ذلك نزعت منهم البركات وسلط بعضهم على بعض ، ولم يكن لهم ناصر في الارض ولا في السماء . وقال النبي (ص) : « كيف بكم اذا فسدت نساؤكم ، وفسق شبابكم ، ولم تأمروا بالمعروف ولم تنهوا عن المنكر ، فقليل له : ويكون ذلك يارسول الله ؟ قال (ص) : نعم فقال : كيف بكم اذا أمرتم بالمنكر ، ونهيتم عن المعروف فقليل له : يارسول (ص) ويكون ذلك ؟ فقال (ص) : نعم . وشر من ذلك كيف بكم اذا رأيتم المعروف منكراً والمنكر معروفاً ؟ » .

(مسألة ١٤٦٤) : يجب الامر بالمعروف الواجب ، والنهي عن المنكر وجوباً كفاثياً ان قام به واحد سقط عن غيره ، واذا لم يقم به واحد أثم الجميع واستحقوا العقاب .

(مسألة ١٤٧٧) : اذا كان المعروف مستحباً كان الامر به مستحباً ،
فاذا أمر به كان مستحقاً للثواب وان لم يأمر به لم يكن عليه أثم
ولا عقاب

(مسألة ١٤٧٨) : يشترط في وجوب الامر بالمعروف الواجب
والنهي عن المنكر أمور :
(الاول : معرفة المعروف والمنكر ولو اجمالاً ، فلا يجبان على الجاهل
بالمعروف والمنكر .

(الثاني) احتمال اتيار المأمور بالمعروف بالامر ، وانتهاء المنهي عن
المنكر بالنهي فاذا لم يحتمل ذلك وعلم ان الشخص الفاعل لا يبالي بالامر
او النهي ولا يكثر بهما لا يجب عليه شيء .

(الثالث) ان يكون الفاعل مصرّاً على ترك المعروف وارتكاب المنكر ،
فاذا كانت امارة على الافلاع وترك الاصرار لم يجب شيء وكذا مع
الاحتمال المتعارف الصحيح فمن ترك واجباً او فعل حراماً ولم يعلم انه مصر
على ترك الواجب او فعل الحرام ثانياً او انه منصرف عن ذلك او نادم
عليه لم يجب عليه شيء .

(الرابع) : ان يكون المعروف والمنكر منجزاً في حق الفاعل ،
فاذا كان معذوراً في فعله المنكر او تركه المعروف لاعتقاد ان مافعله مباح
وليس بحرام ، او ان ما تركه ليس بواجب وكان معذوراً في ذلك للاشتباه
في الموضوع او الحكم اجتهداً او تقليداً لم يجب شيء .

(الخامس) : ان لا يلزم من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ضرر
في النفس ، او في العرض ، او في المال ، على الأمر او على غيره من
المسلمين ، فاذا لزم الضرر عليه او على غيره من المسلمين لم يجب شيء ،
ولافرق بين العلم بلزوم الضرر والظن به والاحتمال المعتد به عند العقلاء

الموجب لصدق الخوف .

(مسألة ١٤٧٩) : لا يختص وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بصنف من الناس دون صنف ، بل يجب عند اجتماع الشرائط المذكورة على العلماء وغيرهم ، والعدول والفساق ، والسلطان والرعية ، والفقراء ، وقد تقدم انه ان قام به واحد سقط الوجوب عن غيره ، وان لم يقم به أحد أثم الجميع واستحقوا العقاب .

(مسألة ١٤٨٠) : للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مراتب :
الاول : الانكار بالقلب ، بمعنى اظهار كراهة المنكر او ترك المعروف اما بأظهار الانزعاج من الفاعل ، او الاعراض والصد عنه ، او ترك الكلام معه او نحو ذلك من فعل او ترك يدل على كراهة ماوقع منه .
الثاني : الانكار باللسان والقول ، بان يعظه وينصحه ويذكر له ما أعد الله سبحانه للعاصين من العقاب الاليم والعذاب في الجحيم ، او يذكر له ما أعدة الله تعالى للمطيعين من الثواب الجسيم والفوز في جنات النعيم .

الثالث : الانكار باليد بالضرب المؤلم الرادع عن المعصية ، ولكل واحدة من هذه المراتب مراتب أخف وأشد ، والاحوط وجوباً الترتيب بين هذه المراتب فان كان اظهار الانكار القلبي كافياً في الزجر اقتصر عليه ، وإلا انكر باللسان فان لم يكف ذلك انكره بيده ، بل الاحوط الترتيب بين مراتب كل واحدة ، فلا ينتقل الى الاشد في كل مرتبة إلا اذا لم يكف الاخف .

(مسألة ١٤٨١) : اذا لم تكف المراتب المذكورة في ردع الفاعل لا ينتقل الى الجرح والقتل بل يرجع الى الحاكم الشرعي ، وكذا اذا توقف على كسر عضو من يد او رجل او غيرهما ، او اعاقة عضو كشلل او اعوجاج او نحوهما لا يجوز لسه ذلك واذا ادى الضرب الى ذلك خطأ او عمدا يضمن الأمر والنهي لذلك فتجري عليه احكام الجناية العمدية ان كان

عمداً ، والخطئية ان كان خطأ . نعم يجوز للامام ونائبه ذلك اذا كان يترتب على معصية الفاعل مفسدة أهم من جرحه او قتله حيثئذ لاضمان عليه .
(مسألة ١٤٨٢) : يتأكد وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في حق المكلف بالنسبة الى أهله ، فيجب عليه اذا رأى منهم التهاون في الواجبات كالصلاة واجرائها وشرائطها بأن لا يأتوا بها على وجهها لعدم صحة القراءة والإذكار الواجبة ، اولا يتوضأ وضوءاً صحيحاً ، اولا يطهروا أبدانهم ولباسهم من النجاسة على الوجه الصحيح أمرهم بالمعروف على الترتيب المتقدم حتى يأتوا بها على وجهها ، وكذا الحال في بقية الواجبات ، وكذا اذا رأى منهم التهاون في المحرمات كالغيبة والنميمة ، والعدوان من بعضهم على بعض ، او على غيرهم او غير ذلك من المحرمات ، فانه يجب ان ينهاهم عن المنكر حتى ينتبهوا عن المعصية .

(مسألة ١٤٨٣) : اذا صدرت المعصية من شخص من باب الاتفاق وعلم انه غير مصر عليها لكنه لم يتب منها وجب أمره بالتوبة فانها من الواجب وتركها كبيرة موبقة ، مع التفات الفاعل اليها بل وكذا مع الغفلة على الاحوط استحباباً :

(مسألة ١٤٨٤) : ان من أعظم أفراد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واعلاها واتقنها واشدها خصوصاً بالنسبة الى رؤساء الدين ان يلبس رداء المعروف واجبه ومندوبه ، وينزع رداء المنكر محرمه ومكروهه ، ويستكمل نفسه بالاخلاق الكريمة ، وينزهها عن الاخلاق الذميمة ، فان ذلك منه سبب تام لفعل الناس المعروف ، ونزعهم المنكر ، خصوصاً اذا أكمل ذلك بالمواعظ الحسنة المرغبة والمرهبة ، فان لكل مقام مقالا ، ولكل داء دواء ، وطب النفوس والعقول أشد من طب الابدان بمراتب كثيرة ، وحينئذ يكون قد جاء بأعلى أفراد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ذكر أمور هي من المعروف

وهي كثيرة ، منها : الاعتصام بالله تعالى ، قال الله تعالى : (ومن يعتصم بالله فقد هدي الى صراط مستقيم) وقال ابو عبدالله عليه السلام : « اوحى الله عز وجل الى داود ما اعتصم بي عبد من عبادي دون أحد من خلقي عرفت ذلك من نيته ثم تكيده السماوات والارض ومن فيهن إلا جعلت له المخرج من بينهن » .

ومنها : التوكل على الله سبحانه ، الرؤف الرحيم بخلقه العالم بمصالحه والقادر على قضاء حوائجهم . واذا لم يتوكل عليه تعالى فعلى من يتوكل أعلى نفسه أم على غيره مع عجزه وجهله قال الله تعالى : (ومن يتوكل على الله فهو حسبه) ، وقال ابو عبدالله (ع) : « ان الغنى والعز يجولان فاذا ظفرا بموضع من التوكل أوطنا » .

ومنها : حسن الظن بالله تعالى ، قال أمير المؤمنين (ع) فميا قال : « والذي لا إله إلا هو لا يحسن ظن عبد مؤمن بالله إلا كان الله عند ظن عبده المؤمن ، لان الله كريم بيده الخير يستحي ان يكون عبده المؤمن قد احسن به الظن ثم يخلف ظنه ورجاءه فأحسنوا بالله الظن وارغبوا اليه » .

ومنها : الصبر عند البلاء ، والصبر عن محارم الله تعالى : (انما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب) ، وقال رسول الله (ص) في حديث : « فاصبر فان في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً ، واعلم ان النصر مع الصبر ، وان الفرج مع الكرب ، فان مع العسر يسرا ، ان مع العسر يسرا » ، وقال أمير المؤمنين (ع) : « لا يعدم الصبر الظفر وان طال به الزمان » ، وقال (ع) : « الصبر صبران : صبر عند المصيبة حسن

جميل ، واحسن من ذلك الصبر عندما حرم الله تعالى عليك .
ومنها : العفة ، قال أبو جعفر (ع) : « ما عبادة أفضل عند الله
من عفة بطن وفرج » ، وقال أبو عبد الله (ع) : « انما شيعة جعفر (ع)
من عف بطنه وفرجه ، واشتد جهاده ، وعمل لخالفه ، ورجا ثوابه ،
وخاف عقابه ، فاذا رأيت أولئك فأولئك شيعة جعفر » (ع) .

ومنها : الحلم ، قال رسول الله (ص) : « ما أعز الله بجهل قط
ولا أذل بحلم قط » ، وقال أمير المؤمنين (ع) : « أول عوض الحليم
من حلمه ان الناس انصاره على الجاهل » ، وقال الرضا (ع) : « لا
يكون الرجل عابداً حتى يكون حليماً » .

ومنها : التواضع ، قال رسول الله (ص) : « من تواضع لله رفعه
الله ومن تكبر خفضه الله ، ومن اقتصد في معيشته رزقه الله ، ومن بذر
حرمه الله ، ومن أكثر ذكر الموت احبه الله تعالى » .

ومنها : انصاف الناس ، ولو من النفس قال رسول الله (ص) :
« سيد الاعمال انصاف الناس من نفسك ، ومواساة الاخ في الله تعالى على
كل حال » .

ومنها : اشتغال الانسان بعيبه عن عيوب الناس ، قال رسول الله (ص) :
« طوبى لمن شغله خوف الله عز وجل عن خوف الناس ، طوبى لمن شغله
عيبه عن عيوب المؤمنين » وقال (ص) : « ان أسرع الخير ثوابا البر ،
وان أسرع الشر عقابا البغي ، وكفى بالمرء عيبا ان يبصر من الناس ما يعنى
عنه من نفسه ، وان يعير الناس بما لا يستطيع تركه ، وان يؤذي جليسه
بما لا يعنيه » .

ومنها : اصلاح النفس عند ميلها الى الشر ، قال أمير المؤمنين (ع) :
« من أصلح سريره أصلح الله تعالى علاقته ، ومن عمل لدينه كفاه الله

دنياه ، ومن أحسن فيما بينه وبين الله أصلح الله ما بينه وبين الناس .
ومنها : الزهد في الدنيا وترك الرغبة فيها ، قال أبو عبد الله (ع)
« من زهد في الدنيا أثبت الله الحكمة في قلبه ، وانطق بها لسانه ، وبصره
عيوب الدنيا داعها ودواءها ، واخرجه منها سالما الى دار السلام » ، وقال
رجل : « قلت لأبي عبد الله (ع) إني لألألك إلا في السنين فاوصني
بشيء حتى آخذ به ؟ فقال (ع) أوصيك بتقوى الله ، والورع والاجتهاد ،
وإياك ان تطمع الى من فوقك ، وكفى بما قال الله عز وجل لرسول الله (ص)
(ولا تمدن عينيك الى مامتعا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا) وقال
تعالى : (ولا تعجبك أموالهم ولا أولادهم) فان خفت ذلك فاذكر عيش
رسول الله (ص) فانما كان قوته من الشعر ، وحلواه من التمر ووقوده
من السعف اذا وجده ، واذا أصبت بمصيبة في نفسك او مالك او ولدك
فاذكر مصابك برسول الله (ص) فان الخلائق لم يصابوا بمثله قط . »

ذكر امور هي من المنكر

وهي كثيرة منها : الغضب ، قال رسول الله (ص) : « الغضب
يفسد الايمان كما يفسد الخل العسل » ، وقال أبو عبد الله « الغضب
فتاح كل شر » ، وقال ابو جعفر (ع) : « ان الرجل ليغضب فما
يرضى أبدا حتى يدخل النار ، فأبما رجل غضب على قومه وهو قائم
فليجاس من فوره ذلك فانه سيذهب عنه رجس الشيطان ، وإبما رجل
غضب على ذي رحم فليدن منه فليمسه فان الرحم اذا مست سكنت . »
ومنها الحسد ، قال ابو جعفر وأبو عبد الله (ع) : ان الحسد
ليأكل الايمان كما تأكل النار الحطب » ، وقال رسول الله (ص) ذات

يوم لأصحابه : « انه قد دب إليكم داء الأثم ممن قبلكم وهو الحسد ليس بحائق الشعر ولكنه حائق الدين وينجى فيه ان يكف الانسان يده ويخزن لسانه ولا يكون ذا غمز على اخيه المؤمن » .

ومنها : الظلم ، قال ابو عبد الله (ع) « من ظلم مظلمة أخذ بها في نفسه او في ماله او في ولده » . وقال (ع) « ما ظفر بخير من ظفر بالظلم ، أما ان المظلوم يأخذ من دين الظالم اكثر مما يأخذ الظالم من مال المظلوم » .

ومنها : كون الانسان ممن يتقى شره ، وقال رسول الله (ص) « شر الناس عند الله يوم القيامة الذين يُكرمون لإتقاء شرهم » وقال ابو عبد الله عليه السلام « ان ابغض خلق الله عبداً اتقى الناس لسانه » . وقال (ع) : « ومن خاف الناس لسانه فهو في النار » . ولنكتف بهذا المقدار والحمد لله اولا وآخرا وهو حسبنا ونعم الوكيل وقد وقع الفراغ في شهر رمضان المبارك من السنة الخامسة والتسعين بعد الالف والثلاثمائة هجرية على مهاجرها افضل الصلاة والتحية وكان في النجف الاشرف على من شرفها الالف التحية والثناء .

(فهرس منهاج الصالحين الجزء الاول)

٢٣	احكام مسح الرأس	٣	التقلد
٢٥	احكام مسح القدمين	٥	الامور التي ثبت بها العدالة
٢٦	احكام وضوء الجبيرة	٧	تعريف العدالة
٢٩	شرائط الوضوء	٧	تعداد بعض الكبائر
٣٤	احكام الخلل في الوضوء	٨	موارد جواز الغيبة
٣٦	نواقص الوضوء		كتاب الطهارة
٣٧	دائم الحدث	١١	اقسام المياه
٣٨	احكام الوضوء	١٢	حكم الماء الجاري
٣٩	مستحبات الوضوء	١٣	حكم ماء المطر
٤٠	الاغسال الواجبة	١٤	مقدار ماء السكر
٤٠	(١) غسل الجنابة	١٥	حكم الماء القليل
٤٢	مايتوقف على غسل الجنابة	١٥	بعض احكام ماء المشكوك
٤٢	مايحرم على الجنب	١٦	حكم ماء المضاف
٤٤	مايكراه على الجنب	١٦	احكام الخلوة
٤٤	واجبات غسل الجنابة	١٧	احكام الاستنجاء
٤٧	مستحبات الغسل	١٨	بعض مستحبات التخلي
٤٩	(٢) غسل الحيض	١٩	كيفية الاستبراء
٤٩	زمان حيض المرأة	٢٠	كيفية الوضوء
٥٠	اقل الحيض واكثره	٢٠	احكام غسل الوجه
٥٠	اقسام عادة النساء وبعض احكامها	٢١	احكام غسل اليدين

٥١	النقاء المتخلل بين ايام الدم وتخلل	٨١	موارد جواز النباش
	اقل الطهر بين الدمين	٨٢	(٦) غسل مس الميت
٥٢	الاستبراء عن الحيض	٨٣	الاغسال المندوبة
٥٣	حكم تجاوز الدم عن العشرة والمبتدئة	٨٥	الأعذار الموجبة للتيمم
	والمضطربة والناسية	٨٨	مايصح به التيمم
٥٥	احكام الحيض	٩٠	كيفية التيمم
٥٧	(٣) غسل الاستحاضة	٩١	شرائط التيمم
٦٠	(٤) غسل النفاس	٩٢	احكام التيمم
٦٣	احكام الاحتضار	٩٥	الاعيان النجسة
٦٤	(٥) غسل الميت	٩٨	كيفية سراية النجاسة الى الملاقى
٦٨	مندوبات غسل الميت	١٠٠	احكام النجاسة
٦٩	مكروهات غسل الميت	١٠١	الصلاة في النجس
٦٩	التكفين	١٠٣	حرمة تنجيس المساجد
٧١	مندوبات التكفين	١٠٤	حرمة تنجيس المصاحف الشريفة
٧٢	مكروهات التكفين		والتربة الحسنية
٧٣	تحنيط الميت	١٠٤	مايعفي عنه في الصلاة من النجاسات
٧٣	الجريدتان	١٠٦	المطهرات
٧٤	الصلاة على الميت	١٠٦	كيفية التطهير بالماء القليل
٧٧	مندوبات صلاة الميت	١٠٨	كيفية التطهير بالماء المعتصم
٧٨	التشيع	١٠٩	كيفية تطهير الأواني الثابتة
٧٨	احكام الدفن	١١١	التطهير بالارض
٧٩	مندوبات الدفن	١١١	التطهير بالشمس
٨٠	مكروهات الدفن	١١٢	التطهير بالاستحالة

١٣٧ فصول الاذان والاقامة	١١٣ التطهير بالانقلاب والانتقال والاسلام
١٣٧ شروط الاذان والاقامة	١١٤ التطهير بالتبعية، وزوال عين النجاسة
١٣٨ مستحبات الاذان والاقامة وحكم من تركهما	١١٥ التطهير بالغيبية واستبراء الحيوان الجلال
١٣٩ احضار القلب في الصلاة	١١٥ حرمة استعمال اواني الذهب والفضة
١٤٠ واجبات الصلاة	كتاب الصلاة
١٤٠ (١) النية	١١٧ اعداد الفرائض ونوافلها ومواقيتها
١٤٣ موارد جواز العدول من فريضة الى اخرى	وجملة من احكامها
١٤٤ (٢) تكبيرة الاحرام	١١٨ اوقات الفرائض
١٤٦ (٣) القيام	١١٩ اوقات النوافل
١٤٨ مستحبات القيام	١٢٠ احكام الاوقات
١٤٨ (٤) و (٥) القراءة والذكر	١٢٢ القبلة
١٤٨ وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الركعتين الاولتين	١٢٣ الستر والساتر
١٤٨ وجوب قراءة سورة كاملة في الفريضة	١٢٣ شرائط لباس المصلي
١٤٩ عدم جواز قراءة سور العزائم في الفريضة	١٣٥ لبس الذهب والحريز
١٥٠ جواز قراءة سور العزائم في النافلة	١٢٧ حكم عدم وجدان الساتر
١٥٠ احكام القراءة	١٢٨ احكام مكان المصلي
١٥٥ مستحبات القراءة	١٢٩ ما يصح السجود عليه
١٥٦ (٦) الركوع وواجباته	١٣٤ استحباب اتيان الفرائض في المساجد ونحوها
١٥٩ مستحبات الركوع	١٣٥ الأمكنة المكروهة
	١٣٥ الاذان والاقامة
	١٣٦ موارد سقوط الاذان والاقامة

١٨٨ وجوب قضاء مافات عن الميت	١٦٠ (٧) السجود وواجباته
على الولي	١٦٣ مستحبات السجود
١٨٩ صلاة الأستجار	١٦٤ سجدة التلاوة
١٩٣ صلاة الجماعة	١٦٦ سجدة الشكر
١٩٣ احكام صلاة الجماعة	١٦٧ (٨) التشهد
١٩٧ شرائط انعقاد الجماعة	١٦٨ (٩) التسليم
٢٠٠ شرائط امام الجماعة	١٦٩ (١٠) الترتيب
٢٠٢ احكام الجماعة	١٦٩ (١١) الموالاة
٢٠٦ مستحبات الجماعة ومكروهاها	١٦٩ القنوت
٢٠٧ احكام الخلل الواقع في الصلاة	١٧٠ مستحبات قنوت الوتر
٢١٠ احكام الشك في الصلاة	١٧١ مستحبات القنوت
٢١٢ الشك بعد تجاوز المحل	١٧٢ التعقيب
٢١٤ صور علاج الشك	١٧٢ منافع الصلاة
٢١٦ صلاة الاحتياط	١٧٢ وجوب رد السلام على المصلي واحكامه
٢١٧ قضاء الأجزاء المنسية	١٧٨ المكروهات في الصلاة
٢١٨ سجود السهو	١٧٩ استحباب الصلاة على النبي عند
٢١٩ صلاة المسافر وشروطها	ذكره في الصلاة
٢٢٣ سفر المعصية	١٧٩ صلاة الآيات
٢٢٥ من كان عمله السفر	١٨٠ وقت صلاة الكسوفين
٢٢٨ حد الترخص	١٨١ كيفية صلاة الآيات
٢٢٩ قواطع السفر	١٨٢ مستحبات صلاة الآيات
٢٣٠ الوطن والمقر	١٨٣ صلاة القضاء
٢٣١ الإقامة واحكامها	١٨٤ قضاء الفوائت اليومية

٢٦٦ بعض مايتعلق بالاعتكاف

٢٦٧ احكام الاعتكاف

٢٦٨ محرمات الاعتكاف

كتاب الزكاة

٢٦٩ شرائط وجوب الزكاة

٢٧٢ مايجب فيه الزكاة

٢٧٢ زكاة الانعام الثلاثة وشرائط وجوبها

٢٧٦ زكاة النقدين وشرائط وجوبها

٢٧٨ زكاة الغلاة الاربع

٢٧٩ احكام زكاة الغلاة

٢٨٢ اصناف المستحقين

٢٨٦ اوصاف المستحقين

٢٨٨ احكام الزكاة

٢٩١ الأشخاص الذين يستحب اعطائهم

من الزكاة

زكاة الفطرة

٢٩١ شرائط زكاة الفطرة

٢٩٣ المقدار الواجب دفعه في زكاة الفطرة

٢٩٣ وقت اخراج زكاة الفطرة

٢٩٤ مصرف زكاة الفطرة

كتاب الخمس

٢٩٦ الامور التي تجب فيه الخمس

٢٩٦ (١) الغنائم

٢٣٤ الاقامة ثلاثين يوما متريداً

٢٣٥ احكام صلاة المسافر

٢٣٦ اماكن التخيير

٢٣٧ الصلاة المستحبة

٢٣٧ صلاة العيدين

٢٣٩ صلاة ليلة الدفن

٢٤٠ صلاة اول الشهر والغفيلة

كتاب الصوم

٢٤٢ نية الصوم

٢٤٤ تعداد المفطرات

٢٤٩ مايكره للصائم

٢٥٠ احكام المفطرات

٢٥٠ موارد وجوب المكفارة ومقدارها

٢٥٣ موارد وجوب القضاء دون الكفارة

٢٥٤ شرائط صحة الصوم

٢٥٥ المواضع التي يجوز للمسافر الصوم فيها

٢٥٧ الأشخاص الذين وردت الرخصة

في افطارهم في رمضان

٢٥٨ الامور التي يثبت بها الهلال

٢٥٩ احكام قضاء شهر رمضان

٢٦٢ الصوم المستحب

٢٦٣ الصوم المكروه والحرام

٢٦٤ الاعتكاف

٣٠٨ حكم مايدتخر تدريجاً واداء الدين	٢٩٧ (٢) المعدن
٣٠٩ جبران الخسارة بالربح	٢٩٨ (٣) الكنز
٣١٢ حكم من لا يحاسب نفسه	٢٩٩ (٤) غوص
٣١٣ فروع في الخمس	٣٠٠ (٥) ارض التي اشتراها الذمي
٣١٦ مستحق الخمس ومصرفه	من المسلم
كتاب الامر بالمعروف	٣٠٠ (٦) المال المختلط بالحرام
والنهي عن المنكر	٣٠٢ (٧) فاضل المؤنة
٣٢٠ شروط الأمر بالمعروف	٣٠٣ المراد من مؤنة السنة
٣٢١ مراتب الانكار	٣٠٥ المراد من رأس السنة
٣٢٣ ذكر امور هي من المعروف	٣٠٦ اتخاذ رأس المال الارباح
٣٢٥ ذكر امور هي من المنكر	٣٠٧ مصارف الحج من المؤن

الخطأ والصواب

رقم المسألة الخطأ	الصواب	رقم المسألة الخطأ	الصواب
٧٠٥ متخاذبتين ومتخاذبتين	٢٨ صفحة ٨ بذكر العيب دون ذكر العيب	٦٣ والكافر غيز والكافر حتى	١٥١ إطلاق إطلاقه
٧٨٦ وَعَلَيْكَ وَعَلَيْكَ	١٧٢ ظناً معتبر ظناً غير معتبر	١٧٣ أو تاريخها أو جهل تاريخها	٢٥٤ لا أن الا أن
٧٨٦ ذو ذو	٢٧٢ أخارت اختارت	٣٠٣ وحده كثيرة وحده كثيره	٣٠٨ وقدم وقد
٧٨٦ ضراً ضراً	٣٤٠ أو أعانته أو أعانته	٤٣٠ فاقداً للطهور فاقداً للطهورين	٤٤٨ لم يلفت لم يلفت
٨٢٤ اثناء اثناء	٤٨٠ ينتقل ينتقل	٥٠٢ في فيما	٥٠٤ والمينات والمينات
٨٥٠ بل الأحوط بل الأحوط وجوباً للقضاء	٥٧٥ ومعلقة ومعلقة	٥٨٣ وركعتا وركعتا	٦١٩ اذ شك اذ شك
وجوباً وجوباً	٦٩٣ المجوع المجوع	٦٩٦ والخير والخير	
٨٨٩ يرعى يرعى			
٩٠٩ الغدير الغدير			
٩١٢ الام الام			
١٠١٧ لو أتم لو أتم			
١٠٥٢ ولو مفقة ولو ملفقة			
ص ٢٤٠ س ٢١ يعلمها يعلمها			
ص ٢٥٤ س ٩ إدخال المال ادخال الماء			
الماء			
١٣٠٢ الأخرج الأخرج			
ص ٢٩٦ س ٧ من أكل مالنا من أكل من مالنا			
١٣٩١ فالأحوط اجراء زائد			
حكم ميراث من لا وارث له عليه			
١٤١٩ لأمرء لأمرء			
ص ٢١٩ س ٧ المعروف بالمعروف			

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٣٠٣ لسنة ١٩٧٦

٢٠٠٠ - ١٩٧٦/٥/١٠

مطبعة الآداب - النجف الأشرف